

أهل الذمة في الإسلام

تأليف

دكتور أ. س. ترتون

ترجمة وتعليق

الدكتور حسن حشيش

الطبعة الثانية



إهداء 2005

أ/إبراهيم منصور خنيز

القاهرة

أهل الذمة في الإسلام

تأليف
دكتور أ. س. ترتون
الأستاذ بجامعة لندن

ترجمة وتعليق
الدكتور حسن حبشي

الطبعة الثالثة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

هذا الكتاب ترجمة لكتاب .

Caliphs And Their Non-Moslem Subjects.

By

A. S. Tritton.

«تقديم»

يسرني أن أقدم لقارئ سلسلة «تاريخ المصريين» هذا الكتاب الهام عن «أهل الذمة في الإسلام» الذي ألفه الدكتور «تريتون» الأستاذ بجامعة لندن تحت عنوان: «الخلفاء ورعاياهم غير المسلمين». وقد ترجمه الأستاذ الدكتور حسن حبشي باذن من المؤلف، وصدرت الطبعة الأولى منه في عام ١٩٤٩ تحت عنوان: «أهل الذمة في الإسلام»، ثم صدرت طبعة ثانية له في عام ١٩٦٧، وكلا الطبعتين صدرتا عن دار المعارف.

ونظرا لأن الطبعتين قد نفدتا من السوق، ولأن الكتاب يعد مرجعا علميا هاما لاغنى عنه للقارئ المتخصص والمثقف العادي، فقد استأذنت الدكتور حسن حبشي في إصدار طبعة ثالثة منه في سلسلة «تاريخ المصريين»، وأذن لي مشكورا.

ويتميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب العلمية التي تناولت هذا الموضوع بتقسيمه الموضوعي الممتد على مساحة الدولة الإسلامية الشاسعة الأرجاء. فقد تناول في الثلاثة عشر فصلا التي قسم إليها كتابه موضوعات هامة تتمثل في عهد عمر بن الخطاب؛

والادارة الحكومية، والكنائس والأديرة، والفتنة في القاهرة المملوكية، والدولة والكنيسة، والعرب النصارى، والشعائر الدينية لأهل الذمة، وملابس أهل الذمة، والمضايقات المالية التي تعرضوا لها، وأحوالهم الاجتماعية والعلمية، والأسس الدينية لمعاملة أهل الذمة، والضرائب.

والكتاب على هذا النحو يغطى أهم الموضوعات المتعلقة بأهل الذمة في الدولة الإسلامية، بالاستناد الى أوثق المصادر التاريخية. وهو يسد بذلك ركنا هاما في المكتبة العربية.

رئيس التحرير
د. د. عبد العظيم رمضان

الفهرست

ص	
هـ	مقدمة الطبعة الثانية
ط	مقدمة الطبعة الأولى
س	كلمة شكر
ا	الفصل الأول : عهد عمر
١٣	» الثاني : الإدارة الحكومية
٣٥	» الثالث : الكنائس والأديرة
٦٥	» الرابع : الفتنة في القاهرة المملوكية
٨١	» الخامس : الدولة والكنيسة
٩٥	» السادس : العرب النصارى
١٠٩	» السابع : الشعائر الدينية
١٢٧	» الثامن : ملابس أهل الذمة
١٤٣	» التاسع : المضايقات المالية
١٥٧	» العاشر : الأحوال الاجتماعية
١٧٩	» الحادى عشر : الطب والأدب
٢٠٣	» الثانى عشر : الأسس الدينية
٢٢٩	» الثالث عشر : الضرائب
٢٧٥	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

موضوع هذا الكتاب جديد رغم قدمه ، ولا زال موضع بحوث يختلف بعضها عن بعض في دوافعها مما يتباين معه النتائج التي يتوصل إليها كل كاتب نظراً لما يتوافر بين يديه من مصادر أولية ، وهذا دليل على حيوية الموضوع .

ولعل موجز القول أن الإسلام لم يكن دين طبقية ، بل إنه دين يدعو لقيام المجتمع السليم الذي تنصهر فيه كل العناصر الموجودة على اختلاف أجناسها وألوانها وثقافتها ومناحي تفكيرها مع سن شريعة لها قوامها الكفاية والعدل وإتاحة الفرص للجميع ، وإن لم يكن معنى ذلك تساوى الأنصبه لأن العمل عنده من كبرى الركائز في تقييم المرء ، واختلاف الناس في الدرجات فيما بينهم إنما يقوم على أساس إنتاج كل فرد منهم ، ليس لعرق النسب والأصل قيمة إلا فيما يؤديه صاحبه للمجتمع ، وليس للثروة الموروثة أثر ، وما يقيم هذين من قدر إلا المجتمع الطبقى كما حدث في أثناء النبوة حين أنكر كفار قريش أن تكون للرسول - عليه السلام - النبوة وهو ليس بالثري المترف ، وكانوا يودونها - ضلالة - لو أنها سيقف إلى بعض كباراتهم في الجاهلية أمثال عتبة بن ربيعة أو الوليد بن المغيرة ، وقد أشار إلى ذلك تعالى في كتابه الكريم حيث قال - جل من قائل - (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم ، أم يقسمون رحمة ربك ؟ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا) ، هذا إلى أن الإسلام أجل العمل وجهود كل فرد ، قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً) وقوله أيضاً (من

هل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجيبه حياة طيبة ولنجزينهم
أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) ، يضاف إلى هذا أن الإسلام هو الذى سوى
بين معتقيه وبين من استظلوا بحكومته حتى ولو لم يعتنقوه ، ولذلك
كانت حضارته موصولة غير مقطوعة ومنتجة غير عقيمة ، وإذا كان الغرب
يزهو على الدنيا بأن بعض شعوبه - فى أزمنة متأخرة - قد ثارت على قيود
الإقطاع والعبودية ونادت بالتححرر فإن الحضارة الإسلامية هى التى أرست
هذه القواعد منذ أربعة عشر قرناً ووضعتها موضع التنفيذ ، وإن
الناظر للعالم اليوم - لاسيما العالم الغربى - ليرى أن حضارته قد اعتورها
التدخل وأصبح مجتمعها مجتمعاً مريضاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية
فبعد من الجوهر الحقيق للفكرة الحضارية الهادفة إلى تقدير ذاتية الوجود
البشرى إذ استشرت لديه روح الجبروت والظلم والظلميان وهدر القيم الإنسانية
والمثل العليا ، وراح يحارب الحركات التحررية - أيا كان مظهرها - وتطلع لأن
يحتج - هو دون غيره - ثروات الدنيا وسخر فى استغلالها لنفسه كفاح العاملين،
ولأفهل يتجاوب مع فكرة التقدم البشرى أن يقدّر لجيل واحد أن يشهد حريين
ضروسين لم يفصل بين خاتمة أولاهما وبداية ثانيتهما غير عشرين سنة ؟ وهل
يعقل أن تغمض دول كبرى عيونها على إخراج شعب من أرضه ، أو أن يكون
اللون مدعاة تفرقة فى المعاملة بين أبناء الوطن الواحد ؟

فهل كان من ذلك كله شئ فى الإسلام والحضارة العربية ؟

إن الإجابة بالنفى . فلقد دعى الإسلام إلى تعايش سلبى تحترم فيه إرادة
الشعوب والأفراد (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً
وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ودعى إلى السلم (وإن جنحوا

للسلم فاجتنب لها وتوكل على الله) ولم يجعل طبقة تمتاز على طبقة أو فردا يعلو فرداً فيتحكم في الرقاب ، قال تعالى (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيا أمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) هذا إلى أن الفكر الإسلامى نادى منذ عصر بعيد بالحرية فى أسى صورها وأذى ألوانها وحارب من أجل تطبيق هذه الغاية وساند حركات التحرر بل إنه ابتدعها ، فى الوقت الذى كانت أوروبا فيه أوصالاً ممزقة وأشلاء مبعثرة تحت أقدام القبائل الجرمانية المتبربرة فى القرن السابع للميلاد كانت الدولة الإسلامية قد انتظمت قواعدها وأصبح لها دستور يحدد مكانة كل فرد فيها ويقرر نصيبه فى المجتمع الذى يعيش فيه ثم كانت هناك جماعة تنادى بسوق الخلافة لأمى شخص حتى ولو كان عبداً حبشياً ، والتاريخ أصدق شاهد على أن الشعوب التى دخلت فى نطاق الإسلام والدولة العربية قد تمتعت بالحرية التامة ، واحترمت شعائرها وتقاليدها وأحرامها المقدسة واطمأنت إلى وجودها وذاتيتها ، ومن ثم راحت تعمل فى كنف الحكومة العربية بروح ملؤها الإخلاص ، كما اصطنع الحكام العرب والمسلمون وجالاتها فى جميع وظائف الدولة صغيرها وكبيرها .

* * *

وبعد فإنا لا أن نقول ربنا آتانا من لدنك رحمة وهى لنا من
أمرنا رشداً ٩

حسن حبشى

الدق فى ١/٥/١٣٨٧ هـ
٥/٩/١٩٦٧ م

مقدمة الطبعة الأولى

يعالج هذا الكتاب موضوع العلاقات بين المسلمين وبين الطوائف المختلفة غير الإسلامية بمن تعارف المسلمون على تسميتهم بالذميين وهم أهل الكتاب ومن لهم شبهة بأهل الكتاب ، وهي الجماعات التي قدر لها أن تحتك احتكاكا مباشرا بأصحاب النفوذ والسلطان في البلدان الإسلامية في العصور الوسطى في الشرق والغرب ، ووسيلة هذا الاحتكاك إما أن تكون تلك الطوائف قد عاشت في هذه الأقطار ذاتها ، أو أن تكون الدولة قد اصطنعت بعض الرجالات غير المسلمين في وظائفها المختلفة بالدواوين ما عدا القضاء ، أو أن يكون الإثنان معاً ، كما يعالج في الوقت ذاته المراسيم التي صدرت بشأن جماعات أهل الذمة في مختلف البقاع ، ويصور أحوالهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في فترة العصور الوسطى على وجه الخصوص .

* * *

والكتاب قائم في الأصل على عهد عمر الذي قطعه لأهل دمشق ، وسواء أصبح وجود هذا العهد أم لم يصبح ، وسواء أصبحت نسبته إلى عمر أم لم تصبح — بما يعالجه المؤلف — فإن ذلك « العهد » كان اللبنة الأولى في دفع الدكتور ا. س. قرتون لمعالجة موضوع شائك شائق .

أما إنه شائك فلأن بحث أوضاع الجماعات الذمية في المجتمع الإسلامي يتطلب الرجوع إلى كتب التاريخ والتشريع والفقه الإسلامية وغير الإسلامية من المعاصرة وأشباه المعاصرة ، وهذا يتطلب مرة أخرى جلداً وصبراً على جمع التفت المبعثرة هنا وهناك ، والربط بين بعضها والبعض الآخر لتكوين مادة

مستقلة ، ولا يؤمن الزلل في هذه المزالق الناعمة ، بل إن اختلاف وجهات نظر الأئمة والفقهاء في الإسلام لما يجعل الإنسان يقع في حيرة : أيها يأخذ ؟ وأيها يترك ؟ ومسيرى القارىء خلال هذا البحث كيف تعارضت آراء المجتهدين والفقهاء وأهل رأى في المسألة الواحدة . وأفتى كل واحد منهم أو كل جماعة برأى يتعلق به . وهو نتيجة اجتهاده الخاص ، مما يجعلنا نواجه عدة آراء يعارض بعضها البعض حول موضوع واحد . وربما يكون الأمر أيسر أمام أتباع المذهب المعين من المذاهب المختلفة ، فيأخذون بما أفتى به شيخهم وصاحب مذهبهم ويتركون غيره ، ومعنى هذا أن السلطان أو الوالى أو الملك أو الخليفة : الشافعى أو الحنبلى أو المالكى أو الحنفى لا تصعب عليه الأمور حين يتبع فتوى صاحبه وشيخه ، أما نحن الذين نريد أن نحكم على « التشريع » الوضعى الذى سنه الحكام من حيث صلاحيته للفرد وصلاحيته للجموع دون التقيد بالسوابق فتجد الأمر صعباً كل الصعوبة .

على أن هذا الاختلاف في الآراء وتباين وجهات النظر هو دليل على حيوية الجماعة وتقليبها الموضوع على شتى تواحيه ، ومن الخير أن « تجتهد » كل جماعة فتخرج برأى جديد وإن كان قائماً فى أسسه على الأصول الدينية والنظر لحاجات المجتمع الذى « يتطور » على الدوام ، إذ التطور سنة الحياة والتجديد مظهره المادى ، سواء أكان هذا التجديد فى العبارة أم التفكير أم أساليب الحياة .

* * *

ولما أن موضوع الكتاب شائق فذلك راجع لطرافته وجدته ووقوفنا على مدى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنصارى وغيرهم من الذميين الذين كان يضطرب بهم المجتمع الإسلامى فى العصر الوسيط ، وفى هذا جلاء لنواح قينة بأن تكون جزءاً من الجوانب الرئيسية فى الدراسة الجديدة للتاريخ الذى

اقتصروا أغلب جمهور المؤلفين المحدثين في لغة الضاد على تناوله من الناحية السياسية فقط ، متأثرين في ذلك بالروح المدرسية التقليدية القديمة التي لازالت طابع كثير من المؤلفات والأبحاث ، وهي روح ترجع إلى ما هو أقدم من هذا وأعمق بها تأثر الكاتب العربي اللغة بنظام الكتب القديمة التي درجت على أن تجعل التاريخ حوليات ، وأن تأخذ « العالم » عرضيا ، مع أن في قدرة الباحث اليوم أن يزيل صده هذه الكتب لينخرج ما فيها إلى القراء غذاء شهييا مستساغا يحجب التاريخ إلى المطالع ويكثر من الراغبين فيه .

* * *

على أنه ربما كان من الصعب الوصول إلى نكرة مقررة واضحة المعالم بشأن أسلوب معاملة الذميين ، لأن ذلك موقوف على شخصية الحاكم أو الوالي أو السلطان أو الملك أو الخليفة إذا غير المسلمين ، كما أنه موقوف على الحركات الشعبية في داخل الدولة الإسلامية ، سواء نجمت هذه الحركات من جانب المسلمين أم صدرت عن غير المسلمين ، مما سيراه القارئ مفصلا مبسوطا في هذه الترجمة .

وإذا تقرر في الاذهان أن الإسلام صريح في النص على وجوب معاملة الذميين بالحسنى أمكن اعتبار أي معاملة غير هذه المعاملة حدثا شاذا ليس من الأصول الثابتة في شيء ، وقد تزدهم حوليات معينة بهذه الأحداث الشاذة ، لكن ذلك لا ينهض دليلا على أن روح الإسلام هي المعاداة للأديان السماوية كالنصرانية أو اليهودية ، بل يجب أن نفتش عن الدافع لهذا الانحراف في نواح أخرى غير الدين ذاته . ثم أنه يجب أن نذكر أن الأحداث العدائية التي نجدها في الكتابات التاريخية إنما ترمز لعصور بعيدة عنا زمنيا ، وهي عصور تغلب فيها الناحية الدينية ويضيق أفق تفكير أهلها عن أن يتصوروا حياة لغير ما يؤمنون به

ويعتقدونه ، ولست أعتذر لهذه العصور الوسطى عند المسلمين وغير المسلمين حين أشير إلى الاضطهادات التي حاقت بمجاعات « الهيجونوت » في فرنسا في مستهل العصور الحديثة على أيدي إخوانهم في الدين وأعني بهم الكاثوليك ، ولست كذلك أدافع عن العصور الوسطى حين أترك للقارىء أن يقرر بينه وبين نفسه ما أدى إليه انفصال الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة رومية زمن هنري الثامن ، وما صحب هذه الحركة الانفصالية من أشد أنواع النضال والقسوة واصطناع وسائل العنف والاضطهاد في سبيل فرض المذهب الجديد ، حتى لقد قدر لإنجلترا أن تشاهد استعمال النار والمشقة من جراء التطاحن الديني المذهبي في هذا العصر ، على أنه كلما تقدم الزمن وزاد اتساع الثقافة قل التعصب ، ويوم يعم العلم جميع النواحي تتحقق الحرية الفكرية بأوسع صورها ، وينعم العالم - في الشرق والغرب - بالتمتع بآثارها ، وذلك ليس بالقليل .

وقد نشأت العلاقات بين المسلمين والذميين منذ بداية الدعوة المحمدية ، وتطورت في التاريخ في مراحل عدة ، على أنه لم يفرد لها كتاب مستقل يجمع بين دفتيه ما تعرضت له هذه العلاقات من ضعف وقوة وتراخ ، هذا على الرغم من ورود النتف الجمة في كتب التاريخ والأدب والفقه والحديث ، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى وضع كتاب شامل في هذا الموضوع في أيدي طلاب الحقيقة التاريخية ، وهذا هو السبب الذي من أجله أقدمت على ترجمة هذا الكتاب الذي أرجو أن يسد فراغاً أو يدفع بعض القراء على الاستزادة من هذا الموضوع البكر ومعالجة ناحية أو أكثر معالجة مسهبة فائضة ، حتى نستطيع الوقوف تماماً على الأوضاع الهامة في العصر الوسيط .

وبعد فقد أطلت على القارىء في هذه المقدمة ، على أننى أحب أن أقول كلمة ختامية وهى أننى أحسب أن المؤلف قد وفق في جمع المادة الأولية لموضوع أهل الذمة في الإسلام وكذلك في معالجته هذا الموضوع ، وهو توفيق سيلسه القارىء حين يطالع الكتاب ، أو يكون قد لمس إن بدأ به ثم تلى بمقدمة الترجمة هذه ، وعلى أية حال فليست أحب أن أفرض على القارىء وجهة نظر معينة ، بل أحسب أن الخير أن أترك الحكم للقارىء على الموضوع والترجمة والتعليق .

وقد تفضل المؤلف الدكتور تريتون Prof. Tritton — مشكوراً غير مأجور ولا مأهور — فأذن لى بترجمة الكتاب ، كما تفضل فكتب بعض نواحي البحث من جديد وأرسلها إلى قترجمتها ووضعيتها حيث أشار ، وقد أردت أن أنه على ذلك حتى يلحظ القارىء ما قد يكون من الفرق بين المادة الواردة في هذه الترجمة العربية وبين المادة الواردة في الأصل الإنكليزي لاسيما فيما يتعلق بالضرائب .

كما رأيت الواجب العلمى يقتضىنى أن أضيف في صلب الكتاب ما لا يخل به ، وميزت ذلك بفصلتين على هذه الصورة [] ، أى أن كل ما بينهما قد أضافه المترجم للإيضاح والتفسير ، وكذلك زدت على الأصل جميع التعليقات الواردة في حواشى هذه الترجمة العربية ، ولم أشأ أن أنص عليها .

على أننى أحب أن أرفع جزيل الشكر والامتنان لغبطة الخبر المعظم مار أغناطيوس أفرام الاول برصوم الجزيل الاحترام بطريقك أنطاكية وسائر المشرق على السريان الأرثوذكس ، الذى تفضل فأمدنى بمعلومات قيمة سيرها القارىء في حواشى الكتاب شاهدة بفضلته وعلمه ودقته .

كذلك أشكر صديقى الكريم المؤرخ الدكتور عبد العزيز الدورى مدير

النشر والترجمة بوزارة المعارف بالعراق ، الذى تفضل بتعليقات رائعة
وتحقيقات دقيقة عن الناحية المالية فى الفصل الخاص بالضرائب كما أحب أن
أشكر الأب قنواتي المحترم Père Marie Marcel Anawati من دير الآباء
الربان الدومنيكان بالعباسية بالقاهرة ، الذى تفضل تعاوننى فى العثور على بعض
النصوص العربية الواردة فى الترجمة .

* * *

وبعد فأرجو أن تكون مادة هذا الكتاب عوناً لمن يريد البحث فى أوضاع
الذمين فى العصور الوسطى .

القاهرة — النيل

الخميس ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩

محسن ميسى

الفصل الأول

عهد عمر

جرت العادة أيام الخلفاء على فرض قيود معينة يلتزمها غير المسلمين في حياتهم العامة والخاصة ، وتعتبر هذه القيود ثمناً يدفعونه لقاء تمتعهم بالعيش في دار الإسلام ، ولم يكن يتمتع بهذا الامتياز سوى أتباع الملل المعترف بها ، وهي المسيحية واليهودية والمجوسية والسامرية والصابئة (١) ، ويعرف أتباع هذه النحل بأهل الذمة ، والمعتقد أنه ورد في القرآن ما يؤيد هذه القيود في قوله تعالى « حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون » (٢) ،

وقد اشتمل العهد المعروف بعهد عمر بن الخطاب على تلك الامتيازات المختلفة ، ولهذا العهد صور عدة متباينة ، إحداها واردة على هيئة كتاب صادر منه ، يقتبس فيه جزء من رسالة بعث بها إليه النصارى جاء فيها « إنكم لما قد رمتم حلينا سألناكم الأمان لأنفسنا وأهالينا وأموالنا وأهل ملتنا ، على أن تؤدّى الجزية عن يدٍ ونحن صاغرون ، وعلى ألا نمنع أحداً من المسلمين أن يزل كنائسنا في الليل والنهار ، وأن نضيفهم فيها ثلاثاً ، ونطعمهم الطعام ، ونؤمّنهم لهم أبوابها ، ولا نضرب فيها بالنواويس إلا ضرباً خفيفاً ، ولا نرفع فيها أصواتنا بالقراءة ، ولا نقوى فيها ولا في شيء من منازلنا جاسوساً

(١) السامرية من فرق اليهود الذين ينقسمون إلى عدة طوائف كالربانيين والقرايين ممن ينكرون على السامريين أن يكونوا يهوداً لاختلاف التوراة التي بيدهم عما بيد الطوائف الأخرى ، راجع القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٥٣ وما بعدها .

(٢) التوبة ، ٩ : ٢٩ .

لعدوكم ، ولا نحدث كنيسة ولا ديراً ولا صومعة ولا قلاية ، ولا نجدد ما خرب منها ، ولا نقصد الاجتماع فيما كان منها في خطط المسلمين وبين ظهرانهم ، ولا نظهر شركاً ولا ندعو إليه ، ولا نظهر صليبا على كنائسنا ولا في شيء من طرق المسلمين وأسواقهم ، ولا نتعلم القرآن ، ولا نعلّمه أولادنا ، ولا نمنع أحداً من ذوي قربانا من الدخول في الإسلام إذا أراد ذلك ، وأن نجزّ مقام رومنا ، ونشدّ الرنانير في أوساطنا ، ونلزم ديننا ، ولا نقبّ به بالمسلمين في لباسهم ولا في هيئتهم ولا في سلوكهم ولا في نقبّ خواتيمهم فننقشها نقشاً عربياً ، ولا نكتب بكنام ، وعلينا أن نعظمهم ونوقرهم ، ونقوم لهم من مجالسنا ، ونرشد في سبلهم وطرقاتهم ، ولا نطلع في منازلهم ، ولا نتخذ سلاحاً ولا سيفاً ، ولا نحملة في حضر ولا سفر في أرض المسلمين ، ولا نبيع خيراً ولا نظهرها ، ولا نظهر ناراً مع موتانا في طريق المسلمين ، ولا نرفع أصواتنا في جنازهم ، ولا نجاور المسلمين بهم ، ولا نضرب أحداً من المسلمين ، ولا نتخذ من الرقيق ما جرت عليه سهامهم ، شرطنا ذلك كله على أنفسنا وأهل ملتنا ، فإن خالفنا فلا ذمة لنا ولا عهد ، وقد حلّ لكم منا ما يحلّ لكم من أهل الشقاق والمعاندة (١) .

وهناك صورة أخرى من العهد واردة في رسالة إلى أبي عبيدة واليه على الشام ، وواضح أنها من دمشق ، وفيها يقول « إنك حين قدمت بلادنا سألتناك الأمان على أنفسنا وأهل ملتنا ، إنا اشتراطناك على أنفسنا ألا نحدث في مدينة دمشق ولا فيما حولها كنيسة ، ولا ديراً ، ولا قلاية ، ولا صومعة راهب ، ولا نجدد ما خرب من كنائسنا ولا شيئاً منها بما كان في خطط المسلمين ، ولا نمنع

(١) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل والنهار ، وأن نوسع أبوابها للبادية
وأبناء السبيل ، ولا نثوى فيها ولا في منازلنا جاسوسا ، ولا نكتم على من
غش المسلمين ، وعلى ألا لضرب بنو أقيسنا إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا ،
ولا نخرج صليبنا ولا كتابنا ، ولا نخرج باهوئا ولا شعائين ، ولا نرفع
أصواتنا بموتانا ، ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين ، ولا نجاورهم
بالخنازير ، ولا نبيع الخمر ، ولا نظهر شركاً في نادى المسلمين ، ولا نرغب
مسلياً في ديننا ، ولا ندهو إليه أحداً ، وعلى ألا نتخذ شيئاً من الرقيق الذين
حررت عليهم سهام المسلمين ، ولا نمنع أحداً من قرابتنا إن أراد الدخول في
الإسلام ، وأن نلتزم ديننا حيث كنا ، ولا تتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة
ولا حمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ، ولا في مراكبهم ، ولا تتكلم بكلامهم ،
ولا تسمى بأسمائهم ، وأن نجر مقاديرهم وسنا ، ونفرك نواصيتنا ، ونشد
الرفاقير على أوساطنا ، وألا ننقش في خوائسنا بالعربية ، ولا نركب بالسروج ،
ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نجعله في بيوتنا ، ولا نتقلد السيوف ، وأن نوفر
المسلمين في مجالسهم ، ونرشدهم الطريق ، ونقوم لهم من المجالس إذا أرادوها ،
ولا نطلع عليهم في منازلهم ، ولا نعلم أولادنا القرآن ، ولا نشارك أحداً من
المسلمين إلا أن يكون للسلم أمر التجارة ، وأن نضييف كل مسلم عابر سبيل
من أوسط ما نجد ، ونطعمه ثلاثة أيام ، وهليناً ألا نشتم مسلماً ، ومن ضرب
مسلياً فقد خلع عهده (١) .

أما العهد الوارد في المستطرف فقريب الشبه من رسالة أبي عبيدة ، لكن
تنقصه عبارة واحدة لا ندرى إذا كان قمعانها نتيجة خطأ الكاتب أم سهو الناسخ،

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

فأقول الفصل في هذا موكل إلى مقارنة الأصول الأولى ، ومن ثم فإنه جاء على هذه الصورة « ألا نحدث في مدائننا ولا فيها حولها كنيسة ولا ديراً ولا قلابة ولا صومعة راهب ، ولا نحدد ما خرب منها ، ولا ما كان منها محتطاً في خطط المسلمين في ليل ولا في نهار ، وأن نوسع أبوابها للبار وابن السبيل (١) » .

وفي هذا العهد نلاحظ تقاطعاً بالغة الغرابة ، ذلك أنه لم تهر العادة أن يشترط المغلوبون الشروط التي يرتضونها ليوادعهم الغالب ، أضف إلى هذا أنه من الغريب أن يحرم المسيحيون على أنفسهم تناول القرآن ثم وأولادهم بآية صورة من الصور ، ومع ذلك يقتبسونه منه في خطابهم للخليفة في قولهم « ... أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . ثم إن العهد ينسب تارة إلى عمر وأخرى إلى قائده ، وقد لا يكون هذا عجيباً فربما أنه صدر من القائد ثم صادق عليه الخليفة ، والامر المستغرب من الوجهة العامة أنه عهد لم ينص فيه على اسم البلد ، فلو كان صادراً عن دمشق - قسبة الولاية - لوردت الإشارة إليها . وإذن فربما وُضع هذا العهد أولاً في مكان نسي اسمه ثم ادعى القوم فيما بعد أنه كان عهداً من أبي عبيدة إلى أهل دمشق ، وقد يكون هذا الرأي قريباً من الصواب بناء على وجود معاهدات أخرى مع دمشق ، تلك المعاهدات التي تختلف عن معاهدات خالد التي يقول فيها (٢) « هذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذا دخلها ، أعطاهم أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهدم ، ولا يسكن شيء من دورهم ، لهم بذلك عهد الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم وذمة الخلفاء والمؤمنين ، لا يعرض لهم إلا بخير إذا أعطوا الجزية » . إلى مثل هذا

(١) الأشيبي : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢١ ؛ ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ،

العهد الآخر الذى اشترط فيه على الذميين بأرض الشام « إرشاد الضالة » ، وأن ينو قناطر أبناء السبيل من أموالهم ، وأن يضيفوا من مرّهم من المسلمين ثلاثة أيام ، وألا يشتموا مسلماً ولا يضربوه ، ولا يرفعوا فى نادى أهل الإسلام صليباً ، ولا يخرجوا خنزيراً من منازلهم إلى أفنية المسلمين ، ولا يمرّوا بالخر فى ناديتهم ، وأن توقد النيران للغزاة ، ولا يدلّوا على عورة للمسلمين ، وألا يمتدّ ثوباً بناء كنيسة ، ولا يضربوا بتاقوسهم قبل أذان المسلمين ، وألا يخرجوا الرايات فى عيدهم ، وألا يلبسوا السلاح فى عيدهم ، وألا يظهروا السلاح فى بيوتهم (١) .

ومن ناحية أخرى فإننا لانجد قط عهداً مع أية مدينة من مدن الشام يشبه عهد عمر بحال من الأحوال ، إذ كلها عهود بالغة البساطة ، ويمكن الاستشهاد على صحة ما نقول بالعهد مع مدينة حمص إذ جاء فيه (٢) « إن أهل حمص صالحوه على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرحاتهم ، واستثنى عليهم مربع كنيسة يوحنا للمسجد ، واشترط الخراج على من أقام منهم » ، بل إن العهد الذى قطعه عمر بنفسه لأهل القدس لم يرد بهذه الصورة المفصلة ، وأهم ما فيه قوله (٣) « أعطاهم الأمان لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيما وبريئا ومائتاً ملتها : أنه لا تسكن كنائسهم ، ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود ... ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ومغلى

(١) ابن عسكّر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٣١ .

(٣) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ .

بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وبيعهم وصلبهم حتى يبلغوا ما منهم ،..
ومن شاء سار مع الروم ، ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى
يحصد حصادهم .

إذا تبين لنا هذا ساورنا الشك في نسبة العهد إلى عمر ، لأنه يدل على أنه
كان بين النصارى والمسلمين صلات أقوى من الصلات التي كانت بين الفريقين في
مستهل أيام الفتح ، ولا نستطيع الادعاء بأنه أراد وضع تشريع للمستقبل ، إذ
لم يكن ذلك من أسلوب عمر ولا من رأى مشاركيه الذين لا يعنيهم - كسياسيين -
إلا ما هو واقع فعلا في يومهم دون اعتبار لأحداث المستقبل ، والدليل على
صحة هذا الرأى وارد في القوانين المتعلقة بالجزية ، تلك القوانين التي اعتبرت
أن العرب سيظلون يعيشون على جهود الذميين الذين أدّى إسلام الجمهور الكبير
منهم فيما بعد إلى تدهور مالية الدولة تدهورا فجائيا عظيما ، وبوغتت الدولة
ذاتها بخطر داهم لم يجر لها بحسبان ، وقد يدعى البعض أن موقع بلاد الشام
على حدود الدولة الإسلامية جعلها أكثر من غيرها تعرضا للحروب مع
البيزنطيين ، وأن هذا الوضع أدى إلى فرض قيود معينة على سكانها ، ويمكن
للرد على ذلك أن نقول إن هناك قسما واحدا من الولاية كان وحده - دون
غيره - عرضة لخطر الغزو الأجنبي ، ذلك هو الجزيرة - أعنى شمالى العراق - التي
كانت في نفس الوضع إن لم تكن أكثر منه عرضة للاحتكاك الحربى بالروم ،
لكننا لا نسمع شيئا ماعن تلك القيود التي فرضت على أهل الشام وإن كانت قد
اتخذت فيما بعد في ربوع العالم الإسلامى ، لكن ليس ثمت بينة بين أيدينا تدلنا
على أنها طبقت في بلاد الشام زمن عمر .

لكن ليس هذا كل ما فى الأمر ، إذ توجد صورة أخرى من العهد يقال إنهم

انتهوا إليها بعد عادثة جرت بين عمر وأبي عبيدة من جانب ، وبين البطرك قسطنطين من جانب آخر ، إذ اشترط (١) على الموسر دفع ثمانية وأربعين درهما ، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهما ، وعلى المدقع إثني عشر درهما .

« وعلى ألا يحدثوا كنيسة ، ولا يرفعوا صليبا بين ظهرائي المسلمين ، ولا يضربوا ناقوسا إلا في جوف كنيسة ، وعلى أن نشاطهم منازلهم فيسكن فيها المسلمون ، وعلى أن آخذ الحد القبلي من كنائسكم لمساجد المسلمين فإنها أوسط في الدائن ، وعلى أن لا يعبر أحدهم بخنزير بين ظهرائي المسلمين ، وعلى أن يقرأوا ضيوفهم ثلاثة أيام وثلاث ليال ، وعلى أن يحملوا راجلهم من رستاق إلى رستاق ، وعلى أن يناصحوهم وألا يغشوهم ، وعلى أن لا يتألوا مع عدوهم ، وإلا استحللنا سفك دماهم وسبي أبنائهم ونسائهم ، لهم بذلك عهد الله وعقده وذمة المسلمين » (٢) .

بذلك نلتهي إلى خاتمة لانستطيع منها فكاكا ، هي أننا لانعرف كيف كان عهد عمر ، ، ولانعرف أية مجموعة من معاهدات الصلح يمكن أن نوسم باسمه ، والظاهر أنه كان من التقاليد المرعية في مدارس الفقه وضع نماذج للعهود والمعاهدات . ومن أمثلتها العهد الوارد في كتاب «الأم» ، للشافعي والذي نقله كحقيقة يثبتة عن الحدود المفروضة على أهل الكتاب ، إذ يرد فيه - بعد ما هو مألوف من ذكر اسم البلد المعاهد وأميره - قوله (٣) « لك ولهم علي وعلى جميع

(١) غازي بن الواسطي : الرد على الذميين ، راجع مجلة الدراسات الشرقية الأهرامية J. A. O. S., 1921, p. 391 .

(٢) يشكر المترجم الأب قنواقي المحترم من دير الآباء الدومنيكان بالعباسية بالقاهرة ، فقد هداه إلى هذا النص العربي .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١١٨ .

المسلمين الأمان ما استقمتم واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم ، وذلك أن
يجرى عليكم حكم الإسلام ، ولا حكم خلافه بحال يلزمكم ، ولا يكون لكم أن
تمتنعوا منه في توء وأيناه نلزمكم به ، وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً صلى
الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره به فقد
برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وذمة جميع المسلمين ، ونقض ما أعطى
عليه الأمان ، وحلّ لأمر المؤمنين ماله ودمه كما حلّ أموال أهل الحرب
ودماؤهم ، وعلى أن أحداً من رجالهم أن أصاب مسلمة بزنا ، أو قطع الطريق
على مسلم ، أو قن مسلماً من دينه ، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال ، أو
بدلالة على هجرة المسلمين ولربوا لعيوئهم فقد نقض عهده ، وأحلّ دمه وماله ،
وإن نال مسلماً بما ذوّن هنا في ماله أو عرضه ، أو نال به من مسلم فتنعه من
كفر له عهد أو أمان لزمه فيه الحكم ، وعلى أن نتبع أفعالكم في كل ما جرى
بينكم وبين المسلم ، فإكان لا يحل لمسلم بما لكم فيه فعل ردّناه وعاقبناكم
عليه ، وذلك أن تبيعوا مسلماً بيعاً حراً ما عندكم من خمر أو خنزير أو دم ميتة
أو غيره ، ونبطل البيع بينكم فيه ، وتأخذ ثمنه منكم إن أعطاكموه ، ولا نرده
عليكم إن كان قائماً ، ونريقه إن كان خمرأ أو دماً ، ونحرقه إن كان ميتة ، وإن
استهلككم لم نجعل عليه فيه شيئاً ونعاقبكم عليه . وعلى ألا تسقوه أو تطعموه
عمرأ ، أو قزوجه بشهود منكم أو بنكاح فاسد عندنا ، وما بايعتم به كافراً
منكم أو من غيركم لم تقتبكم فيه ولم نسألكم عنه ما تراضيتم به ، إذا أراد البائع
منكم أو المبتاع نقض البيع وأنانا طالباً له فإن كان منتقضا عندنا نقضناه ،
وإن كان جائزاً أجزناه ، إلا أنه إذا قبض المبيع لم يردده لأنه بيع بين مشركين ،
ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم أجريناكم على حكم
الإسلام ، ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه ، وإذا قتلتم مسلماً أو

معاهدنا منكم أو من غيركم خطأ فالدية على عوائقكم كما تكون على عوائق المسلمين ، وإن قتل منكم رجل بلا قرابة فالدية عليه في ماله ، وإذا قتله عمداً فعليه القصاص ، إلا أن تشاء ورثته دية فيأخذونها ، ومن سرق منكم فرفعه المروق إلى الحاكم قطعه ، إذا سرق ما يجب فيه القطع وغرّم ، ومن قذف وكان للقنوف تحذّ تحذّ له ، وإن لم يكن له حد عزّر : حتى تكون أحكام الإسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما سمينا وما لم نسّم ، وعلى أن ليس لكم أن تظهروا الصليب في شيء من أمصار المسلمين ، وألا تعلنوا بالشرك ، ولا تبنيوا كنيسة ولا موضع يجتمع لصلاتكم ، ولا تضربوا بناقوس ، ولا تظهروا لأحد من المسلمين قولكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره ، وعليكم أن تلبسوا الزنانير من فوق جميع الثياب والأردية وغيرها حتى لا تخفى الزنانير ، ويخالفوا المسلمين بسروجكم وركوبكم ، وتباينوا قلائسكم وقلائسهم بعلم يجعلونه بقلانسكم ، وألا تأخذوا على المسلمين سروات الطريق ولا المجالس في الأسواق ، وأن يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه : ديناراً مثقالاً جيداً في رأس كل سنة ، ولا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤديه أو يقيم به من يؤديه عنه ، ومن افتقر منكم فجزيته عليه حتى تؤدي ، وليس الفقر بدافع عنكم شيئاً ، ولا ناقض لذمتكم عما بها ، فمتى وجدنا عنكم شيئاً أخذتم به ، ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمت في بلادكم واختلقتم ببلاد المسلمين غير تجار ، وليس لكم دخول مكة بحال ما ، وإن اختلقتم بتجارة - على أن تودوا من جميع تجاراتكم العشر إلى المسلمين - فلكم دخول جميع بلاد المسلمين إلا مكة ، والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم إلا الحجاز ، فليس لكم المقام ببلد منها إلا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه ، ومن نبت الشعر منكم تحت ثيابه أو احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة

إن رضيتها ، فإن لم يرضها فلا عقد له . ولا جزية على أبنائكم الصغار ولا على صبي غير بالغ ولا على مغلوب على عقله ولا على مملوك ، فإذا أفاق المغلوب على عقله ، وبلغ الصبي ، وعتق المملوك منكم فقد أن دينكم فعليه مثل جزيتكم ، والشرط عليكم وعلى من رضيه ، ومن سخطه منكم نبذنا إليه ، ولكم أن تمنعكم . وما يحل ملكه عندنا لكم . ممن أرادكم من مسلم أو غيره بظلم بما تمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على ما جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا ، وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن تمنع لكم شيئاً ملكتموه محرماً من دم ولا ميتة ولا خمر ولا خنزير ، كما تمنع ما يحل بملككم ، ولا تعرض لكم فيه إلا أن لا ندهكم تظهروته في أمصار المسلمين ، فما ناله مسلم أو غيره لم نقرمه ثمنه لأنه محرم ولا ثمن لمحرر ، ونزجره عن العرض لكم فيه ، فإن عاد أدب يغير غرامه في شيء منه ، وعليكم الوفاء بجميع ما أخذناه عليكم ، وألا تغشوا مسلماً ، ولا تظاهروا عدوهم عليهم بقول ولا فعل ، ولكم عهد الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم ، وعلى من بلغ من أبنائكم : ما عليكم بما أعطيناكم ما وفيتهم بجميع ما شرطنا عليكم ، فإن غيرتم أو بدلتهم فذمة الله ثم ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم ، ومن غاب عن كتابنا ممن أعطيناه ما فيه فرضيه إذا بلغه بهذه الشروط لازمة له ولنا فيه ، ومن لم يرض نبذنا إليه .

* * *

ومدى الفصول التالية من هذا الكتاب هو تعقب نشأة تلك التشريعات بقدر الإمكان ، غير أن إحدى الصعاب التي تلقاها هي أن معظم المؤرخين المسلمين كانوا قلة يعنون بشئون الدميين ، ومن الصعاب الأخرى أن التشريع في الشرق غالباً ما يكون تعبيراً عن إرادة الحاكم أو هواه ، والملاحظ هو أن القوانين

تسن وتظل نافذة المفصول طالما هي حائزة رضا المشرع ، فإن ضجر بأحد المواضع أو شرع في هواية أخرى فسرعان ما تعود الأمور إلى مجراها القديم ، وسنرى أمثلة كثيرة تعزز هذه الفكرة .

غير أننا نذكر ملاحظة عامة واحدة قبل الدخول في التفاصيل ، تلك هي أنه مفروض على الذمي - من الناحية النظرية - مراعاة جميع شروط العهد إذا أراد الحماية ، أما الواقع فثبتت مسائل قليلة تصرف عنه حماية القانون الإسلامي ، وإن لم يتفق الفقهاء اتفاقاً تاماً على ماهية تلك المسائل وموضوعها. إذ يذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل للقول بأن امتناع الذمي عن دفع الجزية يحيل المسئولين من حمايته ، ويخالفهم في ذلك الرأي أبو حنيفة ، ويرى أحمد ومالك أن هناك أربعة أمور تجعل الذمي بريئاً من ذمة الشرع هي الكفر بالله وذكره بما لا يليق بجلاله ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما لا ينبغي ، وإذ ذاك ينتقض عهده ، سواء اشترط ذلك أم لم يشترط ، على حين أن ابن (١) القاسم قال ثمانية تنتقض عهد الذميين هي أن يجمعوا على قتال المسلمين ، أو يزني أحدهم بمسلة ، أو يصيبها باسم نكاح ، أو يفتن مسلماً عن دينه ، أو يقطع على المسلم الطريق ، أو يؤوى للمشركين جاسوساً ، أو يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين بأخبار المسلمين ، أو يقتل مسلماً أو مسلبة عمداً .

وينصح أبو حنيفة بعدم المبالغة في القسوة على الذميين الذين ينالون من الرسول بالهجو ، ويقول الشافعي إن العفو جائز على النادم عن إهائته النبي وحينذاك رد له اعتباره وامتنيازاته ، وإن يكن ابن تيمية قد ذهب إلى وجوب قتل مثل هذا الشخص (٢) .

(١) العراني : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

(٢) Andrae : Person Muhammeds, P. 268.

الفصل الثاني

الإدارة الحكومية

حينما ركو العرب أقدامهم في البلاد التي تم لهم فتحها أبقوا النظام الإداري على حاله التي وجدوه عليها ، واصطنعوا الموظفين الذين لم يهربوا عند مقدمهم ، وشيخه بهذا من الوجهة التاريخية ما فعله ابن سعود ملك الحجاز حينما استولى على ولاية الحوف التركية ، إذ لم يستطع أحدا من رجاله العرب القيام بالعمل الكتاني المناط بصاحب بيت المال أو لعلمهم لم يرغبوا في ذلك العمل ، ولم يكن ملائما من السياسة استعمال تاجر من أهل البلد ، ومن ثم استبقى ابن سعود العامل التركي في وظيفته ولم يصرفه عنها ، وقد أحسن العرب في بعض الأحيان بالضييق لعدم وجود الرجال الأكفاء الملائمين للعمل ، وحدث حينما استولى المسلمون على قيسارية — التي كان وقوعها في يد العرب نهاية لحرب فلسطين — أن بعث العرب ، سبيها إلى حمير بن الخطاب فجعل بعضهم رقيقا ليتامى الانصار ، واصطنع البعض كتابا وأدخلهم في خدمة الدولة ، (١) ، كما اتخذ أبو موسى الأشعري له كاتباً نصرانياً (٢) .

على أن حمير بن الخطاب — كما يروى — رفض استعمال مسيحي من أهل الحيرة (٣) ، كما يقال إن معاوية عاف من عبد الرحمن بن عاكه فرشى طيبيه ، ابن

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٢ .

(٢) ميون الأخبار لابن قتيبة (طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٥) ج ١ ، ص ١٣ ؛
وغازي بن الواسطي : الرد على اللعين في J. A. O. S., 1921. p. 388

(٣) ابن قتيبة : ميون الأخبار ، ج ١ ، ص ١٣

أثال ، النصراني وأغتراه أن يدمر السم له قدسه ، فكافأه معاوية بوضع الجزية عنه ، وولاه جميع خراج حمص (١) .

ظلت الدواوين حتى زمن عبد الملك تدون باليونانية والفارسية والقبطية دون العربية ، ولستدل من رواية للبلاذري على أن فتوى قلم التصريف [وهو كتابة الخراج] في بلاد الشام كان سوريا ، وفي إيران فارسيا ، كما اختار معاوية كتابا أعجميا له هو « سرجون » ، فلما نقل الديوان إلى العربية قال سرجون لأبناء جلدته « اطلبوا المعيشة من غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم » (٢) ، إلا أنه لم يقدر لهذه النبوءة المحزنة أن تتحقق ، فقد مات سرجون بن منصور وخلفه ابنه ، وكانت عادة الحكومة قد جرت على استعمال النصارى الذين قبلوا على منهم ديوان من دواوين الدولة (٣) ، ونلاحظ في سنة ٢٥٣ هـ (= ٨٦٧ م) وجود إيصال ضريبة باللغتين العربية واليونانية (٤) ، وقد استعملت العربية لأول مرة في أعمال الحكومة بأصفهان زمن أبي مسلم (٥) ، كما أننا نرى رجلا مسيحيا يتولى إدارة سجن قريب من الكوفة سنة ٢٦ هـ (= ٦٤٦ - ٦٤٧ م) وقت أن كان الوليد بن عقبة عاملا عليها (٦) .

ولما تم للعرب فتح مصر أبقوا من فيها من العمال البيزنطيين ، ومن

(١) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ٢ ، ص ٨٢ ؛ الأغاني ج ١٥ ، ص ١٢ ، ويشك « فلهوزن » في اختياره لحمص .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٩٣ ، ٣٠٠ .

(٣) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٨ .

(٤) Fulhrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, N. 787 .

(٥) ابن رسته : الأعلام النفيسة ، ص ١٩٦ .

(٦) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

هؤلاء عامل يدعى « ميناس » كان هرقل قد ولاه أعمال المنطقة الشمالية من البلاد ، وقد جمع بين الامية والفظاظنة وشدة البغض للصريين ، ومع ذلك استبقاه المسلمون في عمله بعد فتحهم الديار ، فظل يباشر عمله كما كان يباشره من قبل . وهناك آخر اسمه « شنوده » وكلت إليه حكومة الريف ، وثالث اسمه Philoxenus استعملوه والياً على أركاديا أو الفيوم ، وكان هؤلاء الأشخاص يؤثرون الوثنيين بعظمتهم ويمقتون العيسويين ، ويرغمونهم على أن يحلبوا للسليين الكلاً واللبن والعسل والفواكه والرييب وغير ذلك مما قد لا يكون في طاقتهم (١) ، وقد أثقل ميناس على الاسكندرية فبلغت جزيتها أيامه ٣٢,٠٥٦ قطعة من الذهب ، ثم حل مكانه آخر يدعى « جون » فدفع ٢٢,٠٠٠ دينار وهو القدر الحقيقي الذي نصت عليه المعاهدة (٢) .

ومن الأشخاص المعروفين « أثناسيوس » (٣) الرهاوى ، الذي شغل بعض مناصب الحكومة في مصر ، وقد عينه مروان أولامع مسيحي آخر اسمه « اسحق » ، ثم بلغ مرتبة الرياسة في دواوين الإسكندرية ، وحمل بقية الموظفين المسيحيين على رفع ملتصق إلى الوالى حصول الشئون الكنسية [وبأن بيعة الإسكندرية يلزمها خراج عظيم] ، وكان ينعت في المكاتبات الرسمية « بالكاتب الألتخم » ، وكان بديوانه عشرون كاتباً ثم زادوا إلى أربعة وأربعين ، وكان « أثناسيوس » هذا هو متولى ديوان الخراج لعبد العزيز ، ثم انتهى الأمر أخيراً بصرفه عما بيده . وخلفه ابن يربوع [الفزارى من أهل حمص] ، وفي أثناء عودة « أثناسيوس » إلى بلاد الشام صودرت كل أملاكه بمصر ، وتختلف الروايات

(١) Journal Asiatique, 1879, p. 375.

(٢) Journ. Asiat., 1879, p. 384.

(٣) (بسميه القرىزى « بانتناش » راجع المخطوط ، ج ١ ، ص ٩٨) .

في شأنه ، فيزعم بعضها أنه كان يتناول ستين ألف دينار سنوياً إلى جانب دينار واحد يأخذه من **كل** جندي ، ويقول ابن العبري إن شهرته وصلت إلى سمع عبد الملك بن مروان الذي وكل إليه تعليم أخيه الصغير عبد العزيز (١) فتدرج في معارج القوة حتى بلغ الذروة منها ، وكان لديه أربعة آلاف عبد وكثير من الدور والقرى والبساتين والذهب والفضة . واستطاع أن يشيد كنيسة « أم الإله » في الرها من إيجار أربعائة حانوت يملكها بها ، فحسده سرجون - وكان ملكاً للمحب - وشي به هند الخليفة زاعماً أنه قد مد يده بالسرقة إلى بيت مال مصر ، وظل دائماً على الوشاية ، ومن ثم تنازل « أثناسيوس » عن مبلغ كبير من المال أرضى الخليفة ، ومع ذلك فقد تبقى لديه قدر ضخم ، وعلى الرغم من المبالغات الظاهرة فمن الجلي أنه كان واسع السلطان عظيم النفوذ ، وأنه استعمله في صالح رفاقه المسيحيين .

وهناك شخص اسمه تيودوسيوس (٢) Theodosius من الملكانيين البارزين وقد شغل منصباً رفيعاً في الإسكندرية ، والمأثور عنه أنه رحل إلى دمشق حيث دفع إلى يزيد مبلغاً من المال وعاد حاملاً مرسوم توليته حاكماً على الإسكندرية ومريوط وما يلحق بهما دون أن يكون لوالى مصر سلطان عليه . وكان تيودوسيوس هذا من أشد الناقمين على البطريك القبطي [أبنا أغاثوا] ، ومن ثم استغل

(١) ساويرس : سيرة البطارقة ، طبعة سيبولد ، ص ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
Greek Papyri in the British Museum, Vol. 4, No 1447 ؛ والكندى :
كتاب الولاية والقضاء ، ص ٥٩٠ ، ؛ اللريزي : المخطوط ، ج ١ ، ص ٩٨ ، Bar Hebraeus ،
Chronicle, (Paris) p. 112 ، وميخائيل السرياني ترجمة Langlois ص ٢٤٧ .

(٢) يسميه ساويرس « تاوضوسيوس » وإثما آخرنا في الترجمة العربية اللفظ الوارد
أعلاه في المتن .

مكانته الكيد له . فأخذ منه كرها ستة وثلاثين ديناراً كل سنة عن تلاميذه .
(ومن المحتمل أن يكون رجال الدين آنذاك معفون من الضرائب) . كما فرض
عليه أن يدفع له كل ما ينفقه على رجال الأسطول إلى غير ذلك من الأموال (١) .
والظاهر أن في هذا القول شيئاً من المبالغة ، بيد أنه ليس ثمة ما يدعو للشك
في أنه كان في قدرة الرجل المسيحي أن يتمتع بالسلطان العظيم .

وفي خلال فترة بطريركية اسكندروس (٨١ - ١٠٦ م = ٧٠٠ - ٧٢٤ م)
كان تيودور والياً على الاسكندرية (٢) ، وهو يلقب في الكتب الرسمية
بأجستاليس Augustalis ، ذلك اللقب الذي جرت العادة زمن الحكم البيزنطي
على إطلاقه على حاكم الاسكندرية (٣) ، والأرجح أنه كان تحت إمرة عربي .

وحدث في زمن الحجاج أن محمد بن مروان حاكم شمال الجزيرة إلى
قتل أناستاسيوس Anastasius بن أندريا كبير أهل الرها ، ويعتبر المؤرخ
الذي يذكر هذا الحادث إلى ذلك قوله : « وحتى ذلك الوقت كان النصارى ينفذون
مناصب الكتابة والولاية وحكم الأقاليم نيابة عن العرب » (٤) . وقد ذكره عمر
ابن عبد العزيز أن تكون يد الذي هو العليا فيكون له السلطان على المسلمين
وحاول منع ذلك ، ورسالته في هذا الصدد إلى الولاة رسالة تعليمية ، يقول
فيها : « أما بعد فإن الله عز وجل أكرم بالإسلام أهله ، وشرفهم وأهزم ،
وضرب الدلة والصغار على من عالفهم ، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٣ ، ١١٧ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ .

(٣) Greek Papyri in the Brit. Mus., Vol. 4. No. 1392.

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser 111, Vol. 1, p. 294 .

فلا تولين أمور المسلمين أحداً من أهل الذمة فتبسط أيديهم وألسنتهم ،
وقد لهم بعد أن أعزم الله ، وتهينهم بعد أن أكرمهم الله تعالى ، وتعرضهم
لكيدهم والاستطالة عليهم ، ومع هذا فلا يؤمن غشهم إياهم ، فإن الله عز وجل
يقول « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودّوا
ما عنتم ، قد بلغت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم
الآيات إن كنتم تعقلون » . لذلك عزل جماعة من العمال القبط بمصر واستبدل بهم
عمالاً مسلمين ، والواقع أنه كان شديد التمسك بتطبيق ذلك المبدأ في جميع نواحي
الدولة الإسلامية لأنه كتب ذات مرة يقول (١) « إن من أراد أن يقيم في مملكته
وبلاده فليكن على دين محمد مثله ، ومن لا يريد فليخرج عنها » .

كذلك اتخذ الخليفة سليمان لنفسه كاتباً نصرانياً يقال له « البطريق بن النقا »
واستعمله ناظراً على مباحثه في الرملة من أعمال فلسطين ومراقبة القنوات
والآبار والمسجد القائم بها (٢) .

وهو إلى هذا الوقت كان المسلمون يتولون في الحكومة الوظائف الثانوية
التي لا يعتد بها ، ويرد في أخبار سنة ٧١٤ ، ٧١٦ م خبر دفع مرتب كاتب
عربي لقاء قيامه بالمحافظة على الخيل (٣) . كما أننا نجد في سنة ٧١٠ م ذكر موظف
عربي - أو مسلم - في بلدة صغيرة (٤) ، وربما كان هذا الأمر ذا أهمية لأنه في

(١) الكندي : كتاب الولاة والقضاة ، ص ٦٠ ؛ ابن عبد الحكم : سيرة سيدنا عمر بن
عبد العزيز ، ص ١٦٥ ؛ السكامل لابن الأثير ، سنة ١٠١ هـ ؛ ساويرس : سير البطارقة
الاسكندرانيين ، ص ١٤٣ .

(٢) البلاذري : فوح البلدان ، ص ١٤٣ .

(٣) Greek Papyri, Vol. 4, No., 1434.

(٤) Greek Papyri, Vol. 4, No., 1347.

الآذمنة المتأخرة كانت وظيفة صاحب البريد من الوظائف السرية ، ونطالع في كتاب أرسله هشام إلى خالد القسري ما يشير إلى « استعانتهم بالمجوس والنصارى وتوليبتهم رقاب المسلمين ، وجباية خراجهم ، وتسليطهم عليهم » .

كما عين المنصور يهودياً اسمه موسى كان أحد اثنين من جباة الخراج (١) ، ومن الواضح أن صلات النصارى بأصحاب السلطة الرئيسية كانت صلات طيبة ، فقد جاء إلى المأمون رجل من أثرياء « بورة » من أعمال مصر واسمه بكام ، سائلاً إياه أن يوليئه الأمر في بلده ويسوق إليه رياستها فقال له الخليفة (٢) « اسلم ، فتكون مولاي » فأجابه بكام « لأمير المؤمنين عشرة آلاف مولى مسلم ، أفلا يكون له مولى واحد من النصارى ؟ ، فضحك المأمون منه وجعله كبير بلدة « بورة » وإقليمها .

أما المتوكل فقد أعاد النهى بعدم الاستعانة بالذميين في أعمال السلطان (٣) ، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين فصل في سنة ٢٤٧ هـ (= ٨٦١ م) القائم بحراسة المقياس [الهاشمي] للذيل وكان نصرانيا ، وولّى مكانه أبا الرّداد [المعلم] ، وأجرى عليه راتباً تختلف الروايات في تقديره ، فيجمله بعضها ستة دنانير شهرياً ، والبعض الآخر سبعة (٤) . على أنه بتولى المقتدر الحكم عاد العمال المسيحيون إلى ما كان بأيديهم ورجعوا إلى سالف قوتهم وعلى أمرهم ،

(١) المبرد : الكامل ، ص ٧٩ .

(٢) Michel Le Syrien : Chronicle, trad. Langlois, p. 261, (٢)

Chronica Minora, C.S.C.O. Ser., III Vol. 4, p. 248. أنظر أيضاً كتاب

سعيد بن البطريق : نظم الجواهر ، ص ٨٠ . Eutychius: History, Vol. 2. p. 434.

(٣) المقرئ : الخط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٤) السكندی : كتاب الولاية والقضاة ، ص ٣٠٢ ، ٥٠٨ .

فتشكى الناس إلى الخليفة فأمر في سنة ٢٩٦ هـ (= ٩٠٨ م) بإسقاطهم من الخدمة إلا أن ذلك لم يدم (١)، إذ نرى أنه في سنة ٣١٣ هـ (= ٩٢٥ م) أصبح أحد المسيحيين [وأسمه بنان] كاتباً لصاحب الديوان، وصار إلى [مالك بن الوليد النصراني] ديوان القصر، وسبق ديوان الخاصة وبيت المال إلى نصرانيين [هما ابن القناني وأخوه] (٢)، ولما كانت سنة ٣١٩ هـ [= ٩٣١ م] تطلع الحسين بن القاسم لنيل الوزارة [بعد عبد الله بن محمد الكلواذي]، وحينذاك رأى ضرورة التقرب إلى النصارى ومصانعتهم (٣)، كما نرى أن كثيراً من رجالات ذلك العهد البارزين كانوا يستعملون كتباً من النصارى أمثال ابن أبي ساج وإلى أرمينية وأذربيجان، ومفلح الحصى، وعلى بن عيسى الوذير [الذي أقره على ديوان الجبهة]، وأبي سليمان بن داود بن همدان من الأسرة الحاكمة بالموصل ومولس المنصور وأبناء رايق (٤)؛ كما أن أحمد بن طولون استعمل مهندساً نصرانياً لكنه غضب عليه فعزبه ورماه في المطبق، فلما أراد بناء مسجد جديد له أشار بعضهم عليه أن يأخذ الأعمدة من الكنائس في الضياع الخراب وفي ريف الدلتا، فأنكر ابن طولون ما أشاروا به عليه بحجة أن هذه الأعمدة نجسة، وأنه يريد بناء مسجده بالمال الحلال، وسمع مهندساً بمشككته فكتب إليه من عهده رسالة ينبئ فيها بقدرته على بناء مسجد بلا عهد سوى حمودى القبلة، فبحث أحمد في طلبه من سجنه، فثل أمامه وقد طال شعره

(١) عريب: صلة تاريخ الطبرى، ص ٣٠.

(٢) عريب: صلة تاريخ الطبرى، ص ١٢٥.

(٣) عريب: صلة تاريخ الطبرى، ص ١٦٤.

(٤) عريب: صلة تاريخ الطبرى، ص ٣١، ١١٢، ١٣٥، ١٦٩، ١٥٩، وراجع

أيضاً Eclipse of the Abbasid Caliphate, vol. 1. p. 218.

وتدلى على وجهه ، واستفسر منه عن جليلة الخبر ، فرسم له صورة المسجد على قطعة من أديم وسله إياها ، فلما تم البناء وصله ابن طولون بعشرة آلاف دينار ، وأجرى عليه مبلغاً معيناً من المال حتى مات ، كما خلع عليه الخلع تقديراً له (١) ، وسُميت قرية « أندونه » باسم مولى نصراني من موالى أحمد بن طولون ، وكان ابن طولون قد فصله من عمله وخرمه خمسين ألف دينار (٢) .

وحدث في بغداد أن دخل أحد الوزراء النصارى واسمه « عبيدون بن صاعد » على القاضي « اسماعيل بن (٣) اسحق » فوقف له مرحباً به ، ولاحظ القاضي أن الشهود وبقية الحاضرين أنكروا عليه هذا العمل ، فلما خرج الوزير قال لهم اسماعيل « قد علمت إنكاركم ، وقال الله تعالى (٤) : لا ينهاكم الله من الدين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ، وهذا الرجل يقضى حوائج المسلمين ، وهو سفير بيننا وبين خليفتنا . وهذا من البر (٥) » ، فأمن السامعون على قوله وبه .

وقد ورد في إحدى الروايات أن كلا من عمرو بن العاص وهبذ الملك والمأمون ويحيى بن الفضل فصل الدمين من الدواوين (٦) .

ولقد كان الكاتب القبطى [ابن عيسى بقطر] بن سفا المسمى يبولس متولى

(١) القرى : المخطوط ، ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) القرى : المخطوط ، ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٣) راجع ترجمة القاضي اسماعيل بن اسحق بن درهم في معجم الأدباء ، طبعة الدكتور فريد رفاعى ، ج ٦ ص ١٢٩ — ١٤٠ .

(٤) القرآن ، ٦٠ : ٨ .

(٥) ياقوت : معجم الأدباء ، طبعة مرجوليوت ، ج ٢ ص ٥٢٩ .

(٦) غازى : الرد على الدمين ، ص ٣٩٢ وما بعدها .

الخراج بمصر زمن الإخشيديين (١) ، وكان الفاطميون يعلقون أهمية كبرى على وظيفة كبير الكتاب ، ويختارون ودرهم - مسلمين كانوا أم ذميين - بناء على مهارتهم في الكتابة ، ويقول أحد الشعراء في معرض الحديث عن منزلة اليهود زمن الفاطميين (٢) :

يهود هذا مان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
المنافعهم ، والمال عندهم ومنهمو المستشار والمالك
يا أهل مصر إني نصحت لكم تهودوا قد تهود الفلك

ومن المؤكد تماماً أنه لم يتول أحد من النصارى ولا من اليهود وظيفة الجبائية والكتابة في الأندلس ولا في بلاد المغرب (٣) .

ويشير المقدسى - وهو من أهل القرن الرابع الهجرى - إلى أن الكتاب في بلاد الشام ومصر كانوا من المسيحيين ، كذلك كان معظم الأطباء في بلاد الشام (٤) ، وفي سنة ٣٦٩ هـ كان متولى الوزارة في بغداد نصراييا وهو نصر بن هرون (٥) ، ولما لام الناس ابن الفرات ورموه بالكفر لسوقه إمارة الجيش إلى أحد المسيحيين دافع عن نفسه بأنه اقتدى بالخلفاء السابقين الذين ولوا النصارى وظائف الدولة (٦) ، وكان هؤلاء العمال النصارى يلقون كل

(١) القرى : المخطوط ج ١ ، ص ٧٣ .

(٢) السيوطى : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (طبعة ١٣٣١ هـ) ، ج ٢ ، ص ١٤٦ ، ١٤٩ .

(٣) القرى : نفع الطبيب (طبعة دوزى) ، ج ١ ، ص ١٣٤ .

(٤) المقدسى : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ١٨٣ .

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. II, P. 496.

(٦) الجهشبارى : كتاب الوزراء (طبعة أندروز) ، ص ٧٥ .

مظاهر الاحترام ، لأن المسلمين رفضوا تقبيل أياديهم بعد أن فرض ذلك عليهم .
 وحدث في سنة ٣٨٧ هـ (= ٩٩٧ م) أن آلت الرياسة في بلدة « دقوقا »
 إلى اثنين من النصارى وتمكنوا بها وتصرفا فيها تصرف الحاكم ، واستعيدا المسلمين ،
 فقدم بعض هؤلاء المسلمين على جبرائيل بن محمد (١) وقالوا له « إنك تريد الغزو
 ولست تدري أتبلغ غرضاً أم لا ، ونحن عندنا من هذين النصرانيين من قد
 تعبدنا وحكم علينا ، فلو آلت عندنا وكفيتنا أمرهما ساعدناك على ذلك (٢) »
 فقبض جبرائيل عليهما واستولى على أملاكهما . كذلك استوزر الخليفة المعز
 سنة ٣٨٠ هـ [٩٩٠ م] عيسى بن نسطورس النصراني ، واستناب بالشام منشأ
 اليهودي ، قال الوزير إلى النصارى وشجع النائب اليهود ، فضج الناس بالشكوى
 فألقى الخليفة القبض عليهما وأخذ من عيسى ثلاثمائة ألف دينار ، وغرم منشأ
 مبلغاً ضخماً (٣) ، وقد وردت الإشارة في غير هذا المكان إلى قصة نصر المسيحي
 في بغداد (٤) .

ثم عاد عيسى بن نسطورس إلى خدمة الحاكم ، فتبعه هو والفضل بن
 إبراهيم سنة ٣٩٣ هـ عنده ، وبعد ذلك بسنوات قلائل - أعق سنة ٤٠٠ هـ -

(١) تفصيل ما يجمله المؤلف في المتن أعلاه هو أن جبرائيل بن محمد كان قد ملك دقوقا ،
 وكان من جماعة الفرس الرحالة ببغداد ، وأراد الغزو لما توفر له من الجند والسلاح ، ولذلك
 سار - وقت أن كان في خدمة مذهب الدولة - واجتاز بدقوقا فوجد المقلد بن المسيب قائماً
 على حصارها ، فاستعان أهلها بجبرائيل ، فلبى طلبهم وحماهم كما هو وارد أعلاه .

(٢) السكامل لابن الأثير ، سنة ٣٨٧ ، P. 201. Bar Hebraeus: Chronicle,

(٣) السكامل لابن الأثير ، سنة ٣٨٠ ؛ ابن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ،
 طبعة ١٣١١ هـ ، ج ١ ، ص ٤٨ .

(٤) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 205. (٤)

تولى المنصور بن عبدون الحجامة له ، كما استوزر الحاكم بأمر الله سنة ٤٠١ هـ
زرعة بن عيسى (١) .

وكان أبو سعد إبراهيم وأبو نصر هرون ابني يهودى اسمه سهل بن تستر ،
وكان أحدهما يحترف التجارة ، ويشغل الآخر بالصيرفة إلى جانب نقله البضائع
من العراق ، وقد طبق صيتهما الآفاق لاتساع تجارتها ولإظهارها ما يحصل
عندهما من الودائع الخفية لمن يفقد أو يموت من التجار في القرب والبعد ،
فنشأ لها جميل الذكر في الآفاق ، ودخل إبراهيم في خدمة الخليفة الظاهر [لإعزاز
دين الله] ، وجلب له شتى صنوف الأمتعة والأموال حتى استجلب رضاه عليه ،
وحدث أن اشترى الظاهر منه جارية سوداء أعجبتة فاستولدها المستنصر [بالله
أبا تميم معد] ، فكانت هذه الجارية ترضى مصالح إبراهيم وأدخلته في خدمتها ؛
ولما مات المرجرائي ، تولى الوزارة بعده ابن الأنباري الذي ذهب إليه
أبو النصر [أخو أبي سعد] مهتماً ، فحببه أحد أصحابه بالقول الغليظ ،
فتوَّع أبو نصر أن يجر ابن الأنباري الخادم وأن يعتذر إليه ، لكن جرى
عكس ما توقع فتكررت الإهانة مرة أخرى ، فشكى الأمر إلى أخيه الذي
سرعان ما أهاج الملكة الوالدة على الوزير ، فراحت تغري ابنها بفصله وتعيين
أبي نصر صدق بن يوسف [العلاجي] مكانه ، وكان المستنصر صنيعة من
صنائع إبراهيم فلم يخلف لأمه أمرها واستجاب طلبها ، وتم ذلك سنة ٤٣٦ هـ ،
وعلى الرغم من أن إبراهيم لم يتقلد الوزارة إلا أنه كان القوة التي تحرك العرش
من الخلف (٢) .

(١) القرطبي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .

(٢) القرطبي : الخطط ، ج ١ ، ص ٤٢٤ .

أما في فارس فقد انزعج نظام الملك وزير ملكشاه من استعمال الدمييين في الحكومة مكان الترك ، لذلك كتب سنة ٨٤٤ هـ يقول : ما قام يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو قرمطى بعمل جليل أو حل محل تركى إلا كان الإهمال أبرز صفاته ، إذ لا احترام عند هؤلاء الناس للدين ، ولا حب عندهم للدولة ، ولا رحمة في قلوبهم على الرعية ، بل سرعان ما يمسّون موفورى الثراء ، وإن المؤلف ليخشى العاقبة السيئة ، ولا يعرف ماذا تؤول إليه الأمور ، ولم يحدث في أيام محمد ولا مسعود ولا طغرل بك ولا ألب أرسلان أن يهزأ مجوسى أو يهودى أو نصرانى أو كافر على المساهمة في الحياة العامة (١) - ، ولا شك أن السكاتب كان تحت ضحية تأثير شعور كراهية عام ، وأنه ألصق بالماضى فضيلة لم تكن فيه .

وتولى محمد الدين بن المطلب سنة ٥٠١ هـ الوزارة في بغداد ، بعد أن اشترط على نفسه ألا يستعمل ذمياً في دواوين الدولة (٢) ، ومع ذلك فقد حدث في سنة ٥٠٦ هـ أن عهد إلى أبى منجا بن شعيا المهندس اليهودى بالإشراف على حفر القناة التى سميت باسمه (٣) ، وقد حكم الأمر سنة ٥١٩ هـ دون وزير واختار صاحبى ديوان أحدهما سامرى هو أبو يعقوب إبراهيم ، واتخذ مستوفياً له هو ابن أبى نجاح الراهب الذى تحكم فى الناس وتمسك من الدواوين واغتصب الأموال من المسيحيين ، ثم شرع بعدئذ فى مضايقة بقية المباشرين والعاملين والضعفاء والعمال حتى تشكى الجميع - رؤساء وقضاة وكتاباً - من ضرره ، فأمر الأمر بقتله (٤)

(١) سياسة نامه ، طبعة باريس (١٨٩١) ص ١٣٩

(٢) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٠١ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٩١ .

[قُضِرَ بالنعال حتى مات] . ثم استوزر الحافظ سنة ٥٢٩ هـ تاج الدولة بهرام الأرمني المسيحي ، فعهد بهرام إلى فصل المسلمين وتولية الأرمن مكانهم ، وأساء السيرة مع جمهور المسلمين ، فقام رضوان بالثورة ضده ، بما حمله على الهروب إلى أسوان حيث قتل (١) ، هناك سنة ٥٣١ هـ (٢) .

ولقد كان قتل أسد الدين شيركوه لأحد الكتّاب النصارى (٣) بتكرير سبياً في اتصاله بنور الدين محمود ، ومن الجلي أن شيركوه كان ينفذ في مصر أوامر نور الدين حين عهد إلى فصل جميع الأقباط من خدمة الحكومة ، على الرغم من أن صلاح الدين أحادهم إلى العمل ، ونلاحظ أن نور الدين فصل جميع النصارى من كافة دواوين الموصل ، وكذلك فعل إزاء جميع من بالقصر السلطاني منهم غير مستبق منهم سوى واحد هو خادمه عبدون ، وكان عبدون شيخاً طاعناً في السن ، حكماً ، غنياً بماله وعليه (٤) ، وحدث في سنة ٥٦٩ هـ أن استعمل صلاح الدين أحد النصارى لكشف خبر تأمر الصليبيين والمصريين ضده (٥) .

وقد وصف المقرئ طريقة جمع الضرائب في مصر وعدم الانتظام في جبايتها ، ذلك أنه إذا انخفض النيل عن الأراضي وتعلقت نواحي مصر بأصناف

(١) ذهب الدكتور ترتون — كما هو مبين بالتمن — إلى القول بمقتل بهرام ، لكن رواية ابن الأثير تشير إلى أن بهرام حين حاول دخول أسوان منعه واليها من الدخول ، وقتل السودان من الأرمن خلقاً كثيرين ، وقد سجل ذلك بهرام على أن يبعث إلى الخليفة الحافظ يطلب منه الأمان ، فاستجاب له الخليفة وأمنه ، فعاد إلى القاهرة « حيث سجن بالقصر الخليلي » ثم تهرب وخرج من الحبس .

(٢) الكامل لابن الأثير ، سنة ٣١

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٧٠ .

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O. Ser. III. Vol. 2. p.168.

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٦٩ .

الزراعات وبذر الحب - ندب من الحضرة رجال ذوو نباهة وثقة ، لهم معرفة بعلم الخراج ، ويصحبون في العادة معهم كاتباً من النصارى ، ويخرج كل إلى ناحية ، فيحررون مساحة ما شمله الرى من الأراضى بما بار أو شرق ، فإذا مضى من السنة القبطية أربعة شهور ندب من الأجناد من عرف بالخماسة وقوة البطش ، وعين معه من الكتاب العدول من قد اشتهر بالأمانة ، وكاتب من نصارى القبط غير من خرج عند المساحة ، فيستخرج مباشرة كل بلد ثلث ما وجب من مال الخراج (١) .

ولما انتهى الفيضان زمن ولاية الحافظ لدين الله انتدب [الموفق بن الخلال] جماعة من العدول والكتاب النصارى إلى الولايات والأعمال لتحرير ما شمله الرى وما زرع من الأراضى وتقدير خراجها وكتابة المكلفات . وحدث أن خرج إلى بعض الجهات من يسمحها من شاد وناظر وعدول ، وتأخر الكاتب النصراني ثم لحقهم ، وأراد الكاتب عبور النهر إلى الناحية الأخرى ، فحمله ضامن المعديّة ، حتى إذا بلغ به وجهته المقصودة سأله أجره فغضب الكاتب وسبه ، وقال له : « أنا ماسح هذه البلدة وتريد منى حق التمديّة ؟ » فقال له الضامن « إن كان لى ذرع خذه » ، ثم تقدم فخلع لجام بغلة القبطى وألقاه فى معديته ، فلم يجد الكاتب بدا من دفع الأجرة حين أخذ لجام بغلته . ولما انتهت مساحة البلد وفرغ من تبييض مكلفة المساحة - ليحملها إلى دواوين الخراج فى العاصمة كما جرت العادة - أضاف عشرين فدانا إلى المجموع وترك فراغاً ياحدى الصفحات ، وأطلع الشهود على القائمة فوقعوا بصدقها ، ومن ثم كتب هو فى البياض الذى تركه « أرض اللجام ، باسم صاحب المعديّة ، وقدرها بعشرين فدانا لكل فدان

(١) المفريزى : المجلد ، ج ١ ، ص ٨٦ .

أربعة دنانير ، ثم حمل المكلفة إلى ديوان الأصل ، وكانت العادة جرت أنه بعد
انقضاء أربعة أشهر من السنة الخراجية إرسال جند أصحاب بطش وقوة وشدة
وكتاب وشهود وكاتب نصراني إلى الولايات والأعمال لاستخراج تلك خراج
الأرض وفقاً للمكلفات ، وكان هذا القدر من المال ينفق على الجند الذي لم يكن
له وقتذاك إقطاعات ، ولم يكن من المؤلف إرسال الرجل الذي قام بمسح الأرض
بل ندب آخرين مكانه ، ولما ذهبت هذه الجماعة [وأهني بها الشاد والسكران
والعدول] لجمع تلك مال الناحية استدعوا أرباب الزرع ومن بينهم ضامن
المعدية ، وأرغموه على دفع ستة وعشرين وثلاثي دينار ، فأنكر أن يكون مالكا
لأية أرض في تلك الناحية ، وأيّد القرويون في ذلك الإنكار ، فرفض الشاد -
وكان فظا عسوقا - الاستماع إلى شهادتهم وضربه بالمقارع ، وأرغمه على بيع قاربه
وغيره لدفع الثلث الثابت عليه ، فسار صاحب المعدية إلى القاهرة وأبلغ الخليفة
قصته ، فأعيد النظر في قوائم الخراج فلم يجدوا أية إشارة إلى أرض اللجام ،
فأمر الخليفة بإحضار الكاتب وسمر في مركب وأقام له من يطعمه ويسقيه ،
وتهدم أن يطاف به سائر الأعمال وينادي عليه ، كما أمر بكف يد النصارى
كلهم عن الخدمة [فساءت أحوالهم] وكان الحافظ مولماً بالفلك والتنجيم
مؤمناً به ، فعمد النصارى إلى وشوة منجمه الخاص ، وطلبوا إليه أن يفضي
للخليفة أن مصر ستزدهر إن أقام السلطان في تدبير دولته واحداً معيناً من
النصارى [هو الأكرم بن ذكريا] ، فجازت الحملة على الخليفة وجعل الأكرم
أمير الدواوين ، وبادر الأكرم من ساعته إلى زيادة عدد المسيحيين أكثر مما
كانوا قبلاً ، وظهرت عليهم دلائل النعمة ، فارتدوا الملابس الجميلة ، وركبوا
البغلات الرائعة والخيول المسومة بالسروج ، وبالغوا في الشدة على المسلمين
وضايقهم في أرزاقهم ، واستولوا على الأحباس الدينية والأوقاف الشرعية ،

واتخذوا العبيد والماليك والجواري من المسلمين والمسلات ، حتى لقد حملوا
أحد الكتاب المسلمين على بيع أولاده وبناته لغرامة فرضوها عليه (١) .

وحدث في أيام المؤامرات بين المصريين والفرنجية لإخراج صلاح الدين
من مصر أن كان أحد الكتاب اليهود يكتب الرسائل من مصر (٢) .

وكان أحد النصارى ممن تولوا بعض مناصب الجيش قد ترهب وعاش في
صحراء جبال حلوان ، وقيل إنه عثر على كنز الخليفة الحاكم بأمر الله ، فاستعان
به في مساعدة الفقراء . الهاربين والمستورين من كل ملة ، فطبق صيته شق
النواحي ، وصرف هو مبالغ طائلة في مدى سنوات ثلاث ، فجاء به إلى
السلطان الذي أحسن معاملته وتلف به ، بيد أنه رفض أن ييوج بصره أو أن
يكشف مكنون أمره ، وإذ ذلك هدده السلطان وتناول عليه بالسب فلم يردده
ذلك إلا استمراراً على ما هو عليه ، فعيل صبر السلطان فعذبه حتى مات ، وألقى
غير واحد بقتله خوفاً على ضعفاء الإيمان من المسلمين أن يرينهم (٣) ، وقد
حدث هذا سنة ٦٦٦ هـ .

ولما مات السلطان المنصور سنة ٦٧٥ هـ [= ١٣٥٤ م] وخلفه خليل على
العرش أصبح كثير من الكتاب النصارى ممن في خدمة الأمراء شديدي التكبر
على المسلمين ، وارتدوا الملابس الفخمة ، وعاشوا في بلهنية من الحياة ، وكان
أحدهم في خدمة أمير اسمه عين الغزال ، وحدث في أحد الأيام أن صادف في
طريقه سمسار شونة مخدومه ، فرجل السمسار وقتل قدم الكاتب الذي أخذ

(١) القرى : الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠٥

(٢) القرى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٠

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

يسببه ويتوعدده لتباطئه في دفع أثمان بعض الغلة ، فراح السمسار يعتذر ويرفق له ، فلم يردد الكاتب إلا ضلطة ، وأمر خادمه أن يترجل ويقيد السمسار ويسحبه ويمضى به ، فاجتمع الجمهور حتى بلغوا صليبة مسجد ابن طولون ، وتوسل كثيرون إلى الكاتب أن يفك العاني فاني ، فتكاثر الناس عليه وألقوه عن حماله وأطلقوا سراح السمسار ، وإذا كان الكاتب قريباً من بيت مخدومه فقد بعث أستاذه إليه بمجندي وثلة من غلبانه وأرجاقيته لإتقاده فخلصوه من أيدي العامة وقبضوا على البعض لإدانتهم ، فأدى الأمر إلى اضطراب وهياج ، وأسرع الناس إلى القلعة طالبين المعونة من السلطان نصر الله الذي أرسل من يكشف له الأمر ، فأخبره بما فعله الكاتب النصراني بحق السمسار ، فبعث في طلب عين الغزال ، وأمر الجمهور بإحضار المسيحيين إليه ، كما أرسل في طلب بدر الدين بيدرا [النائب] وسنجر [الشجاعى] وأمرهم بإحضار جميع النصارى إليه ليقتلهم عن آخرهم ، فاستغاث به الدميون حتى حملوه على أن ينادى في كل من القاهرة ومصر القديمة أن لا يخدم أحد من النصارى واليهود عند أمير من الأمراء ، وأمر الأمراء أن يعرضوا على كتابهم النصارى اعتناق الإسلام . فإن رفضوا ضربت أعناقهم وإن قبلوه بقوا في وظائفهم ، ورسم النائب بعرض جميع مباشرى ديوان السلطان ويفعل معهم ذلك ، فاقتنى كثير من المسيحيين ، وانطلق الرعاع ينهبون بيوتهم ، وأخذوا لسام مسليات وقتلوا بالسكثيين ، ونجح أخيراً بدر الدين بيدرا في حمل السلطان على أن يرسل إلى والى القاهرة لينادى فى الملا بشنق كل من ينهب بيت نصراني ، وقبض على طائفة من الرعاع وطيف بهم فى الأسواق وضربوا ، ثم جمع [النائب] كثيراً من كتاب السلطان والأمراء من النصارى وأوقفوا على مقربة من السلطان الذى رسم بأخذ بعضهم إلى سوق الخيل [تحت القلعة] وبحفر خندق كبير وإلقائهم به وإحرام النار

فيهم ، فتوسل بيدرا من أجلهم وتشفع لهم عند السلطان الذي أصم أذنيه من شفاعته قائلا : ما أريد في دولتي ديواناً نصرانياً ، فرجاء بيدرا أن يبقى في الخدمة من أسلم منهم ، وأن يقطع أعناق من رفضوا الإسلام ، ثم إنه أدخلهم إلى قصر نائبه وقال لهم : يا جماعة ، ما وصلت قدرتي مع السلطان في أمركم إلا على شرط ، وهو أن من اختار دينه قتل ومن اختار الإسلام خلع عليه وباشر ، وحينذاك تقدم منه المسكين [بن السقامي] أحد كبار الكتاب والمستوفين وقال : ياخوند : رأينا قواد حتى يختار القتل على هذا الدين ... والله : دين نموت عليه يروح ، لا كتب الله عليه سلامة ، قولوا لنا الذي نختارونه حتى نروح إليه ، فاتفجر بيدرا ضاحكا وقال : « وملك أفمن نختار غير دين الإسلام ؟ » فأجابته المسكين : « ياخوند ، ما نعرف ، قولوا ونحن نلتصقكم ، فجاء بالمدول فشهدوا بإسلامهم وكتب بذلك شهادات عليهم (١) .

وكان أحد الكتاب النصاري راكبا بجوار الجامع الأزهر وهو يلبس خفا ومهماذا ولباء اسكندريا طرحه على رأسه ، والطرادون أمامه يفسحون له الطريق ، ومن ورائه العبيد في أزهى ملابس يمتطون الأكاديش الفارسة ، فشق هذا المنظر على جماعة المسلمين الذين تصدوا له وأنزلوه عن فرسه وأرادوا قتله ، فاجتمع المائة من حوله وخلصوه من أيديهم وأطلقوه في سبيله ، وتكلم بعضهم إلى الأمير : طاز ، فوعد بالإنصاف وبأن يجرى الحق بجرأه ، ففضلوا رفع شكواهم إلى الملك الصالح صالح وذلك بحضرة الأمراء والقضاة وكبار رجالات الدولة ، طالبين عقد مجلس خاص ليلتزم النصاري القيود المفروضة عليهم ، وحمى بالبترك ووجهه المسيحيين وحاخام اليهود وأهبيانهم

(١) القرطبي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

إلى حضرة السلطان حيث تلى عليهم القاضي علاء الدين على [بن فضل الله كاتب السر العهد الذي بين المسلمين والاميين وكانوا قد أحضروه معهم ، وطلب من الحاضرين قبول تلك الالتزامات ، ثم أخذ يعدد لهم كثرة خروجهم على العهد ، وقطعوا هم على أنفسهم هداً ألا يباشروا شيئاً من ديوان السلطان ودواوين الأمراء حتى ولو أظهروا الإسلام ، ومع ذلك فلم يجبرهم أحد على الإسلام ، وكتب بذلك إلى الولاية في الأقاليم .

اندفع الرعاع وأخذوا في الهجوم عليهم ، وأطبقوا عليهم في الشوارع وأخذوهم في الطرقات وقطعوا ما عليهم من الملابس وأوجعوهم ضرباً وكانوا لا يدعونهم حتى يعلتوا كلمة الإسلام ، وكانوا يؤججون النار لحرقهم ، فاضطروا للاختفاء في بيوتهم ولم يجرؤوا على الظهور والمشى بين الناس ، وأخذت العامة في تتبع عوراتهم وهدم دورهم التي تزيد في العلو على دور المسلمين ، وعانى المسيحيون الأمرين ، وقعدوا هم واليهود من الطرقات ، وعلت الشكوى من بناء كنائس جديدة ، وحطم بعضها ، وحاول وإلى القاهرة كبح جماح العامة فلم يفلح ، وانقلت زمام الأمور من يد المسئولين .

حينذاك نودي في كل مكان بالمرسوم القاضي بعدم مراوغة اليهود ولا النصارى العمل في دواوين الدولة حتى رغم إسلامهم لأن الواحد منهم لا يزال مرتبطاً بأسرته ، وإذا أسلم أحدهم ألزم بملازمة المسجد لأداء الصلوات الخمس والجمع ، وإذا مات نصراني تولى المسلمون قسمة تركته على ورثته إن كان له وارث وإلا فبهي إلى بيت المال . (١) .

* * *

(١) التريزى: الخطط، ج ٢، ص ٤٩٩ .

على أن المسيحيين كانوا يستعملون في بعض الأحيان سفراء لا سيما إلى الدول النصرانية ، فقد ذهب البطريرك « ديونيسيوس » Dionysius إلى مصر سنة ٢١٦ هـ ، وجند بلوغه إياها أرسله المأمون لبعض الثوار لردهم إلى الطاعة (١) . ولما ذهب زرياب المغني إلى الأندلس خرج المنصور المتقي اليهودي لاستقباله والترحيب به (٢) ، وحوالي سنة ٣٤٤ هـ تلقى الخليفة الأندلسي عبد الرحمن سفارة من الملك أوتو ، وأنفذ معهم في عودتهم ربيعاً الأسقف (٣) ، وفي زمن الحكم وصلت رسل [غرسية بن شائخسة ملك البشكنس] في جماعة من الأساقفة والقوامس (٤) .

وفي سنة ٢٨١ هـ (= ٩٩١ م) أنفذ لولو حاجب سعد الدولة « ملكثة » السرياني ليطلب المعونة من الإمبراطور بازل (٥) ، كما اضطر جاثليق بيت المقدس وبطريرك أنطاكية لاستعمال نفوذهما عند الإمبراطور للحصول على عهد منه بحسن معاملة من عنده من أسرى المسلمين (٦) ، كما أن جمال الدين وزير قطب الدين أمير الموصل أرسل أغناطيوس Ignatius The Maphrian سفيراً إلى جورج ملك جورجيا لافتداء الأسرى العرب ، وكان حدوث ذلك حوالي سنة ٥٦٠ هـ (٧) .

* * *

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O. Ser. III. Vol. 2, p. 266 seq.

(٢) المقرئ : نفع الطيب ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

(٣) المقرئ : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٤) المقرئ : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 218, 220.

(٦) نشرار المحاضرة ، ص ٣١ .

(٧) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 328.

ولقد أصبح كثير من الذميين عمالا حكوميين واعتنقوا الإسلام . حدث ذلك وتكرر بدرجة لا تجعلنا في حاجة إلى إيراد الأمثلة ، وقليل ما كان الإسلام يفرض فرضاً ، وإن كان الأصمغ بن عبد العزيز حاكم مصر قد أرغم بطرس والى الصعيد على اعتناق الإسلام (١) ، وكان الإغراء سلاحاً يتخذ في حمل النصارى على الإسلام ، فقد نادى حفص — حاكم مصر — بإعفاء كل ذمى يسلم من دفع الخراج (٢) .

وشهدت سنة ٧٥٥ هـ في مصر إسلام الكثيرين من الذميين ، حتى لقد أسلم منهم في قليوب وحدها أربعائة وخمسون شخصاً في يوم واحد ؛ واعتنق الناس الإسلام وأقبلوا على تلاوة القرآن . على أن الناس لم يطمشوا أو يشقوا بهؤلاء المهتدين المحدثين ، لأنهم كانوا يحسون أنهم دخلوا الإسلام تقية وخديعة لكي يتمكنوا من نيل الوظائف في الدولة والزواج من المسلمات ، ومهما يكن الأمر فقد نجحوا في ذلك نجاحاً كبيراً حتى لقد اختلط أهل الملتين اختلاطاً تاماً ، وكذلك الحال إزاء سلاكتهم (٣) .

(١) ساويرس : سير الأباء البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٢) ساويرس : سير الأباء البطارقة ، ص ١٦٤ .

(٣) المقرئى : الضلوع ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ .

الفصل الثالث

الكنائس والأديرة

اشترط عهد عمر على النصارى ألا يستحدثوا من الكنائس شيئاً ، وألا يحددوا ماخرب منها وما تهدم ، أو يعيدوا بناء البيع القائمة في نواح من المدن آهلة بالمسلمين ، وخطت الحكومة زمن الرشيد خطوات أوسع من هذا إلى الأمام في تفسير هذا الاتجاه حين ادعى أحد الفقهاء (١) أن الشروط نصت في فتح المدن « على ألا تهدم بيع الدميين ولا كنائسهم داخل المدينة ولا خارجها... وألا يحدثوا بناء بيعة ولا كنيسة » وأيد رأيه هذا بالفكرة القائلة إن كل ما أحدث من بناء بيعة أو كنيسة فإنه يهدم ، وكان قد نظر في ذلك غير واحد من الخلفاء الماضين ، « وهموا بهدم البيع والكنائس التي في المدن والأصهار ، فأخرج أهل المدن الكتب التي جرى الصلح فيها بين المسلمين وبينهم ، والصلح نافذ على ما نفذ عهد عمر بن الخطاب إلى يوم القيامة (٢) » . من هذا يتضح لنا أن الكنائس ظلت تبنى ، ويرجع أن عهد عمر المشار إليه ليس هو العهد الذي بين أيدينا حالياً ، وهناك فكرة قد تكون قديمة نظراً لنسبتها لابن عباس وهي القائلة « إن كل مصر مصرته العرب فليس للذميين أن يحدثوا فيه بناء بيعة ولا كنيسة ، ولا يضربوا فيه بناقوس .. وكل مصر مصرته المعجم ففتحه الله على العرب فزلوا على حكمهم فللمعجم ما في هدمه ، والعرب أن يوفوا لهم بذلك (٣) » ، ومع صراحة هذا النص

١ (١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٢ .

٢ (٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٧ .

٣ (٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٨ .

إلا أنه لم يكن مانماً من اختلاف الآراء وتضاربها ، ويمكن تلخيص المذاهب الأربعة فيما يتعاق في هذه الناحية : بأن الأئمة يتفقون على عدم استحداث بيع أو كنائس في دار الإسلام ، ويرى مالك والشافعي وابن حنبل أنه لا يجوز إحداث كنيسة فيما قارب المدن والأمصار بدار الإسلام ، أما أبو حنيفة فيقول بالمنع إذا كان المكان قريباً من المدينة ولا يبعد عنها بأكثر من ميل ، فإن زاد عن ذلك جاز للذمين البناء ، أما إذا تهدم شيء من كنائسهم وبيعتهم في دار الإسلام وأرادوا ترميمه أو تجديده جاز لهم ذلك في رأى ابن حنبل والشافعي ومالك ، أما أبو حنيفة فيجيزه لهم إذا كانت الكنيسة أو البيعة في أرض فتحت صلحاً ، أما إذا كانت قد فتحت عنوة فإنه لا يجوز لهم ذلك ، وقد ذهب بعض أصحاب أحد وجماعة من أعلام الشافعية كأبي سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز للذمين ترميم ما تشعث ولا تجديد بناء على الإطلاق ، ولأحد رواية ثانية أنه يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب ، أما الرواية الثالثة فهي تجوز ذلك لهم على الإطلاق (١) .

ويقول ابن العبري إن البطريرك النسطوري أبرم اتفاقاً مع العرب كان من بين ما اشتمل عليه شرط ينص على أن يمد العرب يد المساعدة للنساطرة في تجديد كنائسهم القديمة (٢) .

علم أن المعاهدات مع المدن المختلفة لا تؤيد في مجموعها تلك النظرة ، فقد منح معظمها الفاتح حق الاستيلاء على أماكن العبادة (٣) ، أما المعاهدات مع مدن

(١) العمري : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٢) Bar Hebraeus, Ecclesiastical History, Vol. 2, p. 115 f.

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣٠ ، ١٢٢ ، ١٤٧ ؛ الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٥٥ ، ٢٦٥٧ .

فارس فنصت على أن تمنح تلك المدن حق ممارسة مللها وشعائرها ولا بد أنها تشتمل أيضا على حق امتلاكها لأماكن العبادة ، ويلاحظ أن المسلمين استولوا على ربيع كنيسة [يوحنا] بجمص (١) ونصف كنيسة هيت (٢) ، وتقول إحدى المعاهدات إن المسلمين استولوا على نصف كنائس طبرية ، وإن كانت هناك رواية أخرى تذهب للقول بأنهم تركوا جميع الكنائس لأصحابها (٣) . وهناك ثلاث معاهدات مع الرثما خلت إثنان منهما من كل إشارة إلى المسألة الدينية ، أما الثالثة فقد نصت على عدم استحداث كنائس جديدة (٤) [فقد صالح أبو عبيدة أهل الرما على أن لهم ميكلهم وما حوله ، وعلى ألا يحدثوا كنائس] ، ويذكر حنا النيقى أن المسلمين في مصر وافقوا على عدم احتلال أية كنيسة ، وعلى ألا يتدخلوا في شئون الأقباط بأى صورة من الصور ، ويشير المؤرخ في مكان آخر إلى أن عمرو بن العاص جبي الضرائب المفروضة ، لكنه لم يمد يده قط إلى شيء من أملاك الكنائس ولم يأت بعمل من أعمال النهب والتدمير ، بل لقد حافظ على البيع حتى آخر أيام حياته (٥) ، وكذلك جاء في العهد المعطى لأهل بيت المقدس أن عمرآ « أعطى أهل إيليا لأنفسهم وأموالهم ، ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمتها وبريشها وسائر ملتها : أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شيء من أموالهم ،

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٣١ ؛ المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ١٥٦ ؛

ابن حوقل : كتاب المسالك والممالك ، ص ١٧٧ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٧٩ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١١٦ ؛ اليعقوبى : تاريخ ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٧٦ ، ١٧٤ .

(٥) John of Nikiou (Journal Asiatique) 1879, p. 383. (*)

ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ، وشييه به تماما العهد المعطى
لأهل اللدة (١) .

أما قصة كنائس دمشق فشيبة في التعقيد بقصة الاستيلاء عليها لعدم إشارة
الطبرى إليها وسكوته عنها سكوتا مطلقا ، وهناك عدة صور للعاهدة التي يقال
إن خالداً أبرمها مع الدماشقة ، فقد اتفقت هذه الصور على ضمان سلامة الكنائس ،
وأطول هذه العهود ما جاء فيه قوله : « إنه أعطاهم أماناً على أنفسهم وأموالهم
وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهدم ، ولا يسكن شيء من دورهم ، لهم بذلك
عهد الله وسنة رسوله والخلفاء والمؤمنين ، لا يعرض لهم إلا بخير إذا أعطوا
الجزية (٢) » ، بيد أنه يقال إن أبا عبيدة استولى على أنصاف كنائسهم ومنازلهم .
وإن هناك عهداً بهذا المعنى أمضاه باسمه (٣) ، ويؤيد هذا قصة دعوة عمر بن
عبد العزيز ، وذلك أن حسان بن مالك [السكبي] كان قد غاصم أهل دمشق في
كنيسة كان رجل من الأمراء أقطعهم إياها ، فقال له عمر بن عبد العزيز (٤)
« إن كانت من الخمس عشرة كنيسة التي في عهدهم فلا سبيل لك عليها » . كذلك
يشير ابن عساكر إلى هذه الكنائس الخمس عشرة ، ويفسر امتلاك المسلمين
لبعض البيع على أساس أن اثني عشر رجلاً من أهالي دمشق كانت لهم كنائس
في دورهم ثم هربوا من المدينة وقت الفتح العربى لها . فلما دخل المسلمون
المدينة احتلوا تلك الدور وتوابعها من الكنائس ، ومن الثابت أن الدماشقة
شكوا إلى عمر بن عبد العزيز من العرب في شأن إحدى البيع ، وهى بيعة يشير

(١) الطبرى ، تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ وما بعدها .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢١ .

(٣) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٤ .

ابن عساكر إلى أن معاوية كان قد أقطعها لبني نضر في مدينة دمشق ، فاستردها
عمر من العرب وردّها إلى النصارى ، فلما ولي يزيد بن عبد الملك أعادها إلى
بني نضر (١) .

والمتفق عليه الآن أن قصة تقسيم كنيسة مار يوحنا بين المسلمين والمسيحيين
إنما هي أدخل في باب الأساطير لعدم ورود هذا التقسيم إلا عند المؤرخين
المتأخرين زمنياً عن وقت الفتح ، ومن العجيب أن يقال إن المسلمين أخذوا
الجانب الشرقى من الكنيسة وحولوه إلى مسجد ، ذلك أن وجود المذبح في
القسم الشرقى منها كان لا بد وأن يحمل المسيحيين على بذل أقصى الجهود والمحاولات
لاستخلاصه واستبقائه لأنفسهم لأداء مراسيمهم الدينية فيه ، لاسيما وهو يعد
أقدس بقعة في الكنيسة . أضف إلى هذا أن الجانب الشرقى من المدينة لا يزال
هو الحى المسيحى ، وعلى ذلك فمن المحتمل أن النصارى كانوا يعيشون هناك على
الدوام على مقربة من مكان تعبدهم ، وقد طمع كل من معاوية وعبد الملك بن مروان
في أخذ الكنيسة بأكملها من النصارى ، فلم يوفقا لإصرار أصحابها على عدم
الطاعة لهما ، وحاول الوليد بن عبد الملك نفس المحاولة ، كما حاول شراءها فلم يفلح ،
وإذ ذاك هدد بهدم ما بالمدينة والولاية بأجمعها من الكنائس ، وتذهب رواية
أخرى للقول بأنه هدد بالاستيلاء على كنيسة مار توما التي كانت على مقربة من
كنيسة مار يوحنا لأن الأخيرة توصف بأنها « داخلها » . وأخيرا فقد الوليد
وعنده فهدم كنيسة يوحنا ليزيد في مساحة المسجد ، وتتفق الروايات جميعها
على نسبة الهدم إلى الوليد ؛ أما أبو الفداء فيذكر أن الخليفة لم يهدم غير بيعة

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٦ ؛ ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ،

مجاورة للجامع وداخلة فيه وإن لم يرد قط أى خبر عنها عند البلاذرى والطبرى ، ولقد قدم أحد الحجاج من الغرب واسمه Arculphus وزار دمشق أيام معاوية وقال : « فى المدينة التى اتخذها سلطان المسلمين مقراً لحكمه بنيت كنيسة كبيرة من أجل القديس يوحنا المعمدان ، وفى نفس هذه المدينة أقيم هيكل للشرقيين الكفار يتعبدون فيه ، ، وتدل جميع الظواهر على أن كنيسة مار يوحنا كانت فى يد أصحابها ولم يستول عليها المسلمون حتى زمن الوليد . وتمضى القصة فتشير إلى أنه حينما سقت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز شكى المسيحيون إليه ما فعله الوليد ببيعهم ، فأمر الخليفة عامله على دمشق بإرجاع الكنيسة إلى أصحابها ففعل ، فلم يقع ذلك موقع الرضا من الدماشقة الذين قالوا « أنهم مسجدنا بعد أن أذنا فيه وصلينا ويرد بيعة ؟ » ومن ثم تم الاتفاق أخيراً على أن يكون للمسيحيين كنائس الغوطة [التى أخذت عنوة] وألا يعودوا للمطالبة بكنيسة يوحنا (١) ، وقد يمكن إيجاد تفسير ملائم لمشكلة بقية الكنائس إذا أخذنا بعين الاعتبار الرأى القائل بأن المسلمين استولوا على الكنائس الموجودة فى النواحي التى هجرها سكانها النصارى ، وأنهم استولوا كذلك على الكنائس الخاصة فى البيوت المهجورة .

ومعظم المعاهدات المبرومة لا تتفق تماماً وما جاء فى عهد عمر ؛ فإذا تقرر هذا فى الأذهان فإن الخاتمة التى فصل إليها هى أن واضعى تلك المعاهدات كانوا لا يعرفون شيئاً عن ذلك العهد ، بل ومن المحتمل جداً أن يكون كثير من هذه المعاهدات قد دسه المؤرخون فيما كانوا يؤرخون له وذلك فى وقت سابق جداً

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٩ ؛ البلاذرى : فحول البلدان ، ص ١٢٥ ؛ أبو الفداء : المختصر فى أخبار البشر ، سنة ٩٦ هـ .

للوكت الذى عرف فيه « العهد » ، وقد اشتملت الصفحات السابقة على بيان نظريات المشرعين والمؤرخين ، وكثيراً ما يعطى المؤرخون والجغرافيون تفاصيل يتجلى منها أن الحكام والرعايا لم يكونوا على الدوام يسرون وفق القانون ، فقد أعطى عمرو بن العاص جزءاً من وكعة الحبش للقوقس لتكون جبانة للقبط (١) ، وحدث في سنة ٦٠ أو ٦١ هـ أن هدمت الزلازل جانباً من بيعة الرها الكبرى فأمر معاوية بترميمها وإعادةها إلى سابق عهدها (٢) .

أما الكنيسة التي في دير بيت عبه فقد بنيت حوالى سنة ٢٥ هـ ، وربما كان تشييدها قد تم في زمن سابق لقيام الحكم الإسلامى في تلك المنطقة (٣) . كما بنيت كنيسة مار مرقس بالإسكندرية ما بين عامى ٣٩ ، ٥٦ هـ [زمن البطررك أغاثو على حد قول المقرئى (٤)] ، على الرغم من أن ساويرس (٥) بن المقفع يؤجل هذا البناء إلى ما بعد ذلك التاريخ . ولقد بنيت أول كنيسة بالقسطاط في حارة الروم زمن ولاية مسلة بن مخلد (٦) على مصر بين عامى ٤٧ ، ٦٨ هـ ، ولما أنشأ عبد العزيز بن مروان مدينة حلوان أذن لخادمين ملكانيين من خدمه ببناء كنيسة هناك [عرفت بكنيسة الفراشين] ، كما قام البطررك [ليوناس] بتشيد

(١) المقرئى : المخطوط ، ج ١ ، ص ١٢٤ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser. III, Vol. 14, 1, P. 288; Chronica Minora, C. S. C. O., Ser. III, Vol. 4, P. 231.

(٣) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. 1, Introd., (٣) P. 43.

(٤) المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٥) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١١٩ .

(٦) تاريخ أبى صالح الأرمي ، ص ٨٦ .

أخرى ، بل إن عبد العزيز رسم لبعض الأساقفة ببناء ديرين هناك كما سمح لكاتبه
أثناسيوس ببناء كنيسة في قصر الشمع ، فلم يكتف أثناسيوس بواحدة بل شيد
اثنين هما كنيسة مار جرجس وكنيسة أبي قير داخل قصر الشمع وأقام ثلاثة
بالرها (١) ، وقد اقتلع الوليد قبة نحاسية موهبة بالذهب من إحدى كنائس
بطبك ووضعها فوق الصخرة بيت المقدس ، كما نقل بعض عمدة من المرمر
والرخام من كنيسة مريم بأنطاكية إلى المسجد الأموي في دمشق ، وأمر بهدم
إحدى الكنائس لأن دق ناقوسها كان يزعجه (٢) ، بينما يقال إن عمر بن عبد
العزيز أمر عماله ألا يقدموا على هدم شيء من الكنائس وبيوت النار الموجودة
يومذاك ، على ألا يأذنوا بإقامة أخريات جديدة (٣) . ووافى الموت يزيد الثاني
قبل أن ينفذ أمره القاضي بهدم الكنائس (٤) . وحدث في سنة ١٠٤ هـ أن قام
أسامة بن زيد - متولى الجراج على نصارى مصر - بمهاجمة الأديرة وهدم
الكنائس ، فلما قام هشام في الخلافة كتب إليه بأن يجرى النصارى على عوائدهم
وما بأيديهم من العهد (٥) ، فضى البطريرك قزما Kosmas إلى هشام واستطاع
بمعاونة بعض العلماء أن يحمل الخليفة على أن يرد له الكنائس الملكية بمصر ،
وهي للكنائس التي كان الأقباط قد استولوا عليها ، فكتب هشام إلى واليه

(١) Eutychius: Hist. 2, p. 369. f., Michel le Syrien, trad., (١)
Langlois. p. 247. ، أفتشيس : قلم الجوامع ، ج ٢ ، ص ٤٠-٤١ ؛ أبو صالح الأرمي :
تاريخ ، ص ٦٦ ، وترجمته ص ٥٧ .

(٢) Eutychius : Hist. 2, p. 372. ، السعدي : مروج الذهب ، ج ٣ ،
ص ٤٨ ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

(٣) تاريخ الطبري ، ج ٢ ، ص ١٣٧١ وما بعدها .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٤ .

(٥) القويزي : المخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ وما بعدها .

بمصر يأمره بأخذ هذه البيع من اليعاقبة وردها إلى قيسوم^(١)، وقد أراد هشام بناء جامع في مدينة الرملة وأنبأ البعض أن نصاراها يخفون أعمدة من الرخام في الرمل استعداداً لتشييد كنيسة لهم، فأمرهم هشام بتسليمه إياها مهدداً إياهم بهدم كنيسة اللدة واستعمال أعمدتها في بناء مسجده، فزلوا عند أمره وأجابوا طلبه^(٢).

أما في النواحي الشرقية القصوى من الدولة الإسلامية فإن الشعوب المحكومة كانت تعامل معاملة تنطوي على مثل هذا العطف، فترى أن الصلح مع أذربيجان قد نص على موافقة العرب على ألا يقتلوا أحداً من أهلها ولا يسبوه ولا يهدموا بيت نار، كما نص على عدم استعمال العنف مع الأكراد، لا سيما أهل «الشيز» فلم يمنعوا من مألوف عاداتهم في الرقص والزفن في أعيادهم، وإظهار ما كانوا يظهرونه من قبل^(٣). وظلت بيوت النازقة إلى القرن الرابع الهجري «وكانت كثيرة حتى ليعجز عليها من غير الديوان» وكان في كل ولاية الكثير منها، ويقال إنه أنفق على أحدها ثلاثون مليون درهم^(٤)، وكان بيت نار «آخرين» أقدمها عند المجوس، ويحج إليه الناس من كافة نواحي الإقليم^(٥) وأقصى البلاد، كما يقال إن دخل بيت النار الموجود في المدائن كان يربو على الخراج الذي يجبي من كورة فارس بأجمعها^(٦)؛ وقد بقيت كرمان

(١) Eutychius : Hist., 2, p. 386؛ اثناسيوس، نظم الجوامع، ص ٤٥.

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١٦٥.

(٣) البلاذري : فتوح البلدان، ص ٣٢٦.

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك، ص ١٨٩.

(٥) ابن رسته : الأعلاق النفيسة، ص ١٦٥.

(٦) ابن رسته : الأعلاق النفيسة، ص ١٨٦.

على مجوسيتها طوال خلافة بني أمية ولم تسلم إلا زمن العباسيين (١) ، ولما استسلمت مدينة « رور » [من مدائن السند] اشترط أهلها ألا تمتد يد بالسوء إلى صنمها [بد] ، وقال الأمير [محمد بن القاسم] بمذاك إن منزلة الصنم [بد] تكافئ منزلة كنائس النصارى واليهود ويصوت نيران المجوس (٢) ، وعمت هذه الفكرة حتى ليعتبرها أبو يوسف - وهو يكتب في زمن الرشيد - مبدءاً مسلماً به ، ويقول إن الجزية كانت تؤخذ من المشركين .

على أن المأمون لم يقر هذا الوضع ولم يعترف به ، إذ خيّر وثنيي حرّان بين أمرين لا ثالث لهما : إما الإسلام وإما القتل (٣) ، ولما اقتيد الأنشين إلى المحاكمة ووجه رجلين كان قد جلدهما فدافع عن نفسه بقوله (٤) « لقد ضربت كل واحد منها ألف سوط وذلك أن بيني وبين ملوك السغد عهداً وشرطاً أن أترك كل قوم على دينهم وما هم عليه ، فوثب هذان على بيت كان فيه أصنام أهل « أشرو ستة » فأخرجوا الأصنام ، واتخذوا بيتها مسجداً ، فضربتها على هذا ألفاً ألفاً لتعديها ومنعها القوم من بيعتهم » .

على أن العرب كانوا لا يلتزمون على الدوام شروط عهودهم التزاماً حرفياً ، وقد عرف عن عبد الله بن كليب أنه أول رجل ضرب بسيفه أبواب القسطنطينية وأول من أذن للصلاة في رحاب الإمبراطورية البيزنطية ، ولما علم برغبة الإمبراطور في قتله قال له (٥) « والله لن تقتلني لا تبقى بيعة في الإسلام إلا هدمت » .

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢٢١ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٤٣٩ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٥ ؛ وابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٠ .

(٤) تاريخ الطبري : ج ٣ ، ص ١٣٠ .

(٥) ابن رسته : الأعلاق النفسية ، ص ١٩٣ .

وربما كان عبد الله مبالغاً في هذا القول الذي حمله عليه الكبرياء .

ولم يكن من المجهول أن المسلمين والنصارى كانوا يلتقون في الكنائس على مودة واتفاق ، فيذكر المسعودي قصة مجادلته أبي ذكريا دنجا (١) النصراني وكان متفلسفاً جدلاً نظاراً، تناظر المسعودي وإياه في مسألة الثالوث في الكنيسة المروقة بالخضراء (٢) بتكريت . وكان المسلمون يحرمون تبييض بيوت النار بالمساجد (٣) .

وفي أثناء فتح إسبانيا أبدى المسلمون أقل مما هو ماثور عنهم من التسامح ، فقد حدث أن هدم موسى بن نصير - في إحدى حملاته - جميع الكنائس التي صادفها في طريقه وحطم نواقيسها (٤) ، ولما استسلمت ماردة أخذ المسلمون أملاك الذين قتلوا يوم الكمين والذين هربوا إلى حليقة ، كما وضعوا أيديهم على أملاك الكنائس وما فيها من الجواهر (٥) والحلى .

وقد بنى خالد القسري (بعد سنة ٨٠١٠ هـ) كنيسة لأمه وراء السور الجنوبي الغربي لمسجد الكوفة ، فكان المسيحيون يدقون الناقوس حين يؤذن المؤذن للصلاة ، كما أن ترانيمهم كانت تعلو على صوت الإمام (٦) فلا يسمع ، وحوالي

(١) تفضل بضغط منطوق هذا الاسم غبطة مار أغناطيوس أفرام الأول برصوم الجزيل الاحترام وذلك في رسالة منه إل المترجم ، وهو يرى أن « دنجا » لفظة سريانية « ولسا » وهو اسم تسمى به بعض السريان تيمناً بعيد الدنج ، وهو الظهور ويسمى أيضاً « عيد النطاس » . راجع أيضاً كتاب غبطته المرسوم باسم « اللؤلؤ المنثور » ، ص ١٩٤٣ ، ص ٣٥٦-٣٥٧ ، ومقاله « الألفاظ السريانية في المعاجم العربية » ، في مجلة المجمع العلمي بدمشق ، مج ٢٣ ، ج ٤ ، ص ٤٩٧ .

(٢) المسعودي : التنبيه والإشراف ، ص ١٥٥ .

(٣) Ghazi: An Answer to the Dhimmis, p. 494.

(٤) المقرئ : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٥) المقرئ : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٦) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ٥٠ ؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

هذا الوقت ، أو قبله بمدة ، شيد دمسيسوس Damisius من أهل كورة أنصنا بمصر العليا ديراً كبيراً في الجبال (١) [وكان دمسيسوس صياداً يعمل النبال ويتعمق قانون الرهبة] ، كما أذن الوليد بن رقاثة - والى مصر - للنصارى بإعادة بناء كنيسة أبي مينا (٢) بقطط الحمراء ظاهر مدينة مصر ، وكان ذلك لما شكى إليه النصارى أن حرمهم وأولادهم - عندما يمشون إلى الكنائس الداخلة بمصر - وفي صودتهم لا يأمنون من معترض يعترضهم وخاصة في ليالى صوم الأربعين ، فصل من العرب جماعة كبيرة ، فتعالت شكوى جمهور غفير من المسلمين من بناء هذه الكنيسة لأنها أدت إلى ثورة العرب (٣) .

وحوالى سنة ١٢٥ هـ هدم عشيبيبه أسقف بيت عبه كنيسة الدير وجدّد بناءها ، وكان الفقر إذ ذاك ضارباً أظفابه ، وقد أصرّ والى الموصل الجشع - تحت إلحاح جماعة ممن أكلت الغيرة صدورهم - على تفريم الدير خمسة عشر ألف درهم (٤) ، وحوالى هذا الوقت بالذات قام شخص اسمه هجير - وكان من أسرة شريفة - ببناء دير سماه « هجير أباد » ، فرفض المطران تدشينه (٥) . وحدث في مصر أن نهب أبو الجراح بشر بن أوس دير مارت مريم قرب بليس ، ثم مالبت أن رد إليه بعد قليل كل ما استولى عليه (٦) ، كما أن الخليفة

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٧ .

(٢) ويسميه أبو صالح « صاحب الثلاثة أسكايل النازلة عليه من السماء » .

(٣) أبو صالح الأرمني ، ص ١٠٢ ؛ السكندى : الولاة والقضاة ، ص ٧٧ ؛ المقرئى :

الخط ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، ج ١ ، ص ٣٣ .

(٤) Thomas of Marga : Bk. of Governors, Vol. I, P. 229.

(٥) Thomas of Marga : Op. Cit., Vol. II, P. 282.

(٦) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٨ .

مروان نهب ودمّر كثيراً من الأديرة بمصر أثناء هروبه من وجه قوات العباسيين^(١) ، فقد أتى على جميع كنائس « طبا » بالتدمير ، غير مستثن منها سوى واحدة [هي بيعة أبي مينا الشهيد] وقرّر لإبقائها ثلاثة آلاف دينار ، ولما عجز أثرياء البلدة عن جمع المبلغ له إلا ألفى دينار فقد حوّل ثلث الكنيسة إلى مسجد^(٢) ، وتوسّل إليه بعض التجّار أن يرد إلى المملّكانيين كنيسة « بومينا » في مريوط ، فكانت النتيجة حدوث ثورة في قصر الوالى^(٣) .

وقد تمّ في سنة ١٤١ هـ إقامة مذبح وهيكّل الكنيسة الكبرى في نصيبين^(٤) ، وبعد ذلك بخمس سنوات ورد كتاب أبي جعفر المنصور إلى يزيد بن حاتم يأمره بالتحوّل من العسكر إلى القسطنطين وأن يحمل الدواوين في كنائس القصر بالقسطنطين^(٥) .

وحدث في زمن المهدي - أو ربما بعده بقليل - أو بنى دير للروم الشرقيين في بغداد^(٦) ، ولم يكف هرون الرشيد يتولى الحكم حتى أمر هليّ ابن سليمان وإلى مصر بهدم جميع الكنائس المستحدثة ، فاستجاب له ابن سليمان وهدم كنيسة مريم الملاصقة ليبيمة أبي شنودة كما هدم كنائس « عارس قسطنطين » ، وحاول القوم صرفه عن هذا العمل بأن بذلوا له خمسين ألف دينار ، ويقول المقرئ إن تلك الكنائس هدمت قبل ذلك التاريخ بعشرين سنة تقريباً عقب قيام قبط

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٨١ ، ١٨٥ .

(٢) أبو صالح الأرمني ، ص ٩٨ — ٩٩ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٧ .

(٤) Elias of Nisibis, 1884, P. 128.

(٥) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ١١٤ .

(٦) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٦٧ .

« سغنا » بالثورة (١) ؛ ولما جاء موسى بن عيسى - زمن الرشيد - سمح للنصارى بتجديد الكنائس التى هدمها على بن سلمان ، وقد تم هذا استجابة لنصيحة الليث بن سعد وعبد الله بن لحيمة [قاضى مصر] اللذين احتجا أن بناء هذه الكنائس من عمارة البلاد ، وأكدا له أن جميع البيع التى بمصر إنما بليت فى الإسلام فى زمن الصحابة والتابعين ، وينصت المقرئى عبد الله بن لحيمة بقاضى مصر ، ولا شك أن جميع هذين الرجلين كانت عاطفية أكثر منها عقلية (٢) .

وبنى « دير سمالة » ببغداد قرابة هذا الزمن (٣) ، وقد ساعد هرون جماعة الملكية على استرداد بعض الكنائس التى كان القبط قد استولوا عليها وسلبوهم إياها (٤) [ويرجع الفصل فى ذلك إلى مرقس بطرك الملتكانيين الذى سافر إلى بغداد ومالغ بعض حظايا الخليفة] ، هذا على الرغم من أن الرشيد ذاته عهد فى سنة ١٩١ هـ إلى هدم بعض الكنائس « بالثغور » ، مستعملا أنقاض اثنتين منها فى بناء مدينة « حدث » (٥) ، وربما كان الدافع له على سلوك هذا السبيل ما رآه من معونة نصارى العواصم لجماعة الروم البيزنطيين ، على أن الأسقف Anania اشترى من العرب قلعة خربة وأقام مكانها ديراً (٦) .

وحدث فى سنة ١٩٨ هـ أن كان إبراهيم القرشى والى حرّان يسير فى قصره

(١) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ١٣١ ؛ المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ١٣٢ ؛ المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٣) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٧٠ .

(٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، Eutychius : Hist., Vol. 2, P. 410 .

أما اسم البطرك فهو « باطيان » كما هو وارد فى أفليسيوس : نظم الجواهر ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

(٥) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ٧١٢ ؛ Michel le Syrien, trad., Langlois, p. 263.

(٦) Michel : Op. Cit., P. 266 .

الشامخ فأبصر بعض عمائر مستحدثة فسأل جنده عنها فقالوا له إنها بيع مستحدثة . استحدثها النصارى في ولايته ، وأن العرب لتتناقل أنه أذن بما لم يأذن أحد قط قبله به ، فأمر ألا تغرب شمس يومه هذا حتى تكون كافة البيع الجديدة قد سويت بالأرض ، وسرعان ما قدم الفعلة وهدموا مذهب الكنيسة الكاثوليكية ومذهب كنيسة Theotokos وجزءاً من بيعة مارجرجيس وكنائس أهل خلقدونية والنساطرة وكنيس اليهود ، ولما أقبل الصباح ثاب إلى رشده وأذن بإعادة تشييد ما حطمه بالتدريج ، وسرعان ما جددت البيع والكنائس (١) .

وفي أثناء الصراع بين الأيمن والمأمون خرب كثير من ديارات وادي هيب (المعروف بوادي النظرون) ، لكن أعيد ترميمها بعد سنوات قلائل (٢) ، وقام بعض حجاب المأمون بإعادة بناء كنيسة العنداء بناحية القنطرة ، واستطاع اثنان من « الفراشين » الحصول على إذن يخولهما بناء كنيسة على جبل المقطم ، لأن الكنائس الموجودة بالقلمة كانت شديدة البعد (٣) ، وفي هذه الحقبة شيد « بكام » - أحد أثرياء نصارى « بورة » هذه كنائس رائعة الجمال في بلدته « بورة » (٤) .

وإذا كان كتاب الأئم للشافعي يورد آراء الشافعي وليس آراء تلاميذه فقد كان المفهوم سنة ٢٠٠ هـ عدم استحداث كنائس في أمصار مصرها المسلمون ،

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser. III; Bar Hebraeus : Chronicle, P. 129.

(٢) النقط للقريري ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ وما بعدها .

(٣) أبو صالح الأرمني : تاريخ ، ص ٦٦ وترجمته الانجليزية ص ١٥٤ ، Eutychius : Hist., Vol. 2, P. 430-36. وسببت هذه الكنيسة أولاً « كنيسة مريم » ثم عرفت فيما بعد باسم « كنيسة الروم » راجع الفشيوس : نظم الجواهر ، ص ٥٨ .

(٤) Eutychius : Op. Cit. 2, P. 434 ، أفنشيوس نظم الجواهر ، ج ٢ ص ٥٨ .

أما إن كانوا في قرية يملكونها منفردين فلم يكن هناك ما يمنعهم من إحداث الكنائس (١).

ولم يكن المسلمون في بعض الأحيان حصيفين كشأنهم دائماً ، إذ ترد الإشارة إلى أن أحدهم حبس كلبه ليلة بطولها في الشهد الخارجي المجاور لأحدى الكنائس (٢).

وقد وفد العرب من حران والرها وسميسطا على عبد الله بن طاهر يسألونه هدم الكنائس التي استحدثت في السنوات العشر الأخيرة فرفض سؤالهم قائلاً لهم إن هؤلاء النصارى المنكوبين لم يستحدثوا عشر الكنائس التي هدمت أو خربت ، ويضيف المؤرخ الذي يذكر هذا الخبر أن المسيحيين في زمن عبد الله ابن طاهر نعموا بالسلام والرفاهية (٣) ، أما أخوه محمد بن طاهر فقد أمر بهدم الكنائس القائمة في ديت نهرين ، لذلك سافر إلى مصر البطريرك ديونيسيوس وأخوه « تيودوسيوس » مطران الرها وأقيا عبدالله ابن طاهر ثم رجعا يحملان المرسوم القاضي برفع هذا الاضطهاد (٤).

وفي أثناء هجرة عبد الله بن طاهر من مصر إلى بغداد لقيه في طريقه مسلو بيت المقدس وشكوا إليه مجاوزة النصارى حدّهم واقترافهم ما هو محرم عليهم ، إذ زادوا في قبة كنيسة القيامة حتى جاوزت الصخرة علواً ، فأمر ابن طاهر بسجن توماس البطريرك وبعض رفاقه حتى تنجلي له الحقيقة ، فإن تبين له صدق

(١) كتاب الأم للعالمى ، ج ٤ ، ص ١٢٦ .

(٢) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. I, P. 229.

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O., Ser III, Vol.

2, P. 16.

(٤) Ibid. p. 21, 271.

المسلمين جلد النصارى . فجاء أحد المسلمين إلى المحبوسين ذات ليلة وقال لتوماس البطرك : أنا أعليك حبة تتخلص بها أنت وأصحابك بعون الله مع القبة ، على أن تضمن لى أنك تعطينى ألف دينار ، وتجرى على وعلى ولدى أو ولد ولدى إلى انقضائهم أبدا أرزاقا من مستغل هذه القبة ، فوعده البطرك وأكده وعده بخط يده ، فقال له المسلم إذا أحضروك وشهدوا عليك فقل لهم : أصلى الله الأمير ، إنما استرم موضع القبة ، ولم أهدم شيئا ولا زدت شيئا ، وهؤلاء الذين يشهدون إنما شهدوا على أن القبة كانت أصغر مما هى ، وأنى زدت فيها ، فليسألهم الأمير كم كان سمك القبة الصغيرة التى هدمتها على ما زعموا وكم سمك هذه القبة التى بنيتها . ففعل البطرك فعجزوا عن الإجابة ، ومن ثم أطلق سراح توماس ورفاقه (١) .

وحوالى هذا الوقت عمرت كنيسة بيت المقدس لمن يرد القدس زائرا من نصارى مصر (٢) . على أنه فى سنة ٢٣٩ هـ أمر المتوكل بهدم كل البيع المحدثه فى الإسلام . (٣)

يتجلى لنا ما سبق عدة حقائق أولها أن الكنائس كانت تبقى بحرية ، وكانت تهيد بموافقة السلطة وأصحاب الأمر والنهى بل وأحيانا بمساعدتهم ، ويقال إن عمر بن عبد العزيز منع بناء الكنائس ، على أن هذا القول مشكوك فيه إذ لم يذكره سوى مؤرخ واحد ، كما أن المراجع النصرانية قد خلت خلوا تماما من الإشارة إليه مما ينهض دليلا على عدم وقوعه ، وإذا خيلنا هذه الإشارة الوحيدة جانبا فليس هناك حتى سنة ١٥٠ أو ١٧٠ هـ أى إشارة إلى صدور أمر بمنع

(١) Eutychius : Op. Cit. 2, P. 452. وابن الطبري : نظم الجواهر ،

ص ٥٦-٥٧ .

(٢) القرىزى : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٣) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ١٤١٩ .

استحداث الكنائس ، بل إن المتوكل كان أول من جرم إقامة بيع جديدة وذلك بمقتضى مرسوم أصدره سنة ٢٣٥ هـ . ومن ناحية أخرى نرى أن الكنائس كانت على الدوام منذ زمن بعيد عرضة للهدم تبعاً لهوى الوالى ، ولا مشاحة أن يكون الخطر عليها أعظم وأشد في أوقات الاضطرابات السياسية ، والغالب - وليس دوماً - أن الأمور تتوقف على طبيعة الحاكم : والياً كان أم خليفة ، على أن الشيء الوحيد الذى لا يرقى إليه الشك هو أن القرن الأول للهجرة لم يعرف قط شيئاً عن هدم عمر .

ومنذ القرن الثانى تبلورت الفكرة القائلة بأن جميع أماكن العبادة قد بنيت زمن الإسلام ، ثم ما لبثت هذه الفكرة أن أصبحت عامة فيما بعد .

لم يكن أمر المتوكل القاضى بتحريم استحداث الكنائس ختام تلك القضية ، فقد كان الناس يتغذونه أحياناً ويتغافلون عنه أحياناً أخرى ، كما أن العامة طالما قامت هى ذاتها بأخذ الأمر فى يدها ، ويكفى أن نورد ثبوتاً بالثورات التى حطمت فيها المباني الدينية .

فقد هدم العامة فى سنة ٢٧١ أو ٢٧٢ هـ دير كليلا يشوع ، ببغداد ، وهو الدير [الواقع وادى نهر عيسى] ونهبوا ما به من الأواني الذهبية والفضية ، وبيع كل ما كان به من الأبواب الخشب (١) ، وقد يفسر الأمر الأخير بنزعة الأخشاب فى بلاد العراق .

وحدث فى عام ٣١٢ هـ أن أحرقت كنيسة مريم بدمشق ، ونهب دير للنساء بجوارها ، وألم الدمار بكنائس أخرى كثيرة (٢) ، كما امتدت يد التحطيم

(١) Elias of Nasibis, P. 68. الطبرى : تاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٠٧ .

(٢) القرطبي : المعتمد ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

بعد ذلك بفترة وجيزة من الزمن إلى كنيسة من كنائس الملكية في الرملة
هما كنيسة قيسوم و Cyriac وإلى غيرهما في عسقلان وقيصرية ، وتشكى الناس
إلى المقتدر بالله الذي أمر بترميم ما تحطم [وألا تؤخذ الجزية من الأماقية
والرهبان والضعفاء] ، كذلك هدمت في سنة ٣٢١ هـ الكنيسة القائمة خارج
حصن تنيس ، فأعاد النصارى بناء البيعة في المدينة ، ولكن ما كاد البناء
يشرف على الانتهاء حتى أضرم المسلمون فيه النار وهدموه ، فساعد السلطان في
إعادته (١) .

وفي سنة ٣٢٥ هـ أحرقت الأبواب الشرقية لكنيسة القيامة ببيت المقدس
ونصف ديرها ، وامتدت يد السلب إلى الكنيسة ذاتها (٢) ، وبعد عام أو عامين
من ذلك الحادث قام المسلمون بنهب كنيسة مريم الخضراء ، في عسقلان
وتخريبها ونهبوا ما فيها وأعادتهم اليهود ، مما حمل أسقفها على الفرار إلى الرملة
حيث مات بها (٣) ، كذلك أحرقت كنيسة القبر المقدس سنة ٣٥٥ هـ ، فسكتب
كافور إل الإمبراطور الذي كان إذ ذاك يفر من الشام أنه ناهض لعمارتها (٤) ،
وحدث في سنة ٣٩٢ هـ أن قامت فتنة في بغداد ضد المسيحيين نهبت خلالها
بيوتهم وهوجمت أثناءها بيعتهم ، وأضرم الثوار النار في كنيسة من كنائس
السرمان الأرثوذكسيين فسقطت على جمهور من المسلمين ، وهلك تحت أنقاضها
جمع غفير من الرجال والنساء والأطفال (٥) ، كما لحق التدمير كثيراً من الكنائس

(١) Eutychius : Op. Cit. 2, p. 513.

(٢) Eutychius, Op. Cit, 2, p. 529. : القريزي : المخطوط ، ج ٢ ص ٤٩٥ .

(٣) القريزي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

(٤) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 221.

(٥) Bar Hebraeus : Hist., p. 203; Eclipse of the Abbasid

Caliphate, Vol. 3, p. 418.

أثناء غزو أسد الدين شيركوه لمصر (١) ، بيد أنه ينبغي ألا تأخذنا الدهشة لهذا الأمر إذا علمنا أنه كان من أغراض الحملة إزالة البدعة الفاطمية ، وكان الشعور قد ازداد حدة واثاباً من جراء مقدم الفرنجة إلى مصر ، وكثيراً ما يشير أبو صالح في كتابه عن الكنائس في مصر إلى تحطيم البيع وهدم الأديرة .

* * *

وقد كان مسلك الحكومة يختلف باختلاف الأزمنة ، ففي سنة ٢٤٠ هـ شرع سكان حمص - بمساعدة النصارى - في التمرد على والى المدينة والثورة ضده ، ومن ثم قضى المتوكل بنفى المسيحيين من البلد وتحطيم كنائسهم ، ودخلت واحدة منها في عمارة جامع حمص لمجاورتها لإياه ؛ وقد تبدو هذه الأساليب العنيفة أمراً طبيعياً في مثل تلك الظروف (٢) ، ويتحسر أفتشيموس ، على أن المسلمين في وقته كانوا يلتقون في كنيسة بيت لحم للصلاة ، وأنهم أزالوا الصور والتهاويل الدينية وأبدلوها بآيات من عندهم . كذلك كانوا يصلون على عتبات كنيسة قسطنطين مما يتعارض تمام المعارضة وعهد عمر (٣) . ولما بنى أحمد بن طولون الحى المعروف من مصر باسم القطائع أمر بإزالة مقابر اليهود والنصارى الموجودة بتلك الناحية وسواها بالأرض (٤) ، وفي سنة ٣٢٨ هـ أرسل والى مصر [وهو الأمير أبو بكر محمد بن طنج الأخشيد رسولاً من قبله يدعى أبا الحسين] إلى مدينة قنيس لينتقم على كنائس الملكية لختمها وأحضر آلاتها إلى القسطنطين ، فافتكها الأسقف بخمسة آلاف دينار ، واضطر لبيع أوقاف

(١) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٩١ ، ٢٥٠ .

(٢) الطبرى : تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٤٢٣ ؛ البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٣٤ .

(٣) Eutychius, Hist. Vol. 2, p. 290. ؛ أفتشيموس : نظم الجوامع ، ج ٢ ،

ص ١٨ - ١٩ .

(٤) الفريرى : النظم ، ج ١ ، ص ٣١٥ .

الكنيسة للوفاء بهذا المبلغ (١) ، وبنيت كنيسة دمار بهرام ، في طرابلس من أعمال الشام (٢) سنة ٨٣٥٠ ، كما منح الوزير نصر بن هرون الإذن سنة ٨٣٦٩ ببناء الكنائس والأديرة (٣) .

وكانت السلطات المستولية تبدي في بعض الأحيان شيئاً من الالتفات إلى المظاهر الشرعية ، وقد ذكر لنا الكندي شاهداً على صحة هذا الالتفات حيث يذكر [قلا عن ابن زولاق] ، أنه اتفق أن انهدم جانب من كنيسة أبي شودة ، وبذل النصارى مالا كثيراً لتعطلق لهم عمارتها ، فاستفتوا الفقهاء فأفتى ابن الحداد بهدم عمارتها ، ووافقه أصحاب مالك ، وأفتى محمد بن علي العسكري بأن لهم أن يرموها ويعمروها ، فثارت العامة به وهموا بإحراق داره فاستتر ، وأحاطوا بالكنيسة ، فبلغ ذلك الأمير فاحتفظ ، فأرسل وجوه غلبانه في جمع كثير ، فاجتمع عليهم العوام ورموم بالحجارة ، فرأسوه ، فأرسل إلى ابن الحداد وقال له : اركب إلى الكنيسة فإن كانت قائمة فتركها على حالها ، وإن كانت دائرة فاهدمها ، فتوجه ابن الحداد وصحبته على بن عبد الله بن النواص المهندس ، وكثر الزحام فلم يزل يرفق لهم اللفظ ويلين لهم القول ويفهمهم أنه معهم حتى فتحو الدروب ودخل الكنيسة ، وأخرج جميع من فيها من النصارى وأغلق الباب ، ودفع للمهندس شمة ، ودخل المذبح وكشفه وقال : يبقى خمس عشرة سنة ثم يسقط منها موضع ، ثم يبقى إلى تمام أربعين سنة ويسقط جميعها ، فأعاد الجواب ، فتركها ولم يعمرها ، فلما كانت سنة ست وستين وثلاثمائة هجرت كلها (٤) .

(١) الفريزي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 184.

(٣) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol 2, p. 408.

(٤) الكندي : الولاية والقضاء ، ص ٥٥٤ .

وأصدر الخليفة العزيز أمره بإرجاع كنيسة مرقس أبي مرقوده إلى البطرك
الذى تعرضت العامة له وحالت بينه وبين ترميمها، فلم يكن من العزيز إلا أن قدم
المال من جيبه للبدء في العمل، فلم يقبل أحد ما القيام به، فاستجلب الحال وعهد
إلى الجند بحراستهم (١).

أما الحاكم بأمر الله فقد أمر بهدم الكنائس الموجودة في البلاد التي يحكمها،
واستولى على محتوياتها وبيعت في الأسواق أو أعيدت النهبية والفضية، وكان
بكنيسة المحلة غزن كبير يحتوى على كثير من المصوغات والملابس الزاهية.
ويقال إن المسلمين كانوا يصلون في كنيسة أبي شنودة فصودت أراضيها،
واستولى كل فرد على ما انتطلع إليه نفسه، ويشير أحد المؤرخين المسلمين إلى
أن يد الهدم أصابت أكثر من ثلاثين ألف كنيسة مما بناها الروم في مصر
والشام وغيرهما، أما ابن العبري فأقل مبالغة من ذلك المؤرخ المسلم إذ يكسني
بالقول « بأن آلافا من البيع هدمت، من بينها كنيسة القيامة ببيت المقدس فقد
هدمت من آخرها وسلب الناس كل ما كان بها، وأملت بها النسكة الكبرى بين
حاي ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٥، على الرغم من أن إحدى الروايات تجعل تاريخ الفتنة في
بيت المقدس سنة ٤٠٥ هـ وهي الفتنة التي خربت فيها كنيسة « القصير » بمصر،

(١) أبو صالح الأرمني: تاريخ، ص ٣٥ — ٣٦ وترجمته الانجليزية ص ١١٧.

أما هذه البيعة فيذكر أبو صالح الأرمني أنه اختبر اعتقاد النصارى زمن العزيز فخرجوا
وخرج المسلمون واليهود إلى جبل المقطم فصلى المسلمون وكبروا فلم تظهر لهم آية وبسبب اليهود
لم تظهر الآية، وحينذاك تقدم البطرك وجميع الشعب الأرثوذكسى فدعوا إلى الله وصلوا ورفعوا
البخور وحننوا « كراييصون » ثلاث مرات، وإذا ذاك — كما يقول أبو صالح — تحرك
الجبل، فلما شاهد الخليفة العزيز ذلك قال « حسبك يا بطرك قد عرفنا ما فعله الله لكم...
نحن على ما اخترت فأعلمه لك » فعنى عليه بيعة كانت قد دثرت فأمر بجديدها كما هو
وارد بالآن.

وسرق العامة الخشب من الأتقاض ولم تسلم من أيديهم نعوش الموتى وقد رجع الحاكم قبل موته ما كان أخذاً به من اضطهاد النصارى ، وأجاز لهم إعادة بناء أماكن عبادتهم ، فأقبلوا على تجديد ما أحسن مما كانت عليه من قبل ، على أن إحدى الروايات تنهب للقول بأن الكنائس ظلت مغلقة الأبواب مدة تسع سنوات (١) .

وقد أذن الخليفة الظاهر في سنة ١٨٤٠ م بترميم كنيسة القيامة فظير ترميم أحد المساجد بالقسطنطينية (٢) ، وفي عام ١٣٩٠ م بنى البطريرك [سطوديس] في القاهرة كنيسة « بومرقورة » وكنيسة « السيدة » بمحارة الروم (٣) ، وجرت فتنة زمن المستنصر بالله (٢٧٠ — ٢٨٧) في صعيد مصر أدت إلى قتل رهبان دير « أبانوب » قرب الأشمونين (٤) ، وفي عهد هذا الخليفة بالذات ردت كنيسة جرجيس في « خط الحمراء » إلى أصحابها وكانت قد خربت أثناء دخول الكرد إلى مصر ، ثم أعيد ترميمها في السنة التالية وغيرها من البيع ، فتدمر العامة من ذلك العمل واثالوا عليها تخريباً وهدماً ونهباً ، بيد أن النصارى استطاعوا استرجاع ما كان بها ، ودشنت من جديد (٥) وحظيت كنيسة « المرتوى » بمطف الخلفاء المحافظ والظاهر والعاقد على التوالي (٦) .

(١) Bar Hebraeus, P. 204 f. المريزي: الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ ، ٤٩٤ ؛ ابن الأثير ، سنة ٣٩٨ ؛ أبو صالح الأرمني : تاريخ ، ص ١٤٢ ، ١٤٧ ؛ أبو الحسن النجوم الزاهرة ، جلد ٢ ، قسم ٢ ، ص ٦٥ ؛ والسيوطي : حسن المحاضرة ، ص ١٦٨ .

(٢) المريزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٣٥٥ .

(٣) المريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٤) أبو صالح الأرمني : تاريخ ، ص ١١٤ ، وترجمته الإنجليزية ، ص ٢٥٢ .

(٥) أبو صالح الأرمني : ، ص ٣١ ، وترجمته ص ٩١ .

(٦) أبو صالح الأرمني : ، ص ٥٩ ، وترجمته ص ١٤٠ .

وقد أقطع « البستان » إلى الفقيه المشرح بهاء الدين علي الذي اقتطع للأرمن كنيسة يوحنا المعمدان في منطقة زويلة حيث يسكن البطريرك ، وأصدر السلطان سنة ٥٦٤ هـ مرسوماً تملك القبط بمقتضاه هذه الكنيسة ، وإذ ذاك رسم جماعة من النصارى لخدمهم بضرب حراسها المسلمين الذين شكوا إلى بهاء الدين علي الذي أفضى بالخبر إلى السلطان ، فأبطل السلطان المرسوم الذي خول به القبط حق امتلاك الكنيسة ، إلا أنه لم تنقض فترة وجيزة حتى أمر السلطان عام ٥٧٣ هـ بإعادتها إليهم (١) .

وفي أثناء زيادة بنيامين التطلعي للكوفة شاهد بها كنيساً لليهود (٢) عتيق البنيان ، ينسب للنبي دانيال ، ومعنى هذا أن فكرة ابن عباس لم تنفذ عملياً .
وشب في المدائن عام ٥٧٣ هـ اضطراب ، وكان مسجدها مجاوراً لكنيس اليهود الذين طالما أزعجهم أذان الصلاة ، فلم يلق المؤذن بالآل إلى شكواهم وتأفهم ، مما أدى إلى قيام فتنة كانت الغلبة فيها لليهود ، فقدم المسلمون إلى بغداد لرفع شكواهم ، فلم يستمع إليهم ابن المطار حارس الخزائن ، بل عمس إلى زجهم في المظنق وإن لم يطل مكثهم به ، إذ ما لبث أن أطلق سراحهم فجاءوا إلى مسجد القصروقت صلاة الجمعة لطلب المعونة من المصلين ، فقدم جماعة من الجند محاولين منهم عما هم بسبيله ، لكن العامة انجازت إلى جانب المتذمرين وازداد الغضب شدة ومحسوا للدفاع عن الإسلام ، ونزعت العامة الطوايق من الجدران والجيطان وأخلت في قلوب الشرطة بها حتى ألزمتهم الفرار ، ثم اندفع الناس لتهب حوانيت الصيارفة ومعظمهم من اليهود ، وقد حاول حاجب الباب صدهم

(١) أبو صالح الأرمني : تاريخ ، ص ٣ - ١١ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ١٤٠ .

فرجموه بالحجارة فاضطر إلى الفرار واضطربت المدينة ، وعمتها الفوضى ،
وخرب كنيس اليهود الموجود إلى جوار باب البساسيري ، والتهمت النار
التوراة ، وأمر الخليفة بتحويل كنيس المدائن إلى مسجد (١) .

ولما استولى نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي على الموصل أمرهم
جميع الكنائس والعمائر المستحدثة فيها ، فهدمت اثنتان للنساطرة والسريان لكن
سرحان ما أعيد بناؤهما ، ثم تم في ذلك الوقت استيلاء الأكراد على دير مارمق
بأرض نينوى ، فوضعوا أيديهم على كل ثمين به وفتكوا بخمسة عشر راهباً ،
كذلك استولوا على دير مارسرجيوس الذي تتلمذ فيه موسى باركيفا (٢) .

أما في الرها فقد هدمت كنيسة « أياصوفيا » حتى أساسها ، وقلقت أبقاضها
لبناء مسجد بحران وقلعة الرها ، ثم حدث أن انهار حائط كنيسة الرسل الغربي
ومن ثم انهدمت الكنيسة كلها وكنيسة ماراسطيفان والشهداء الأربعين المتاخمة
لأحد المساجد (٣) . ولما تم الاستيلاء على بيت المقدس جردت جميع الكنائس -
هذا كنيسة القيامة - مما بها من الحديد والخشب والأبواب والرخام المحلى به
المسودان والأراضي ، وقرر على كل مسيحي يدخل الكنيسة قصد الصلاة عند
الضريح المقدس قطعة قدرها عشرة دنانير يؤديها إلى حراسه المسلمين (٤) ، بيد
أن نجم الدين أمير ماردين كان عطوفاً على النصارى شقيقاً بهم وبكنائسهم
وأديرتهم ، بل إنه كان يشاؤهم في الاهتمام ببناء الكنائس في إمارته ، وكان دائم

(١) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٧٣ هـ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 166, 168.

(٣) Ibid., Op. Cit. P. 168, 170.

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 201. ؛ الخطوط ،

المفريزي ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

الترداد على أديرتهم ، شغوفاً بالشرب والإقامة بها (١) ولما استولى قلعج أرسلان على بلدة « كيسوم » ، حوالى سنة ٥٦٨ هـ ، جبّ الضريبة النهيية المفروضة على دير مار برصومة (٢) .

• • •

ولما غزا المغول دمشق سنة ٦٥٨ هـ أخذ هولاء على طائفة حماية نصاراها الذين استلبت بهم الشهوة فجاءوا بشرب الخمر في رمضان وإهراقه على ملايس المسلمين ورشهم به وإراقته على أبواب مساجدهم ، وكانوا إذا خرجوا محتفلين بالصليب أرغموا أصحاب الحوانيت على الوقوف لهم ، فن رفض الامتثال لأوامرهم أساءوا معاملته ، وكانوا يقيمون الاحتفالات تمجيداً لدينهم وهم يصيحون « لقد انتصر اليوم دين المسيح » ، فإذا قنم المسلمون ضربوهم . وقد حبا هولاء القسوس بكل مظاهر التبجيل والاحترام ، فلما طرد التتار شرع المسلمون في نهب بيوت النصارى وهدموا كل ما استطاعوا إلى هدمه سيلاً ، وحطموا كنيستين ، وذبحوا الكثير من النصارى واسترقوا بعضهم ، وبذلك لم لهم الانتقام لأنفسهم من أولئك الذين خربوا مساجدهم ، ولم يكتفوا بما الحقوه بالمسيحيين فاثالوا على بيوت اليهود نهياً وصيروها أكوماً من القمامة (٣) ، ذلك انه لما استولى المغول على حلب كان كنيس اليهود أحد البيوت التى أمن اللائنون بها من الدبح (٤) . وحدث فى سنة ٦٦١ هـ أن هدمت كنيسة

(١) Ibid., Vol. 2, P. 182.

(٢) Ibid., Vol. 2, P. 187.

(٣) المقرئى : السلوك ، طبعة كاترمير ، ج ١ ، ص ٩٨ ، ١٠٦ .

(٤) أبو الفدا : المختصر ، سنة ٦٥٨ هـ .

بالناصرية (١) ، وفي عام ٦٦٩ هـ استولى سلطان مصر على أنطاكية وحرق بعض كنائسها (٢) .

وفي سنة ٧٠٠ هـ ظهرت محاولة دبرها وزير ممتلك المغرب ترمى إلى هدم كل ما بمصر من الكنائس ، بيد أن قاضي القضاة تقي الدين محمد [بن دقيق العيد] أحبطها إذ أفتى بأنه لا يجوز أن يهدم من الكنائس إلا ما استجد بناؤه ، فأغلقت عدة بيع في وجه المصلين لبضعة أيام ، فسعى جماعة من أعيان المسيحيين في فتح واحدة منها فنجحوا مما أدى إلى نشوب الفتنة ، واقضت ثلاث سنوات أرسل بعدها ملك برشالة هدية جليلة إلى أرباب الوظائف من الأمراء وإلى السلطان يغريهم على فتح الكنائس ، فلم يفتح سوى ثنتين منها (٣) [هما كنيسة حارة ذويلة لليعاقبة وكنيسة البندقانيين] . وفي سنة ٧١٨ هـ طلب المسيحيون من السلطان محمد بن قلاوون الإذن لحمل بترميم كنيسة « بربرة » فأذن ، فأقاموها كنيسة رائعة فخمة مما هاج حتى بعض المسلمين ، ودفعهم تدميرهم لرفع شكواهم إلى السلطان مدعين بأن النصارى قد استحدثوا كنيسة مجاورة للكنيسة القديمة ، فأمر وإلى القاهرة [علم الدين سنجر الخازن] بهدم ما استجد من البناء ، وحينذاك قامت العامة بهدمها وإقامة محراب مكانها ، فرقع النصارى شكواهم إلى القاضي كريم الدين [ناظر الخاين] الذي غضب وتحمس لدين أجداده ، وظل يلح على السلطان وينغريه حتى أمر بهدم المحراب وبقي المكان خراباً وكومة أنقاض (٤) .

(١) أبو الفدا : المختصر ، سنة ٦٦١ هـ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٥٠٠ .

(٣) القرطبي : النظم ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(٤) القرطبي : النظم ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

وشهدت سنة ٧٢١ هـ مجزاً عاماً على الكنائس المصرية ، ورواية المقرري مسهبة في الطول حتى إننا لنؤثر إيرادها مستقلة ، ونكتفي بأن نشير إلى أن السلب في ذلك هو تعاطف النصارى على المسلمين ، فعم الاضطهاد ، وامتدت يد التخريب إلى هذه كنائس بالقاهرة وما حولها ، كما امتد السلب والنهب إلى ما فيها ، وأخذ منها جميع ما بها من الخشب (١) ، كذلك حدث في سنة ٧٨٠ هـ أن هدمت كنيسة « بوجرج » بالجيزة ، وأصاب بيعة مرقس الإنجيلي بعد عشرين سنة ما أصاب كنيسة جرجيس ، لكن أعيد بناؤها مرة أخرى (٢) .

ويدلنا الخبر القائل بأن كنيسة « خندق » قد أقيمتا بدل كنيسة المقس على أن الأمر الناهى عن استحداث كنائس جديدة قد عم وانتشر (٣) ، ونلاحظ أنه مهما تفعل الصامة فإن الحكومة كانت تتجه ضد الكنائس المستحدثة ، ويعدد المقرري أسماء كثير من البيع التي أقيمت في الإسلام ويقول (٤) في معرض كلامه عن كنيسة السمرة وفي ختام حديثه عن كنائس اليهود « وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدثة في الإسلام بلا خلاف » ، ولا يحاول المقرري أن يوفق بين هذا القول وبين عهد عمر الذي يشير إليه .

وفي سنة ٨٦٠ هـ صدر المرسوم الذي يحرم على المسيحيين القيام بأي إصلاح أو ترميم في بيعتهم وكنائسهم وأديرتهم إلا بإذن خاص ، مما أدى إلى جلد قيم إحدى الكنائس وتجريسه في الشوارع والرج به بضعة أيام في السجن ، لأنه زاد

(١) المقرري : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ وما بعدها .

(٢) المقرري : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٣) المقرري : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

(٤) المقرري : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ .

في الإصلاحات عما أذن له به (١) .

* * *

على أن للمؤلفين المسلمين في بعض الأحيان عبارات يمتدحون بها العمائر المسيحية ،
فيقول المسعودي إن كنيسة حمص التي بنتها الملكة ميلان إحدى عجائب الدنيا (٢) ،
ويقول في عبارة أخرى إن كنيسة الرها إحدى عجائب الأرض الأربعة (٣) .

ويقتبس ابن رسته قولاً منسوباً إلى الروم - وإن كان هو ذاته لا يوافق
عليه - وهو أنه ما من بناء بالحجارة أبهى من كنيسة الرها ، وما من بناء
بالخشب أبهى من كنيسة منبج لأنها بطاقات من خشب القباب ، ولا من بناء
بالرغام أبهى من قيسان أنطاكية ، ويقال أيضاً إنه ما من بناء بالحجارة أبهى من
كنيسة حمص (٤) ، ويصف ناصري خسرو (٥) إحدى الكنائس فيقول إن باب
مذبحها الحديدى المشبك أجمل ما وقعت عليه عيناه .

(١) Gottheil : Dhimmis and Muslims in Egypt (Old Testament and Semitic Studies in Memory of W. R. Harper) p. 400 .
(٢) يرى غبطة مار أغناطيوس أفرام الأول برصوم في كتابه « الدرر النفسية في مختصر تاريخ
الكنيسة » ، ج ١ ص ٨٤ « إن كنيسة حمص كانت من أعجب أبلية العالم من كنيسة
مار يوحنا المعمدان . وقد بدلت جامعاً ، وهو المسمى اليوم « الجامع النوري » أما النوري
عيسى أسعد فلا يرى أنه من السهل تعرف « الكنيسة المشار إليها لانقلابات كثيرة حدثت في
الدينة ، ولأن معظم كنائسها تحولت إلى جوامع » .

(٣) المسعودي : التليد والإعراف ، ص ١٤٤ .

(٤) ابن رسته : الأعلام النفسية ، ص ٨٣ .

(٥) سفر نامه ، ص ٩ .

الفصل الرابع

الفتنة في القاهرة المملوكية

حينما أنشأ الملك محمد بن قلاوون سنة ٧٢٠ هـ ميدان المهارى [المجاور لقنطرة السباع] فكر في بناء مكان للصيد مطل على النيل قرب جامع الطيرسى لذلك أمر بإزالة رابية من التراب هناك وحفر ماتحتها ، وجلب الماء إلى مكان الحفر ، وأصبحت تعرف « بالبركة الناصرية » ، وقد شرع القوم في حفر هذه البركة في ختام ربيع الأول سنة ٧٢١ هـ ، وبلغ الحفر جانب كنيسة الزهرى حيث كان بها كثير من النصارى وعلى مقربة منها عدة كنائس في المنطقة المعروفة بمحكر « أقفا » ، وهى الواقعة بين السبع سقايات وبين قنطرة السد خارج مدينة مصر ، فلما بلغ الحفر جانب كنيسة الزهرى أخذ العمال يرفعون ما حول الكنيسة حتى أصبحت وسط الموضع الذى أمرهم السلطان بالحفر فيه ، واستمر الحفر حتى صارت الكنيسة مفردة فى مكانها ، وقصد القوم من ذلك أن تنهار من تلقاء ذاتها ، وإن لم يبد المسئولون أية رغبة فى هدمها ، فصاح كثير من غلمان الأمراء وغيرهم من العمال الذين يعملون معهم بضرورة تسويتها بالأرض ، إلا أن الأمراء لم يلتفتوا إليهم ، حتى كان يوم الجمعة التاسع من ربيع الثانى ، وقد انصرف الناس إلى الصلاة وتوقف العمل ، فتجمع حشد كثيف من غوغاء العامة بغير مرسوم من السلطان وصاحوا « الله أكبر » ، ثم أعملوا مساحيهم فى كنيسة الزهرى حتى صيروها كومة من الأقاض والتراب ، وقتلوا من بها من النصارى ، وسرقوا كل ما فيها ؛ ثم اتشالوا هدماً على كنيسة « بومينا » فى الحمراء وكانت معظمة لدى النصارى ، ويحمل إليها أقباط مصر ضائر ما يحتاج

اهل الذمة

إليه . ويقدمون النذور الغالية والصدقات بها ، فلا مشاحة إذا وجد المهاجمون فيها الكثير من المال والمصاغ وغيره ، وتسلق العامة القسم الأعلى منها وفتحوا أبوابها واستولوا على ما بها من الأموال والثمن والجواهر ؛ وكان ما فعلوه أمراً مهولاً ، وما كادوا يفرغون من كنيسة الزهري حتى انصرفوا إلى كنيسة قريبتين من السبع سقايات ، وتعرف إحداهما بكنيسة البنات التي سميت بذلك لوجود بنات النصارى وجماعة الرهبان بها ، ففتحوا أبواب البيعتين وسبوا الراهبات اللاتي كان عددهن يربو على الستين ، وسلبوهن ما عليهن من الثياب ، ونهبوا كل ما استطاعت أيديهم الوصول إليه ، ثم أحرقوا الكنيسة وسوثنها بالأرض ، حدث كل هذا أثناء صلاة الجمعة ، فلما خرج المصلون من المساجد شاهدوا هولاء كبيراً من جراء التراب الكثيف ودخان الحريق المنعقد فوق الرؤوس وهرج الفوضى ومرجهم وهم يحملون ما نهبوه ، فشب الناس الحال لهوله بيوم القيامة ، وانتشر الخبر رذاع في كل النواحي حتى بلغ الرملة تحت قلعة الجبل ، حيث طرقت سمع السلطان ضجة عظيمة ورجة منكرة ، وأبصر جمعاً ثائراً مائجاً فأفرجه منظره وأرسل من يستوضح له جلية الخبر ، فلما علم بما جرى انزعج انزعاجاً عظيماً ، وزاد غضبه من تجرؤ العامة في إقدامها على ارتكاب مثل هذه الأمور بغير أمره ، فأمره إلى الأمير « أيدغمش » بالركوب في كوكبة من الأوشاقية والنزول وسط الجلبة والقبض على محركي الفتنة ، وبينما كان « أيدغمش » يتأهب للسير وافته الأخبار بتمرد الأهالي في القاهرة وتخريبهم كنيسة : واحدة في حارة الروم وأخرى بحارة ذويلة ، كما أن جمهوراً كبيراً من الرعام ثار في مدينة مصر وهاجم كنيسة المحلة بقصر الشمع حيث تحصن النصارى داخلها فحاصرتهم الدماء وأوشكوا أن ينالوم بالأذى ، فزاد غضب السلطان وم أن يركب بنفسه ويعطش بالعامة ، إلا أن الأمير « أيدغمش » استطاع

أن يثنيه عن عزمه ويصرفه عن قصده ، ونزل «أيدغمش» من قلعة الجبل قاصداً مصر وركب الأميران بيبرس الحاجب وألماس الحاجب إلى موضع الحفر ، وركب الأمير «طينال» إلى القاهرة على رأس الجند ، وأمرهم السلطان بقتل كل من يقع في أيديهم من الرعاع ، وألا يمنوا بالحياة على أحد ما يتمكنون منه ، وقامت مصر والقاهرة على قدم وساق ، وهرب الناهبون فلم يظفر الأمراء إلا بمن غلبه السكر بالخر الذي نهوه من الكنائس ، ولما بلغ «أيدغمش» مصر زحف والى المدينة في الحال إلى كنيسة المعلقة ، ليطرد النهاية من زقاق المعلقة ، إلا أنه قوبل برابل هطال من الحجارة فاضطر إلى الهروب ، وأوشكت العامة أن تحرق أبواب الكنيسة ، فأشرع أيدغمش وأتباعه سيوفهم لدفع المهاجمين والسكر عليهم ، إلا أن الجمهور المتجمع كان فوق الحساب والتصور ، فخاف «أيدغمش» مغبة الأمر ، فأمسك عن القتال وأمر غلبانه ومن معه من الجند بفض العامة دون إهراق نقطة من الدماء ، ونادى مناديه «من وقف حل دمه» ، ومن ثم تفرق سائر الناس وفروا هاربين ، وبقي «أيدغمش» حيث هو - حتى أذن العصر - خوفاً من عودة المتظاهرين إلى التجمع ثانية ، فلما اطمأن من هذه الناحية هاد من حيث أتى ، بيد أنه ألزم والى مصر بالمبيت بجندته هناك وأمدم بمخمسين أو شاقياً للمساعدة ، أما الأمير ألماس فقد ذهب إلى كنيسة «الحجراء» و «الزهرى» لحايتهما ، لكنه وجدتهما كومتين من التراب والأتعاض ، ولم يترك المتظاهرون جداراً واحداً قائماً حيث كان ، فعاد هو ومن معه من الأمراء إلى السلطان وأفضوا إليه بالنبا ، فتزايد حنق السلطان عن ذي قبل ، لكنهم ما زالوا به حتى انقشاً غضبه .

عم تخريب الكنائس ذلك اليوم بدرجة مزوعة ، وكان الجمهور يؤدي

صلاة الجمعة يومذاك في جامع القلعة ، فلما فرغ المصلون وقف بينهم رجل موله وصاح في وسط المسجد « اهدموا الكنيسة التي في القلعة ، اهدموها ! » وظل دائباً على صياحه حتى جاوز كل حد وسقط منهوكا ، فتعجب السلطان والأمراء من قوله ، وإذ ذاك رسم السلطان لتقيب الجيوش وحاجبه بالنظر في المسألة ، فذهبوا من الجامع إلى خرائب التتر في القلعة ، فوجدوا كنيسة بنيت هناك ، فهماها ، وما كادا يفرغان من هدمها حتى واقتها الأنباء بما أصاب كنائس الحراء والقاهرة ، فتعجب السلطان من شأن ذلك الفقير وبعث في طلبه ، فلم يفتوا له على أثر ولم يعرفوا شيئا عنه .

وحدث في الجامع الأزهر أيضاً يومذاك — حين اجتمع الناس لصلاة الجمعة — أن اهتت أحد الفقراء رعشة انتصب لها واقفاً بعد الأذان ، وقال قبل أن يخرج الخطيب « اهدموا كنائس الطغيان والكفرة ، الله أكبر ! فتح ونصر ! » ، وأخذ يتنقل بين الصفوف وهو دائب على ما هو عليه من الصياح والمناداة ، فنفضه الناس بأعينهم ولم يعرفوا خبره واقتربوا في أمره ، فقال البعض إنه مجنون ، وقال آخرون إنه إشارة لشيء ما ، ولما ظهر الخطيب أمسك من صياحه ، ثم تفقدوه بعد الصلاة فلم يجدوه ، حتى إذا بلغوا باب المسجد أبصروا النهاية يحملون أخشاب الكنائس وثناب النصارى وغيرها من الأسلاب التي وصلت إلى أيديهم ، فاستفسروا الأمر فأنبأهم القوم أن السلطان قد أمر بخراب الكنائس ، فلم يخالفهم شك في بداية الأمر في صدق هذا الخبر ، لكن ما لبثوا أن علموا أنها قرية على السلطان وأنه لم يأمر بشيء من هذا القبيل .

وهتم في ذلك اليوم بالقاهرة كنيسة في حارة الروم ، وأخرى في حارة البشتانيين ، وثلثان في حارة زويلة ، وفي يوم الأحد التالي ورد الخبر من بدر

الدين ييلبك [المحسن] والى الإسكندرية يشير إلى حدوث فتنة في المدينة بعد صلاة الجمعة ، إذ وقع الصباح أثناء خروج الناس من المساجد ، لقد هدمت الكنائس ، فركب المملوك من فوره ، وإذا به يرى أربع كنائس قد استحالَت خراباً ، كذلك وردت البطاقة من والى البحيرة تفيد بهدم كنيسةتين في دمنهور أثناء صلاة الجمعة فازداد التعجب ، حتى إذا كان يوم الجمعة ١٦ [ربيع الآخر] ورد النبأ من مدينة قوص ، بأن الناس عندما فرغوا من صلاة الجمعة قام رجل من الفقراء وقال : يا فقراء : اخربوا إلى هدم الكنائس ، ثم خرج في جمع من الناس فوجدوا الهدم قد وقع في الكنائس فهدمت ست بيعة في قوص وما حولها في ساعة واحدة ، وأخذت الكتب والبطاقات تنال واحدة بعد أخرى من الوجه البحرى والقبلى تحمل نبأ تخريب الكنائس بعد صلاة الجمعة في جميع نواحي مصر من قوص إلى الإسكندرية إلى دمياط ، فاشتد غضب السلطان من العامة خوفاً على مملكته من الفساد ، وحاول الأمراء تسكين غضبه وقالوا له : هذا الأمر ليس من قدرة البشر فعله ، ولو أراد السلطان وقوع ذلك على هذه الصورة لما قدر عليه ، وما هذا إلا بأمر الله سبحانه وبقدرته لما علم من كثرة فساد التصارى وزيادة طغيانهم ، ليكون ما وقع نقمة وعذاباً لهم ، وتسرب الخوف إلى نفوس أهل القاهرة ومصر من نقمة السلطان حين علموا بتهديده بقتلهم ، مما حمل كثيراً من الأوشاب والطغام على الحرب ، لكن القاضى فخر الدين [ناظر الجيش] استطاع أن يؤثر على السلطان . وأن يصرفه عن أخذ العامة بالشدّة ، ونجح كريم الدين [الكبير] ناظر الخصاص في إثارة غضبه ضدم ، حتى أرسله السلطان إلى الإسكندرية لتحصيل المال وكشف الكنائس التى خربها المتظاهرون .

ما كاد ينتضى شهر على هذه الاحداث حتى شب الحريق في القاهرة ومصر ،

وكانت الخسائر تربو على أضعاف خسائر هدم الكنائس ، واندلعت النار في ربيع الشوائين بالقاهرة يوم السبت عاشر جمادى الأولى ، وسرت في الليل ، وظلت وارية الأوار حتى مساء الأحد ، فكانت الخسائر فادحة ، وما كانت تغلقاً حتى عادت للشبوب من جديد في حارة الديلم في ذاق « العريسة » قرب بيت كريم الدين [ناظر الخاص] وحدث أن هبت بالليل ريح شديدة فامتدت النار إلى كل النواحي حتى بلغت دار كريم الدين ، فلما ترمى النبا إلى سمع السلطان اضطرب أشد الاضطراب لوجود الخواصل السلطانية بتلك الناحية ، وأنفذ جماعة من الأمر لإخمادها ، فجند جمهوراً غفيراً من الفعلة ، إلا أن الخطر تزايد من ليلة الاثنين إلى ليلة الثلاثاء ، وتعالق ألسنة اللهب ، وصجز الأمراء والعمال عن التغلب عليها لاتساع رقعتها ولشدة عصف الريح التي بلغت حدّاً اقتلعت معه أشجار النخيل وأغرقت المراكب ، واعتقد الكل أن القاهرة ستحترق عن آخره ، فصعد الناس المساكن ، وأقبل الفقراء والأغنياء على السواء للصلاة ، وضجوا بالتكبير والدعاء ، وكثر النحيب ، واستخرط الرجال في البكاء ، وصعد السلطان إلى أعلى القصر إلا أنه لم يستطع الوقوف لشدة هبوب الريح ، واستمر الحريق ، ودأب السلطان حتى يوم الأربعاء على حض الأمراء على إخماد النيران ، وجاء نائب السلطان مع بقية الأمراء وسائر السقائين وكذلك الأمير بكتمر الساقى ، وكان يوماً مروعا مشهوداً لم ير الناس قط أفظع منه هولاً ولا مثله ترويعاً ، ورابط الرجال عند أبواب القاهرة لرد السقائين إذا حاولوا مغادرة القاهرة ، وكان كل سقاء من سقائى الأمراء والمدينة مشغولاً ، وشرع جميع النجارين والبنائين في هدم الدور ، فهدم كثير من القصور العظيمة والرباع الكبيرة واشتغل في إطفاء النار أربعة وعشرون من الأمراء المقدمين إلى جانب

غيرهم من أمراء الطبلخانات (١) والعشرات والماليك ، وأصبح الشارع الممتد من باب ذويلة إلى حارة الديلم أشبه بالنهر من كثرة الرجال والجمال التي تحمل المياه ، وأشرف الأمير بكتمر والأمير أرغون النائب على نقل الخواصل السلطانية من بيت كريم الدين إلى دار ولده في شارع الرصاصي ، وهدموا ستة عشر داراً بجواره وقبائلته حتى استطاعوا نقل الخواصل ، ولكنهم ماكدوا ينقلونها ويطفئون النار حتى شب حريق آخر في ربيع الظاهر خارج باب ذويلة ، وكان يشتمل على مائة وعشرين منزلاً ، وعلى قيسارية تعرف بقيسارية الفقراء ، وهبت ريح عاصفة قوية ، فركب الحاجب والوالى لإخماد النار ، واضطرا لهدم بعض الدور المحيطة بها حتى نجت ، لكن الحريق مالبث أن عاود الشبوب في اليوم التالي في بيت الأمير سلار في منط بين القصرين ، وبدأ في « الباذهنج » ،

(١) الطبلخاناه — كما عرفها الفقهندي — « بيت الطبل » ، ويقول إنه يشتمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات ، ويحكم عليها أمير عشرة يعرف بأمير علم (راجع الفقهندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٣) ، كما أنه يقصد بها عادة ثلة الموسيقى السلطانية. وقد جرت العادة في مصر المملوكية أن تدق الطبول كل ليلة بالقلعة بعد صلاة المغرب . كما أنها تصطبح السلطان في أسفاره وحروبه خارج مصر . وأمراء الطبلخاناه ، هم الرتبة الثانية من أرباب الوظائف والكشاف بالأعمال وأكابر الولاية . انظر الفقهندي : شرحه ، ج ٤ ، ص ١٥ . أما أمراء العشرات فعشرة كل منهم عشر فوارس « وربما كان فيهم من له عصفرون فارساً » ولا يعد إلا في أمراء العشرات ، ولا ضابط لعدد أمراءها . ويلاحظ أنهم يكونون منار الولاية (راجع الفقهندي : شرحه ، ج ٤ ، ص ١٥) كوظيفة شد الدواوين وحامل الطبر وامرأة شكار التي يتحدث صاحبها في الجوارح السلطانية من الطيور وغيرها وأحوالها ووظيفة حراسة المسجد وشد المائر . (الفقهندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٢) كما يتولى أمير عشرة أمر الأعلام السلطانية والطبلخاناه (الفقهندي : شرحه ، ج ٥ ، ص ٤٥٦) والظاهر أن هذه الرتبة معادلة لرتبة في الجيش الفارسي تعرف « بالأوباشي » أي مقدم عشرة ، ولا زال اللفظ يستعمل حتى اليوم في مصر . ويذهب الدكتور زيادة في شأن هذا التقسيم العشري في مصر المملوكية إلى أن الماليك قلوه من أوطانهم الأولى . انظر المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ص ٣٣٩ . حاشية رقم ١ :

وأرتفاعة عن الأرض مائة ذراع ، ولم يستطع القوم التغلب على النار إلا بعد مشقة .

أمر السلطان الأمير علم الدين سنجر الخازن وإلى القاهرة وركن الدين بيبرس الحاجب بالتيقظ والاحراز ، ونودى في البلد أن يوضع عند كل حانوت دن^١ أو زير فيه ماء ، وأن يقام مثل ذلك في جميع الحارات والأزقة والدروب ، فارتفع ثمن الدن من درهم إلى خمسة والزير إلى ثمانية ، وشبت النار في حى الروم وغيره من الأماكن ، وبذلك لم يكن يمر يوم دون اندلاع الحريق في موضع ما ، فأخذ الناس يتدبرون ما جرى ، ومرت بخاطرهم أنه من عمل النصارى ، لأن النار كانت ترى في المنابر وحيطان المساجد والمدارس ، فاستعدوا للحريق وتبجروا الأحوال فإذا بهم يرونها نتيجة تقط صب على خرق مبللة بالزيت والقطران .

وليلة ١٦ جمادى قبض على راهبين عند خروجهما من مدرسة والكهارية ، بعد صلاة العشاء ، وقد اندلعت النيران في المدرسة ، وكانت رائحة الكبريت تفوح من أيديهما ، فحملهما الناس إلى علم الدين الخازن وإلى القاهرة ، فأفصى بخرهما إلى السلطان الذى أمر بتعذيبهما ، ولم يكد السلطان ينزل من القلعة حتى ألقى العامة القبض على نصراني وجدوه في جامع الظاهر يحمل صرة في يمينه تشبه الكمكة داخلها قار ونقط ، وقد رمى واحدة إلى جانب المنبر وانتظر حتى بدأ الدخان يتصاعد ثم انفلت يريد الخروج ، فتشكك أحدهم فيه ، وراقبه من حيث لا يشعر ثم أمسكه ، وتجمعت العامة وقادته إلى بيت الوالى ، وكان الراهب متسكراً على هيئة المسلمين فعذب في حضرة الأمير ركن الدين بيبرس حتى اعترف بأن هناك جماعة من النصارى قد كونت من بينها فئة لعمل النفط وتوزيعه مع

جماعة من أتباعهم وأنه كان واحداً منهم ، وأنه قد أمر بوضعه إلى جوار منبر جامع الظاهر ، فجاء بالراهبين الآخرين وعدّبا فاعترقا بأنهما من رهبان دير البغل ، وأنهما اللذان أضرمّا الحريق في الأماكن التي أشرنا إليها في القاهرة لأنهما ناقان على المسلمين ما فعلوه من هدمهم الكنائس ، وأن هناك طائفة من النصارى تكاتفت فيما بينها وأخرجت من بينها مالا كثيراً لإعداد النفط .

حينذاك وصل من الإسكندرية كريم الدين ناظر الحاص ، فأقضى إليه السلطان نبأ القبض على المسيحيين فقال له : «النصارى بطرك يرجعون إليه ويعرف أحوالهم ، فأمر السلطان بإحضار البطرك إلى بيت كريم الدين ليتحدث إليه في أمر الحريق وما قاله المسيحيان عن نصيبهما ، فجاء البطرك متسربلاً بالظلام مخافة أن تفتك العامة به ، وقدم في حراسة إلى القاهرة ، فلما بلغ دار كريم الدين جاءوا إليه من بيت الوالى بالنصارى الثلاثة الذين أعادوا على كريم الدين بحضور البطرك والوالى ما سبق لهم أن اعترفوا به ، فاستخرط البطرك في البكاء لما سمع وقال : « هؤلاء سفهاء النصارى قصدوا مقابلة سفهاء المسلمين على تخريبهم الكنائس » ، ثم غادر المكان مخوفاً بكل مظاهر التوقير والاحترام ، فوجد كريم الدين قد أبعد له عند الباب بغلة فركبها وعاد من حيث أتى ، فانزعج خاطر العامة لهذا الأمر وتجمهروا ضده وكادوا يفتكون به لولا حراسة الوالى إياه ، فلما كان صباح اليوم التالى بكر كريم الدين — كما هي عادته — في الذهاب إلى القلعة ، بيد أنه ما كاد يبلغ الشارع حتى تجمعت حوله العامة وصاحت به : « ما بحق لك يا قاضى أن تحامى النصارى وقد أحرقوا بيوت المسلمين وتركبهم بعد هذا البغال ! » فشق عليه ما سمع ، وعظمت نكايته ، فلما لقي السلطان حاول تهوين أمر النصارى الذين أخطوا ، وقال : « إنهم سفهاء وجهال ، فرسم السلطان للوالى بمعاودة تعذيبهم ، ومن ثم ركب

واشتد في تعذيبهم حتى اعترفوا بأن هناك أربعة عشر راهبا من رهبان «دير البغل»
قد عقدوا الحناصر وحلفوا جهد إيمانهم بحرق جميع ديار المسلمين وأن أحدهم يجهز
التفط ، وأنهم قد تقاسموا القاهرة ومصر فيما بينهم ، وجعلوا منهم ثمانية للقاهرة
وسنة لمصر .

كبس دير البغل ، وألقي القبض على جميع من فيه من الرهبان وأحرق أربعة
منهم بشارع صليبية جامع ابن طولون يوم الجمعة أمام جمهور غفير من النظارة ،
ولاذ ذاك ضربت العامة على النصارى فهاجموهم وسلبوهم ما عليهم من الثياب ،
ولجوا في ذلك حتى جاوزوا كل حد فغضب السلطان من فعلتهم وهم أن يوقع
بالغوغاء ، وحدث في يوم من أيام الآحاد أن ركب من القلعة منحددا إلى
«الميدان الكبير»^(١) ، فوجد في الطرقات حشدا كثيفا يضيح «نصر الله الإسلام»
نصر دين محمد بن عبد الله ، فأغتاظ ، حتى إذا بلغ الميدان جاء الخازن بنصرانيين
كان قد ألقى القبض عليهما وهما يحاولان حرق البيوت فأمر السلطان بحرقهما ،
فأخذوا ، وحفرت لهم حفرة وأحرقا على مرأى من الجمهور ، وبينما النار تأكلهما
مر بهما ديوان [وهو خادم] يكثر الساقى في طريقه إلى دار مولاه ، وكان
الخادم نصرانيا ، فأكادت العامة تعالينه حتى أنزلته عن دابته ، ومزقت ملابسه
وحملته لإلقائه في النار ، فأظهر الإسلام وصباح بالشهادتين فتجى من الموت .

وحدث أن كان كريم الدين عائدا من الميدان وقد لبس التشريف فأخذ الرعاع
في وجهه وهم يصيحون به «كم تحامى النصارى وتشدد معهم» ، وأخذوا في سبه

(١) الميدان الكبير أو الميدان السلطاني بخط باب الوق ، بناء الملك الصالح نجم الدين
أيوب ، وجرت العادة أن يركب السلطان إليه عند وفاة النيل للعب الكرة المعروفة «بالأكرة»
لغة ، وهي لعبة ال Polo في العصر الحديث ، راجع القلقشندي ، ج ٣ ص ٣٧٨ ، ج ٥ ،
ص ٤٥٨ ؟ السلوك ، ج ١ ، ص ٣٤١ .

ولعنه حتى اضطر للرجوع إلى السلطان في الميدان ، وتعالى ضجيج العامة حتى طرق سمع السلطان الذي تميز غضباً حينما جاءه كريم الدين وأقضى إليه بما فعلته العامة معه ، وكان حاضراً معه إذ ذاك من الأمراء جمال الدين نائب السكرك وسيف الدين البوبكري والخطيري وبكتمر الحاجب وغيرهم ، فسألهم السلطان ما يشيرون به عليه فقال له البوبكري : العامة عبي ، والمصلحة أن يخرج اليهم الحاجب ويسألهم عن اختيارهم حتى يعزلهم ، فلم يستصوب السلطان ذلك الرأي وتحول عنه إلى نائب السكرك الذي قال له : كل هذا من أجل الكتاب النصاري فإن الناس أبغضوهم ، والرأي أن لا يعمل السلطان في العامة شيئاً وإنما يعزل النصاري من الديوان ، فلم يقع ذلك الرأي أيضاً موقع الاستحسان والحييد من نفس السلطان ، فقال له الأمير ، الماس ، الحاجب ، امض ومعه أربعة من الأمراء وضع السيف في العامة من حين تخرج من باب الميدان إلى أن تصل إلى باب زويلة ، وأضرب فيهم بالسيف من باب زويلة إلى باب النصر بحيث لا ترفع السيف عن أحد ألبته . فالتفت السلطان إلى والي القاهرة وقال له : أركب إلى باب اللوق وإلى باب البحر ولا تدع أحداً حتى تقبض عليه وتطلع به إلى القاعة ، ومتى لم تحضر الذين رجوا وكيل كريم الدين إلا وحياة رأس شنتك عوضاً عنهم ، وأرسل معه جماعة من المماليك السلطانية (١) فشى الأمراء متلكتين وكان الخبر

(١) هم الذين يشتريهم السلطان المصري بعالة الخاص ، أو من يبقون عنده من مماليك من سبقه من السلاطين ، وقد بلغت غاية القوة والسكرثرة العددية زمن الناصر محمد بن قلاوون ، الملك الظاهر برفوق (القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٥٠ - ١٦٠) ، وما يدل على مكانهم في الدولة المملوكية أن الظاهر برفوق استحدث لهم ديواناً خاصاً يعرف بديوان المفرد (القلقشندي : شرحه ، ج ٣ ، ص ٣٥٧) وقد « رتب عليه نفقة مماليكه من جامكيات وعليق وكسوة » ، وكان للمماليك السلطانية أمير خاص مهتة « التحدث عليهم والحكم فيهم » ، وهو من وراء الملبغاناه ، وله نائب يكون أمير عشرة (القلقشندي : شرحه ، ج ٤ ، ص ٢١) . وقد جرت العادة أن يكون هذا الأمير في الأصل من الخدم النصيب المعروفين بالطواشيه (أنظر القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٥٦) .

قد ذاع فلم يجد خدمهم أحداً ما، ووقع القول بذلك في القاهرة فأغلقت الأسواق كلها أبوابها ، واستولى على البلد فزع لم يسمع بأشد منه ، ولم يصادف الأمراء أحداً ما في طريقهم حتى بلغوا باب النصر ، فلما وصلوا باب اللوق قرب بولاق وباب البحر أمسك الوالى ببعض النوية والكلاوية وأوشاب الناس ، وعم الذعر فهرب الكثيرون إلى البر الغربى من الجيزة .

وغادر السلطان الميدان وصعد إلى قلعة الجبل^(١) دون أن يصادف في طريقه أحداً من العامة ، فلما بلغ القلعة أسرع في استدعاء الوالى إليه ، ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى اقتيد أمامه ما يقرب من مائتى رجل أمسكهم الوالى ، فأمر الوالى بشنق بعضهم وتوسيط البعض الآخر ، كما رسم بقطع أيدي البقية فصاحوا به جميعاً ياخوند ، مايجل لك ، مانحن الذين رجنا ، فبكى الأمير بكتير الساقى وبقية الأمراء رحمة لهم وظلوا يسترحون السلطان حتى قال للوالى « اعزل منهم جماعة وانصب الخشب من باب زويلة إلى تحت القلعة بسوق الخيل ، وعلق هؤلاء بأيديهم » ، فلما كان صباح الأحد علقهم من باب زويلة إلى سوق الخيل ، وكان فيهم من له بزة وهيئة فاخرة ، قتال الأمراء لهم وبكوا شفقة بهم ، ولم يفتح أى حانوت أبوابه في ذلك اليوم بمصر أو بالقاهرة ، وغادر كريم الدين بيته قاصداً القلعة كألوف عادته فلم يستطع المرور قرب أولئك المصلوبين ، ومن ثم عدل عن طريق باب زويلة ، وكان السلطان جالسا فى الشباك ، وقد أحضروا أمامه جماعة من أمسكهم الوالى ، فقطعت أيدي وأرجل ثلاثة منهم من خلاف ، ولم يستطع الأمراء استدراار شفقتهم عليهم لشدة حنقه ، فتقدم كريم الدين منه

(١) قلعة الجبل هى القلعة التى لاتزال إلى اليوم مشرفة من جبل المقطم على القاهرة ، وقد بناها صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٧٢ هـ ، انظر الميرزى: المخطط ج ٢ ، ص ٢٠٢ — ٢٠٤ .

وكشف رأسه وقبل الأرض بين يديه مسترحاً لهم ، فاستجيب رجائه ، وأمر السلطان بأن يعملوا في حفير الجيزة ، فأخذوهم ، إلا أن ثلاثة من قطع أيديهم ماتوا في الطريق ، وأنزل المصلوبون من على الأعواد ، وبينما السلطان مغل من العباك وقع الصوت بالحريق من جهة مسجد ابن طولون وفي قلعة الجبل وفي بيت الأمير ركن الدين الأحمدي بحارة بهاء الدين (١) وفي الفندق الواقع خارج باب البحر من المقس وما وراءه ، وفي صباح هذا الحريق ألقوا القبض على ثلاثة من النصارى يحملون أمراً مشبعة بالنفط ، فأخذوهم إلى السلطان فاعترفوا بأنهم هم الجناة ، وأنهم أضرموا النار التي ظلت مشتعلة حتى يوم السبت ، فلما ركب السلطان إلى الميدان كما هي عادته وجد جمهوراً قوامه عشرون ألف رجل قد صبغوا ملابسهم بالنيلة ، ووضعوا الصلبان البيض عليها ، فلما أبصروه صاحوا صيحة رجل واحد « لا دين إلا دين الإسلام ، نصر الله دين محمد بن عبد الله ، ياملك الناصر ، يامسلطان الإسلام انصرونا على أهل الكفر ولا تنصر النصارى ، ودوى صياحهم حتى ارتج الجوى من موله ، فأنزل الله الخوف في قلب السلطان والأمراء ، فركب وهو مشغول الفكر حتى بلغ الميدان دون أن يتقطع الصريخ والصياح ، وتدبر الأمر فوجد الضرورة تدعو لمسايرة الظروف واستعمال الإدارة ، ومن ثم طلب إلى حاجبه أن ينادى بين يديه « من وجد نصرانياً فله ماله ودمه » ، فلما سمع العامة ذلك ضجوا بالدعاء له وصاحوا « نصرك الله » ، وكان من عادة النصارى لبس العمام البيضاء ، فتودى في القاهرة

(١) موضع هذه الحارة اليوم المنطقة التي يحدها من الشرق باب الفتوح ، ومن الغرب شارع الخليج المصري . وكان بهاء الدين قراقوش يسكن هذه الحارة . وكانت تسمى قبل نزوله بها حارة الريحانية ، إذ سكنها قبله طائفة من جنود الدولة الفاطمية يعرفون بالريحانية . انظر في ذلك النجوم الزاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، حاشية رقم ٧ .

ومصر من وجد نصرانياً بعمامة بيضاء حل له دمه وماله ، ومن وجد نصرانياً بعمامة بيضاء حل له دمه وماله ، ومن وجد نصرانياً راكباً حل له دمه وماله .
وحيثذاك صدر الأمر بأن يلبس النصارى العاتم الزرقاء ، وحرم عليهم ركوب الخيل والبغال ، أما من يركب منهم حماره فيركبه مقلوباً ، وألا يدخل نصراني حماماً إلا وفي عنقه جرس ، وألا يلبس أحدهم ملابس المسلمين ، وألا يستعمل الأمراء كتاباً من النصارى ، وطرد منهم من كان في خدمة السلطان الذي كتب إلى سائر الأعمال يأمرها بفصل جميع المباشرين المسيحيين ، وقام المسلمون بعدة هجمات على النصارى حتى اضطروهم إلى عدم الخروج إلى الشوارع وأسلم لكثيرون منهم .

* * *

في كل هذا لم ترد كلمة واحدة عن اليهود ؛ ومن ثم كان المسيحي إذا أراد الخروج ومغادرة بيته استعار عمامة صفراء من أحد اليهود وتعمم بها ليكون آمناً على نفسه من وثوب العامة عليه .

وإن أحد الكتاب النصارى قد استودع يهودياً سبيكة ثمنها أربعة آلاف درهم ، ثم اغتتم فرصة الظلام وخرج إليه متنكراً لاستردادها ، فأمسك اليهودي بتلابيب النصراني واستغاث بأقربائه المسلمين ، فأقبل الناس على الصوت للقض على المسيحي الذي اندفع داخل بيت اليهودي مستجيراً بامرأته ، ثم أشهد على برائة ذمة اليهودي عما عنده ، كذلك ومجد عدد من النصارى في دير الخندق يعدون النفط لإحراق الدور فأمسكوا وسمكت أعينهم .

ثم نودي في الناس بالأمان .

وقتل الناس يوماً لمشاهدة مركب السلطان في طريقه إلى الميدان لأنهم

كانوا قد خشوا على أنفسهم مجاوزتهم كل حد في صب ثقتهم على النصارى ،
وهذهأت أفكارهم ، وذهبوا إلى الساحة وترحموا للسلطان وقالوا له « نترك
الله يا سلطان الأرض ، اصطلحنا ، اصطلحنا » ، فسر السلطان وابتنى لما قالوه ؛
فلما أرخى الليل سدوله استحال ظلامه شعله من الضياء لعلوق النار في بيت
الأمير الماس الحاجب في القلعة ، وكانت الريح شديدة ، وتأججت النيران وامتدت
إلى بيت الأمير ، أيتمش ، ، حتى لقد ظن من بالقلعة وسكان القاهرة أن النار
قد أتت على القلعة يأكلها .

* * *

ونختم هذا الفصل بإيراد ثبت بالكنايس التي خربت بمصر سنة ١٥٧٢١ ،
وبيانها كالتالى :

كنيسة في خرائب التتر بالقلعة .

• الزهرى .

• الحمراء .

• البنات ، قرب السبع سقايات .

• أبى ميناء .

• الفهادين بالقاهرة .

• بحارة الروم .

• بحارة البندقانيين .

كنيسة في حارة زويلة .

كنيسة في خراطة البنود .

كنيسة في الخندق .

أربع كنائس في الإسكندرية .
كنيستان في دمنهور .
أربع كنائس في الغربية .
ثلاث كنائس في الشرقية .
سبع كنائس في الهلوانية .
ثمانى كنائس في أسيوط ومنفلوط ومنية الحسيب .
أحدى عشرة كنيسة في قوص وأسوان .
كنيسة في أطفيج .
ثمانى كنائس في مصر (سوق وردان والمصانة وقصر الشمع (١)) .
كذلك امتدت يد التخريب إلى كثير من الأديرة ؛ أما دير البخل
وشهران فقد بقيا مهجورين زمناً طويلاً .

(١) الفريزى : المخطوط ج ٢ ص ١٧٠ .

الفصل الخامس

الدولة والكنيسة

يعتبر « ساويرس » المصدر الرئيسى للأخبار المتعلقة بمصر ، وهو يشير إلى ما جرى يوم موت البطررك « أغاثو » ، إذ عهد تيودوسيوس (١) إلى ختم دار البطركية حتى عجز أهلها عن الحصول على الخبز يومذاك ، وظلت الأبسقوبية (٢) مغلقة الأبواب حتى صدر المرسوم القاضى بفتحها ، رسم بذلك عبد العزيز بن مروان الذى لستجاب لكاتبه النصارى أثناسيوس وإسحق (٣) ، ولم يكن ذلك الفلق للأبسقوبية نتيجة اضطهاد دينى من جانب الحكومة ، بل إن الفيرة الدينية بين أتباع الدين الواحد هى التى أدت إلى هذا الحادث ، نظراً لأن « تيودوسيوس » كان ملكانى المذهب .

ولما مات « يوحنا السمنودى » حوالى سنة ٦٥ هـ (= ٦٨٣ م) لم يوافق المطارنة على الشخص الذى اختاره « يوحنا » ليتخلفه من بعده ، بل عمدوا إلى

(١) كان « تيودوسيوس » رئيساً لجساعة الأروام الملقدين بمصر . وكان شديد الكراهية للأبنا « أغاثو » لرغبته فى تولي بطرركية المسيحيين بمصر . وإذا كان قد فعل فى هذه المحاولة فقد نجح فى الحصول على مرسوم من يزيد بن معاوية بتوليته الحكم على نصارى الإسكندرية ومريوط وما حولها . وبلغ من كراهية تيودوسيوس للأقباط المصريين ولإمبركهم أنه كان يقول لأتباعه « إذا رأيتم بابا الأرثوذكسين خارجاً ليلاً أو نهاراً فارجعوه بالجارية واقتلوه . وأنا أجاب عنكم » . إذا عرف القارىء العربى هذا أمكنه أن يفهم ما يريد المؤلف فى المتن أعلاه .

(٢) لفظ يطلق على النار البطركية ، وقد آثرنا استعماله فى الترجمة العربية .

(٣) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١١٦ .

انتخاب بطرك سواء [هو الشماس جرجة من سخا] دون انتظار إذن الوالى
الذى استعصر إلى القاهرة جميع من كان لهم يد في هذا الاختيار ، وألقى
ما قرروه وأقره فيما بينهم ، وعين اسحق الملقب بجنا (١).

وفي سنة ٧٦ هـ (= ٦٩٥ م) مات يوحنا السيناوى ، فعمد الحجاج إلى
منع النصارى من اختيار جاثليق آخر مكانه ، وظلوا بلا جاثليق حتى مات
الحجاج (٢).

ولما مات اسحق اختار الأساقفة بطركا غيره جى به إلى عبد العزيز ،
لكنهم وجدوا شيئا من المعارضة في إقرار هذا الاختيار ، إذ اقترح عليه
مضهم أن يسوق الأسقفية إلى شخص آخر مكانه اسمه « سيمان » فأخذ القوم في
البحث عنه حتى عثروا عليه ، فلما جى به إلى الوالى سأله : « أتستصوب أن
يكون هذا الشيخ يوحنا بطركا ؟ » فأجابه « لا يوجد بكورة مصر ولا المشرق
من يستحق هذا الأمر مثله ، وهو أبى الروحاني ، وقد رباني من صغرى ، وأنا

(١) ربما كانت ما ذكره الأستاذ ترتون بالمتن يحتاج إلى إيضاح ، وتفصيل الأمر أن
الأنبا يوحنا السنودى لم يكن قد اختار جرجة هذا ، كما أن كبار رجال الكنيسة المصرية
كانوا كارهين لرئاسة « جرجة » ، حتى إن أرشدياقن المدينة المعروف بمرقس منهم وقال
لهم « إن لم ننجوا يوم الأحد على ما جرت به العادة في القرايين ومجتمع أهل المدينة وإلا
فأرسمه » . ويقب صاحب سير البطارقة الإسكندرانيين على ذلك بقوله « ... وكان هذا
أمر من الله ليقيم من اسطفاه ألا وهو أنبا اسحق الراهب من أهل شبرا » . والظاهر أن
عبد العزيز بن مروان كان شديد الاحترام والتوقير للبطرك المتليح يوحنا السنودى لأنه بعث
في استقدام جرجة . وبعث إليه أصحابه « ... فلما كشفوا الأمر وجدوا أن الأمر مكذب .
وأنه (أى جرجة) ليس الذى قال عنه الأب يوحنا في حياته ، فنضب عبد العزيز الأمير . وبطل
أمر جرجة . وتقدم اسحق بأمر من الله . والرب يعينه » . راجع ساويرس : سير البطارقة .
ص ١٢٠ - ١٢١ .

أعرف أن سيرته مثل سيرة الملائكة ، ، فصاح جميع الأساقفة والكتاب الحاضرون « الله يحيى الأمير سنين كثيرة ، سلم الكرسي لسيماون فهو مستحق البطركية مثل أنبا بنيامين » ، فلما سمع الوالى ما قالوه بشأن غريب لم يعرفوه إلا منذ يومين اثنين فقط أمرهم باستصحابه ومسحه بالزيت (١) .

وخلى كرسي البطركية ذات مرة كان « أثناسيوس » خلالها متولى الديوان فى الإسكندرية ، فطلب هو وجماعة من الكتاب من الوالى تعيين الأسقف غريغوريوس Gregory داعياً لشئون الكنيسة ، وقيماً على الأبسقية نظراً لكثرة الدخل والمنصرف ، ففعل الوالى ما طلبوه منه (٢) .

ولما مات [يوليانوس] بطرك أنطاكية لم يسمح الخليفة الوليد بن عبد الملك بتعيين آخر مكانه (٣) .

وقد استطاع الملكانيون رشوة « قره بن شريك » بألف دينار ، فعين [قسطاسيوس] بطركاً ملكانياً للإسكندرية (٤) ، ولما كانت سنة ١٠٧ هـ (= ٧٢٥ م) أرسل الإمبراطور « لاون » هدية إلى هشام بن عبد الملك ، وآتت الهدية أكلها فتمكن الخلقندونيون من سوق البطركية إلى قزما Kosmos بعد أن أقاموا بلا بطرك سبعا وسبعين سنة (٥) ، ومن هاتين القصتين وما يتبعهما يمكن القول بأن « تعيين » البطاركة قد حدث قرابة نهاية ذلك القرن ، كما أذن

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٢٣ .

(٢) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٣٣ .

(٣) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٠ .

(٤) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤١ .

(٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

هشام لأحد البطارقة في الاستقرار بأنطاكية (١).

وينما كان « تيودور » على العرش البطرقي (١١٠ - ١٢٠ هـ) (= ٧٢٧ - ٧٣٨ م) كانت رفاة الأسقوية والكنيسة في الإسكندرية تزداد يوماً بعد يوم حتى عادت إلى حالها وسيرتها الأولى إن لم تزد عما كانت عليه من قبل ، وكان الكنيسة لم تعان قط شيئاً من التخريب (٢).

وسأل النصارى « الحر بن يوسف » أن يأذن لهم بانتخاب أحد البطارقة فاشتروا عليهم أن يأخذ منهم قدرأ من المال ليجيب هذا الطلب ، فلما لم يعطوه رفض تحقيق إربتهم ، ثم التمس الأساقفة من خليفته « حفص بن الوليد الحضرمي » أن يأذن لهم في إقامة بطرك ، فسألهم أن يبدأوا باختيار الرجل الذي يرونه ثم يحضروه إلى قصر الامارة ، فأثروا « خايل » من رهبان وادي هبيب ، وسألوا حفصاً أن يأمر بإحضاره من هناك لإقراره في منصبه (٣).

ولما توفي « أثناسيوس » بطرك أنطاكية عمده هشام إلى تعيين خليفته [واسمه « بنحس »] كما عين جملة من الأساقفة منه (٤).

وكانت الحكومة لاتي عن مراقبة أعمال القسوس مراقبة دقيقة ، وحدث أن وفد قسيس من الهند على البطرك « سيمون السرياني الاصل » سائلاً لياه إقامة أسقف لأهل الهند ، فامتنع « سيمون » عن إجابة طلبه هذا حتى يستأذن

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٤ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٠ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٨ — ١٦٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٣ .

الوالى ، إذ كان الهنود غير خاضعين للسليين (١) ، ومع ذلك [فقد اجتمع بالهندي قوم من الغايانيين (٢) ، ومضوا به إلى « تاو وروس » رئيس أصحاب « قنطاسياس » وعرفوه السبب الذى أوصل ذلك القس الهندي ، فقال له تاو وروس « أنا أتم لك إرادتك » ثم أخذ إنسانا من مريوط رسمه له أسقفا ، وأرسم له كاهنين [، إلا أن رجال الخليفة أسروهم فى بعض الطريق وجاءوا

(١) المقرئى : الخطط ، ج ٧ ، ص ٤٩٢ .

(٢) تفضل غبطة البطريرك الأنطاكي بكلمة من الغايانيين فى رسالة منه إلى المترجم جاء فيها « الغايانيون Gaianites شيعة مذهبية ظهرت فى الاسكندرية عام ٥٣٥ م نسبة إلى رئيس شمامسة قبطى اسمه غايانوس Gaianus غايانا Gayana ، نازع البطريرك ثاودوسىوس الأول كرسى الإسكندرية البطريركى وبعد أن قام فيه مئة وثلاثة أيام نفاء القيصر بسطنياس الأول إلى جزيرة سردينية وفيها هلك بعد مدة وجيزة . وبما أنه كان ميالا إلى بدعة الأسقف يوليان الحيالى تمسك حزبه بها وتطرفوا بآراء وخيمة وانقسموا فى بعض البلاد المصرية » وفى سنة ٤٩٩ م انضمت شيعته إلى شيعة يوليان وأقاموا لهم رئيسا واحدا باسم بطرك فيما زعموا ففرقوا بالغايانيين والحيايين . ونحو سنة ٧١٣ م اعتنى رئيس ذوجاه اسمه « يؤلس » بهداية أكثرهم إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية . (أنظر التاريخ الكنسى للطراى يوحنا الأنسى (+ ٨٧ م) ، مج ٣ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٥ — ٢٤٦ ، وكتاب الأسناد السريانية ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣١١ ؛ والسند القى رجينا إلب كتب نحو سنة ٦٧٠ م وتاريخ البطريرك الأنطاكي مار ميخائيل الكبير السريانى ، ج ١ ، ص ٢٧٩ ، ٣٣١ ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ٣٥٧ ، أخذاً عن البطريرك ديونيسيوس التلمبرى (+ ٨٤٥ م) وفى الترجمة الفرنسية ج ١ ، ص ١٩٣ — ١٩٤ ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ٣٢٤ ؛ وكتاب : الكنيسة فى القرن السادس للقس دوشين الفرنسى ، ص ٩٠ — ٩٢ ، ٣٣٩) . أما المؤرخان القبطيان سويرس بن الملقع أسقف الأشمونين الذى كان موجودا سنة ٩٧٠ — ٩٩٧ للميلاد والقماس بطرس بن الراهب الذى كان حيا سنة ١٢٨٢ م ومن نقل عنهما من المتأخرين منهم فرفوا اسم « غايانوس » ب « قايانوس » و « دايانوس » . وزعموا خطأ أنه أطاع ثاودوسىوس يتنازله عن الرتبة قبله فى درجته الأولى وعفا عنه . (راجع سير البطاركة الإسكندريانيين ص ٨٩ ، ١٤٨ ، ١٤٩ من طبعة سيبولد ج ٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ ، ٦٢ — ٦٣ من طبعة B. Evetts وتاريخ ابن الراهب ، ص ١١٨ طبع بيروت . والتريدة النفيسة . نقلها ، ج ٢ ، ص ٢١) ولو صح ما نقلوه لما قامت باسمه شيعة عاشت نحو من مائتى سنة . أما التواريخ السريانية ، والأولان منها طعنا الرجل ، فهى الصحيحة وعليها الاعتماد .

بهم إلى الخليفة مروان بن الحكم ، لكن الهندي استطاع الفرار والعودة إلى مصر ، فقطعت أيدي وأقدام الكاهنين والأسقف من خلاف وأصدر الخليفة أمره إلى عامله عبد العزيز بجلد البطريرك [سيمون] مائتي جلدة وتغريمه مائة ألف دينار وإرساله إلى دمشق لتجسسه لصالح الهند ، إلا أن حسن طالع البطريرك ففض له أن يكشف القوم غيباً الهندي الذي أعلن براءة سيمون من أنه ولي أحداً ما أسقفية الهند (١) .

وحدث أن كان هناك راهب اسمه داسحق ، يقيم في دير قريب من الرها ، تقدم عليه في أحد الأيام راهب من غيرديره استعمل ضرباً من الأكاسير مكنته من تحويل قطعة من الرصاص إلى ذهب ، فلما وقف داسحق على السروثب على الراهب وقتله لكنه لم يجد معه شيئاً متبقياً من الأكاسيد ، ثم اتخذ له بطاقة عند أثناسيوس الصندلاني ، مطران شمالي الجزيرة وأصبح أثيراً عند المنصور ، فرسمه أثناسيوس مطراناً لحران دون أن يكون له الحق في ذلك الترسيم ، ثم إن المنصور أرغم المطارنة والأساقفة على انتخابه بطريركاً سنة ١٣٨ هـ . أو ١٣٩ هـ ؛ ولما كان داسحق ، يدرك تمام الإدراك أن الكنيسة لا ترضى عنه بحال ما من الأحوال ولا ترحب به فقد استحضر مكاتب من الخليفة تقرأه في وظيفته ، كما خلع عليه المنصور ثوباً من الخزانة الخليفية ، ومضى داسحق ، فيما هو آخذ به نفسه من دراسة الكيمياء ، إلا أن أمره مالبث أن انكشف فقتل ورمى في جثته في الفرات .

حينذاك طلب المنصور من الأساقفة اختيار أثناسيوس ، بطريركاً وأعطاه مرسوماً يقره على ذلك ، وأمانه بالجنود اللازم لتأييد مركزه ، إلا أن أثناسيوس

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٧ .

مالبيث في كرسى البطركية غير عامين ثم مات وحصل انشقاق في الكنيسة فاختار أساقفة الغرب الشماس « جورج » واختار أساقفة شمال الجزيرة « يوحنا » الذى عاجله الموت ، فلم يكن من داود - أسقف دارا - إلا أن وشى بجورج عند الخليفة متبهاً بإياه بأنه قال إن اسم النبي محمد لن يمر قط على لسانه أو يخرج من شفثيه . وكان من الجلى أن القرية كاذبة ، إلا أن عدم طلب « جورج » مرسوم التمييز حل المسئولين على زوجه في السجن حيث ظل به قرابة عشر سنين حتى مات الخليفة ، وإذ ذاك انتُخب داود سنة ١٤٦ هـ (= ٧٦٣ م) ، وقد تم ذلك الانتخاب استجابة لرغبة المنصور . ويقال إنه لما كان « داود » يزور إحدى الكنائس كانت ساحتها تنفس بالجند والفرسان وليس بالقسوس ورجال الدين ، أما الذين لم يعترفوا به بطركاً ولم يقرؤا له بذلك فقد سجنوا في مطبق حران (١).

ومن الواضح أن الحكومة دأبت على مراقبة الكنيسة مراقبة دقيقة ، وعلى الرغم من أن الأساقفة احتفظوا لأنفسهم بحق اختيار « الجاثليق » ، إلا أن هذا الحق كان في الغالب صورياً ، وكان الشخص الذى يتجاهل قيمة رضا الخليفة عليه يعرض نفسه لسوء المعاملة ودمنيه بالتمرد ، ولم يكن من سلطان رئيس الجماعة المسيحية الحكم بجلد الأشخاص أو إعدامهم ، وإن يكن من حقه تغريمهم ونطبيق قرار الحرمان ضدهم ، وغالباً ما كان هذا الرئيس خاضعاً للأثرياء وأصحاب النفوذ في الحكومة . ولقد مهدد « عين العبادى » بالحرمان لأنه اتخذ له جوارى يركن إليهن فوعد مهدديه بالإسلام إن هم أصروا على تطبيق الأمر عليه (٢) .

(١) Chronica Minora, Vol. 4, p. 236, 243 - 247.

(٢) الملاحظ : الحيوان ، ج ٤ ، ص ٩ .

وكان الخليفة في بعض الأحيان يعمل من جانبه على تطبيق النظام، فقد حدث في إحدى المرات أن اجتمع «حنين بن اسحق» و «الطيفوري الكاتب» في دار أحد النصارى ببغداد، وقد وضعت صورة المسيح وتلاميذه، وبين يدي الصورة قنديل مشتعل، فقال حنين لرب البيت «لم تضع الزيت وليس هذا المسيح ولا هؤلاء التلاميذ»، وإنما هم صور؟، فقال له الطيفوري «إن لم يستحقوا الإكرام فابسق عليهم»، فبسق حنين على الصورة، فإكان من الطيفوري إلا أن رفع خبره إلى المتوكل وطلب محاكمته طبقاً للشرع المسيحي، فاستشير «الجاثليق» والأساقفة فأجمعوا على تهميته وقرروا حرمانه، ونفذوا القرار وقطع زناره، وانصرف حنين إلى داره ومات من ليلته فجأة، وقيل أنه سم نفسه (١).

واشتدت الحكومة في مراقبة كبار رجال الكنائس رغم أنها كانت في بعض الأحيان تؤيد مصالحهم، فقد حدث — حينما جاء عبد الله بن طاهر الوالي إلى Kallinicus — أن قدم عليه «أبراهام» ورجاله يطلبون منه المعونة والتأييد، كما وفد بطرك أنطاكية الذي أذن له الأمير بالدخول قبل الشاكين والسماع إليه، ثم سأله الوالي ما خبرهم، فأنبأه البطرك بكل ما فعلوه وكيف كانت معارضتهم لأسلافه، وأتهم ما جاءوا يطلبون إليه التعويض إلا لإثارة الاضطراب في البلاد، ثم أمر عبد الله بإدخال هذا الرجل المعتوه وسأله ما شأنه فأجابه بأنه هو البطرك، فعارضه البطرك الشرعي لعدم التزامه جادة الصدق، وإذذاك أمر الوالي الجند الواقف خلفه أن يذهب إلى آلاف النصارى المجتمعين في الخارج ليسألهم عن يكون بطركهم الشرعي، فلما سألهم ذلك صاحوا «لا

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٥٢ .

بطرك لنا ولا رئيس سوى ديونيسيوس ، فلما رأى عبد الله ذلك نظر الى «إفرايم» نظرة تعنيف وقال «يا لك من منافق ، هذا هو البطرك الحقيقي» ، وسرعان ما أخذ لباس البطرك إفرايم وأنبه عبد الله بن طاهر وقال له «لا تدعني مرة أخرى أسمع أنك لبست البيرن» (١) أو أمسكت عصا الرعوية ، أو نوديت بأنك البطرك ، وإذا سمعت بعد الآن أنك سافرت في البلاد فدمك مهدور ، فعاد ديونيسيوس إلى أنطاكية ، وكان عبد الله به شفيقا وله مبعلا .

شخص بعدئذ إلى بغداد سيمون أخو إفرايم ، وكان قد صدر ضده قرار الحرمان ، وحمل معه إذن على بن أبي طالب المحفوظ في «ديرجه» الخارجي وأطلع عليه المسئولين في بغداد ، وشرع يدون كثيراً من الوشايات في حق ديونيسيوس ، زاعماً أنها مرسلة من النصارى وفيها يشكون من الشكوى من

(١) هي ترجمة لكلمة Pallium الأفرنجية . وقد دلنا على استعمال هذا اللفظ بعبارة الخبر العظيم البطريك الأنطاكي . فقال «Pallium هي حَمْدُهُ كَلَا» السريانية. وقد أحسن القس يوحنا شابو المستشرق الفرنسي الشهير باستعمال اللفظة نفسها في ترجمة تاريخ البطريك ميخائيل الكبير . «والبيرن» لفظة دخلت تاريخ الكلدان . راجع اخبار بطاركة المشرق لما رى ابن سليمان وعمرو بن متى الطيرهاقي؛ وقالت فيها المعاجم السريانية : «بيرون . برنس . قبع» وأوردنا في رسالتنا «الألفاظ السريانية في المعاجم العربية» . مجلة الجمع العلمي ، ج ٢٣ ، ج ٣ . في هامش ص ٣٣٦ : والبرنس لفظ فارسي . وقيل إن البيرن اشتق منه . قالوا في تعريفه هو ثوب يطرح على الرأس وينزل على الكتفين حَمْدُهُ كَلَا وهو قبع كان جائلق المدائن بفرد بلبسه» . وهذه اللفظة السريانية ترجعها الراهب برون اليسوعي في معجمه السرياني اللاتيني Vestis, Speciatina vestis pontificio : «ثوب خاص بالأخبار» ، على أن بعض النقلة الفرنجية ترجعوا البيرون بلفظة Pallium اللاتينية والانكليزية ولكنهم توسعوا فيها أو غلطوا . ذلك أن هذا الثوب الكنسي تطور استعماله بحسب الزمان . ولا بطل استعماله من عهد مهيد لم يهتد المتأخرون إلى كلفيته . راجع أيضا تاريخ الرهاوى المجهول . لفره القس شابو في مجموعة . C. S. C. O. Vol. II, P. 269-270 .

الظلم الواقع عليهم ، وطالب بتطبيق وصية علي ، وادعى أن اغاء أحق من
سواه بالسلطة الدينية ، واستطاع الحصول على مرسوم يخول لأفرايم الحق في
الذهاب أن شاء دون أى معارضة ، ولما عاد سيمون بهذا المرسوم اجتمع حشد
كثيف من الرهبان واستعدوا للذهاب إلى عبد الله بن طاهر ، وبغشوا في طلب
البطرك « ديونسيوس » من أنطاكية ، فلما حضر علم بأمر « أفرايم » الذى بعث
عبد الله في طلبه ، فلما شاهد القلنسوة على رأسه تمنع فيها وظهر الغضب على
أساريره وسأله « لم خالفت أمرى وليست البيزن ؟ » فأجابه « إنها قلنسوة
للرأس وليست البيزن » وأجاب البطرك بالإجابة ذاتها ، ولما وقف عبد الله على
المرسوم الصادر من المأمون قال لديونسيوس « لا أستطيع خلع أفرايم حتى ترسل
إلى بغداد وتسحتصل على قرار يالفاته » (١) .

ولما كانت أهمية البطاركة الطبيعية قد تعظم وتزداد بفضل عطف الوالى
القوى أو الخليفة ذاته فليس من العجيب إذن أن الطامعين في هذا المنصب كانوا
على استعداد لرشوة من يستطيع مد يد المعونة إليهم ليكنهم من تولى
عرش البطركية .

وقد حدث نزاع في الكنيسة حوالى سنة ٤٤٩ هـ (= ١٠٥٧ م) ، إذ اختير
بطركان أحدهما في قلعة المنصور والآخر في « آمد » ، وقد رشى أحدهما بالحكام
الديويين (٢) ، وجرى نفس الشيء في ماردن بعد ذلك بسنوات قلائل (٣) ،
فقد تسلم والى الموصل سنة ٦٨٦ هـ (= ١٢٨٧ م) كثيراً من الهدايا (٤) .

(1) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 269.
(2) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 290.
(3) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 316.
(4) Ibid., Vol. 2, P. 320.

وتبين من القصة التالية ، أنواع المؤامرات والصعاب التي كانت الكنيسة تصادفها ، ذلك أن الجاثليق ، في قلعة الروم ، كان قد صب جام غضبه على « شهرمان » لرفضه تسليم أحد الرهبان الهاربين ، ومن ثم أمر الجاثليق بعدم ذكر اسمه في الصلاة في الكنيسة في بلاده ، وحرّم الاحتفاء به ، وحينذاك عمد صاحب قلعة « سن سن » Sansun - وكان أرمينيا من أسرة الجاثليق - إلى رشوة شهرمان ، وأخبره أن للجاثليق ولداً : الأمر الذي يسقط كل حق له في توليه منصبه الديني ، ولم يكتف بذلك بل ساعده بالمال ، فرضى شهرمان ، وإذ ذاك جمع صاحب القلعة أربعين أسقفاً فاختاروا رجلاً طاعناً في السن وجعلوه « جاثليقاً » ، وما لبث هذا أن عين ابن الحارس الصغير والياً على كل بلاد أرمينيا ، وراح الغلام يعين الأساقفة ويمسحهم بالزيت المقدس ، فلما سمع « قرياقاريوس » - جاثليق قلعة الروم فيما بعد - بهذا الخبر بادر بإرسال كتاب إلى الخليفة ببغداد يطلب فيه المعونة ، ومكنته هداياه الوفيرة من الحصول على مكاتيب إلى بكتمر وإلى أرمينيا وخراسان ، فلما وقف بكتمر على هذه الرسائل أمر بمخلع ذلك الغلام وخلع من حينهم من الأساقفة ، وبهذه الوسيلة استطاع « قرياقاريوس » استرداد أرض أرمينيا (١) . ولا بد أن هذه الأحداث جرت بين عامي ٥٨١ ، ٥٨٩ (= ١١٨٥ ، ١١٩٣ م) .

ويشير ياقوت إلى أن قلعة الروم كانت مركز البطريركية الأرمنية ، وقد أذن المسلمون لقرياقاريوس بالمحافظة عليها ، كما تركوا للسيحيين عامة حق الاحتفاظ بكنائسهم .

وعلى الرغم من أن البطريرك كان عرضة لأن يكون العوبة في يد أصحاب

(1) Ibid., Vol. 2, p. 306.

السلطة الزمنية زمن السلم ، إلا أنه - وقت الاضطراب - كان ملاذ النصارى ، وقد حدث أثناء الفترة التي تلت نهب بغداد أن سأله نصارى نكريت أن يرسل إليهم حاكماً لحمايتهم (١) .

* * *

أما فيما يتعلق بالدول الأجنبية فإن الحكومة كانت في بعض الأحيان تبدي أشد الرغبة في المصادقة ، حتى لقد طلب الإمبراطور مينخائيل باليولوجس Michael Palaeologus من السلطان الظاهر بيبرس أن يأذن بتعيين بطرك ملكاني في مصر ، فوقع اختيار السلطان على « الرشيد الكحال » وعينه وسيره إلى القسطنطينية في عدة من الأساقفة لرسامته ، ثم عادوا معهم هدايا الإمبراطور للسلطان ، فرد الظاهر بيبرس تلك الهدايا على الوفد (٢) .

وفي سنة ٦٧٣ هـ (= ١٢٧٤ م) جاء كتاب « الخطى » ملك الحبشة إلى السلطان يسأله فيه « أن يجهز له مطراناً من عند بطرك الإسكندرية » فأجيب إلى سؤاله (٣) .

كان البطريرك يعتبر موظفاً حكومياً ، ولا بد في تعيينه من موافقة الخليفة ، ويتجلى هذا بوضوح في المرسوم الصادر إلى الأنبا « عبد يشوع » الثالث النسطوري الذي تولى البطريركية عام ١١٣٨ ، فقد جاء فيه « إن أمير المؤمنين لما وكله الله إليه من أمور عبادته ، وحمله أعباءه في أرضه وبلاده ، يرعى الأمة من اهتمامه عيناً يقظى ، ويوليها في عامة متصرفاتها حراسة شاملة وحفظاً ،

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 508.

(٢) المقرئى : السلوك (كاترمير) ج ١ ص ١٧٧ ، وطبعة زيادة ، ج ١ ص ٤٧١ .

(٣) المقرئى : السلوك (كاترمير) ج ١ ص ١٢٢ ، وطبعة زيادة ، ص ٦١٥ - ٦٢٦ .

ويتفقد أحوالها تفقداً يصلح أحوالها ، ويصل حبالها ، ويعشب مرادها ، ويعم
بذلك عمومياً يشترك فيه المسلم منها والمعاهد ، والداني والمتباعد ، وطوائف
الملك من أهل الكتاب الذين حامى الشرع وذمتهم ، وكفتم حياتهم وحمايتهم ،
لبنى عليهم ظل الحسنى بأجمعهم ، ويقترن مرآهم فى النظر لهم بمسمعهم . ولما
أنهيت حالك إلى أمير المؤمنين ، وأنتك أمثل أهل نحتك طريقة ، وأقربهم إلى
الصلاح منبهاً وخليقة ، وأحوام للخلال التى اجتمعوا بها على تميزك عنهم ،
وانفرادك واستحقاقك للإسفاف من بينهم بأمولك ومرادك ، وكونك متحلياً
بشروط الجملقة المتعارفة عندم بأدواتها ، مشهوداً لك بنعوتها الكاملة وصفاتها .
وحضر جماعة من النصارى الذين يرجع إليهم فى الاستعلام [عن] سيرة
أمثالك ، واستطاع أنباء مضارعيك وأشكالك ، وذكروا أنهم تصفحوا أحوال
ذوى الديانات فيهم ، واستثبتوا بأديهم منها وخافيتهم ، بحكم مساس حاجتهم إلى
جائليق ينظر فى أمورهم ، ويراعى مصالح جمهورهم ، فانفقوا باجتماع من آرائهم ،
والشام من قلوبهم وأهوائهم ، على اختيارك للرياسة فى دينهم ، ومراعاة مشورتهم ،
وتدبير وقوفهم ، والتسوية فى عدل الوساطة بين قويمهم وضعيفهم ، وسألوا
مضاء نصهم عليك بالإذن الذى به تستقر قواعده ، وتصدق مواعده ، وتستحكم
مبانيه وتقوى واجباته ، فأوعز [أمير المؤمنين] بإسعافهم فيما سألوه بالإيجاب ،
وإلحافهم فيما طلبوه جناح الإطلااب .

« وبرز الإذن الإمامى الأشرفى - لآلات أوامره بالتوفيق مقصودة -

بترتيبك جائليقا لسطور النصارى بمدينة السلام ، ومن يضمه منهم ديار الإسلام ،
وزعياً لهم ولمن هدام من الروم واليعاقبة والملكية فى جميع البلاد ، وكل حاضر
من هذه الطوائف وباء ، وانفرادك عن كافة أهل نحتك بتقمص أهبة الجملقة
المتعارفة فى أماكن صلواتكم ، وجمامع عباداتكم ، غير مشارك فى هذا اللباس ،

ولا متسوغ في التخلي به لطران أو أسقف أو شماس ، حطالهم من رتبك ،
ووقوفاً بهم دون علك الذي خصصت به ومنزلتك . وإن ولى أحد باب
المجازبة لك والخلاف ، وراع سرب المتابعة لك وأخاف ، وأبى النزول على
حكك ، وهذل إلى حربك عن سلك ؛ كانت المقابلة به لاحقة ، والعقوبة به على
شقاؤه حائقة ، حتى تعتدل قناته ، وتلين بالقرع صفاته . ويزدجر أمثاله عن
مثل مقامه ، وينحرم قانونك مما يقدح في نظامه ؛ وأمر بملكك على مقتضى
الأمثلة الإمامية في حق من تقدمك من الجثالة وسبقك ، وإجراء أمرك عليه
ومن تلاك منهم ولحقك ، والحيطة لك ولأهل ملكك في الأتس والاموال ،
والحراسة الكافلة لكم بصلاح الأحوال ، واتباع العادة المستمرة في موارد
أمواتكم ، وحماية بيعكم ودياراتكم ، والعمل في ذلك على الشاكلة التي عمل عليها
الخلفاء الراشدون مع من قبلكم ، ورعى بها الأئمة السابقون رضوان الله عليهم
عهدكم وإلآكم ، وأن يقتصر في استيفاء الجزية على تناولها من العقلاء الواجدين
من رجالكم ، دون النساء ومن لم يبلغ الحلم من أطفالكم ، ويكون استيفاؤها
مرة واحدة في كل سنة من غير عدول في قبضها عن قضية الشرع المستحسنة ،
وفسح في أن يتوسط طوائف النصارى في عماكاتهم فيأخذ النصف من القوى
للمستضعف ، ويقود إلى الحق من مال إلى القسط والحيث ، وينظر في وقوفهم
نظراً يقوم بحقوق الأمانة وأشراطها ، ويمضى على واضح حدودها وسوى
صراطها . فقابل هذا الإنعام الذي شملك ، وحقق منك فيما ناجتك نفسك
وأملك ، بدهاء ينبيء عن الاعتراف ويعرب ، ويبدع في الإخلاص ويعرب ،
وسيل كافة المطاراة والقسيسين والأساقفة من الطوائف المذكورة أن يتخذوا
المأمور به في هذا المثال ، ويتلقوه بالانقياد والامتثال (١) .

(1) Bulletin of the John Rylands Library, 1926.

الفصل السادس

العرب النصارى

لم يسلم العرب جميعهم مرة واحدة ، فقد ظل بنو تغلب شديدي التمسك بنصرانيتهم ، فكانوا أبرز القبائل العربية في تمسكها بملتها ، وأراد عمر بن الخطاب أن يعدّهم وبقية المسيحيين سواء فيلزمهم دفع الجزية مثلهم فرفضوا الخضوع لأمره والامتثال لحكمه ، لما في هذا الأمر من الخط من قدرهم والتقليل من شأنهم ومكانتهم كعرب ، فلم يجد المسلمون بداً من النزول عند رأى التغالبة الذين ارتضوا لأنفسهم أن تضاعف عليهم الصدقة (١) وصارت الضرائب المفروضة على تجارتهم نصف العشر .

ولا مشاحة في أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر بين الفقهاء فيمن كانوا يدفعون الصدقة من أموالهم من النصارى ، فيرى البعض أنها واجبة على الرجال والنساء على السواء ولا يعنى منها سوى الصبيان ، أما أهل العراق فيرون أنها لازمة على الصبي والمعتوه يدفعانها على الغلة دون الماشية ، وأما الحجاز فيرى أن يدفعها النصارى على ماشيتهم ولا شيء عليهم في بقية أموالهم ولا على ماملكت أيديهم من الرقيق . (٢) كذلك يختلف الفقهاء وأصحاب المذاهب فيما بينهم في هذا الصدد ، فيذهب أحمد بن حنبل إلى القول بأنها كانت تؤخذ من الجميع على السواء رجالاً وصبياناً وقساءً ، ويقول أبو حنيفة إنها كانت تجب [في بنى تغلب]

(١) أبو يوسف : كتاب المراج ، ص ٦٨ .

(٢) أبو يوسف : كتاب المراج ، ص ٦٩ .

من النساء دون الصبيان ، على حين أن مالكا والشافعي يقولان إن نساءهم وصبيانهم كانوا معفون منها (١). واشترط مر على نصارى تغلب ألا يُنصّروا أولادهم (٢) .

والظاهر أن عمر بن الخطاب رأى أنه بما يعيب العرب أن تبقى جماعة منهم على غير الإسلام ، فقد أمر زياد بن جرير [الأسدي] مقلّي الخراج أن يشتد في معاملة التغالبة لأنهم قوم من العرب وليسوا من أهل الكتاب (٣) ، ولم يكن معنى ذلك عدم معاملتهم بالعدل ، بل إن العدالة كانت ملبوسة موقورة ، وليس أدل على تحققها من القصة التي تقول إنه كان لأحد التغالبة حصان قيمته عشرون ألف درهم ، فلما التقى صاحبه بجامع الضرائب [وهو زياد بن جرير الأسدي] دفع له ألف درهم وهي قيمة الضريبة المستحقة عليه ، ومضت مدة من السنة ثم جاءه نفس العاشر مطالبا إياه بدفع الضريبة مرة ثانية وإلا أخذ منه الحصان ، فشكى التغلبي إلى الخليفة [عمر بن الخطاب] الذي رسم ألا يؤخذ نصف العشر إلا مرة واحدة كل سنة (٤) ، أضف إلى ذلك أنه كان في قدرة التغلبي [النصراني] التخلص من الخراج وعدم دفعه إذا قرر للعاشر أن عليه ديناً يحيط بماله (٥) .

وفي زمن عبد الملك كان مديح الأخطل سببا للهجوم على تغلب بما أدّى إلى قتل كثير من الرجال والنساء (٦) ، وليس هناك ما يدل على أنه كان للدين دخل

(١) راحة الأمة ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ١ ، ص ٢٥٠٩ ؛ خطط المقرئ ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٣) خطط المقرئ ، ج ٢ ، ص ١٢٢ ؛ الخراج لأبي يوسف ، ص ٦٩ .

(٤) المقرئ : المخطوط ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٥) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٥٠ .

(٦) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٥٦ .

في هذا التعدي ، بل إن المنازعات القبلية هي التي أدت إلى هذه الفتنة ، ومع ذلك فقد بدأ الاضطهاد لإبان هذا الوقت بالذات ، إذ بعث محمد حاكم الجزيرة في طلب معاذ كبير بني تغلب واستبد به ، حساه يحمله على الدخول في الإسلام ، فلما أبي معاذ ألقى به الوالى في حفير من الوحل ثم أخرجه وجعله ، ولما لم يستطع حمله على ما أراد أمر به فقتل (١) ، وتكرر الاضطهاد في عهد خليفته الوليد بن عبد الملك الذى قال لشمعة شيخ تغلب « اسلم يا شمعة » قال « لا والله لا أسلم كارها أبداً ولا أسلم إلا طائماً إذا شئت » فغضب الخليفة من قوله وإصراره على رأيه وأقسم أن يرغمه على أكل لحمه ، فأمر فقطعت قطعة من فخذه وشويت بالنار وأطعمه إياها ، ومع ذلك فقد ظل حياً وبقيت آثار الجرح ظاهرة في جسمه (٢) .

واشتبكت تغلب في ذلك الوقت في حرب قبلية فقدت فيها شيخها ، حينذاك نادى أحد كبارهم وهو من بني قشير أنه يجير لكل حامل أخته وهي إذ ذاك آمنة عنده . فأتته الحبالى ، حتى إن المرأة كانت تشد على بطنها الجفنة من تحت ثوبها تشبهاً بالحبل بما جعل لمن ، فلما اجتمعن له بقر بطونهن (٣) .

وبما تحسن الإشارة إليه أن هذه الوحشية أثارت اشتداد الشيوخ (٤) .

كذلك كان بنو نعلبة نصارى ، وسيرد وصف مقابلتهم لعمر بن عبد العزيز

(١) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 112.

(٢) Bar Hebraeus, Chronicle. p. 115. الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٣ .

(٣) الأغاني ، ج ٢٠ ، ص ١٢٨ .

(٤) وفي ذلك يقول الأخطل :

فلبت الحبل قد وطأت قعيرا سناكبها ؟ وقد سطع النيار
لنجسزيهم بيضهمو علينا بنى لبسنى ؟ بما فعل الندار
وذلك رداً على طاهر راج يفخر بذلك الكلمة الشعاء في قوله :
بقرنا منكمو أنى بقر فلم تترك الحاملة جنينا

في الفصل الذي نتكلم فيه عن الملابس، والظاهر أنه كان ثمت أساقفة من بني ثعلبة وبني جرم في العصور الإسلامية (١)، بل إنه بين عامي ٨٣٧ ، ٨٥٠ كان أحد الأساقفة في صنعاء واليمن وإن يكن نفوذه إسمياً (٢)، ونسمع سنة ١٨٣ هـ عن شخص اسمه «سيمون» ويعرف بأسقف العرب (٣)، كذلك كانت أقسام من قبائل سليم وطى مسيحية هي الأخرى (٤)، ويذكر توماس من مارجة أنه كان هناك رجل يتولى أسقفية الجماعات المشرقة، وحدث لهذا الأسقف أن ذهب إلى كنيسة قائمة بالصحراء لأداء صلاة الاستسقاء ليرفع الله القحط، فوقع عليه سكان الخيم العرب وأسروه وظل في حبسهم في شمال الجزيرة أربعين سنة واستعملوه راعياً لقطعانهم فأحسن القيام عليها، والظاهر أن أسقفية هذا الرجل كانت بين البدو أو بين البدو والحضر (٥).

وكان العرب إذا تغلوا عن التزميت الديني انعدمت التفرقة بين المسيحيين منهم وبينهم، وعومل أصحاب الملتين على قدم المساواة، ونعرف أن أعشى بني تغلب النصراني كان شاهراً وندياً للحر بن يوسف (٦) الذي تولى حيناً ولاية مصر، وحدث في ذات مرة أن كانا جلوساً على الشراب في بستان للحر بالموصل حين سكر الأعشى ونام، إذ ذاك دعا الحر جواريه فدخلن عليه قبة، واستيقظ الأعشى فأقبل ليدخل القبة، فأنعه الخدم ودافعهم حتى كاد أن يهجم على الحر

(١) شيخو: النصرانية وآدابها ج ٤، ص ٩٩.

(٢) Thomas of Marga, Book of Governors, II, p. 448.

(٣) Chronica Minora, C.S.C.O., Ser. III, Vol. 4, p. 256.

(٤) اليطوبى: كتاب البلدان، ص ٣٠٩.

(٥) Thomas of Marga: Op. Cit., I, p. 132, II, p. 275 n.

(٦) فيما يتعلق بولاية الحر على مصر راجع النجوم الزاهرة (طبعة دار الكتب المصرية)

ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٦٣.

وجواربه ، فلفطه خصى منهم ، فخرج إلى قومه فقال لهم ، الطمى الحر ، فوثب معه رجل تغلبى ، فهجا على الحر حتى لطمه الأصى

وكان الخليفة الوليد بن عبد الملك صديقا للأصى ، ولما ولي حمربن عبدالعزيز الخلافة مدحه الأصى فلم يعطه شيئا وقال له ، وما أرى للشعراء فى بيت المال حقاً ، ولو كان لهم فيه حق لما كان لك ذلك ، لأنك امرؤ نصراني (١) .

وتخرج كتب الفقه جماعة العرب النصارى من زمرة « أهل الكتاب » ، وعلى ذلك فلا يجوز للمسلم التزوج منهم ولا يحل له أكل ذبائحهم (٢) .

* * *

أما اليهود فن العجيب أن المؤلفين المسلمين قلما يشيرون إليهم ، وقلما يرد ذكرهم فى كتب الفقه التى تقصر كلامها فى الغالب على الذميين أو النصارى ، فلا جرم إذا تبادر إلى الذهن أنهم فئة ضئيلة مستضعفة ليست بذات خطر ، بيد أن واقع الحال لا يؤيد هذا الفهم وليس له من سند يركيه ، والدليل على ذلك ما أورده بنيامين التطيلي من كثرة مصادفته إياهم أنى ذهب وإشارته إلى أن لهم فى بعض الأحيان جاليات كبيرة العدد ، فكان لهم فى الإسكندرية - إبان الفتح الإسلامى - جالية يتراوح عددها بين أربعين ألفا وسبعين ألفا ، بل الثابت أنه ورد فى نصوص الهدنة بين العرب والبيزنطيين نص خاص باليهود يأذن لهم بالإقامة فى الإسكندرية (٣) ، أما فى فارس فكان اليهود أقل بكثير من النصارى (٤) .

(١) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٢ .

(٢) الشافى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٩٤ وما بعدها

(٣) السيوطى . حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٧٢ - ٧٤ . وراجع أيضا فى هذا الموضوع

John of Nikiou, Journal Asiatique, 1879, p. 374.

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢٠٧ .

احترف اليهود التجارة واشتغلوا بالصناعة ، كما تعاطوا الطبابة ، وانخرطوا في ملك الحكومة ، ويرى القارىء في غير هذا المكان الأمثلة على تفوقهم في هذه الحرف ، ولقد أسلم يعقوب بن يوسف (١) بن كلثام ٣٨٠ هـ وتولى الوزارة بعد أن سمع قول القائل فيه : إنه لو أسلم لصلح للوزارة (٢) ، وكذلك استوزر ملكشاه لنفسه أمين الدولة أبا الحسن بن غزال الطيب اليهودى السامرى ، الذى وجدوا عنده - عند قتله - ثلاثة ملايين قطعة من الذهب ، كما ترك مكتبة بها عشرة آلاف كتاب من الكتب القيمة النادرة (٣) [وظهر عنده من التحف والجواهر ما لا يوجد مثله إلا عند الخلفاء] ، كذلك كان يوسف برهان الفلك ، فلكى سيف الدين [بن (٤)] أخى نور الدين من يهود الموصل ذوى المكاة والخطورة (٥) .

وقد تعاطى اليهود شتى أنواع التجارة ، كما اتصلوا بالملوك لاشتغالهم بالجمهورات ، وحدث أن تقدمت امرأة كافور إلى الخليفة المعز لدين الله الفاطمى وذكرت له أنها أودعت عند صائغ يهودى قباء من لؤلؤ منسوج بالذهب ، وأنه أنكره ، فاستقدمه الخليفة وألح عليه فى إرجاع التوب إلى صاحبه لكنه بقى

(١) كان يعقوب بن يوسف بن كلثام وزير العزيز صاحب مصر ، وهو بن دأى الأصل انتقل إلى الرملة ، وعمل سمارة فأكسر عليه قدر كبير من المال فاضطر للهروب إلى مصر حيث تاجر لكافور الإغيدى ، وكانت بين كلثام والوزير أبى الفضل جعفر بن الفرات معاداة ، راجع أبا الحسن : النجوم الزاهرة ، طبعة مصر ، ج ٤ ، ص ١٥٨ .

(٢) أبو الحسن : تاريخ ، ج ٧ ، ص ٤٥ .

(٣) السلوك : كاترير ، ج ١ ، ص ٢٧ ، ٣٠ ؛ وطبعة زيادة ، ج ١ ، ص ٣٧٨ ، وما بين القوسين من الطبعة الأخيرة .

(٤) راجع رحلة بليامين ، ص ١٢٧ خاشية رقم ٤ .

(٥) رحلة بليامين ، ص ١٢٧ .

على إنكاره ، فأمر المعز بتفتيش بيته فعثروا فيه على القباء مدفوناً في حجرة (١).

وكان يهود بيت المقدس يحتكرون تجارة الأصباغ في المدينة (٢) حيث استأجروا محملاً لها من الملك أموري الأول ، وبذلك تنحصر فيهم هذه المهنة دون غيرهم ، رغم أن عددهم في بيت المقدس لا يتجاوز المائتين ، وكانوا يقيمون في حي مجاور لبرج داود [ويقومون في بلاد الأندلس بخصي الرقيق الصقالبة (٣) ، ونطالع في كتب التاريخ أن معظم [المخلطين] في القرن السادس للهجرة ببغداد كانوا من اليهود (٤) ، ولهم في ديارموء بصقلية حارة باسمهم (٥).

أما يهود أوربة التجار فكانوا معروفين تمام المعرفة في البلاد الإسلامية ، وهم يتكلمون العربية والفارسية واليونانية والفرنسية والإسبانية والروسية ، ويتنقلون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق براً وبحراً ، فتراهم يجلبون من المغرب الخدم والجواري والغلمان والديباج وجلود الخنزير والفراء والسمور والمنيوف ، ويبدون سفرتهم عادة من بلاد الفرنجة ويصممون شطر القرما ، ثم يسافرون براً حاملين تجارتهم على الظهور إلى القلزم ومنه إلى الجمار ، وجدة فالهند فالصين ، ومن هناك يحملون المسك والعود والدارصيني والكافور وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي ، ثم يؤوبون من نفس الطريق ، إلا أنهم كانوا يذهبون في بعض الأحيان من فرنسا إلى أنطاكية ثم يسافرون براً إلى القرات وبغداد ، ويركبون دجلة إلى الأبله وحمان والهند والصين (٦) ،

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٣ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ٩٩ .

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٧٥ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٧٣ .

(٥) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٨٥ .

(٦) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ١٥٣ .

وكان شأن أدباء اليهود وأطبائهم شأن المسلمين في التنقل والرحلة ، فدرس يوسف بن يحيى بن اسحق في جلادة ، ولما خير الموحدون اليهود بين الإسلام والنفي كتم ابن اسحق دينه ورحل إلى مصر حيث تقلد لموسى بن ميمون الذى كان هو الآخر قد نفي (١) من اسبانيا ، وتقلد يهودا بن يوسف لثابت بن قرة الصابي ، فتلقي منه في الرقة علوم الفلسفة والطب (٢) .

على أنه لم تكن الصلات ودية على الدوام بين اليهود والنصارى ، إذ كان المسلمون يرون في صدر أيام الفتوحات الإسلامية إمكان الاعتماد على اليهود في مساعدتهم إياهم ضد المسيحيين ، لذلك لم يكفد معاوية يستولى على طرابلس حتى جلب إليها اليهود (٣) وأسكنهم فيها ، وفعل المسلمون شبه هذا الأمر في الأندلس إذ أنزلوا اليهود في قرطبة وغرناطة وطليلة وأشبيلية (٤) بعد أن تم لهم فتحها ، وذلك لأنهم كانوا يندكون عداوة اليهود للنصارى ؛ ولما عزم الوليد على تحويل كنيسة يوحنا في دمشق إلى مسجدها التفت إلى زيد بن تميم متولى الخراج بها وأمره بأن يبعث في طلب اليهود لحسم الكنيسة (٥) . وقد أوردنا في أماكن أخرى من هذا الكتاب كثيرا من الأمثلة الدالة على كراهية اليهود للنصارى سواء في مصر أو في بلاد الشام ، ولكن هذا كله لا يمنع أن نشير إلى نجدة اليهود للنصارى في بعض الأحيان لأسباب في أزمنة الاضطهاد الذى كان يحيق بالمسيحيين ، إذ كان اليهود يميرونهم عما تمهم الصفراء كي يتمكن العيسريون من اختراق الطرقات

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤٢٣ .

(٢) السمودي : التنبيه والإشراف ، ص ١١٣ .

(٣) البلاغري : فتح البلدان ، ص ١٢٧ .

(٤) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١١٦ وما بعدها ، ص ١٧٠ .

(٥) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

آمنين من وثوب العامة عليهم . وليس هناك ظاهرة نستدل منها على أن اليهود أثاروا ما أثاره المسيحيون من الشعور السيء ، إلا أن ذلك لم يكن مانعا من تناولهم بالسوء ، فن الأمثلة التي كانت شائعة يومذاك قولهم (١) ، اليهودى لا يعطى الجزية حتى يلطم ، ، وثم مثل آخر يقول ، لا تسافر مع اليهودى لأنه يخذلك ، ، وسبب هذا المثل - كما تقول القصة - إنه كان ثمت مسلم راكبا مع يهودى فسأله المسلم ما يفعل ، فقال إنه يمشى حيث يكون ظل دابة المسلم واقيا رأسه على الدوام .

ومثل هذا التعامل ينطوى وراء القصة التى تزعم أن موسى المطيب اليهودى قال - وهو على فراش الموت - للقاضى ، نحن معاشر اليهود من حلل السبت استحللنا دمه فى شريعتنا (٢) ، ، كما يظهر لنا أن القصة التى تزعم إغراق يهودى جلوسه فى مكان فوق مكان السادة بحضرة المأمون ليست سوى مبالغة لقصة الكندى (٣) .

كان المسلمون ينظرون إلى اليهود نظرتهم إلى فئة دونهم مكانة ، لا يحق لهم أن يتناولوا لا كثر من تناول الفئات المتساقط من موائد سادتهم ، ولا تزال هذه النظرة سائدة إلى اليوم فى اليمن حيث لا يحمل اليهود السلاح ، كما أن أهل البلاد يزدرون العربى إذا عُرف عنه أنه قتل يهودياً ، على أن هذه النظرة لا ترجع إلى روح رياضية .

وفى أيام ناصرى خسرو كان اليهود ينهبون إلى بيت المقدس لأدام مراسيم

(١) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٢) Ghazi : An Answer to the Dhimmis, P. 397.

Ibid., P. 396. (٣)

الحج (١) ، وكان لهم كبيرهم الديني المسمى « رأس الجالوت » ، وحدث في زمن المقتدر أن تولى هذه الوظيفة شخص اسمه (٢) « داود بن زكي » ، كما أن بنيامين التطلبي يعطينا صورة واضحة زاهية المعالم عن نفوذ متوليها وخطورته ، وكان متوليها يومذاك هو « دانيال بن حسداي » الذي كان يشغل وظيفة قاضي اليهود عامة بالاستعانة بمعاونيه العشرة ، وينعته مسلمو يومه « بسيدنا ابن داود » ، ويسميه اليهود « سيدنا رأس الجالوت » ، وله السلطان على جميع أبناء ملته الساكنين في كافة البلاد الخاضعة للخليفة ، وكان المقتنى هو الذي مكن له الأمر فيهم ربواه الرياضة هليهم (٣) ، وأقر الجميع له بالتقدمة فيهم ، حتى لقد أصبح من الفرائض على المسلمين واليهود على السواء الوقوف إجلالا له إذا كانوا بحضرته ، ومن لم يقف له ضرب مائة سوط ، وكان يذهب للقاء الخليفة مساء كل خميس ، وإذا ذاك يصبح أمامه الفرسان من اليهود والمسلمين « اعملوا الطريق لسيدنا (٤) ابن داود » ، وكان دانيال يتعمم ويمتطي حصانه ، فإذا جاء إلى الخليفة قبل يده واقتعد مكانه ، كل ذلك وأمرام المسلمين وكبارهم وقوف بين يديه (٥) ، وكان دخله من الضرائب المفروضة على اليهود مائتي ألف دينار .

وجرت عادة « رئيس الجالوت » عند تعيينه أن يهزل العطاء للخليفة والأمراء وكبار رجال الدولة (٦) ، على أن يهود مصر قد صار لهم فيما بعد رئيس طائفة

(١) سفر نامة ، ص ٢ .

(٢) السعوى : التفتيه والإشراف ، ص ١١٣ .

(٣) راجع رحلة بنيامين ، ص ١٣٦ ، حاشية رقم ٦ .

(٤) راجع الرحلة ، ص ١٣٧ ، حاشية رقم ٢ .

(٥) رحلة بنيامين ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٦) رحلة بنيامين ، ص ١٣٨ .

مستقل عن غيره ، فتولاها سنة ٦٨٤ هـ الشيخ المذهب أبو الحسن بن الموفق بن شمويل الطيب ، كما كتب له التوقيع برئاسة سائر الفرق اليهودية والقرائين والسامرية في جميع ديار مصر (١) ، وكان اليهود إذا أرادوا تكفير أحد ما نفعخوا الشبور (٢) رغم أن هذا لم يكن مما تقضى به شريعتهم ، لأنه لم يكن في قدرة رئيس جالوتهم أن يصدر حكمه بجلد أحد ما أو قتله في دار الإسلام (٣) .

وقد حاول أحد اليهود - في ذات مرة من المرات - القيام بالثورة ، فنهض رئيس الجالوت لإيقاد شعبه ، ونادى أن هذا الداعي لم يكن « المسيح المنتظر » ، ثم أعطى ملك فارس مائة ألف دينار من الذهب ، وبذلك حمله على عدم معاقبة اليهود لجريرة اقترافها أحدهم (٤) .

* * *

أما الحكم بأن اختلاف الدين يقف حائلا دون الميراث فأصله ناتج من زواج امرأة عربية من أحد اليهود ، أما المرأة فهي [وردة بنت معد يكرب] عمة الأشعث التي ماتت دون أن تترك بعدها وريثا لها ، فجاء الأشعث إلى عمر سائلا إياه أن يورثه إياها فأجابته عمر : لا ميراث بين أهل ملتين ، (٥) .

وقد أقام محمود الغزنوي بستانا في بلخ وألزم أهالي البلد بالعناية به فتأفخوا من ذلك الإلزام ، ومن ثم فرض السلطان على اليهود القيام بهذا العمل . مشروطا

(١) السلوك ، فشرة كاترمير ، ج ٣ ، ص ٨٠ .

(٢) الشبور من العبرية ، وهو مثل البوق ويستعمل في الأعياد والمناسبات الدينية ، ص ٥٢٥ ،

كتاب الحيوان للجاحظ (تحقيق عبد السلام هارون) ١٩٤٠ .

(٣) الجاحظ : الحيوان ٦ ج ٤ ، ص ٢٧ .

(٤) الرحلة للقيامين ، ص ١٥٤ — ١٥٧ .

(٥) ابن رسته : الأعلام النفيسة ، ص ٢٠٥ .

أن لا يأخذ منهم أكثر من خمسمائة درهم (١).

أما في مصر فقد أصبح منذ سنة ٨٦٠ للسامريين والقراطين من اليهود رئيس جالوتهم الخاص بهم ، ولم يعودوا يخضعون لحكام اليهود العام (٢).

أما فيما يتعلق بالمجوس فقد ذكر بعضهم لعمر الخطاب د قوما يعبدون النار ليسوا يهوداً ولا نصارى ولا أهل كتاب ، فلم يدر عمر ما يصنع بهم ، وحينذاك نهض عبد الرحمن بن عوف وقال : « أشهد على رسول الله أنه قال : « سنوا بهم ستة أهل الكتاب (٣) ، وأمثلة هذا الحديث كثيرة الورود في كتب الفقه ، ومن الجلى أن المسلمين كانوا في حيرة شديدة بشأن الطريقة التي يتبعونها في معاملة المجوس ، ومع أنه يقال إن النبي حسم الموضوع بما قال وبما رواه عنه ابن عوف إلا أنه ليس ثمت بينة على أنه اتصل بعبدة النار أو عرفهم ، والواقع أنهم كثيراً ما كانوا يعاملون معاملة الشعوب المعاهدة ، ذلك أن اليهود التي أعطيت لهم أباحت لهم مطلق الحرية في ممارسة شعائرم الدينية ، ولم يكن ذلك مجرد حبر على ورق ، والدليل على ذلك ما كتبه أحد كتاب القرن الرابع للهجرة (٤) إذ قال : « ومن دين المجوس أن المرأة إذا زنت في حملها أو في حيضها لم تطهر إلا بأن تأتي إلى هذه النار فتتعري لبعض الهرا بذة ليظهرها بيول البقرة ، والواقع أن معابد المجوس لم تلق في بداية الأمر أكثر مما كانت تلقاه الكنائس ، وقد أوضحنا في الفصل الثالث ما كانت عليه هياكلهم من الكثرة العددية ووفرة الثروة

Barthold : Turkestan down to the Mongol Invasion, (١)
p. 288.

Gottheil : Dhimmis and Muslims in Egypt, p. 409. (٢)

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٤ .

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٩٩ .

وتزاحم الزوار . وكان المجوس أنفسهم شديدي المحافظة على تقاليدهم الخاصة بالزواج ، وإن نظر الناس إليهم على أنهم دون بقية الذميين مكانة ، فكانت دية القتل المجوسى النقدية أقل بكثير من دية سواء من الذميين ، كما حرم على المسلم الزواج فيهم أو أكل لحم حيوان ذبحته أيديهم^(١) .

وفي العصور الأولى للإسلام كانت العلاقات بين المسلمين والمجوس في أحيان كثيرة على أحسن ما تكون من المودة ، وقد تزوج المغيرة الأقيشر ابنة عمه له [اسمها الرباب] على صداق قدره أربعة آلاف درهم ويقال عشرة آلاف درهم^(٢) . وأتى قومه فسألهم فلم يعاونوه في الحصول على هذا المبلغ ، لذلك سأل وابن رأس البغل ، أحد دهاقنة المجوس فأمدّه بما أراد^(٣) .

لم يمكن القضاء على العادات والتقاليد المجوسية إلا بعد مشقة كبيرة ، من ذلك أنه كانت هناك قرية من قرى المجوس قرب بحر قزوين ، وكان أهلها يأكلون لحوم البهائم التي تقوم بالحمل إذا مانت ونفقت^(٤) ، وكان مجوس بخارى يضحون بديك قبل شروق الشمس يوم النوروز^(٥) ، أما الذين يعيشون منهم في

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٨٠ ؛ الثاقفى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .

(٢) الأغاني ، ج ١٠ ص ٨٦ .

(٣) وفي ذلك يقول الأثير .

كفانى المجوس مهر الرباب	فبدى للمجوسى خال وعم
شهدت بألك رطب المشاش	وأن أباك الجواد الخضم
وألك سيد أهل الجحيم	إذا ما ترديت فى من ظلم
تجاور فاروت فى قعرها	وفرعون والصكتنى بالحكم

والمعروف عن الأقيشر أنه كان هجاء لم يسلم أحد عرفه من لسانه .

(٤) المسودى : مروج الذهب ، ج ٣ .

(٥) Barthold : Turkestan down to the Monghol Invasion, (٥)

p. 107.

« سمرقند » فقد وضعت عنهم الجزية لقاء قيامهم بالمحافظة على أحد السدود هناك (١).

ولم تقصر الحكومة في معاونة المجوسية التي اعترفت بها رسمياً باعتبارها ديناً من الأديان الواجب حمايتها ، فقد حدث أن استغاث كهنة الناز بأبي مسلم للقضاء على « بيه أفريد » الذي أخذ في الدعوة لمذهبه الإصلاحى الجديد ، فلم يتوان أبو مسلم عن إنقاذ القوات لحرب الخارجى المجوسى (٢) ، وحدث أيضاً أن فكر المتوكل في إصلاح التقويم فاستشار أحد الكهنة المجوس ، كما لو كان الأمر طبيعياً جداً (٣).

على أنه لم تخل الأحوال من وجود معارضة وروح تنمر لكل ما هو فارسى ومجوسى ، إذ رفض عبد الله بن طاهر الاستماع إلى قصة « وامق وعنداء » ، ورمى بالكتاب في النهر ، كما أمر بحرق جميع كتب المجوس (٤) . وتذهب إحدى الروايات للقول بأن رجلاً من أتقياء المسلمين رفض دفن الفردوسى لأنه كان هرطقياً ، أما الرواية المتأخرة زمنياً فتذكر أن هذا الورع رفض أن يصل عليه صلاة الجنازة لامتداحه الملوك الفرس (٥) .

(١) Barthold, Op., Cit., p: 85.

(٢) البيرونى : الآثار الباقية ، ص ٢١٠ وما بعدها .

(٣) البيرونى : شرحه ، ص ٣١ وما بعدها .

(٤) دولت شاه ، ص ٣٠ .

(٥) نظامى : شهر مقالة ، ص ٥١ ؛ ودولت شاه ، ص ٤٤ .

الفصل السابع

الشعائر الدينية

من الأمور التي حرّمها العهد ، على المسيحيين الضرب بالناقوس بصوت عال ، ورفع الصوت أثناء التزم في الصلاة ، وإظهار الكتب الدينية في الأعياد ، وورد في إحدى الروايات أنه حرم عليهم رفع الصلبان على الكنائس ، ومن رأى ابن عباس أن ليس للنصارى أن يضربوا بناقوس في مصر مصرته العرب (١) ، إلى غير ذلك من الالتزامات التي تضمنتها كتب الفقه ، ونعرف أن ثمت أربعة أمور تنقض عهد الذمي وتحل دمه هي الكفر بالله وذكره بما لا يليق ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما لا ينبغي ، ومن رأى العمراني (٢) أن ثمانية أمور لا تجعل للذمي ذمة عند المسلمين منها أن يرقى بمسلة أو أن يصيبها باسم نكاح ، أو أن يفتن مسلماً عن دينه .

ورغم ما يلاحظ من عدم وضوح آراء الفقهاء في بحث ما كان يقع ، إلا أنها لا تبعد كثيراً عما هو جار في الحياة اليومية العادية ، فيقول الشافعي إن الحكومة يجب ألا تتدخل في أي عمل من أعمال الذمي رغم ما قد يكون فيه من مناقضة للشرع طالما أنه لا يتعارض مع الوضع العام ، فإن كان الذميون في قرية ينفردون بامتلاكها لم تستطع الحكومة منعهم من إحداث كنيسة ولا رفع بناء ، ولا تتعرض لهم في خنازيرهم وخرمهم وأعيادهم وجماعتهم ، وقد يعير الذمي ذمياً آخر ديناً بالربا ، أو يعقد نكاحاً لا يحجّبه الشرع الإسلامي فلا يحمل

(١) أبو يوسف : الخراج ، ص ٨٨ .

(٢) العمراني : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

لأحد ما التدخل فيما فعلوه ، وإذا قيل إن عمراً قضى بالتفرقة في حالات زواج معينة بين المجموع فإن الشافعي يظن أن لا بد من أن أحد الطرفين اللذين يعنيهما الأمر قد رفع شكواه إليه وطلب منه الحكم بالتفرقة ، ويلاحظ أن بعض آراء الشافعي لا يتفق والنظرة العامة ، فهو يجيز لأي شخص أن يهرق دن الخمر أو يقتل الخنزير أو يحرق الجلد الذي لم يدبغ لأن هذا كله حرام ولا يجوز أن يكون للحرام ثمن ، أما إذا كانت الخمر في ذق فرقة الشخص أو في جرة فكسرها دفع ثمن الجرة أو الرق ولم يضمن الخمر لأنه يحمل ملك الرق والجرة ، ولو كسر الشخص صليباً من ذهب لم يكن عليه شيء ، أما إذا كان الصليب من عود فعليه ما كسر ، ولو كسر الشخص للدمى تمثالاً من ذهب أو خشب يعبد له لم يكن عليه في الذهب ولا في الخشب شيء ، إلا أن يكون الخشب موصولاً ، وعلى هذا القياس ما يحدث في الطنبور أو المزمار ، ويكره الشافعي أن يبيع المسلم النصراني عبداً مسلماً أو أمة مسلمة ، فإن باعه شيئاً من ذلك لم يتهياً للشارع فسخ البيع ، أو يجبر النصراني على بيعه مكانه إلا أن يعتقه أو يتعذر السوق عليه في موضعه فيلحقه بالسوق مدة اليوم أو اليومين أو الثلاثة ثم يجبره على بيعه .

ومن رأى الشافعي أيضاً أن المسلم إذا اشترى من نصراني مصحفاً أو أحاديث من أحاديث الرسول لم يفسخ له البيع ، وإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث ماله وجاء ورثته إلى المسلمين أبطال القضاء ما جاوز الثلث إن شاء الورثة ، وإذا أوصى بثلث ماله أو بشيء منه يبنى به كنيسة ، أو يستأجر به خدماً للكنيسة ، أو ليعمر به الكنيسة ، أو يستصبح به كانت الوصية باطلة (١) .

وقد أثر عن عمر بن عبد العزيز أنه أجاز للذي أن يوصى بالوقف على الكنائس من ماله لأهل ملته من النصارى أو اليهود (٢) .

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٦ ، ١٣٢ وما بعدها .

(٢) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبرى ، ج ٥ ، ص ٢٦٢ .

على أن « اليهود » لا تؤكد هذه الأمور تأكيداً تاماً ، فقد وعد أبو عبيدة بعدم التدخل في أعياد دمشق ، بيد أن هناك رواية أخرى للعهد المقطوع لأهل الشام اشترطوا فيه على أنفسهم ، ألا يظهرُوا صليبا خارجا من كنيسة إلا كسر فوق رأس صاحبه (١) ، ونص العهد المعطى لأهل « عانات » ، أنه لا تهدم لهم بيعة ولا كنيسة ، وعلى أن يضربوا نواقيسهم في أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار إلا في أوقات الصلوات ، وعلى أن يخرجوا الصليبان في أيام عيدهم (٢) ، ونرى في المعاهدات المعقودة مع بيت المقدس واللدة أن الصليبان — دون غيرها — هي التي أعفيت من الكسر والتحطيم (٣) ، ونطالع الشرط التالي في العهد المعطى لأهل الرى وهو « من سب مسلماً أو استخف به نهك عقوبة ، ومن ضربه قتل (٤) .

وطالما يشير المؤرخون إلى التفاصيل العارضة التي تلت بصيصاً من النور على هذا الموضوع ، فقد صلى عمرو بن العاص في مصر في إحدى الكنائس متجهاً نحو الشرق مثلاً يفعل النصارى (٥) تماماً ، ويقال إن المنبر القلثم في مسجده مأخوذ من إحدى بيعتهم وإن كانت هناك بشأن أصله روايات غير هذه ، وقد منع مسلمة بن مخلد [وإلى مصر من قبل معاوية بن أبي سفيان] دق الناقوس أثناء الأذان (٦) .

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٦ .

(٣) الطبرى : تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ .

(٤) الطبرى : تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٦٥٥ .

(٥) القرىزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .

(٦) القرىزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

ولما تولى معاوية الخلافة بالشام سنة أربعين للهجرة صلى عند جبل الجلجلة
ببيت المقدس، ثم ذهب إلى Gethsemane وصلى عند قبر مريم، ويزن جمع خرم
معاوية على إقرار الأمن والطمانينة بين رماياه النصارى إلى ما انطبع عليه من
الحصانة والكياسة ، وحدث أن قدم الأسقفان السريان « ثاودوزوس »
و « سابوخت » إلى دمشق ، واشتد الجدل أمامه بينهما وبين أساقفة المارون في
أمور تتعلق بالدين والعقيدة ، فتمت الغلبة للوارثة ، وحينذاك ألزم معاوية
السريان بدفع عشرين ألف دينار ، وأمرهم بالهككون إلى السلم ، وأصبح من
القواعد المرعية أن يدفع أساقفة السريان له هذا القدر من المال كل سنة حتى
لا يقع عليهم أى اضطهاد من جانب الكنيسة الأرثوذكسية ، وحينذاك عمد
الشخص الذى يسمونه ببطرك اليصاقبة إلى فرض ضريبة على جميع الرهبان
والراهبات وطامة رجال الدين وفاء لهذا المبلغ ، وجعل معاوية وريثه ، ومن
ثم خاف جميع السريان فخنضروا له (١) .

وذكر كتاب الأغاني أن الوليد بن عقبة المسلم والشاعر أبا ذبيد النصراني
دفننا معا في قبر واحد (٢) ، كما أمر عبد العزيز والى مصر بتحطيم جميع الصلبان
الموجودة بمصر سواء ما كان منها من الذهب أو الفضة ، ووضع عدة رقاع
على أبواب الكنائس بمدينة القاهرة والريف والصعيد جاء فيها (٣) « محمد رسول
الله وعيسى أيضا رسول الله » ، وذهب إلى أكثر من ذلك إذ ما لبث أن أبطل
إقامة القديس (٤) ، ويظهر لنا أن هذه الأمور تخالف ما تقرأ بشأن الكنائس

(١) Chronica Minora, C.S.C.O. Ser. III, Vol. 4, p. 70 f.

(٢) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٥ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) ساويرس : شرحه ، ص ١٢٦ .

التي بنيت بإذن خاص من عبد العزيز إن لم تكن بأمره ، غير أن المقرئ يقول إنه اشتد في معاملة النصاري (١) وقد ذهب ولده ، الأصمغ ، إلى دير بجلوان فرأى صورة العذراء والسيد في حضنها ، فبصق عليها وقال (٢) ، إن وجدت زمانا أحق النصاري من هذه الكورة . . وفي مرة أخرى بعدئذ قدم أبو القاسم إلى الصعيد وزار دير أبي شنودة ، وامتنطى هو وإحدى محظياته جوادا ، وبداه أن يدخل الكنيسة وهو على هذه الحال ، فلما رآه رئيس الدير حاول ثنيه عن عزمه وقال له ، انزل أيها الملك لا تدخل بيت الله بهذه الكبرياء وخلص هذه المرأة التي معك ، لأنه ما دخلت باب هذه البيعة قط امرأة وخرجت بالحياة بل تموت لوقتها ، فلم يلتفت أبو القاسم لمقالة الشيخ ودخل البيعة ، حتى إذا توسطها نفر به الفرس ، فماتت المرأة لساعتها ، وإذ ذاك ندم أبو القاسم على ما فعل ، ودفع إلى البيعة أربعمائة دينار والفرس الذي كان يركبه . وكان في هذه الكنيسة بالذات نابوت خشب ساج مطعم بالعاج ، عمله رجال الدين برسم النذور وصاروا يجعلون فيه الكتب ، فاستحسنه أحد غلمان الوالي وأراد شرائه ، فقال له القسيس ، ما تقدر ندفعه لأن الذي جعله هاهنا منع من خروجه ، فألح في شرائه أو أن يهدي إليه ، لكن عجز ثلاثون رجلا عن تحريكه من مكانه فلما رأى ذلك رجع عن قصده ودفع لرهبان الدير ثلثمائة دينار (٣) .

وامتفسر الخليفة الوليد بن عبد الملك ذات يوم عن صوت طرق سمعه وهو جالس في منبره فعلم أنه قرع الناقوس ، فأمر بهدم الكنيسة ، فلما تراءى الخبر

(١) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٣) ساويرس : شرحه ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

إلى الإمبراطور [جستيان الثاني] بعث إليه راجيا صرفه عن عزمه (١) [قائلا له : إن هذه البيعة قد أقرها من كان قبلك فإن يكونوا أصابوا فقد أخطأت ، وإن تكن أصبت فقد أخطأوا] ، كذلك منع عمر بن عبد العزيز دق الناقوس ونهى عن الترتيل بصوت مرتفع أثناء تأدية الصلاة (٢). وفي أيام ولاية حنظلة على مصر سنة ١٠٤ هـ قام أسامة بن زيد [التنوخى] استجابة لأوامر يزيد [ابن عبد الملك] بكسر الأصنام والتماثيل ومحو الصور والأيقونات (٣) [ورسم أيدي الرهبان بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم دير وتاريخه] . أما مسلة - أخو يزيد - وإلى العراق وخراسان فقد أمر بمحو الصور جميعها سواء ما كان منها في الكنائس أم على الجدران أم في البيوت والكتب ، كما قام بتحطيم جميع الأصنام والتماثيل ، سواء أكانت من الحجر أم العاج (٤) .

وكان المؤذن في الكوفة إذا قام للأذان عمدا النصارى إلى دق الناقوس في الكنيسة التي بناها خالد القسرى لأمه - وموقعها خلف الجامع - وكان الخطيب إذا شرح في الصلاة أخذ النصارى في الترتيل والإنشاد بصوت مرتفع (٥) .

والظاهر أن الحادثة التالية وقعت في زمن متقدم وأنها جرت في دمشق ، وليس من الممكن التأكيد من شخصية الوالى ، لكن ثمت شيء غير محتمل التصديق فيها ، ذلك أن جماعة من الأشرار أغروا الوالى عمرو بن سعد بمهاجرة من في ولايته من النصارى ، فقلب عمرو وجوه الرأى والتدبير لإيقاع الأذى بهم ،

(١) السمودي : مروج الذهب ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, I, p. 307.

(٣) الخطط للفريرى ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ ؛ وساويرس : سير البطركا ص ١٤٤ .

(٤) Anonymous Syriac Chronicle., I, p. 308.

(٥) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ٥٩ .

فهداه تفكيره إلى الأمر برفع الصليبان وإنزالها من على الأسوار وإزالتها من الأسواق ، وحرم عليهم إظهار شيء من التقديس للصليب أو الطلوع به على الملا في الأعياد أو في عيد الفصح ، وحينذاك استبد الفرخ باليهود وأسرعوا يجمعون الصليبان المبعجة من أسطح المعابد والكنائس المقدسة، وراحوا يحطمون ما وجدوه منها في الأسواق أو على الأسوار ، قلق المسيحيون لهذا الأمر أشد القلق ، وانزعجت له خواطرهم ، « وإذ ذاك أقدم أحد الأتقياء الأشراف - بمن يحافون الرب - على الذهاب إلى عمرو - وكان له صديقاً وعنده مكرماً وقال له : أيها الوالي الكريم : أمن العدل أن تمكن اليهود الملايين : أعداء ملتنا - من القوة وتسلطهم علينا ، فيذهبون إلى كنائسنا ويسخرون بمقدساتنا وصلباننا ؟ ، فأجابه الوالي وقد أجرى الرب ذلك في قلبه فنطق به لسانه : « لم أمرهم إلا بكسر الصليبان التي في الأسواق ، وهي التي نراها ونحن سائرون » ، ثم أمر واحداً من الواقفين أمامه بالمضي لساعته ، وأن يطرح كل يهودي يلقاه على سطح كنيسة ما من الكنائس ، وكان أحد اليهود إذ ذاك فوق كنيسة يوحنا المعمدان الكبرى ، وبينما هو يتأهب للنزول ومعه الصليب الذي سرقه إذا بغيلام الوالي يلح به ، فأخذه منه ، وضربه على أم رأسه ضربة أسقطت مخه في أنفه ، ومات بين يديه (١) .

وكانت كنيسة دمشق غير بعيدة عن قصر الخليفة هشام بن عبد الملك الذي أمر ببناء دار مجاورة لقصره لإقامة البطريرك ولتسمع الصلاة والعظة ، وكثيراً ما كان يقول له (٢) : « إذا بدأت الصلاة بالليل تنالني راحة عظيمة ويروى عني الحلم بأمر الملكة ، ثم يأتيني النوم براحة » .

(١) Anonymous Syriac Chronicle, t. I, p. 262.

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ .

وكان هشام شديد العطف على النصارى ، حتى لقد حدث في عهده أن دخل
البطرك ميخائيل مدينة الإسكندرية في احتفال رائع وبين يديه الشموع
والصلبان والأناجيل ، [والكهنة يصيحون ، قد أرسل الرب إلينا الراعي
المأمون الذي هو مرقس الجديد ،] . وجرت معجزة هي نزول الغيث (١)
وقت بلوغه الإسكندرية ، وظل المطر ثلاثة أيام ، ذلك أنه في مستهل حكم
بنى العباس انخفض منسوب النيل ، فخرجت فئة كبيرة من الأقطاع والنصارى
يحملون الصليب والكتاب المقدس ، ووقفوا عند شاطئ النهر يصلون ، وظلوا
يبتفنون حتى الثالثة صباحا ، كبيرًا ليصون ، فاستجاب الرب دعاءهم (٢) .

وجرت العادة أيام هرون الرشيد على خروج النصارى في موكب كبير وبين
أيديهم الصليب ، وأصرروا على هذا العمل ورأوا من حقهم القيام به يوما واحداً
في السنة ، والأرجح أنه يوم عيد الفصح ، إلا أنهم كانوا يخرجون بلا رايات (٣) .

وحدث أن كان الخليفة يمر في شوارع الرها فاجتمع من بها من العرب
وجاءوا إليه يدعون الكذب على النصارى ، زاعمين أنهم ضالعون مع إمبراطور
الروم ، وأنه يأتي كل سنة للصلاة في الكنائس ، وسألوا الخليفة أن يرسم بهدم
الكنيسة الكبرى ويمنع الضرب بالناقوس ، غير أن يحيى - كاتب الخليفة -
تدخل في الأمر ونصح لمولاه بعدم السماح لهذه الفرية فانصاع الخليفة له ولم
يستجب له صوابهم (٤) ، وانقضت على هذا الحادث عدة سنوات قلائل واستطاع
جماعة من دعاة السوء إغراء أولى الأمر بمنع دق الناقوس في ملطية ، وتحريم

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٣ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٩٩ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, t.2, P. 3.

Ibid., t. 2, P. 35. (٤)

سير الجنازات في الأسواق وحمل الصلبان بها ، ولم يعد مسموحاً بالصليب إلا في الكنيسة وحدها .

أما مراسيم المتوكل فكانت صارمة ، إذ أمر [سنة ٢٢٥ هـ] ألا يظهر النصارى في شعائرتهم صليباً ، وحرم عليهم قراءة الصلوات في الشوارع ، وأمر بتسوية قبورهم بالأرض ، وأن يجعلوا على أبواب دورهم صور شياطين من خشب (١) ، كما يقال إنه نهاهم أيضاً عن إشعال النار في الطرقات (٢) . ولما قام أحمد بن طولون ببناء الجزء المعروف من القاهرة بمدينة القطائع أمر بحرق قبور اليهود والنصارى (٣) [واختط موضعها فبنى القصر والميدان] ، ولما شرع في إقامة مسجده أشار عليه من حوله بأن ينفذ إلى الكنائس في الأرياف والضياح فيحمل منها الأعمدة ، فأنكر ذلك الأمر ورفض ما أشاروا به عليه (٤) .

على أن النكبات كانت تزيل ما بين الأهلين من الفوارق والإحن ، فقد اجتاحت تكريت [في شعبان] سنة ٣١٩ هـ فيضان مدمر أهلك الكثيرين غرقاً ، فدفن المسيحيون والمسلمون على السواء مجتمعين ، لا يعرف بعضهم من بعض (٥) .

ونطالع في المقدسى - من كتاب القرن الرابع للهجرة - أنه على الرغم من ضعف الدين في بعض الولايات والبلاد إلا أن المستخفين به كانوا من أكثر الناس انتفاعاً به ، ففي شيراز كانت الأسواق تزين في أعياد الكفار (٦) ، كما

(١) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ١٣٨٩ .

(٢) الخطط للمقريزى ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٣) الخطط للمقريزى ، ج ٢ ، ص ٣١٥ ؛ الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٢١٥ .

(٤) الخطط للمقريزى ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٣١٩ .

(٦) المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

أن احتفال المصريين ببدء زيادة النيل يكون وقت عيد الصليب (١) ، وكان المسلمون في بلاد الشام يأخذون بعض الأعياد المسيحية بعين الاعتبار، ويقدّرون فصول السنة بها ، فالفصح يكون وقت النيروز ، وعيد العنصرة وقت الحر، وعيد الميلاد هو زمن البرد، وعيد القديس برباره وقت زيادة الأمطار، وعيد الصليب في وقت جمع الكروم وعيد مارجرجس المسمى بعيد اللدة وقت أوان البذر؛ وجرت الأعياد بحرى الأمثال الشعبية فيقولون : إذا جاء عيد برباره ، فليتخذ البناء زمارة (٢)، ويقولون وإذا جاء القلندس ، (٣) فتدفا واحتبس (٤)، وجرت عادة نصارى أنطاكية والشام ومصر على إيقاد النار ليلا في نواحي البلاد يوم أول يناير ، ويشترك معهم في هذا التقليد كثير من عوام الناس وخواصهم .

وفي سنة ٨٣٣٠ (= ١٤٤١ م) احتفل الناس بعيد الغطاس احتفالا رائعا ، فجلس محمد بن طنج الإخشيدى بقصره المختار في جزيرة في النيل وقد أسرج حوله ألف قنديل ، وجاراه الشعب فأوقد المشاعل والقناديل والشموع ، وزخرت القوارب بآلاف من النصارى والمسلمين - ولم يبق - من كثرة الناس - موضع لقدم على أسطح الدور وشواطئ النهر، ولبس الجميع أحسن ما عندهم من الثياب وأبهجها ، وأخرجوا الكثير من المأكّل والمشرب ووضعوهما في أوان من الفضة والذهب ، وكانت ليلة لم تغلق فيها الدروب ، وغطس معظم الناس اعتقاداً منهم أن الاستحمام ليلة الغطاس أمان من المرض وإبراء من الداء ؛ غير أنه صدر في سنة ٨٣٦٧ (= ١٩٧٧ م) الأمر الناهى بالاحتفال

(١) المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٢٠٦ .

(٢) المعنى : أى فليزِم بيته .

(٣) القلندس : هو اليوم الأول من السنة الفرية ، أى أول يناير .

(٤) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤٠٦ .

بهذا العيد، إلا أنه أعيد مرة أخرى سنة ٥٣٨٨ (= ٩٩٨ م) تحت رئاسة الفضل ابن إبراهيم [كاتب الأستاذ برجوان] الذي نصبت له الأسرة على شاطئ النهر فشرب حتى حان وقت الغطاس، ثم مُنح الناس من هذا العيد مرة ثانية سنة ٥٤٠١ هـ، فلما جاء الخليفة الظاهر أباح للنصارى الاحتفال به كما جرت بذلك سابق عاداتهم، بيد أنه نودى ألا يختلط بهم المسلمون أثناء الغطاس في النيل، وجرى رسم الناس على شراء الفواكه والضأن وغير ذلك من أنواع المأكول، ثم حضر القسوس والرهبان بصلبانهم ومشاعلهم، وكانت الكنائس في عيد الميلاد تسرج حتى تصبح شعلة من ضياء، وجرت رسوم الدولة زمن الفاطميين أن تفرق الهدايا [من النارج والليمون والقصب والسمك والبورى] على جميع أرباب السيوف والأقلام.

وفي سنة ٥٣٨١ هـ منع الخليفة العزيز الأهل من زيارة بنى وائل في عيد الصليب، إلا أنهم خرجوا في السنة التالية على مألوف عاداتهم للاستئناس وطلب الترويح عن النفس، ولما تولى الحاكم بأمر الله نهى عن الاحتفال بهذا العيد، ومنع الناس من التزين والاقتراب من الكنائس (١).

وجرت عادة أقباط مصر - يوم أحد الشعانين - على تزيين الكنائس وحمل سعف النخيل أمامهم في الموكب، فأمر الحاكم بمنع ذلك التقليد (٢). وكانت جنازة زوجة أبي نصر بن إسرائيل النصراني سنة ٥٤٠٣ هـ سبياً في اشتعال الفتنة وحدث الاضطراب، إذ خرج النعش في رابعة النهار وأمامه الصليبان والمشاعل، والقسوس والرهبان يصلون، والنساء يبكين وينتجن، مما انزعج له عاظر أحد

(١) خطط المفريزى، ج ١، ص ٢٦٥ وما بعدها، ج ٢، ص ٤٩٤.

(٢) شرحه، ج ٢، ص ٤٩٥.

المسلمين فتناول حجراً وقلف به النعش على الرغم من إحاطة غلبان الأمير به وقيامهم على حراسته ، فإكان من أحدهم إلا أن هزم المسلم محمد سيفه ، فاضطرب الناس وهاجوا وكثر القتل في المسلمين والنصارى على السواء ، ففر أبو نصر إلى بيت مناصح ، وظلت الفتنة مشبوبة الأوار حتى سلوه إلى الشوار ، حيث أخذوه إلى قصر الخليفة فبقى سجينه فترة من الزمن ، ثم أطلقوا سراحه ففرح النصارى (١) . وظهر هذه القصة أن العلاقات بين مناصح وبين وتابعه كانت علاقات مودة ، إذ كان حاميه الطبيعي ولم يخيب له رجاء .

وفي سنة ٩٢ هـ - أو حوالي هذه السنة - رسم بمنع كثير من الأعياد المسيحية في مصر ، وفي سنة ٥٠٢ هـ استولى الحشاشون على قلعة شيزر التي كانت حاميتها المؤلفة من بنى منقذ تشاهد المسيحيين في احتفالهم بعيد (٢) الفصح ، أما ياقوت الحموي - من كتاب القرن السابع - فيقول إن عادة غير المسلمين جرت على الاحتفاء بأعيادهم حجراً في شيراز ، ثم يتكلم عن الأعياد وصلتها ببعض الأديرة كما يتكلم عن مناظر مالوفة ، ويشير إلى اجتماع أهالي القرى للشاهدة (٣) ، أما فيما يتعلق بالكنائس الموجودة في المناطق المرتفعة من العراق فليس هناك من شك في أنها كانت تقيم معظم احتفالاتها في العراق ، ويذكر ياقوت أسماء أربعة أديرة ، وأن أعياد النصارى ببغداد مقسومة على ديارات معروفة ، منها أعياد صوم الأحد الأول في دير العاصية ، والثاني في دير الزرقية ، والثالث دير الزندورد ، والرابع دير دزمالس ، ويجمع إليه النصارى والمتفرجون (٤) .

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 250؛ أبو الحسن، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٢٤ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٣) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٥٨ .

(٤) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٦٠ .

وفي سنة ٦٦٤ هـ حيل بين الذميين وبين دخول مقام إبراهيم في الخليل (١).

ويشير ياقوت إلى حفل ديني في سمنود حين يشير إلى أنه في يوم الاحتفال بذكرى أحد الشهداء ، يخرج النصارى الشهيد من قبره مدرجاً في كفنه وموضوعاً في نعشه ، وإذا ذاك يتحرك النعش من تلقاء ذاته ولا يستطيع أحد ما إيقافه أو تعويقه حتى يصل إلى النهر فيثب فيه ، ثم يعود إلى مكانه في الحده .

والظاهر أن في الأمر خطأ غير مقصود ، ذلك أن هناك رواية مشابهة لهذه الرواية تذكر عن « شبرا » المجاورة للقاهرة ، إذ يزعم النصارى أن النيل لا يفيض ولا يرتفع ماؤه حتى يلقي فيه عند شبرا صندوق خشبي فيه أصبح شهيد من شهداء الأقباط الذين يتقاطرون من جميع الجهات إلى تلك المنطقة للمساهمة في العيد وهم ممتطون جيادهم ، وتخرج القاهرة عن بكرة أبيها وبمختلف طبقاتها إلى شبرا ويقيمون الطنب على شاطئ النيل وغيره من الأماكن ، وتأتي زواجات من المغنين وأصحاب آلات الطرب ، ويخرج العيَّاق ومن لاخلاق لهم ، وتنتثر الأموال دون حساب ، وكثيراً ما يتشاجرون وتسيل الدماء ، ويصرفون على الخمر وحدها أكثر من مائة ألف درهم ، منها خمسة آلاف دينار من الذهب ، وحدث في إحدى المرات أن باع أحد النصارى خمرأ بما يربو على اثني عشر ألف درهم ، وكان أهالي شبرا يعتمدون في دفع خراج الأرض على بيع الخمر وحدها ، وقد عملت الحكومة سنة سبعمائة وثلثين للهجرة إلى إبطال الاحتفال بهذا العيد بناء على أمر السلطان الظاهر بيبرس ، بمأحر^٢ كثيراً في نفوس المصريين من المسلمين وألقب على السواء ، وكان لبيبرس كاتب أثير عنده قريب المكاة من نفسه ،

(١) السلوك ، كاتريد ، ج ٢ ، ص ٢٧ ، طبعة زيادة ، ج ١ ، ص ٥٤٤ .

يشرف على تدبير أموره ويعرف بالتاج بن سعيد الدولة ، وقد جرت عادة ملوك الترك وأمراؤهم على اصطناع أمثال هؤلاء الكتاب سواء أكانوا من المسلمين أو النصارى ، ولما عرف الأقباط مكانة هذا الرجل عند بيبرس أغروه بأن يحمل مولاه على الرجوع عما أمر به فخوفه من انكسار الخراج بإبطاله إياه ومن عدم طلوع النيل ، فلم يلتفت بيبرس إليه وصمم على منعه ، فبطل ، وظل الاحتفال به ممنوعاً حتى سنة ٧٣٨ هـ (= ١٣٣٧ م) حين شرعوا في العودة إليه ثانية بناء على رغبة السلطان ، وفي سنة ٧٥٥ هـ أخذ المسلمون أصبح الشهيد وأحرقوه وذروا رماده في النيل ومنعوا هذا العيد (١) .

وفي خميس العهد [أو خميس القدس كما يعرف بمصر] تضرب خمسمائة دينار ، فتعمل كلها خرايب تفرق في أهل الدولة برسوم مقررة ، وحدث في ذات مرة أن ضاعف الأمر المبلغ ، وجرت عادة النصارى أن يتهادوا في هذا اليوم فيما بينهم وبين بعضهم ، وفيما بينهم وبين المسلمين أيضاً ، وقوام هداياهم السمك والعدس المصني والبيض ، وتباع كيات كبيرة من البيض الملون بشتى الألوان ، حيث يتراشق به العبيد والصبيان والعامة (٢) ، ويعرف هذا اليوم في مصر بخميس الفصح أو العدس ، أما في الشام فيعرف بخميس الأرض (٣) .

(١) المقرئى: الخطط ، ج ١ ، ص ٧٨ ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ ؛ والسلوك ، كاترمير ، ج ٤ ، ص ٢١٣ .

(٢) المقرئى: الخطط ، ج ١ ، ص ٢٦٦ ، ٤٥٠ .

(٣) شاهد المقرئى خميس العهد في مصر ، وما جرت به عادة المصريين من المسلمين والأقباط على السواء . فوصفه بقوله « أهر كنا خميس العدس في القاهرة ومصر ، وهو من جملة المواسم الضخيمة ، فيباع في أسواق القاهرة من البيض المصبوغ عدة ألوان ما يتجاوز حد الكثرة ، فيقامر به العبيد والصبيان للفرغاء ، ويندب لذلك من جهة الخسب من يردعهم في بعض الأحيان ، ويهادى النصارى بعضهم بعضاً » .

وكان أهل خوارزم يحتفلون في اليوم الرابع من مايو بعيد الورد ، حيث يحثون فيه بالورد الجورى إلى البيع ، تذكراً لليوم الذى بشرت فيه مريم « إيليشبع » ، والدة يحيى وأحفاتها بالورد (١) .

وكانت الأسواق تعقد مرتين سنوياً في بخارى إلى زمن متأخر يرجع إلى عهد السامانيين ، وتباع فيها أصنام بوذية يشتد عليها الطلب شدة ملحوظة حتى ليقدّر ثمن ما يباع منها بخمسين ألف درهم (٢) ، وكان القسوس والشمامسة في أنخم (٣) يخرجون يوم أحد الشعانين بالمجامر والبخور ، وأمامهم الصليبان والأناجيل والقناديل المرسجة ، ويقفون عند باب بيت القاضى ، ثم يتوجهون إلى أبواب بيوت وجهاً أهلها من المسلمين ، فيحرقون الطيب ، ويقرأون فصلاً من الإنجيل ، ويمتدحون رب البيت (٤) .

وكانت الكنائس تستعمل لأغراض أخرى غير الأغراض الدينية ، فتقرأ فيها المراسم الحكومية ، ونطالع في إحدى أوراق البردى (٥) قوله عليك حين تسلم هذه الرسالة أن نجمع كبار أهل البلد وشرطته وقرأ عليهم هذا الكتاب ، ومُرهم بكتابة نسخة منه إلى كل محلة لتقرأ على ساكنيها ، وأذعها في بيهم . وكانت الكنائس تتخذ كذلك أماكن للإقامة ، ونستدل على هذا من أن كثيراً من اليهود تنص على عم استعمال البيع كساكن ، كذلك رأينا أن الشافعى يعتبر أن تشييد كنيسة - ينزلها المسافرون - صورة مشروعة من صور الإحسان ،

(١) البيرونى : الآثار الحالية ، ص ٢٩٦ .

(٢) Barthold: Turkestan down to the Mongol Invasion, p. 107.

(٣) وذلك في كنيسة « أسبوطير » أى الخمس ، وكنيسة ميخائيل .

(٤) القرىزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٥) Greek Payperi in the British Museum, Vol. 4, N. 1348, 1384.

ولما تزوج عبد العزيز [ابن موسى بن نصير] من أرملة لذريق بالاندلس يقال إنه سكن معها في إحدى كنائس أشبيلية (١) ، وفي سنة ٣٢٠ هـ قضى أبو عامر ابن شهيد ليلة بإحدى كنائس قرطبة . وكانت الكنيسة مبعث سرور له (٢) « إذ فرشت بالآس ، وعرشت بسرور واستثناس ، وقرع النواقيس يهيج سمعه ، وبرز الحميا يسرج لمعه ، والقس قد برز في عبدة المسيح ، متوشحاً بالزنانير أبداع قوشيع ، قد مجرووا الأفراح ، واطرحوا النعم كل اطراح » ؛ ولا تزال كلبة « النافوس » في أسبانيا تستعمل للجرس .

وفي سنة ٧٥٥ هـ كان من الدوافع التي حركت العامة في مصر والقاهرة على الشعب ارتفاع بيوت النصارى (٣) .

على أن هناك بعض الأعياد التي ظلت تقام في مصر حتى زمن متأخر ، وشاهدها القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١ هـ ، فكان اليهود في عيد الخنكة يوقدون على كل باب من أبواب دورهم سراجاً (٤) ، وإذا حل عيد الميلاد زين النصارى كنائسهم وأضاءوها ، وغسوا أطفالهم في النهر في عيد التعميد رغم شدة برودة الجو ، وبعد ذلك تأخذ الحرارة في الارتفاع ؛ ولذلك يقول المصريون في أمثالهم « غطستم صفيتم ، ونورذتم شتيتم » (٥) ، وهم يظهرون في عيد الصليب الفرح بإيقاد النيران ورش الماء حولها ، ويشاركهم في لحوهم عوام المسلمين ، ويضيف صبح الأعشى - إلى ذلك - قوله « وربما حملهم ترك الاحتشام على أن يتجرؤوا

(١) المقرئ : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) المقرئ : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ٣٤٥ .

(٣) خطط المقرئ ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ .

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ .

على الرجل المطاع ، ولولا أن ولاية الأمر يردعونهم ويمنعونهم من ذلك لمنعوا الطريق من السالك ، وهم مع ذلك إن ظفروا بأحد لا يتركونه إلا بما يرضيهم ، والذي استقر عليه الحال بالديار المصرية إلى آخر سنة إحدى وتسعين وسبعمائة أنهم يقتصرون على رش الأمواه والتصافع وترك الاحتشام دون إيقاد النيران إلا من يفعل ذلك من النصارى في بيته أو خاصته (١) .

ومن الواضح أن عيد الصليب قد أصبح يوم عطلة عامة وبطالة . ولانستطيع أن نقرر بالتأكيد ماذا كان الغرض المقصود من هذه المظاهر المسيحية عامة ، ومن ثم ففي زمن المأمون كانوا يلتقون جهاراً يوم أحد الشعانين ، ولكن ليس بين أيدينا ما يدل على إذا كان اجتماعهم هذا يقصد العبادة أو اللهو (٢)

وخلاصة القول أن المسلمين كانوا منذ زمن بعيد جداً يكرهون من النصارى مجاهرتهم بصلاتهم ، وتدل المحاولات الكثيرة لمنعهم من ذلك على أن الناس كانوا يجهلون عهد عمر أو أنهم لم يكونوا يلتزمونه ، ولم تنجح محاولات عمر بن عبد العزيز والمتوكل في القضاء على شيء من مظاهر النصرانية حتى أبسط صورها ، وقد شعر الناس زمن الرشيد أن النصارى الحق في القيام ببعض الاحتفالات الدينية ، وأن هذا الحق أقدم وأعظم من أن يقضى عليه منها كان انزعاج المسلمين وعدم ارتياحهم إليها ، وكانت الاحتفالات فرصة للهو ، يقبل الجميع على الاشتراك فيها بشغف وسرور ، ومع ذلك فإن الدمين لم يكونوا قط بمنجاة من تصف المفرضين من الحكام والرعية .

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٣٩ .

الفصل الثامن

ملابس أهل الذمة

من الشروط التي اشترطها عهد عمر على الذميين لبس الرقار والنهي عن التشبه بالمسلمين في ثيابهم وسروجهم التي يستعملونها ، وينسب أبو يوسف (المتوفى سنة ١٨٢ هـ) هذه الأوامر إلى عمر ، على حين أن ابن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٥٧ هـ يقرر أن الخليفة أمر النصارى بلبس المنطقة ، وجوز مقادهم شعرهم . أما العهود الواردة في الطبري والبلاذري فقد خلت من الإشارة إلى الملابس ، وإذا ذهبنا إلى ما ينهب إليه المستشرق الايطالي الأمير كياتاني (١) من أن هذه العهود قد وضعت فيما بعد ، كما هو الحال إزاء العهد لبيت المقدس ، فإن خلو هذه العهود من الإشارة إلى الملابس يدفع الانسان للشك القوي في حقيقة إصدار عمر لهذه الأوامر .

كان الفرض من القواعد المتعلقة بالملابس سهولة التمييز بين النصارى والعرب ، وهذا أمر لا يرقى إليه الشك ، بل نراه مقرراً تقريراً أكيدا عند كل من أبي يوسف وابن عبد الحكم (٢) ، وهما من أقدم الكتاب الذين وصلت كتبهم إلينا ، على أنه يجب أن نلاحظ أنه لم تكن تمت ضرورة وقت الفتح لإلزام النصارى بلبس نوع معين من الثياب يخالف ما يلبسه المسلمون ، إذ كان لكل من الفريقين وقتذاك ثيابه الخاصة ، وكان النصارى يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم دون جبر أو

(١) Caetani : Annali dell' Islam, y, 17. 175.

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٢ ؛ فتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٥١ .

إلزام ، على أن الحاجة استلزمت هذه الفروض فيما بعد حين أخذ العرب يحفظ من التمدن ، إذ حمل الإغراء الشعوب الخاضعة لهم على الاقتداء بهم في ملبسهم والنسبة بهم في ثيابهم .

ويُثقل المؤرخون الكلام عن ملابس الذميين ، ومن ثم فليس لدينا سوى تفاصيل ضئيلة عن هذه الناحية ، والمأثور عن الشاعر الأخطل النصراني المتوفى سنة ٩٥ هـ أنه كان يدخل على عبد الملك بن مروان وعليه جبة وحرز من الخبز ، وفي عنقه سلسلة من ذهب ، تنفض لحيته خمرًا (١) ، ونلاحظ أن اتفاقية ٩٨ هـ المبرمة بين المسلمين والجراجمة الذين يسكنون المناطق الجبلية من بلاد الشام تضمنت النص على أن يلبس الجراجمة لباس المسلمين (٢) . ولما أراد العرب النازلون بمصر إهانة الأنبا اسحق هددوه بلبس ثياب اليهود ، وطلّى وجهه بالرماد ، والطواف به في البلد (٣) .

ولعمر بن عبد العزيز مراسيم بشأن الملابس ، والروايات الواردة عنه في هذا الصدد كثيرة ، فيذكر ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد أن الخليفة حرّم على جميع الذميين لبس العمام أو التشبه بالمسلمين في ثيابهم ، ويقول ابن العبري (٤) إنه منع النصاري من ارتداء ملابس الجند العرب ، ويشير مؤرخ سرياني آخر إلى أنه منعهم من وضع السروج على الخيول (٥) . ويكرّر أبو يوسف ذكر منع استعمال السروج ، ويضيف إلى ذلك أن نساءهم كان لا بد لهن من استعمال

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، ١٧٨ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٦١ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة الاسكندرانيين ، ص ١٦١ .

(٤) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 117.

(٥) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, p 307.

الرواحل حين ركوبهن الجمال ثم يسهب في ذكر بعض التفاصيل عن الملابس.
والمعروف أن عمر بن عبد العزيز نهى عن لبس القباء وأثواب الخنز والعصب ،
وتشكى من أنهم أهملوا « الزنار » ولبسوا العباء وتركوا التقصيص فطالت
شعورهم .^(١) أما ابن عساكر فيشير إلى أن الخليفة منحهم من الظهور في الأماكن
العامة إلا مفروق الناصية ، وألا يلبسوا قباء ولا يشوا بزنا من جلد ، ولا
يلبسوا طيلسانا أو سراويل ذات خذمة ، ولا يلبسوا نعلا ذا عذبة ، وحرّم
عليهم ركوب السروج^(٢) ، وتذكر الكتب أن قوما من بني ثعلبة جاءوه ذات
مرة وأفضوا إليه بأنهم نصارى وسألوه أن يدهم على ما يفعلونه ، فدعى إليه
حجاجا جزا نواصيهم وشق من أرديتهم حزما يحتمون بها ، ونهاهم عن الركوب
بالسروج ، وأمرهم أن يركبوا بالأكف من شق واحد^(٣) ، وظل وثنيو
حران حتى سنة ١١٦ هـ يلبسون القباء ويرسلون شعورهم^(٤).

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة عدم ورود كلمة « الزنار » عند ابن عبد الحكم
ولا في كتابات أبي يوسف في معرض حديثه عن عهد عمر بن عبد العزيز ، وإنما
يستعملان بدلها لفظ « المنطق » ، ونجد أن أبا يوسف يستعمل « الزنار » في
معرض وصفه لتشريعات عمر بن الخطاب ويستعمل « الزنارات » بدلا من جمع
التكسير « زنابير » التي أصبحت شائعة الاستعمال ، والظاهر أنه لم يقتبس نفس
عبارات عمر بن عبد العزيز بل يصطنع ألفاظا من عنده .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٣ .

(٢) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٨٠ ؛ وعبد الله بن عبد الحكم :
سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ١٦٦ .

(٣) الألبيني : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٤) ابن التميمي : الفهرست ، ص ٣٢٠ .

وقد أمر المتوكل فيما بعد بمنع الذميين من ارتداء « المنطق » ، ومن الجلب أن كلمة « الزنار » قد أخذت بالتدريج تصبح علماً على الحزام الذي كان علامة فارقة اختص بها اليهود والمسيحيون وأصبحوا يتميزون بها عن المسلمين ، والكلمة يونانية الأصل ، وربما دخلت العربية عن طريق اللغة الآرامية حتى أصبحت في النهاية خاصة بالذميين ، ويعنى بها في العربية الحديثة العذبة عند اليهود وجوانب الرأس التي يحرم عليهم جزها (١) .

ولما كان زمن هرون الرشيد فرض على الذميين لبس الزنارات مثل الخيط الفليظ تعقيد في وسطهم ، وأن تكون قلائد مضرّبة ، وأن يتخذوا على سروجهم في موضع القرايب كرتين من الخشب مثل الرماة ، وأن يجعلوا شركاً نعلهم مثنية ، وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل (٢) . وكان بعض هذه الأوامر قد صدر قبل ذلك التاريخ بخمسين عاماً ، ففي سنة ١٣٠ هـ كان أساقفة مصر يستعملون القلائد (٣) . وفي أثناء القتال الذي جرى بين بقايا بني أمية وطلّاح بني العباس والذي أدى إلى مقتل مروان الحمار وانتهاء أسرته الأموية نادى الجند العباسي في أهل مصر « من كان نصرانياً فليعمل الصليب على جبهته وثوبه وعلى باب بيته (٤) » . على أن هرون الرشيد أمر في سنة ١٩١ هـ أهل الذمة بفساد بمخالفة التشبه بالمسلمين في لباسهم وركوبهم (٥) .

وفي زمن خلافة المأمون كان هناك نصراؤى يدعى « بكام » من أثرياء « بودة » ،

(١) لا أعرف من أين استقى الدكتور ترنون هذا التفسير .

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٢ ؛ الطبرى ، ج ٣ ، ص ٧١٣ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٩٥ .

(٥) تاريخ الطبرى : ج ٣ ، ص ١٣ .

من أعمال مصر ، فإذا كان يوم الجمعة لبس السواد وتقلد السيف وشد حوله المنطقة ، وامتطى حصانه ومضى إلى الجامع وبين يديه رجاله ، حتى إذا بلغ باب المسجد وقف وأنفذ رسولا مسلماً من قبله دخل الجامع وصلى بالناس (١) ، ولا يشير المؤرخ صاحب الرواية إلى شيء من الغرابة في هذا الأمر ، ومن هذا يتبين لنا أن المنطق أو المنطقة كانت جزءاً من اللباس الرسمي .

وفي سنة ٨٧٣٦ هـ صدر مرسوم (٢) للتوكل أزم « النصارى وأهل الذمة كلهم لبس الطيالس العسلية والزناير وركوب السروج بركب خشب وبتصيير كرتين على مؤخر السروج ، وبتصيير ذرين على قلانس من لبس منهم قلنسوة مخالفة لون القلنسوة التي يلبسها المسلمون ، وبتصيير رقعتين على مظهر من لباس ممالكهم (٣) ، يكون لونهما مخالفاً لون الثوب الظاهر الذي عليه ، وأن تكون إحدى الرقعتين بين يديه عند صدره والأخرى منهما خلف ظهره ، وتكون كل واحدة من الرقعتين قدر أربع أصابع » ، ولذلك يسمون بالمرقطى (٤) الثياب ، ويكون لون الرقعتين عسلياً ، ومن لبس منهم عمامة فتكون عسلية اللون . وأمر المتوكل أيضاً بأخذ ممالكهم بلبس الزناير ومنعهم من لبس المخاطق .

ولما صدر قرار الحرمان ضد حنين خلع زناره (٥) ، ويضيف المقرئ إلى ذلك أن المرأة كانت تتدثر بالدثار الأصفر حين تغادر بيتها إلى الخارج وتضع

(١) Eutychius : Hist. Vol. 2, p. 434. ؛ قلم الجوهر ، ص ٦٢ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٣٨٩ ؛ المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ؛ Bar Hebraeus : Chronicle, p. 155.

(٣) الملاحظ : البيان والتبيين ، ج ١ ، ص ٤١ .

(٤) يلاحظ أن الطبري وابن العبري يستعملان كلمة « ممالك » على حين أن المقرئ يستعمل كلمة « رجال » .

(٥) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٥٢ .

المنطقة حول وسطها ، وبعد ذلك بثلاث سنوات أخذ الخليفة المتوكل أهل الذمة
يلبس دراعتين عسليتين على الألفية والدرايع ، وأمرهم بالاعتصاف في مراكبهم
على ركوب البغال والخير دون الخيل والبراذين (١) .

وإذا رجعنا إلى الوراء وجدنا ما كان للمتوكل من المراسيم الصارمة المتعلقة
بما ينبغي على النصارى ارتداؤه من الملابس ، وقد اكتفى هرون في أمرهم
بتبنيهم عن التشبه بالمسلمين في الثياب ، كذلك كان عمر بن عبد العزيز قد نهاهم
عن تقليد المسلمين ، ثم أخذت المراسيم تزداد عنفاً شيئاً فشيئاً ، فهل كان لعمر
ابن الخطاب دخل في هذا التشريع ؟ الأرجح أن لا ، إذ لم تكن تمت ضرورة
في عهده تدعو لإلزام الذميين باتخاذ ضرب معين من الملابس يميزهم عن
غيرهم ، وعلى أية حال فليس بين أيدينا ما يدل على أن هذه القيود كانت قد
وجدت قبل زمن عمر بن عبد العزيز ، بل إن الدلائل الموجودة تشير إلى عدم
وجودها ، ومهما يكن الأمر فقد كان من اليسير نسبة هذه الإلزامات إلى
الشخص الذي ينقذ لإجماع الأخبار على أنه منظم الدولة الإسلامية ، وأصبح
الأمر أيسر من قبل نظراً للحقيقة الثابتة القائلة بأن هناك عمراً آخر هو واضح
بعضها ، ونلاحظ أن أبا يوسف هو أول من ينسبها إلى عمر بن الخطاب ، وكان
هناك من طول الوقت ما يكفي لنمو الأسطورة .

* * *

أما يهود الأندلس فكانوا يلبسون الملابس الصفراء ، وحرم عليهم لبس
العائم تحريماً باتاً (٢) . وفي ختام القرن الخامس كان رجال الدين يشدون الزنار

(١) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٤١٩ .

(٢) القرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١٣٧ .

حول وسطهم (١) ، بينما نجد أن القوانين التي منها المتوكل كانت على جانب كبير من التشدد والقسوة ، ولقد قام سكان بغداد سنة ٢٧١ هـ أو ٢٧٢ هـ بالثورة ضد النصارى لركوبهم الخيل (٢) ، ويذكر المقدسى - من أهل القرن الرابع - أن المجوس في شيراز كانوا لا يلبسون « الغيار » ، وأن المسيحيين كانوا يلبسون الطيالس (٣) .

والغيار ثوب مرقع لكنه يستعمل في العادة للزنا .

ثم سمع الناس عن ملابس النصارى مرة أخرى زمن الحاكم بأمر الله خليفة مصر المجنون ، حيث ألزم الذميين بلبس السواد وهو شعار خصومه العباسيين تحقيراً لهم ، كما فرض على النصارى حمل الصليبان في أعناقهم ، وحتم على اليهود لبس خشبة على شكل تمثال رأس العجل إشارة إلى ما كانوا يعبدونه أيام ضلالهم في البرية ، وأمر بأن تكون سروجهم بسيطة غير مزينة ، عليها أخشاب وجلد أسود مدبوغ ، وحرم عليهم لبس الخواتم في يدهم اليمنى ، فإن خالفوا شيئاً من هذه الأوامر أخذوا بالعنف والقسوة ، حتى لقد اضطرب بعضهم للخروج على دينه ، وننى الكثيرون منهم خارج مصر ، أما الذين بقوا بها وظلوا محافظين على ملتهم فقد حملوا صليباناً من الذهب أو الفضة ، واتخذوا لأنفسهم سروجاً بالغوا في تزيينها ، ثم ألزم الحاكم النصارى مرة أخرى بتعليق الصليبان الخشبية في أعناقهم ، زنة كل صليب منها خمسة أذلال ، وفرض على اليهود أن يلبسوا في أعناقهم قرامى الخشب في زنة الصليبان أيضاً وتكون ظاهرة فوق ثيابهم ، وإذا

(١) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٣٤٥ .

(٢) Elias of Nisibis, Hist., P. 68.

(٣) المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

ذهب المسيحيون أو اليهود إلى الحمامات لبس الأولون صلبانهم وحمل اليهود النواقيس (١) ، ثم زاد على ذلك بأن أفرد لهم حمامات على حدة ، ومنع اليهوديات والنصرانيات من اتخاذ نعال كنعان المسلمات ، وأمرهن بلبس « السرموز » واحدة حمراء والآخرى سوداء (٢) ، وظلت هذه القوانين متبعة في مصر مدى تسع سنوات (٣) .

وفي سنة ٤٨٤ هـ بينما كان أبو شجاع الملقب برييب الدولة وزيراً للخليفة في بغداد صدرت الأوامر بإلزام أهل الذمة بلبس الغيار وما شرطه عليهم عمر (٤) .

وأرغم السلطان محمد السلجوقي الذميين في بغداد سنة ٥١٥ هـ بلبس الغيار ، فجرت مفاوضات ومراجعات ، وانتهت بأن تقرر عليهم للسلطان عشرون ألف دينار ، وللخليفة أربعة آلاف دينار ، وبذلك تخلصوا من التزامهم بلبس هذا الشعا - البقيض إلى نفوسهم (٥) .

وبعد أن تم لنور الدين محمود زنكي الاستيلاء على الموصل أمر النصارى بلبس « الزنار » ومنهم من استعمال السروج إن ركبوا الخيل أو البغال ، كما أن قائده أسد الدين شيركوه فرض هذه القوانين ذاتها بمصر ، ثم ذهب إلى أبعد من

(١) خطط المقرئى ، ج ٢ ص ٤٩٥ ؛ Bar Hebraeus : Chronicle, P. 204 ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٤ ؛ تاريخ ابن أبياس ، ج ١ ، ص ٥٢ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

(٢) غازى الواسطى : الرد على الذميين ، ص ٣٩٥ .

(٣) تاريخ أبى صالح الأرمنى ، ص ٦ ، الترجمة ص ١٤٢ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٨٤ هـ ؛ البندارى : زبدة النظر ، ص ٧٨ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥١٥ هـ .

ذلك حين نهى النصارى عن ركوب الخيل والبغال ، ومع ذلك فإن ميخائيل السرياني نسب فرض هذه الأوامر إلى صلاح الدين ، لكن يقال إنه بعد مغادرة نور الدين الموصل لم يعبأ أحداً بالتزام هذه القيود ، أما في مصر فلا شك أنه كان عند صلاح الدين جماعة من الموظفين النصارى ، والأرجح أنه لم يرغمهم على التزام الأوامر المتعلقة بالملايس (١) .

وإذا رأينا عدم التزام الذميين بالأوامر والنواهي المتعلقة بالملايس في فترة ما فليس معنى ذلك أن هذه المراسيم كانت ملغاة ، لكن كل ما يقال هو أنها لم تكن تراعى تمام المراعاة إلا إذا كان الوالى شديداً في غيرته الدينية ، أو يكون قد حدث من جانب العامة سخط و انفجار على الذميين يحمل المسؤولين على التزام هذه القوانين ، وما يؤيد هذه الفكرة ما نراه من إعادة لبس الزنار بالقوة في مصر سنة ٦٨٣ هـ (٢) ، أضف إلى ذلك أنه لم يسمح لأى مسيحي بارتداء ثياب حمراء (٣) . ولا يجوز لرجل أن يحدث مسلماً راكباً ، كما التزم النصارى بركوب الخيل دون غيرها من المظى .

وفي شهر شعبان سنة ٧٠٠ هـ حمل اليهود في مصر والشام على لبس العمام الصفراء ، والنصارى العمام الزرق والسامريين الحر ، وأمروا جميعاً بالتزام مانص عليه العهد العمرى ، ولقد كانت تلك القيود لاتزال سارية زمن السيوطى ، حتى ليقول أحد الشعراء :

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser, III, vol. (١)
2, P. 166—168 ; Michel Le Syrien : Chroniques, (trad. Langlois),
P. 328.

(٢) خطط المقرئى ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

(٣) وبشرط فيها أن تكون حمراء من قماش خفيف ؛ راجع لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ٤٠٤ .

تمجّبوا للنصارى واليهود معاً والسامريين لما عمموا الخرقا
كأنما بات بالأصباغ منسجلاً نسر السماء فأضحى فوقهم فرقا
وتذكّر في هذا المقام أن التزام الذميين هذه الأوامر يرجع إلى زيارة أحد
الأغراب لمصر ، فقد آله وحز في نفسه ما كان يظهره أحد النصارى بها من
الآبهة ، إذ كان يركب حصانه وبين يديه المشاة ومن ورائه العبيد ، بينما يجتمع
فقراء المسلمين حوله يقبّلون رجله ، والواقع أن مرد معظم الثورات الشعبية
واقفجار العامة ضد الذميين يرجع إلى عدم تحفظ النصارى واليهود حين تكثرت
الثروة في أيديهم وحين نواتيهم السلطة ويتنفذون ، حتى إن جمهوراً صغيراً من
النصارى رأى نفسه أكبر من أن يلبس العائم الصفراء ، وحاول هؤلاء
النصارى الامتناع عن التزام هذا الفرض عن طريق حماية الأمراء إياهم ، بما
حمل المسئولين على أن ينادى المنادى بالمرسوم القاضى بأن ينهب دار كل نصراني
يعتم به أمة بيضاء وأن يحمل دمه . ولقد قلنا في مكان آخر من هذا الكتاب إنه
حرّم على الذميين لبس ملابس المسلمين والتشبه بهم في الثياب ، وإن إقدامهم
على ذلك الأمر يعرضهم لنفس المكاره ، ولقد بلغت كراهية العامة لهم حداً
قوياً وازداد شعورهم ضدهم عنفاً ، حتى اضطر الخارج منهم من بيته إلى استعارة
عمامة صفراء من أحد اليهود ، على أنه أذن للنصارى بلبس العائم البيضاء في
الشوبك والكرك لقلّة من بها من المسلمين (١) .

وفي سنة ٧٠٤ هـ تكلم الوزير ابن الخليل في أن يسمح للذميين بلبس العائم
البيضاء ذات العلام إذ التزموا لبيت المال بسبعائة ألف دينار غير الجالية التي

(١) المقرئى : الخطط ، ج ٣ ، ص ٤٩٨ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ؛ السلوك للمقرئى ، ق ٤ ، ص ١٨٠ .

يدفعونها وهي الجزية ، وكاد الاقتراح أن يقبل لولا معارضة الشيخ تقي الدين بن تيمية ؛ وفي سنة ٧٢٤ هـ قلدت بغداد القاهرة وجارتها في إلزام الذميين بلبس الإزار الأصفر والأزرق (١) ، كما أن النصرانيات في مصر أرمن سنة ٧٥٥ بلبس الإزار الأزرق ، واليهوديات الإزار الأصفر ، والسامريات الأحمر (٢) ويورد المستطرف قائمة بما تراه جماعة الشافعية من القيود على الملابس ، والظاهر أنها أقرب للاستعراض التاريخي منها إلى أن تكون سجلا لما حدث ، فطليهم أن يلبسوا قلانس يميزونها عن قلانس المسلمين بالحجرة ، ويشدوا الزنانير على أوساطهم ، ويكون في رقابهم خاتم من نحاس أو رصاص أو جرس يدخلون به الحمام ، وليس لهم أن يلبسوا العنائم ولا الطيلسانات ، وأما المرأة فإنها تشد الزنار تحت الإزار ، ويكون في عنقها خاتم تدخل به الحمام ، ويكون أحد خفيها أسود والآخر أبيض ؛ ولا يركب الذميون الخيل ولا البغال ولا الحمير إلا بالكف عرضاً ، ولا يركبون بالسروج (٣) .

على أنه ليس من الصحة في شيء أن تعتبر قاعدة عامة ما يقرره Juynboll من أن اللون الأزرق كان لون غيار التصاري ، والأصفر لغيار اليهود ، والأسود أو الأحمر لغيار المجوس (٤) ، إذ الواقع المعروف أن اللون الأصفر اتخذ في بادئ الأمر لجميع الذميين ، ثم جاء الاختلاف في الألوان بعد ذلك .

على أن هذه القوانين كانت عرضة للتغير حتى تلائم الظروف والأوضاع ،

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٣) الأبهى : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٢٥ .

(٤) Juynboll, Handbuch des Islamischen Gesetzes, P. 352. (١)

بدليل أن الزرادشتيين كانوا إلى بضع سنوات قلائل يرتدون الملابس الصفراء اللون ، ولم يكن يسمح لهم بلبس الجوارب (١) .

أما ما أشرنا إليه آنفاً من ختم رقاب الذميين على الدوام فأمر مبالغ فيه تمام المبالغة ، والحقيقة تتلخص في أن عمر بن الخطاب كان قد أنفذ لجمع خراج العراق رجلين من لدنه هما عثمان بن حنيف وحديف اليامي ، فختما أعناق جميع الذميين [وهم مائة ألف وخمسون ألف عالج] وحدث هذا أولاً في خاتقين (٢)؛ كما يقال إن ابن حنيف ختم رقاب خمسمائة وخمسين ألف ذمي في مكان آخر ، وليس من الثابت تماماً أن الختم كان يتعلق بدافع الخراج ، وقد أمر عمر عمرو بن العاص بختم رقاب أهل مصر (٣) في وقت جباية جزية الروم ، ولا يمكن للبره أن يتصور دوام بقاء ختم الأعناق ، إذ ليس بين أيدينا شاهد على استمراره ، ويشير أبو يوسف إلى أن ختم الأعناق لم يكن يستعمل إلا عند جمع الجزية فحسب ، وهذا نص ما يقوله ، ينبغي أن تختم رقابهم في وقت جباية جزية رءوسهم حتى يفرغ من عرضهم ، ثم تكسر الخواتيم كما فعل عثمان بن حنيف حينما سأله كسرها (٤) ، ونجد صورة أختام سنة ٢٤٠ هـ ، ٢٨٧ هـ واردة في مجموعة أوراق البردي التي نشرها رينيه (٥) . ومن العجيب أنه ورد في تاريخ سرياني لأحد المؤرخين المجهولين النص على اسمي [ثنين من الحكام هما مسلمة أخو الخليفة الوليد وموسى بن مصعب وذلك زمن المنصور الذي وضع الأختام على رقاب

(١) E. Browne, A Year Among the Persians, P. 370.

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٧١ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥١ .

(٤) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٢ ، وراجع أيضا ص ٢١ .

(٥) Fuehrer , Nach der Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 672.

الرجال ، على أنه يجب أن نذكر أن هذا أمر شاذ وليس له من ضريب ولم يكن
بالقاعدة المتبعة (١) ؛ ويشير ابن المقفع في كتابه «سير البطارقة الاسكندرانيين» ،
مرة واحدة إلى الختم ، لكنه يذكره في مناسبة أخرى (٢)

ومن الحق ألا نحمل العرب وزر هذا العيب إذ لم يكونوا فيه بالبادين
ولا المبتدعين بل كانوا مقلدين لما اصطنعه البيزنطيون قبلهم ، ففي سنة ٥٠٠ م
ذهب Demosthenes إلى الإمبراطور وأخبره بنكته ، فوصله الإمبراطور
بمبلغ غير قليل من المال لتوزيعه على الفقراء ، فلما عاد من حضرته إلى الرها ختم
على رقاب الجميع بأختام من الرصاص ، وأعطى كل واحد منهم رطلا من الخبز
كل يوم (٣) .

على أنه كانت تفرض غير هذه المعاملات ، ففي زمن ولاية سليمان (٩٦ -
٩٩ هـ) أحصى أسامة بن زيد الرهبان في مصر ، ووسم يسمهم بحلقة من حديد
فيها اسم الراهب واسم دير وقاريخه العربي ، لكن ليس عليها الصليب ، فن
وجد بغير وسم عرقه ، فيظل أعرجا على الدوام ، وحلق للكثيرين لحاهم وسم
أعين البعض وقتل بعضاً آخرين ، ثم عمد بعد ذلك إلى تفتيش الأديرة فوجد
فيها بعض الرهبان بلا وسم فضرب أعناق البعض ، وضرب باقيهم حتى ماتوا (٤) .

وفي زمن ولاية هشام بن عبد الملك عمد حنظلة بن صفوان إلى التشديد
على النصارى وختم رقاب الجميع ما بين الثانية عشرة والمائة ، ودوّنهم في السجلات ،
وجعل على كل نصراني وسماً هو صورة أسد ولا يستطيع أحد بدون هذا الوسم

(١) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 1, P. 299, 340.

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ .

(٣) Joshua Stylites (ed. Wright) , P. 37.

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٢ وما بعدها ؛ خطط المقرئ ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

من البيع أو الشراء ، ومن ومجد بغيره بترت يده وفرضت عليه غرامة كبيرة (١) .
وقد أثارت هذه الطريقة الأخيرة كثيراً من النقد عليها ، ومن المهيب أن
الحكومة احتفظت بسجلات كاملة عن جميع دافعي الجزية ، ومن ثم فلا محل
في القول بأن حكومة ما تحتفظ بمثل هذه القوائم لا بد وأن تكون قد فعلت
ذلك تحت تأثير شيء ترمى من ورائه إلى عمل أمر يستحق أن يوصف بالتفصيل .

* * *

على أنه يوجد لفظ آخر يطلق على ملابس خاص بالذمين وهو « كستجة » ،
وهي كلمة فارسية الأصل انتقلت إلى بلاد الشام ، ولا يبعد أن تكون قد انتقلت
منها إلى اللسان العربي ، والمقصود بها في اللغة الفارسية ما يعرف في العربية
« بالمنطق » ، على أنه يقصد به في السريانية (٢) شيء آخر أكثر من « الزنار » ،

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ ؛ المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .
(٢) بمناسبة إشارة الدكتور ترتون لصلة الكستيج بالسريانية فقد كتب المترجم إلى ضبطة
الطريق الأنطاكي يسأله رأيه في هذه الإشارة ، ففضل غبطته فكتب « ... الكستيج
(وليس الكستيجة) بالضم . قال الفيروز آبادي : خيط غليظ يشده الذي فوق ثيابه دوت
الزنار . معرب « كنى » — وفي قطر المحيط وأقرب الموارد : خيط غليظ بقدر الإصبع من
الصوف يشده القميون فوق ثيابهم دون ما يترنن به من الزناير المتخذة من الأبريسم ، جمعه :
كستيجات ، معرب . قلنا هي لفظة فارسية ، ومن الفارسية نقلتها السريانية وإن خلت منها المعاجم
السريانية إلا معجم (الدليل) الذي أوردها في ص ٤٣٧ « ܟܝܨܬܝܓܐ Koustigeo :
كستيج . هميان . حزام . » . وقال الحسن بن بهلول في معجمه ، ج ١ عمود ٦٣٧ في لفظة
ܟܝܨܬܝܓܐ Hemyono هميان ؛ كستيج ؛ وجاء في التوأرة « والمصنفة والهميان » وارتأى
ابن سروشويه أنه ܟܝܨܬܝܓܐ doustigo نطاق عريض . ويقال له بالفارسية
ܟܝܨܬܝܓܐ كوستيج . ويشبه الزنار الدور ولكن الهميان أبيض — كوستيج الجوس
هميان) . وقال أيضا ، ج ١ عمود ٤٤٤ في « زنار عريض . الكستيج » . فمن هذه
السروح نعلم أن ليس لهذه اللفظة الدخيلة معنى في السريانية سوى معناها الأصل في الفارسية .
وإذا كان يتفاد من كلام العلامة ابن العبري ، وترجمته : ولم يكن أحد منهم يظهر في الخارج
بدون زناير وكستيجات » (تاريخه الدني السرياني ، ص ١٥٥) أن الكستيج هو غير =

لأن ابن العبري (١) يقول في معرض كلامه عنها ، إنه لن يكن يسمح لأحد منهم بالظهور بدون الكستجة والزمار ، لكن هذا لم يمنع المؤلفين في العربية - في بعض الأحيان - من استعمالها للدلالة على الزمار ، بدليل قول الصولي (٢) ، إن عمر بن الخطاب أمر الذميين أن يربطوا الكستجات في أوساطهم ليعرف ذنبهم من ذى المسلمين ، كما يورد البستاني صورتين للكلمة ، إحداهما « كستجة » والأخرى « كستيج » ، ويقول إنها جبل في تخانة الإصبع يلبس تحت زمار من الحرير ، ولست أعرف المصدر الذي استقى منه هذا التفصيل للكلمة ، لأنه يختلف عن التعاريف التي ذكرناها .

وحدث أن طاف الشرطة شوارع بغداد بسجين يلبس القلنسوة (٣) ، والظاهر أنها كانت سمة خاصة بالذميين ، ومن ثم كان لبسها رمزاً للتحقير والازدراء والتجريس ، وإن يكن هذا غير ثابت وأمرأ غير متحقق منه ، لأن أمثال هذا السجين يلبسون في العادة الرعاية التي كانت جزءاً من ملابس الشريف .

== الزمار ، فانه أراد أن المسيحيين كانوا يسمون لبس الكستيج أى النطاق أو الحزام العريض الدور ، أعني الملفوف بعنه على بطن . وهو مما كان يلبسه المجوس ، وفوقه الزمار - ويظهر لنا أنه كان أرق ، ولونه غير لون الكستيج وهو أشبه شيء بالجبل الفليظ وذلك إذلالاً لهم وتمييزاً من المسلمين - هذا الذي نرأيه نحن خلافاً لما أورده أصحاب المعاجم العربية الذين قالوا إن الذي يشده فوق ثيابه دون الزمار - ؟ وزاد البستاني والمترجمون : أن الذميين يشدون فوق ثيابهم دون ما يترينون به من الزنابير المتخذة من الابريس ، فإذا كانوا يشدون دون الزمار فلا يظهر ، وهذا مخالف للهدف الذي قصده منهم الخليفة أو الملك . وإذا كانوا يترينون بالزنابير الحربية فلم يبق مجال للقول بأن لبس الزمار كان للاذلال - هذا ولعل استعمال الكستيج والزمار تطور مع الزمان ؟ والذي قالته فيه المعاجم ينطبق على زمان الحرية والرفاه ، لا على زمان الشدة والعنف .

(١) Bar Hebraeus ; Chronicle, p. 215.

(٢) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

(٣) من قصيدة لابن المعتز في المعتضد ؛ ج ١ ، ص ٣٥٩ .

الفصل التاسع

المضايقات المالية

قتك جنود سعد بن أبي وقاص بكثير من الرهبان والمتزهدين في دير «مونت ماردة» ، واستمر الفنك على وجه الخصوص في أهل الدير المشهور العظيم المعروف «بدير بنات الكنائس الخمس» الواقع على تل رأس العين ، كما ورد الخبر بما ارتكبه العباسيون من قتل النصارى عند استيلائهم على دمشق وفي أثناء القتال ضد مروان بمصر (١) ، مما يتضح لنا منه أن الفنك بهؤلاء المسيحيين كان شيئاً غير مألوف ، ومن ثم فهو أمر يستحق عناية خاصة . على أن هذه الأحداث الثلاثة جرت زمن الحرب .

ولقد حدث أن اتهم «يوحنا» بطرك سمود بامتناعه عن الحضور لاستقبال الوالى ، وزعم الوشاة [من جماعة المسيحيين المخالفين له في المذهب الدينى] أن امتناعه كان ترفعاً منه وكبرياء ، فأراد العرب في بداية الأمر تغريمه مائة ألف دينار ، ثم ما لبثوا أن اكتفوا بعشرة آلاف فقط ، فلما اتصل الخبر بالكتاب المتصرفين بالإسكندرية ، وأن الحالة انتهت إلى هذا القدر من المال استحثوه على الرضا ، وقطعوا العهد له على أنفسهم بتقسيطها منهم ومن كتاب الدواوين (٢) ، كما أن الأصمغ بن عبدالعزيز ألزم الأساقفة بمختلف كور البلاد بدفع ألفي دينار سنوياً

(١) . Anonymous Syriac Chronicle, I.P. 245؛ وساويرس: سير البطارقة،

س ١٩٣ .

(٢) وساويرس : سير البطارقة الإسكندرانيين ، س ١١٦ .

زيادة عن الخراج المضروب على ما بيدهم من الاراضى (١) ، ولما عاد «أثناسيوس» إلى عبد الملك بدمشق قبض القوم عليه وأخذوا منه كل ما كسبه بمصر ، بحساب كانوا عملوه له (٢) ، ولما مثل البطرك «ألكسندروس» في حضرة عبد الملك وإلى مصر تسامل عمن يكون ألكسندروس فأجابوه «هذا أب جميع النصارى وبطركهم» ، فقال لواحد من حجابيه «أفعل به ما تريد من الهوان إلى أن يقوم بدفع ثلاثة آلاف دينار» ، [فلما نظر ذلك جرجه الشماس الغمراوي ، وأنه لا يفرج عن البطرك إلا بعد أن يأخذ الوالى المال المفروض تقدم إليه سائلا إياه عن غرضه فقال له «غرضى المال» فأجاب «ضعه إلى مدة شهرين أنحدر به إلى بحرى وأنا أقوم لك بثلاثة آلاف دينار»] ، ومن ثم أخذ البطرك يطوف بجميع نواحي البلد حتى حصل المال من الأساقفة والمقدمين والرهبان (٣) .

ولما ذهب ألكسندروس لتهنئة «قرة بن شريك» بتوليته حكم مصر قبضوا عليه [لو شاية وشى بها تاوضوتيس متولى خراج الإسكندرية لما كان بينه وبين البطرك من معاداة] وأزموه بدفع مبلغ من المال مماثل لما دفعه إلى عبد الله بن عبد الملك ، فأنكر أن يكون في قدرته دفع مثله ، فقال له قرة «هذا الكلام لا ينفع ، ولو أنك تبيع لحك لآبد من ثلاثة آلاف دينار وإلا فلن تخلص من يدي» ، فاضطر البطرك للسير إلى الصعيد ليجمع له المال المطلوب ، وإذ ذاك عثر أحدهم على أربعة كيزان مملوءة سكة من سكة الروم ومدفونة تحت الأرض ، فأعطاها إلى «جرجه» وكيل الراهب وإلى كاتبه ، فلما تراسى هذا النبا إلى سماع الحكومة صادرت كل ما بالدير من المال ومن أواني الذهب

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٥ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٦ ؛ المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ ،

حيث يقول « ستة آلاف » دينار .

والفضة والكتب والحيوانات، وزجوا بالبترك في السجن سبعة أيام، وأرغموه على أن يتمد بدفع ثلاثة آلاف دينار، وبعد انقضاء سنتين لم يستطع الوفاء إلا بألف دينار فقط، ذلك أن الرهبان الذين كانوا قد أخفوا جزءاً كبيراً من الكنز أخذوا في صرفه على الملابس الفاخرة والجوارى والسرارى، إلا أن العرب ما لبثوا أن قبضوا عليهم، وأجبروهم على أن يشرحوا لهم كيف كان حصولهم على المال (١).

وفي زمن الحجاج فتك محمد بن مروان بكثير من النصارى البارزين واستباح دورهم، فامتدت إليها يد النهب والسلب، فكان من بين القتلى مردنشاش من أهل نصيبين وولده، وسيمون الخالوجي وأنسطاسيوس الرهاوى (٢).

ورمى أسقف دمشق الخلقدونى عند الوليد بأنه جدف في الرسول، فقطعوا لسانه ونفوه إلى السجن (٣). وحوالى سنة ١٦٠ هـ، تكلم أحد المسيحيين بمصر في حق الرسول كلاماً نال به منه فشكى القاضى إلى مالك بن أنس الذى أفتى بضرب عنق النصرانى، فكان ما أفتى (٤).

كذلك حاول الوليد إرغام المسيحيين على نبذ ديانتهم مما أدى إلى قتل كثير بالكنائس (٥)، وعمد أحد البطاركة الخلقدونيين إلى رشوة قرعة بن شريك بألف دينار، فإكان من قرعة إلا أن أقره في الكرازة بالإسكندرية، ويورد المقرئ

(١) ساويرس : سير البطاركة الاسكندريين ، ص ١٣٧ وما بعدها .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, t. I, 294

(٣) Ibid., Op. Cit. I, p. 314.

(٤) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٣٨٢ .

(٥) Michel Le Syrien, trad. Langlois, P. 250.

خبر تعيين بطرك الإسكندرية سنة ١٠٧ هـ [وهو البطرك قسبا] بناء على اقتراح
إمبراطور الروم ، وجاء البطرك الملكاني ومعه هدية الإمبراطور إلى الخليفة
هشام (١) [وإذ ذاك عهد هشام إلى رد كنائس الملكية إليهم] ، ويشير ساويرس
إلى غرامة قدرها ألف دينار فرضت على أحد الأساقفة (٢) ، ويقول إن أحد
الولاة - واسمه أبو القاسم - أجبر الأنبا ابراهيم أسقف الفيوم على أن يعطيه
ثلاثمائة دينار ، وقدم إليه واحدة من السراوى وكانت مغربية وقال له : أنت
تعلم أنني أحبك جدا من زمان أبى ، وكل ما كنت تطلبه من أبى أفعله لك ، وأريد
منك لهذه الجارية ثلاثمائة دينار ، وإننى أكرمك بهذه الكرامة العظيمة حتى
إننى جعلت زوجتى لك ابنة ، فادفع لها شيئا تكرمها به ، فكان ما دفعه الأنبا
ابراهيم محسوباً من باقى الخراج الذى عليه (٣) .

أما عبد الملك بن رفاعه الذى تولى مصر من ٩٦ إلى ٩٩ هـ ، ومرة أخرى
سنة ١٠٩ هـ فقد طالب الكنائس بكل متأخر الخراج ، واستدعى إلى قصره
الأنبا د غاييل ، وطلب إليه أن يدفع له قدرأ من المال فوق طاقته مدعياً أنه
جزء من الجزية ، فلما عجز البطرك عن الدفع زج به فى السجن بعد أن ثبتوا فى
قدميه كتلة كبيرة من الخشب ، وجعلوا فى عنقه طوقاً ثقيلاً ، ووضعوه فى حجرة
مظلمة لا تدخلها الشمس وليست بها نافذة ولا طاق ، وهى حجرة منقورة فى
الصخر ، حيث ظل بها واحداً وثلاثين يوماً من ١١ توت إلى ١٢ باب (٤) ؛
ولما شكى أحد الولاة أن الكنيسة لم تؤد ما عليها من الخراج ضيق المسئولون

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ ؛ خطط المقرئى ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٦ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٤ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٣ .

الحناق عليها ، فطلب البطرك أن يؤذن له بالسفر إلى صعيد مصر لجمع ما يستطيع جمعه من المال هناك . (١) إلا أن كوزارا [أو كوتر صاحب العسكر الإسلامى] ألقي القبض على البطرك وطالبه بمبلغ كبير عجز البطرك عن الوفاء به ، وإذ ذاك وضعه فى المطبخ ، وجعل فى رجليه المقدستين طوبة حديد ، وجلدوه مائتى سوط ، كذلك سُجن قسما Kosmas البطرك الملكانى إلا أنه تخلص من حبسه بدفع ألف دينار لكوتر (٢) ، وقد جرت كل هذه الأحداث عقب فرار مروان إلى مصر ؛ وحدث قرب هذا العهد أن حاول عمران بن محمد الاستحواذ على دير بيت عبته وما يقبعه من الأراضى ، إلا أن رئيس الدير تمكن من إخافته وصرفه عن فكرته ، غير مستعين فى ذلك بأحد سوى شخصيته القوية التأثير حتى لقد انهم بقتل كثير من النصارى وامتلاك دورهم ، فرجع عمران عما أراده ، إلا أنه ما لبث أن عاد ، فبعث جماعة من خواصه للفتك بقم الدير (٣) . ويقال أيضا إن المهدي هالته كثرة من يحلب من النصارى الذين نيفوا على اثنى عشر ألف شخص فخيرهم بين الموت أو الإسلام ، فأسلم البعض أما الذين تمسكوا بدينهم - وكانوا سبعة آلاف - فقد قتلهم عن آخرهم (٤) . وربما كان الحادث صورة أخرى من مذبحاة الزنادقة (٥) . وشهدت الفترة الواقعة بين عامى ٢٠٦ ، ٢٣٨ هـ اضطهاد المسيحيين فى طليطلة مما هو وارد بالتفصيل فى كتاب دوزى المعروف بتاريخ مسلى الأندلس ؛ على أن الدافع لهذا الاضطهاد هو تعنت

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٥ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة الإسكندريين ، ص ١٨٤ .

(٣) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. 1, P. 239

(٤) Michel le Syrien: Chron. trad. Langlois, p. 262.

(٥) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ٣ ، ص ٤٩٩ .

النصارى ورغبتهم الخاصة في الاستشهاد ، ولذلك فمن الصعب أن يلام المسلمون فيها فعلوه إزاءهم (١) .

وقد فرض أحمد بن طولون على النصارى أن يحملوا إليه عشرين ألف دينار على أنها عارية ترد إليهم ، مما حمل البطرك [ميخائيل] على بيع الأراضى الموقوفة على الكنائس [وكذلك أرض الحبش بظاهر القسطنطينية] ، كما باع إلى اليهود كنيسة في قصر الشمع وممتلكات البيع في الإسكندرية وما يحوزه رهبان دير أبي مقار من الإبل (٢) .

* * *

أما في الشرق الأقصى فقد قام البريدى سنة ٣٢١ هـ بمهاجمة اليهود الذين احتكروا التجارة في تستر إذ كان لا يتم بيع أو شراء إلا بإذنهم ، وعاملهم معاملة يندى لها الجبين خجلا ، فبلصهم من أموالهم مائة ألف دينار (٣) ، وفي سنة ٣٦١ هـ اغتصب الوزير المال من الذميين ثم من المسلمين حتى انتهت عليه لعنات المسلمين في الكنائس والكنيس والمساجد (٤) ، وشهدت سنة ٣٦٩ هـ فتنة طخيا في شيراز شبت بين المسلمين والمجوس ، دارت فيها الدائرة على كثيرين من المجوس ونهبت دورهم ، فعمد عضد الدولة إلى القسوة في معاملة المجرمين (٥) . وفي سنة ٣٨٦ هـ استقرض بهاء الدولة أحد اليهود فلم يقرضه ، فاحتال بهاء الدولة لنيل

(١) Michel le Syrien, Op. Cit, p. 268.

(٢) المريزي : المخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ؛ تاريخ أبي صالح الأرمني ، ص ٥٦ ، وترجمته ص ١٣٦ .

(٣) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 1, p. 257.

(٤) Ibid., Vol. 2, p. 308.

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٣٦٩ هـ .

مأربه بالقبض على جماعة منهم وبلصن المال وعاقبهم (١) ، وفي سنة ٤٩٢ هـ ألقى القبض على الجائليق وأسبئت معاملته لاستخلاص المال منه (٢) ، مما حمل جائليق بيت المقدس وبطرك أنطاكية على استئصال نفوذهما عند الإمبراطور ليضمن حسن معاملة من في أسره من المسلمين (٣) ، ولما شبت الفتنة عام ٤٢٢ هـ بين جماعة السنة والشيعة في بغداد أحرق القوم بعض دور اليهود لاتهمهم إياهم بمعاونة أهل صوب السرخ (٤) ، وصادر الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٨ هـ ممتلكات الكنائس والأديرة الموجودة داخل بلاده في مصر والشام على السواء (٥) .

ومن الحالات الفردية في أخذ أملاك الكنائس استيلاء الحكومة بمصر زمن الخليفة الأمر (٥٢٣ - ٥٤٣ هـ) على بستان تابع لإحدى البيع ، وكان الشيخ صنيعة الملك أبو الفرج بن الشيخ قد اشترى هذه القطعة من الأرض ووقفها على الكنيسة ، ولما نعرف على وجه التحقيق إن كان هذا الأمر قد جرى قبل العزل أو بعده (٦) ؛ كذلك وضعت اليد السلطانية على بستان ملحق بكنيسة المرقوق (٧) . ولما غزا الأكراد مصر استولوا على بساتين أحد الأديرة القريبة من أسيوط (٨) وعلى غيرها من الممتلكات والأوقاف . ويشير بنيامين التطيلي

(١) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 282.

(٢) Ibid, Vol. 3, p. 456.

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ص ٣١ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٢٢ هـ .

(٥) المقرئ : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ ، ٤٩٥ .

(٦) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٤٤ ، في الترجمة ص ١١٤ .

(٧) تاريخ أبي صالح ، ص ٥٧ ، وترجمته ص ١٣٨ .

(٨) تاريخ أبي صالح ، الترجمة ، ص ٢٥٠ .

إلى أن أحد اليهود حاول إثارة الفتنة في فارس ضد السلطة الحاكمة مما حمل رأس الجالوت على إعطاء ملك فارس مائة ألف دينار من الذهب ، وبذلك صرفه عن معاقبة اليهود جزاء ما ارتكبه ابن جلدهم (١) .

ولما تمت هزيمة المغول في عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ وقع الكثير من الاضطهاد على نصارى دمشق فقتل العدد الجرم منهم ونهب المسلمون دورهم (٢) ، ولم يتقدم من ذلك سوى دفعهم مائة وخمسين ألف درهم إلى المظفر قطز (٣) .

وفي سنة ٦٦٢ هـ أحرقت حارة الباطلية وقت أن كثرت اندلاع النيران في مصر والقاهرة ، وحامت الشبهات حول النصارى ، واستعد الظاهر لإحراقهم ، وإذ ذاك تقدم الأمير فارس الدين [أقطاي أتابك العساكر] متشفعاً لهم ، على أن يلتزموا بالأموال التي احترقت وأن يحملوا إلى بيت المال خمسين ألف دينار ، وكانت جموع كثيرة قد تقاطرت لترى الحرق وجرى بالنصارى واليهود ، وهنا برز الصيرفي اليهودى ابن الكازرونى وقال للسلطان « سألتك بالله لا تحرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم ، احرقنا ناحية وحدنا ، فضحك السلطان وأفرج عنهم جميعاً ، وتم الاتفاق على دفع مبلغ من المال مقدماً على أن يقسط الباقي على عدة سنوات ، وبعد مدة من الزمن صرف النظر عما بقى

(١) رحلة بنيامين ، ص ١٥٤ — ١٥٧ .

(٢) لم يبدأ المسلمون بهذا العمل ، وإنما هم « النصارى في مدة استيلاء التتر بالثورة على المسلمين ، وخربوا مساجد ومآذن كانت بجوار كنائسهم ، وأعلنوا بضرب الناقوس وركبوا بالصليب ، وشربوا الخمر في الطرقات ، ورشوه على المسلمين » . راجع السلوك للمقرئى ، لشره زيادة ، ص ٤٣٢ .

(٣) المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

منه عليهم (١) ، ويعتقد المقرئ بقصة الحريق العمد ، ويعزوها إلى كراهية
المسيحيين للانتصارات الإسلامية على المغول .

وفي أثناء الاضطراب الذي جرى عقب تخريب بغداد تسلم الملك الصالح
صاحب الموصل رسالة ينصحه فيها كاتبها بالتمرد على المغول والقدوم إلى مصر ،
إلا أن أحدهم تمكن من سرقة الرسالة ، وأراد اللص حماية نفسه فأشاع في الناس
أن الملك الصالح موشك على الفتك بالمسيحيين والهروب إلى مصر ، فصدقه
الناس وهرب منهم إلى أربيل من استطاع إلى الحرب سيلاً ، وخاف الصالح
افتضاح أمره عند المغول وما ينجم عن الوقوف على سره عندهم فشدّ الرحال
إلى سورية ، إلا أن بعض أتباعه لم يتابعوا المسير معه إلى النهاية بل انكفأوا
راجعين من منتصف الطريق واستولوا على الموصل ، وقتلوا النصارى الذين
أبوا أن يسلبوا ، وأنكر كثير من القسوس والشمامسة عقيدتهم . وقتل الكرد
في تلك الناحية كثيرين من بينهم أولئك الذين هربوا إلى ديت كديدة ، معتصمين
به ، كذلك هاجموا دير مار متى وجرى بينهم وبين من فيه قتال فقتل أثناءه رئيس
الدير إحدى عينيه ، ثم ارتد المهاجمون أخيراً بعد أن رشاهم القوم بمبلغ من
المال (٢) . ومن الواضح أن القصة التي رواها سارق الرسالة ما كان لها أن تجد
تصديقاً لو كان قتل النصارى أمراً غير مألوف . ومن المعروف عن سيف الدين
أخى الملك الصالح وصاحب جزيرة ابن عمر أنه عمد إلى ابتزاز المال من وعيائه
المسيحيين (٣) .

(١) المقرئ : الفصل ٤ ج ٢ ، ص ٨ ، السلوك كاترمير ، ج ٢ ، ص ١٦ حيث يذكر
خمسة ألف .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 516.

(٣) Op. Cit. Loc. Cit, p. 518.

وخير عبد المؤمن أمير الموحدين من عنده من النصارى واليهود بين الإسلام أو النقي ، فكان ذلك مؤديا لمجيء موسى بن ميمون إلى مصر (١) .

وإذا كان هذا الثبت يبين سوء معاملة الحكام المسلمين فيجب أن نذكر أن ذلك طبيعة ركبت في بعضهم ليس نحو النصارى فحسب ، وطالما سلكوا سبيل العنف والاضطهاد واضطنموا القسوة والفظاظة إزاء أبناء ملتهم ، ولم تكن حال رعاياهم المسيحيين أسوأ بكثير من حال من تحت يدهم وسلطانهم من المسلمين ، لذلك لا يأخذنا العجب إذا رأينا النصارى النفاقين ينضمون إلى صفوف القرامطة (٢) .

* * *

شهدت نهاية القرن الأول لظهور الإسلام هجرة كثير من الفلاحين لدورهم وخروجهم منها في جماعات وفيرة العدد ، وقد حملهم على ذلك الخروج كثرة الضرائب الباهظة المفروضة عليهم والتي أثقلت كاهلهم ، وقد حاولت الحكومات وقف هذه الهجرة بتتبع الهاربين والاحتفاظ بسجلات فيها أسماءهم ، وفرضت غرامة قدرها خمسة دنانير على كل من يؤدي لديه آبقا ويتستر عليه وغرمت نفس المبلغ كلا من رئيس البلد وعماله وشرطته ، أما الهارب فيغرم هو الآخر خمسة دنانير ويجلد أربعين جلدة ويوضع في نير خشبي ويرسل إلى الوالى ، وتمنع الحكومة من يبلفها الخبر دينارين عن كل شخص يحمل إليها نبأه (٣) ، وتحتوى ورقة البردى رقم ١٤٦٠ - على الرغم من حالتها الرديئة - على قائمة بها أسماء أكثر من مائة وثمانين هاربا ، كلهم من ناحية واحدة .

(١) القفلى : تاريخ الحكماء ، ص ٣١٧ .

(٢) عريب : صلة تاريخ الطبرى ، ص ١٠ .

(٣) Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4, N. 1384.

وقد أمر الوالى بين سنتى ٨١ ، ٨٦ بأن يجمع من كل البلاد أولئك الذين لم تتجاوز إقامتهم هشرين سنة ، وكل أمر القيام بهذه المهمة إلى عاصم ويزيد ورفاقهما ، فكانوا يسمون أيدي وجباه الأجانب عن الناحية بمن يصادفونهم بها ويرسلونهم إلى أماكن لم ينزلوها من قبل (١) ، أما قره بن شريك فقد اتبع سياسة أخرى مخالفة لهذه السياسة ، فكان الناس يهربونهم ونسأوهم وأطفالهم من مكان إلى مكان ، ولا يؤويهم موضع من البلايا ومطالبات الخراج ، وعظم ظله وزاد عن تقدمه ، ثم تولى رجل اسمه عبد العزيز - من أهل سخا - وكان يجمع الهاربين من كل موضع ويربطهم ، ويعاقبهم ، ويعيد كل واحد إلى موضعه (٢) ، واستن أسامة بن زيد نظام السجلات - ويشبه جواز المرور حالياً - فأمر بفرض خمسة دنانير على كل نصراني يوجد بلا سجل (٣) ، واشتد غاية الشدة في تنفيذ تلك السياسة ، وتمسك بضرورة وجود السجل مع كل مسافر أو منتقل من موضع إلى موضع ، وكذلك كل مركب طالع أو نازل في النيل ، فإن لم يكن فيه سجله أخذ الرجل أو القارب وصودر مافيه ثم أحرق المركب ، وإذا وجدوا الروم في البحر أخذوهم إلى الوالى فيقتل منهم من يرى قتله ، ومنهم من يصلبه ، ومنهم من يشوهه بقطع أيديهم وأرجلهم ، فأقفر الطريق وانقطعت السبل وهجرها الناس ، وانعدم المسافرون ، ووقفت حركة البيع والشراء ، وتكدس العنب أكواماً لا تجد من يشتريها ولو بدرهم واحد ، إذ كان على أدباها القيام عند باب الوالى مدة الشهر أو الشهرين ينتظرون السجل ، وإذا

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٦ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٠ .

(٣) الخطط للمقرئى ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

فسد السجل من فارة أكلته أو سقط في الماء . أعطى صاحبه غيره بعد تخريجه خمسة دنانير .

وحدث أن حصلت أرملة على سجل لها ولولدها ، فرحلت من الإسكندرية إلى قرية مجاورة للنهر تلتصق عملاً لابنها يرتزق منه ويقيان أودهما من أجرته ، وذهب الإبن ذات مرة إلى النهر ليستقي فاخطفه التمساح والسجل مربوط معه ، ففقدت المرأة ابنها والبطاقة ، ووقفت تنظر وتبكي . ولما عادت إلى الإسكندرية أفضت بالقصة إلى الوالي فلم تأخذه الشفقة بها بل زج بها في السجن حتى دفعت عشر دنانير لضياح بطاقتها ولدخولها المدينة بغير إذن ، واضطرت لبيع ملابسها وكل ممتلكات ، وسألت الناس واستجدهم حتى وفيت المبلغ (١) .

* * *

كان تعديل الدين حائلاً دون الرواية ، وتجد الرواية الأصل التاريخي لهذا الحكم في قرار أصدره عمر بن الخطاب ، وذلك أن الأشعث طلب أن يرث أملاك عمته التي تزوجت يهودياً ثم ماتت بلا ولد ، فرفض عمر بن الخطاب طلبه (٢) ، ومن هنا جاء الحكم بحرمان ابن الذمي من أملاك أبيه إذا أسلم الإبن ، كما تسقط ولاية الذمي على ابنته المسلمة في الزواج (٣) .

ولذا أسلم الذمي فقد نزل عن أملاكه (٤) ، وكان هذا أمراً مهماً لعلاقته

(١) كل ما يتعلق بنظام السجلات مأخوذ عن ساويرس ، سير البطارقة ، ص ١٤٢ .

(٢) ابن رسة : الأملق النفيسة ، ص ٢٠٥ .

(٣) المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٥٩ .

(٤) بالإضافة إلى ما ذكره المؤلف بالمتن تشير إلى أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما ذمي أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله . وما كان من أرض فإنها من فيء الله على المسلمين . وأيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فن منهم أسلم كانت داره وأرضه لبيئتهم .

بالضرائب ، وإذا كانت الجماعة من الذميين تتعاون فيما بينها في دفع مبلغ معين من المال كجزية وتتعاون في توزيعه فيما بين أفرادها بما يرويه ملائماً . فعلى الذى الذى يسلم أن يتخلى عن داره وأرضه لجماعته الأولى ولا يحتفظ إلا بأمله الخاصة به دون المشاع . أما حيث تجب الجزية من كل فرد منهم على حدة فإن نصيب الذى يسلم منهم فى الأرض المشاع يصبح ملكاً للدولة (١) ، وهناك رأى آخر يقول إن هذا النصيب من الأرض المشاع لا يعود إلى الدولة إلا حين لا يكون للبهتدى وريث (٢) .

ويرى الشافعى (٣) أن النبى إذا دخل دينا آخر من الأديان المعاهدة ينق من بلاد الإسلام ، ذلك لأن الحماية التى كان يتمتع بها تلتقى لتبديله ملته [لأنه لا يجوز أخذ الجزية على غير الدين الذى أخذت منه أولاً عليه] .

(١) قال يحيى بن آدم إن الجزية جزيتان : جزية على رهوس الرجال وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن ملك من أهل القرية التى عليهم جزية مسلمة على القرية ليست على رهوس الرجال . فانا نرى من ملك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته فى جملة ما عليهم من الجزية ؟ ومن ملك ممن جزيته على رهوس الرجال ولم يدع له وارثاً فأت أرضه للمسلمين .

(٢) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٥٤ ؛ القزيرى : المخطط ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٣) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

الفصل العاشر

الأحوال الاجتماعية

يصر الإسلام على وجوب اصطناع الرفق مع الشعوب المغلوبة على أمرها ويوصي بحسن معاملتها والتزام العدل معها ، ومما روى عن الرسول (١) . قوله « من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقتة فأنا حجيجه » ، وقال أبو بكر (٢) « لا تقتلن أحداً من أهل ذمة الله فيطلبك الله بذمته ، فيسكبك الله على وجهك في النار » .

ولما شرعت القوات الإسلامية في التآهب لغزو بلاد الشام يقال إنه غاطبها بقوله (٣) « لا تملوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مشرة . ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لما كلة ، وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعهم وما فرغوا أنفسهم له ، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام فإذا أكلتم منها شيئاً بعد شيء فاذكروا اسم الله » .

والروايات الواردة بحق عمر في رأفته بالذميين كثيرة ، حتى ليقال إنه مر على قوم قد أقيموا في الشمس في بعض أرض الشام ، فقال ما شأن هؤلاء فقيل له أنهم أقيموا في الجزية ، فكره ذلك وقال « هم وما يعتذرون به » ، قالوا

(١) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧١ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ١٣٧ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, t. 1, p. 240.

« يقولون لا نجد » قال « فدعوه ولا تكلفوهم مالا يطيقون » ثم أمر بهم فخلى سبيلهم^(١). وحدث أن مر عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل ، وكان شيخاً ضريب البصر ، فضرب عمر عضده وقال له « من أى أهل الكتاب أنت ؟ » فقال « يهودى » قال « فسا الجأك إلى ما أرى ؟ » قال « أسأل الجزية والحاجة والسن » فأخذ عمر بيده ، وذهب به إلى منزله وأعطاه بما وجده ، ثم أرسل به إلى خازن بيت المال وقال له « انظر هذا وضرباه » فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الحرم ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والفقراء هم الفقراء المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ثم وضع عنه الجزية^(٢) .

ومن العسير أن نوفق بين هذه القصة والقصة الأخرى القائلة بإعفاء العمى من الجزية ، وربما كانت موضوعة والمقصود منها تفسير السبب الذى من أجله لم يدفعها بعض الذميين ، ويقال أيضاً إنه أصدر هذه التعليقات بشأنه أتباع الملل المعاهدة ، فقال « من لم يطلق الجزية خففوا عنه ، ومن عجز فأعينوه فإننا لا نريد لهم لعام أو لعامين ، سموهم ولا تكنوهم ، وأذلوم ولا تظلموهم ، وإذا جمعتكم وإياهم طريق فالجشوهم إلى أضيقتها^(٣) » . ولما تدانى أجله أوصى بمن بعده وهو على فراش الموت بقوله « أوصى الخليفة من بعدى بأهل الذمة خيراً ، وأن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من وراءهم ، وألا يكلفهم فوق طاقتهم^(٤) » ، وفى الأخبار النصرانية شهادة تؤيد هذا القول ، وهى شهادة « عيشويابه » الذى

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧١ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧١ .

(٣) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٤٤ .

تولى كرسى البطريركية من سنة ٦٤٧ - ٦٥٧ هـ إذ كتب يقول « إن العرب الذين
مكنهم الرب من السيطرة على العالم يعاملوننا كما تعرفون ، إنهم ليسوا بأعداء
لنصرانية بل يمتدحون ملتنا ، ويوقرون قسيسينا وقديسينا ، ويمدون يد
المهونة إلى كنائسنا وأديرتنا (١) ، والظاهر أن الاتفاق الذى تم بين « عيشويابه »
وبين العرب كان من صالح النصارى ، فقد نص على وجوب حمايتهم من أعدائهم ،
وآلا يحملوا قسراً على الحرب من أجل العرب ، وآلا يؤذوا من أجل الاحتفاظ
بعاداتهم وممارسة شعائهم ، وآلا تزيد الجزية المجبأة من الفقير على أربعة دراهم ،
وأن يؤخذ من التاجر والغنى إثنا عشر درهما ، وإذا كانت أمة نصرانية في
خدمة مسلم فإنه لا يحق لسيدها أن يجبرها على ترك دينها أو إهمال صلاتها والتخلي
عن صيامها (٢) .

على أنه يوجد إلى جانب هذا ما يدل على أن المسلمين لم يكونوا جميعهم
واسعى التفكير حول مكانة الشعوب الخاضعة لهم ، إذ نرى الإصرار الكثير
على رفق عمر بها ، وهناك رواية أخرى مذكورة في عدة أماكن تشير إلى اختيار
رجلين بلجج خراج السواد من أرض الجزيرة هما عثمان بن حنيف في منطقة
الفرات وحذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة ، فسألها عمر « كيف وضعتما على
الأرض ، لعلكما كلفتما أهل عملكما مالا يطيقون » فقال عثمان « لقد تركت الضعف
ولو شئت لأخذته » وقال حذيفة « لقد تركت فضلا » ؛ لكن حدث في زمن على
ابن أبي طالب أن قال ثعلبة بن يزيد (٣) « الله على ألا أرجع إلى السواد أبداً
لما أرى فيه من الشر » .

(١) Thomas of Marga : Books of Governors, Vol. 2, p. 156.

(٢) Bar Hebraeus : Ecclesiastical History, Vol. 3, p. 118.

(٣) أبو يوسف : الحراج ، ص ٢١ .

كان العرب في أيامهم الأولى يلتزمون جادة الصبر والناة ، إذ كثيراً ما تقرأ عن مدن استسلمت بشروط ، ثم ثارت وتمردت على العرب ، ثم استسلمت مرة أخرى فأعادوا لها عهداً الأولي (١) .

ولم يفكر أحد من المؤرخين في كتابة تاريخ اجتماعي للأحداث الإسلامية ، لذلك كان لابد لنا من جمع شتات الحقائق المبعثرة هنا وهناك . فقد حدثوا أن أغاثو Agatho بطرك الإسكندرية اعتاد شراء أسرى الحرب البيزنطيين وإطلاق سراحهم (٢) ، كما أن مسلمة وإلى مصر (٣) (٤٧ - ٦٢ هـ) جمع سبعة أساقفة وأنفذهم إلى سجن لعقد محاكمة جماعية من السجناء استقر الرأي على حرقهم بالنار عسى أن يكشفوا عن جريرتهم .

واتفق بعض القسوس والسحرة على تدبير مؤامرة لتسميم البطرك أنبا سيماون [وقدموا إليه تيناً مسموماً فأقام أربعين يوماً في كرب عظيم حتى اعتقد القوم بموته] ولما تراءى نبا ذلك إلى سمع عمر بن عبد العزيز أمر بحرق الكهنة والسحرة ، وإذ ذاك سجّد الأنبا وبكى من أجل الكهنة فأطلق الوالي سراحهم ؛ أما المرافون فقد أحرقوا أحياء (٤) [لأجل عمل آخر تقدم منهم] .

وكان الأخطل الشاعر النصراني من الشخصيات البارزة في بلاط عبد الملك ، وكان يدخل على الخليفة دون إذن وهو مرتد عبادة من الحرير وعليه تعويذة وقد تدلى من عنقه صليب ذهبي مشدود إلى سلسلة ذهبية والخر تقطر من لحيته ؛

(١) انظر على سبيل المثال ما ورد في البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٦ ، ١٤٧ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٢ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٤ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٥ .

ولما حكم لبكر بن وائل ذهب إلى أحد المساجد وجاءوا هم إليه (١) ، ودخل على عبد الملك وعنده الجحاف [بن حكم السلي] وهجاء أمامه ، فقال له الجحاف : « لقد ظننت يا ابن النصرانية أنك لم تكن لتجترى عليّ ولو رأيتني مأسوراً ، فاشتد خوف الأخطل ، فقال له الخليفة : « أنا جارك منه ، فأجابه : « هبك أجرتني منه يقظان فمن يحيرني منه نائماً . (٢) ، وعلى الرغم من أن بعض العرب كانوا يرددون النصارى إلا أن ذلك لم يمنع الأخطل من أن يسلك إزاء الخليفة مسلكاً جريئاً كماى شاعر مسلم ، حتى لقد كان من بين ما اتهم به الوليد بن عقبة صداقته لهذا الرجل وما ترتب عليها من العواقب (٣) ، ولما زار الأصمغ أباه عبد العزيز وجد النصارى جالسين باللهو عنده ، والظاهر أنه جرت عادتهم على الحضور رغم أن الوقت إذ ذاك كان في عيد الفصح (٤) ، وكان من واجبات البطريرك والموظفين الحكوميين إظهار مراسيم الاحترام لكل وال جديد ، ويظهر أن حضور البطريرك كان متطلباً (٥) ، ونهى عمر بن عبد العزيز النسوة - ولعن نصرانيات - من زيارة الحمامات في الأسواق (٦) .

وكان بعض الولاة شديدي الحب للنصارى يظهرهم لهم المودة البالغة ، من ذلك ما يرويه ابن المقفع الأشموني من أن أبا القاسم كان يحب « أنبا مسيس » أكثر من جميع الأساقفة ويحضر له صفاده من السراى ليباركهن [بحضور

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ وما بعدها .

(٢) الكامل للبرد ، ص ٢٨٧ .

(٣) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٠ ، ج ١١ ص ٢٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٤ .

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ .

(٦) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ٦٩ .

ساويرس] . ويقول للأنبا وهؤلاء هم أولادك ، ضع يدك عليهم ، باركن بأعظم البركة (١) ، وقال لأنبا ابراهيم أسقف الفيوم : « إننى أكرمك كرامة عظيمة حتى أتى جعلت زوجتى ابنة لك (٢) » . هل أن ابن المقفع يأتى إلا أن يفسد صورة ذلك الحاكم ، فيقول إنه كان شريراً وكان تافه العقلية والتفكير وله عقل طفل . أما « حسان » الذى استعمل والياً سنة ١٢٧ هـ فكان لا يهتم حبه للكنائس والأساقفة والرهبان ، وطالما كان يشاور الأب القديس أنبا ميسس لأجل خلاص نفسه (٣) .

وحدث أن طالب الملاكين باسترداد كنيسة « أبو مينا » فى مريوط ، فأصر القبط على مقاومتهم ومن ثم التأم مجلس من الطرفين فى قصر الوالى ذاته . ولما سمع بعض الناس من أهل الصعيد بحضور قسطنطين الملاكى [أسقف مصر] وثبوا عليه وجروه إلى الخارج وأرادوا القتل به لولا أن أتى الأساقفة عليه برأسهم وخلصوه من أيديهم ، ويتابع ساويرس ذكر خبر هذه الرواية فيقول : « إن أحدهم وقف وسط الجماعة وشتم ساويرس وجدف على الثالوث ، فحينئذ شاهد الجميع ثوب الرجل وقد ألق من فوقه إلى تحت إلى ثلاث قطع ، فصرخ كل من بالقصر من المسلمين والنصارى والمهرطقة : لا إله إلا إله النصارى ، ولا أمانة إلا أمانة غاييل ، وجرح كثيرون فى هذا الزحام ، ، وليست هناك أى إشارة إلى معاقبة أحد من المتخاصمين (٤) » .

كانت معاملة الديرين تنطوى فى بعض الأحيان على ما يشير إلى مساواتهم

-
- (١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٣ .
 (٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٤ .
 (٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٥ .
 (٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٦ - ٢١٠ .

الثامة بالمسلمين في كافة الحقوق ، ونستدل على صحة هذا الرأي من أنه لما صالح
عبدُ الله بنُ سعد بنُ أبي سرح (٢٥ — ٣٥ هـ) ملكَ النوبة [قليدوروث]
تقرر في الصلح ، أنه أمان وهدنة جارية بينهم وبين المسلمين من جاورهم من
أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة ، وأخذ النوبيون على
أنفسهم العهد بحماية من نزل ببلدهم أو طرقة من مسلم أو معاهد (١) .

وكان الخوارج أشد من أهل السنة في ميلهم إلى الذميين ، وقالوا : إنهم
أخطأوا المحجة وجعلوا قرى عربية بمنزلة قرى عجمية ولم يأخذوا بما اجتمع
عليه أصحاب الرسول فأباحوا للذميين الجهر بدينهم (٢) ، هذا مع أن المجرم
لا يجد رحمة من أحد الفريقين ، من ذلك ما تذهب إليه الروايات من أن عمر
ابن الخطاب سمع بنبطي من أهل الشام قد أنزل امرأة من على ظهر جوادها وفسق
بها فأمر بصلبه وقال : لم نعطهم العهد لمثل هذا (٣) . ومن الأدلة الطيبة على
ما كانت تسترشد به الحكومة الإسلامية في معاملتها للذميين ما جاء في الأمر الذي
وجد بين أوراق البردي اليونانية المحفوظة في المتحف البريطاني ، وعلى
الرقع من فساد قسم منه فقد جاء في الباقي :

« خوفاً من الله ، وحفظاً للعدالة والحق في توزيع القسور المفروض
عليهم... (٤) ورتب ناظراً يعاونه أربعة من البارزين في كورتك لمساعدتهم في
جمع الضريبة ، فإذا فرغوا من ذلك فابعث إلينا بمكلفة شاملة للتفاصيل المتعلقة

(١) التريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٣٣ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ١٠٠ .

(٤) بيان في الأصل .

بالمبلغ المطلوب من كل واحد بينهم ، مبيناً في هذه المكلفة أسماء الأشخاص الذين جمعت منهم هذه الجزية المقررة ومكان إقامتهم ، ولا تجعلنا نعرف أنك قد خدمت أهل كورتك بأى صورة من الصور في مسألة الضريبة التى كلفت بها ، أو أنك حايت أو ظلت أحداً ما فى جمعها ، لأننا نعرف أن الأشخاص المكلفين بدفعها لابد وأن لا يطيعوا بعض أوامرك ، فإذا وجدت أنهم قد عاملوا أحداً ما بلين زائد نتيجة محاباتهم إياه ، أو أثقلوا عليه غاية الإثقال لكراهيتهم إياه ، فإننا سنتنصص منهم فى أشخاصهم وأموالهم تنفيذاً للشرع ، ومن ثم أتدوهم وحذرهم ، وأخبرهم أن لا يرهقوا عاملاً ولا يحملوه ما لا يطيق ، حتى ولو كان بعيداً عنهم أو ليس من زميرتهم فى جمع الضريبة ، ولكن يجب معاملة الجميع بالعدل ، وأخذ الشيء من كل منهم بقدر طاقته ، ومرجاة هذه الضريبة بأن يبدوا باتفاق مدون يبينون فيه أنه إذا ثبت - بعد التحصيل - أنهم كلفوا أحداً فوق قدرته وخففوا عن آخر تماماً فإنهم يتحملون جميعاً سدّ النقص فيما بينهم بالنسوى ، وسيكونون عرضة - إلى جانب ذلك - للعقاب الشديد جزاء عدم انصياعهم لأمرنا ، ويجب أن يرسل الاتفاق المذكور إلينا برفقة المكلفة المشتملة على ما قرّر على كل شخص (١) ، ومع ذلك كان القبط غير راضين عن الأوضاع بدليل كثرة الثورات التى قاموا بها ، وهالك ثباتها :

ثورة سنة ١٠٧ هـ فى الدلتا .

• ١٢١ هـ فى الوجه القبلى .

• ١٣٢ هـ فى سمنود .

• ١٣٥ هـ فى سمنود .

ثورة ١٣٠ هـ ، في سخا .

د ١٥٦ هـ ، في بلهيب .

د ٢١١ هـ ، في الوجه القبلي .

وفي سنة ٢١٦ هـ اشتد الاضطراب ، وتفاقت الفتنة ، وقتل الرجال المحاربون وأسرت النساء والأطفال (١) ، ومن حينئذ أذل الله القبط في جميع أرض مصر وخذل شوكتهم ، فلم يعد أحد منهم يقدر على الخروج ولا القيام على السلطان ، وغلب المسلمون على القرى ، فعاد القبط من بعد ذلك إلى كيد الإسلام وأهله بإعمال الحيلة ، واستعمال المكر ، وتمكنوا من النكاية بوضع أيديهم في كتاب الخراج (٢) .

على أن الظروف كانت بالغة السوء في «تنيس» ويقول البطرك ديونيسيوس Dionysius إنه في أيام عبد الله « رأينا في أرض مصر بتنيس أمراً غريباً ، وأخبرنا سكانها خبراً مخجلاً هجيباً ، ذلك أن قوام سكان هذه البلدة من النصارى وهم كثرة لكنهم يعيشون في فقر مدقع ، ولما سألناهم عما أدى بهم إلى هذه المتربة البالغة قالوا لنا إن المياه تحيط بنا من كل ناحية ، وليست لنا حقول أو زراعة فتعهدنا ، ولا نستطيع تربية الماشية ، أما الماء الذى نشربه فوارد من مكان ناء وقلنا نتسكن من شربه إلا بدفع درهم لكل أربع جرار ، ونحن نشغل بتجارة الكتان ، فتغزله نساؤنا ونقوم نحن بنسجه قاشاً ، ويؤجرنا أصحاب المال نصف درهم كل يوم ، وقلبا ينى دخلنا بثمان طعمانا ، وإذا جى

(١) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٨١ ، ٧٣ ، ٨٤ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، ١١٩ ،

١٩٠ ، ١٩٢ .

(٢) النفل للمقرئى ، ج ١ ، ص ٧٩ ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

المستولون الضرائب فرضوا خمسة دنانير على كل دار ، واستعملوا العنف في جبايتها وحبسونا في المطبق ، ويدفعنا البؤس إلى رهن أهلنا فيشتغل أولادنا وبناتنا كالعبيد ، وإذا حدث أن زوجة أحدنا حملت من سيدها دفعونا للتعهد بعدم رفع شكوانا إلى القضاء . وهناك أسوأ من هذا وهو أنه قبل حلول وقت تحرير الزوجة أو البنت يطالبونا بخراج السنة التالية ، فنُدفع عن هذه الرهائن دنانير أخرى ، وبذلك يظل أولادنا وبناتنا عبيداً للعرب على الدوام ، وقد أفضى البطرك بهذه الحال إلى عبد الله لما يعرفه فيه من عطفه على القبط وجهه إليهم ، فلما وقف عبد الله على جليلة الخبر أمر أن تكون جرية الرءوس عن كل فرد اثنين وعشرين درهما كما نصت قوانين أرض السواد^(١) ، وبلغ خراج قيس عام ٤٣٩هـ ألف دينار في اليوم ، كما يقرر شاهد هيان^(٢) .

على أنه كان بمصر جماعة من النصارى الاثرياء ، وعلى الرغم من أنه ليس من الثابت وقوع الحادثة التالية إلا أنه لا يبعد حدوثها ، ذلك أنه لما سار المأمون في قرى مصر كان يبني له بكل قرية دكة يضرب عليها سرادقه والعساكر من حوله ، فيقيم في القرية يوماً وليلة ، فر بقرية يقال لها دطاء النمل ، فلم يدخلها لحقارتها ، فلما تجاوزها خرجت إليه عجوز تعرف د بمارية القبطية ، صاحبة العزبة وهي تصيح ، فظنها المأمون مستغيثة متظلة فوقف لها ، وكان لا يمشى أبداً إلا والتراجم بين يديه من كل جنس ، فذكروا له أن القبطية تقول : يا أمير المؤمنين : نزلت في كل ضيعة وتجاوزت ضيعتي ، والقبط تعيرني بذلك ، وأنا أسأل أمير المؤمنين أن يشرفني بحلولة في ضيعتي ليكون لي الشرف ولعقبتي

(١) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. II, p. 17.

(٢) سفرنامه ، ص ٣٧ ؛ المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .

من بعدى ، فلا تشمت بي الأعداء ، ، ثم استخرطت في البكاء فرقاً لها المأمون وثى عنان فرسه إليها ، فجاء ولدها إلى صاحب المطبخ وسأله عما يحتاج إليه من الغنم والهجاج والفراخ والسمك والتوابل والسكر والعسل والطيب والشمع والفاكهة والعلوفة وغير ذلك مما جرت به عادته ، وأحضر جميع ذلك إليه وزاد ، وكان مع المأمون أخوه المعتصم وابنه العباس وأولاد أخيه الواثق والمتوكل ويحيى بن أكرم والقاضى أحمد بن داود ، فأحضرت المرأة لكل واحد منهم ما يخصه على انفراد ، ولم تكل أحداً منهم ولا من القواد إلى غيره ، ثم أحضرت للمأمون من فاخر الطعام ولذيذه شيئاً كثيراً حتى إنه استعظم ذلك ، فلما أصبح - وقد هزم على الرحيل - حضرت إليه مارية القبطية ومعها عشر وصائف ، مع كل وصيفة طبق . فلما عاينها المأمون من بعد قال لمن حضر : قد جاءكم القبطية بهدية الريف الكامخ ، ، فلما وضعت بين يديه إذا في كل طبق كيس من الذهب (١) .

وباع عامل من همال يزيد بن المهلب فصاً من الياقوت الأحمر ليهودى من أهل خراسان بثلاثين ألف درهم ، وبعد أن تم البيع قال له اليهودى ، : والله لو آيت إلا خمسين ألف درهم لأخذه ، ، فلما رأى تغير وجه صاحبه وغمه أعطاه مائة دينار أخرى (٢) ، كذلك كان المسلمون يعمدون إلى خديعة رعيته ، فقد حدث أن تعهد بكام ، قيم بلدة د بورة ، من أعمال مصر ببناء جامع جديد إذا أذن له المستولون بهدم الجامع القديم ، فرضى المسلمون ، ولما كملت إقامة المسجد الجديد رجع المسلمون في كلتهم واتفاقهم قائلين : لا يجوز لنا في ديننا

(١) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٨١ .

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ٧١ .

أن نهدم مسجداً صليناً فيه وأذناً (١) ، مع أنه يلاحظ أن صلاح الدين هدم كثيراً من جوامع القاهرة ليقيم أسوار عاصمته (٢) .

ولقد اختلفت الآراء إبان ذلك الوقت بشأن معاملة الذميين ، فيقول صاحب كتاب الخراج في كلامه إلى الخليفة هرون الرشيد : ينبغي أن تتقدم بالرفق بأهل الذمة والتفقد لهم حتى لا يظلموا أو لا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم (٣) . وهذه نوايا طيبة فسرّت تفسيرات واسعة ، فيقول يحيى إن العاجز من الذميين عن دفع الجزية يعني منها ولا يكلف فوق طاقتهم ، وكذلك الحال إزاء من لا يستطيع دفع الخراج (٤) ؛ لكن ورد في كتاب الأم للشافعي أنه إذا أخدت الجزية من شخص ثم افتقر كان الإمام غريباً من الغرماء ، ولم يكن له أن ينفق من مال الله على فقير من أهل الذمة (٥) .

وتدلنا القصة التالية على عدم ازدياد المسلمين للذميين . ذلك أن يعقوب ابن اسحق السكندی لم تمنعه يهوديته من أن يكون أبرز فلاسفة عصره ومطرب دهره وأذن الناس منزلة إلى المأمون . وحدث أن جاء ذات يوم إلى حضرته ويجلس مجلساً فوق مجلس أحد كبار المسلمين الذي قال له (٦) : لما تجلس وأنت اليهودي فوق ما يجلس علماء الملة ، فأجابه يعقوب : لأنني أعرف ما تعرف . ولكنك لا تعرف ما أعرف .

(١) Eutychius : Hist., Vol. 2, p. 434.

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧١ .

(٣) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٩ .

(٤) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

(٥) شهر مقالة : قتاي ، ص ٥٥ .

(٦) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

وكان المستنصر (٣٥٠ - ٣٦٦ هـ) يجلس في ديوانه ومن حوله كبار نصارى
الاندلس المعاهدين ، ومنهم الوليد بن الخيزران قاضى نصارى قرطبة وعبد الله
ابن قاسم مطران طليطلة (١) ، كما استعمل المسلمون أحد اليهود سنة ٣٧٩ هـ عاملاً
على (٢) سيرا ف .

والمعروف أنه قد تولى جمع خراج البصرة أحد اليهود المتنفذين واسمه بن
علان (٣) ، ولما ماتت زوجته شيعها أهل البصرة بأجمعهم عدا قاضيا ، وكانت
اليهودى أموال طائلة ، حتى لقد أخذ منه السلطان مائة ألف دينار . وضمن
دخار تكين ، البصرة كل سنة بمائة ألف دينار ومائة قرص ، ولما وصل السلطان
ملكشاه إلى خوزستان ، لحقه دخر تكين الشراي ، وسعى عنده لقتل ابن
علان اليهودى الذى كان ملتجئاً إلى نظام الملك ، فأمر السلطان بقتل ابن علان
غرقاً ، فلما قتل انقطع نظام الملك عن الركوب ثلاثة أيام ، وأغلق بابه عليه ،
ثم أثير عليه بالركوب فركب .

ولنا نسمع عن الحياة التى كان الأقباط يحيونها في بيوتهم من حيث
الترف والإسراف ، وتقلبهم في بلهنية من العيش واتساع الأحوال وكثرة
التفقات حتى إن الواحد منهم يكون في ديوانه بأدنى اللباس ويأكل أدنى المآكل
ويركب الخمار ، حتى إذا صار في بيته انتقل من حال إلى حال وخرج من عدم
إلى وجود (٤) ، وقد قرّب المستنصر إليه سروراً الجلال [وكان ذا جاه ومال] ،
وأذن له بتجديد كنيسة القديس مار جرجس بالقاهرة (٥) .

(١) القرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٢) Ecluse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3. p. 150.

(٣) ابن الأثير : السكامل ، سنة ٤٧٢ هـ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٣ .

(٥) تاريخ أبي صالح الأرمني ، ص ٨٨ .

ولقد ساهم الأقباط في حياة المسلمين الاجتماعية وأخذوا منها بنصيب ،
فجرت عادة المسلمين في إسنا من صعيد مصر في أفراحهم وأعراسهم على دعوة
النصارى الذين يغنون بالقبطية الصعيدية ، ويمشون أمام العروس في أسواق
إسنا وشوارعها ، ويقول أبو صالح الأرمى تعقياً على ذلك : « إن هذا صار
عندهم عرفاً وعادة مستقرة إلى عصره هو (١) » .

على أن المسلمين لم يكونوا في عزلة تامة عن الديانات المعاهدة ، فهناك بناية في
بيت لحم اتخذت جامعاً ، وتعد النصارى لعمر — استجابة لطلبه — بإضاءته
والمحافظة عليه والقيام بنظافته (٢) ؛ وكثيراً ما حفلت الأديرة بالمسلمين لما كانت
تغريهم به من اتخاذهم إياها أما كن للبر ، وعرف أهالي القاهرة بترددهم بين
آونة وأخرى على دير القصير للترويح عن النفس ، أما دير الخنافس بالعراق فأثير
لدى أهل العراق لموقعه ، إذ تربض عند سفحه القرى ويشرف على الأنهار والمروج ،
وبما يذكر عن سيف الدولة أنه قلباً مر بدير مارت مروثا [في سفح جبل
جوشن ، المطل على حلب] إلا نزل به ، وحجب هذا الدير إلى الناس ما به من
خبرة لذة للشاربين ، وعرف دير العذارى بمحافاته ، ويشير الشعراء إلى أن الخنور
والنساء كانا من بين المفاتيح التي تجذب الناس ، [فلا يعدم من دخله أن يرى من
رواحبه جوارى حسان الوجوه والتدود ، والألحاظ والألفاظ ، وفي
الحانات التي حوله خلق يشربون على الملاهي (٣)] ، ويقبول فيه

(١) تاريخ أبي صالح الأرمى ، ص ١٢٩ ، وترجمته ص ٢٧٨ .

(٢) راجع ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٢ .

(٣) ما بين الحاضرَيْن مضاف من مسالك الألبار للمبري ، (طبعة دار الكتب المصرية
ج ١ ، ص ٢٦٠) ، والقول للمبري وللخالدى معاً ، على أننا نضيف إلى ما ذكره المؤلف في
النس ما أورده المبري كذلك لابن المعتز حيث يقول في وصف « دير العذارى » :
==

ابن المعتز^(١) (٥٢٩٦ +) :

سقى المطير ذات الظل والشجر وديرَ عبيدون هطال من المطر
ياطالما نهيتى للصبح به في ظلمة الليل والعصفور لم يطر
أصوات رهبان دير في صلاتهمو سود المدارع ناعرين في السحر
مزنرين على الأوساط قد جعلوا على الرموس أكاليلا من الشعر

ويقول جحظة البرمكي المتوفى سنة ٨٣٢٦ (٢) :

أيها الحاذقات بالله ، جئدا واصلحا لي الشراع والسكانا
واحططالى الشراع بالدير بالعلث لعل أعاشر الرهبانا
وظباء يتلون سفرا من الإنجيل باكرن سحرة قربانا
لابسات من المسوح ثياباً جعل الله تحتها أغصانا
خفرات حتى إذا دارت الكأس كشفن النحور والصلبانا

ويقول أحد الشعراء (٣) :

== أيا جيرة الوادى على المصراع المذب سفاك حيا ، حى الثرى ميت الجذب
وحسبك يا «دير المغارى» قليل ما يمن بما تحويه من طيبة قلبى
كذبت الهوى إن لم أقف أشتكى الهوى إليك وإن طال الوقوف على صحنى
وعجت به والصبح ينتهك الدجى بأضوائه ، والنجم يركض فى الثرب
أصانع أطراف الدموع بقله موقرة بالدمع غربا على غرب
وهل مى إلا حاجة قضيت لنا ولوم تحملناه فى طاعة المب ؟

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٧٨ ؛ وراجع ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٤٠ ؛ والأغانى ، ج ٨ ، ص ١٧٨ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٨١

(٣) لم يذكر الأستاذ ترتون إلا ترجمة الشطر الأول من البيت ، فأكملنا فى الترجمة الأيات
تقلا عن الديارات النمرانية فى الاسلام لحبيب زيات ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٣٨ .

اشرب على قرع النواقيس في دير أشموني بتفليس
لا تخف شرب الكأس والليل في حد نعيم لا ولا بوس
إلا على قرع النواقيس أو صوت قسان وتشميس

* * *

على أن المسلمين كانوا في بعض الأحيان يسيئون تقدير كرم الضيافة
التي يصادفونها في الأديرة ، فقد حدث أن جماعة من قتيان تغلب أرادوا قطع
الطريق على قفل بلغهم أن يمر قرب دير العنباري ، فاختفوا بالدير ، حتى
إذا أمنوا عين السلطان عمدوا إلى القس فشدوا وثاقه ثم خلى كل واحد منهم
براهبة (١) .

وفي أثناء الاضطرابات التي صحبت سقوط بني أمية أفتحمت عصابة من
الصوص بمصر ديورا من أديرة الراهبات ، وفيهن واحدة وهبت من الجبال
ملا مزيد عليه لمرتعج ، وقد دخلت الدير وهي بنت ثلاث سنوات ، فلما
نظروها شدهم حسنها وراحوا يتقارعون لمن تكون ، فاحتالت عليهم بأن
ادّعت أنها ورثت فيما ورثت عن أسلافها دهنا إذا ادّمن به الإنسان لا يعمل
فيه السلاح ، وقصير السيوف والرماح في جسده مثل الشمع ، ثم أوقعت
أحدهم بأذن مكنته من التجربة ، قتمت حيلتها عليه ، فأخرجت زيتا أدهنت به
ثم مدت عنقها فضربها بسيفه ضربة أطارت رأسها ، فعرف القوم إذ ذاك
مقصدا وأنها اختارت الموت على العار ، فإذ كان منهم إلا أن تخلوا عن الراهبات
الأخريات وتركوهن وشأنهن ، وخرجوا ديمجدون الله ، ويفيض المقريري

(١) تصرفنا في الترجمة العربية بما يتفق وما جاء في مسالك الأبصار دون أن نغير إلى
بقية الحادث .

في ذكر هذه القصة دون أن يشير إلى الكلمتين الأخيرتين (١) .

وكانت بعض الأديرة بالغة الثروة ، حتى يقال إن دخل دير مار سمعان
القريب من دمشق قدر بأربعمائة ألف دينار (٢) .

* * *

لم يكن اللهو الباعث الوحيد لزيارة القوم للأديرة ، فقد تداول الناس فيما
بينهم أن بدير ميماس — الواقع بين دمشق وحمص — شهيداً يرى المرضى عما
بهم فجاءوه بالشاعر البطين ، وهو مريض التماساً للعافية ، فأهمله أهل الدير
وتغافلوا عنه ، فما كان من الشاعر إلا أن بال أمام قبر الشهيد وشاءت الصدفة أن
يموت ، فزعم الزاعمون فيما زعموا أن قد حل عليه غضب القديس فأورده
مصرعه ، فغضبت العامة لموته وقصدوا الدير يريدون هدمه وهم يصيحون
« نصراني يقتل مسلماً ، لا نرضى أو تسلبوا لنا عظام الشهيد حتى نحرقها ، وإذا
ذاك عمد بعض النصارى إلى رشوة أمير حمص ليدفع العامة عما هي بسبيله ، فدفعها .

كذلك كانوا يقومون بالسفارات إلى مكان مجاور لدير برصومة القريب من
مطبية وكان المسلمون يأتونه بالنذور ، ويذكر ياقوت (٣) الروى قصة تاجر

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٨٥ ؛ خطط المقرئى ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) راجع ياقوت : معجم البلدان .

(٣) أوجز المؤلف القصة ، ولا نرى بأساً أن نذكر ما في هذه الحاشية ليسهل على القارئ
إدراك ما يرى إليه ، ومن أن هذا التاجر قال إنه اجتاز بدير برصوما فاسداً إلى بلاد الروم
فلما لرب منه أخبره الناس بفضلته وكثرة ما ينذر له ، وأن الذين ينذرون له قل أن يخالف
مطلوبهم ، « فألقى الله على لساني أني قلت : إن هذا التماس الذي معى مشتراه بخمسة آلاف فإن
بعته بسبعة آلاف درهم فبرصوما من خالص مالى خمسون درهما ، فدخلت مطبية وبنته بسبعة
آلاف درهم ، فنجبت ، فلما رجعت سلمت إلى رهبانه خمسين درهما .

[اسمه المفيف مرجى الواسطى] حيث نذر للدير نذراً فوفاه، كما أن الدير كان يؤدي إلى الإمبراطور من نذوره عشرة آلاف دينار كل سنة^(١). ويقول بليامين التتيل^(٢) إن بعض أتقياء المسلمين يؤمون مقام النبي حزقيال لإقامة الصلاة فيه ، إذ له في قلوبهم حرمة كبيرة ، ، كذلك يقول إن قبر دانيال كان موجوداً في خورستان في كورة صغيرة يشقها نهر يقسمها قسمين ، يقيم اليهود في أحدهما حيث يوجد القبر ويقيم فقراء البلدة في الجانب الآخر ، فأح كل فريق أن يكون مشوى النبي في جانبه ، فاصطلحوا أخيراً على أن يبقى ثاودسه سنة حولية هند كل من الجانبين^(٣).

* * *

على أن المسيحيين كثيراً ما تمتعوا بالنفوذ العظيم والسطوة الكبرى ، وقد يرجع ذلك كله إلى ما امتازوا به من صلابة الخلق أحياناً ، كما يرجع أحياناً أخرى إلى الخرافة ، فقد ذكر الرواة أن «مار قرياقص» كان مسافراً سنة ١٣٦ هـ في سفينة بلغت به قلعة العبرانيين من ناحية الشرق ، فبعث المؤمنون من أهل الموصل في طلبه وأوقفوه في طريقه بعد أن وصلوا صاحب السفينة وضامنها بقدر كبير من المال ، وأقنعت حشود النصارى والمسلمين يتلو بعضها بعضاً لتتعلل طلعة ذلك الرجل البار وليباركها ويمنحها نفحاته القدسية^(٤). وحدث في مصر أن مسح البطرك «خايليل» بالزيت بذت رجل اسمه عيسى ، وهى «فتاة مجنونة بها روح نجسة وعمرها أربع سنوات» وصلى عليها فالبث الشيطان أن غادر جسمها وشفيت^(٥) ، كما حملت امرأة المنصور بغلام ذكر استجابة لصلوات

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٤٦ .

(٢) رحلة بليامين ، ص ١٤٢ .

(٣) رحلة بليامين ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٤) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. I, p. 249.

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٩ .

الأنبا إسحق ودعواته ، أو هكذا يزعم النصارى ، ومن ثم لم يكبد منصور
يتولى الخلافة حتى جعل إسحق بطرك أنطاكية والمشرق (١).

وانخفض النيل ذات مرة حتى خيف على البلاد فأمر الوالى أن ينادى المنادى
بمخرج الناس للصلاة ، ولما صلى أنبا ميسيس وشعبه زاد النيل وزال الخطر ،
لذلك قام أبو حون وأحسن السيرة مع النصارى وعطف على كنائسهم وخفف
عنهم الخراج (٢) ؛ ولما عرضت لأحمد بن طولون علقته التي كان فيها حتفه أمر
الناس بالدعاء له ، ففعلوا الناس بالدعاء له عند مسجد محمود بسفح المقطم ، وحضرت
اليهود والنصارى محتزين عن المسلمين ، ثم حضروا في اليوم الثالث مع النساء
والصبيان ، وأقاموا على ذلك أياماً حتى وافاه أجله (٣) .

ولما مرض تيمرتاش الأرتقى أمير ماردين وصحبه الأطباء عن إبراهيم من
سقمه لجأ إلى المصلين النصارى ، وبعث إلى دير مار برسومة في طلب كف
القديس اليمنى ، فرأى رجلاً في نومه يشع نوراً ويقول له : لقد بعثنى النصارى
لأتيك من الموت ، وسرعان ما زال عنه سقمه وقام خفيف الحركة ، ثم بذل
ما وسعه الجهد لتخفيف أعباء النصارى ، وبسط يده بالمنح الجليلة إلى كنائس
نصيبين ومردين وميافارقين ورأس العين ودادة ، وغيرها من البيع التي في
بلاد (٤) .

• • •

على أن ذممة المرء لم تكن تحول قط بينه وبين تولى المناصب الدينية الرفيعة

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ٢٠٥ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ٢٠٠ .

(٣) الكندي : الولاة والضماة ، ص ٢٣١ .

(٤) Michel Le Syrien, Chron., p. 312.

بين المسلمين ، ولنسق دليلين على ذلك أحدهما هو الصوفي صاحب الكرامات معروف الكرخي المتوفى سنة ٢٠٠ هـ فقد خرج من صلب أب نصراني (١) ، وأما الآخر فهو الحسن (٢) بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي المجوسي الأب ، وقد توفى الحسن سنة ٣٦٨ هـ .

على أنه كان لبعض النصارى شهرة غير طيبة ، حتى يقال إن أحمد بن علي الرازي « كان أقدر من الرهبان » (٣) .

وعلى أية حال فقد كان النصارى في بعض الأحياء يؤثرون العيش في ظل الحكم الإسلامي على العيش في ظل إخوانهم المسيحيين ، فقد تمكن Philardus الأرمني [ويسميه ابن الأثير بفردوس] من انتزاع أنطاكية من أيدي المسلمين ثم قفل راجعاً إلى القسطنطينية بعد أن استعمل عليها والياً فارسياً اسمه إسماعيل ، فلما تراءى نبأ هودة « فيلاردس » إلى سمع سليمان بن قطيش - الذي قتل قرب القسطنطينية - جهر السفن بعد أن استولى على أنطرسوس وطرسوس وهاجم أنطاكية من ناحية الجبل ، ووجد المعوثة في التغلب عليها وانتزاعها من عاملها الفارسي ، كما استولى على كنيسة « كسيان » وعلى كل ما بها من المتاع والأواني الذهبية والفضية وودائع أهل البلد وتقدر كلها بمبالغ طائلة ، ثم حوّل الكنيسة إلى مسجد ونادى بالسلام في البلد ، وأمن أهله على أموالهم وأرواحهم ، وكف الترك عن اقتحام بيوت النصارى ونهاهم عن سبي بناتهم حتى ولو قصدوا من وراء ذلك الزواج بهن ، ولم يسمح لهم بنقل شيء ما من أنطاكية ، كما أمرهم

(١) أبو الفداء ، المختصر ، سنة ٢٠٠ هـ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٤ ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٨ .

ببيع كل ما امتدت إليه أيديهم وأن يقنعوا فيه بالثمن الزهيد ، فسر أهل البلد وسلم له الوالى القلعة ، وفضله سكانها على فيلاردس ، الذى لم يكن له من المسيحية سوى اسمه فقط ، وقد حدث هذا الاستيلاء على أنطاكية سنة ٤٧٧ هـ (١) .

على أنه كان من الأمور التى يعاقب عليها المرء أن ينعت مسلماً باليهودية أو المسيحية أو المجوسية أو عبادة النار (٢) .

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 257 f.

(٢) الدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٩٦ .

الفصل الحادى عشر

الطب والأدب

من المعروف تماماً أن ذمرة كبيرة مع الأطباء أيام الخلفاء كانوا يهوداً أو مسيحيين ، وليس من هدف هذا الكتاب أن يورد بالتفصيل تاريخهم وأن يلم بما قاموا به ، فذلك أمر أدخل فى موضوع تاريخ العلوم ، وإنما الذى يسنينا هو صلتهم بحكامهم ، وبما كان بينهم وبين الرعاية من العلاقات (١) .

ويذكر أحد المؤرخين أن جمهوراً كبيراً من الناس مات بالسّم زمن معاوية ، ويذهب هذا المؤرخ إلى أكثر من ذلك فيشير إلى أن ابن أثال الطبيب النصراني قد دس السم لعبد الرحمن بن خالد انصياحا لأمر الخليفة ، ويترك هذا المؤلف قراءه يضعون بأنفسهم خوائيم هذا الأمر ، كذلك يشير المؤرخون إلى أن يريدأ استصحب معه أثناء حجه نصرانيا يعرف بأبى الحكم (٢)

وقد استدعى خصيب — وهو من أهل البصرة — لمعالجة وإلى البلد ، وهو ابن الخليفة السفاح ، بيد أن المنية عاجلت السقيم ، فحامت الشبهات حول الطبيب ، ومن ثم قبض عليه وزج به فى السجن حيث ظل رهينة حتى مات (٣) .

ويذكرون أن جرجيس بن بختيشوع كان يسكن جند شاپور ويعمل فى أحد البيارستانات التى كان يعدها من أملاكه الخاصة ، ويحكون أن الخليفة المنصور

(١) التفاصيل الواردة فى هذا القسم مستمدة من طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ، ما لم ينس على سواء من المراجع .

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

(٣) الأغاني ، ج ١٣ ، ص ٩٥ .

مرض وعجز جميع أطباء بغداد عن إبرائه من علته ، وحينذاك بعث في طلب جرجيس ، فلما صار المطيب في حضرة الخليفة تقدم وحياء ودعى له بلسان طلق فصيح باللغتين العربية والفارسية ، فعجب المنصور منه وأجلسه قدامه وأدناه إليه . واقتضت فترة من الزمن لاحظ الخليفة بعدما تدهور صحة جرجيس فعزا الأمر إلى منعه عن الشراب الذي اعتاد شربه ، فأمر به فأحضروا له شيئاً من نهر فطربل ، وفي أحد أيام عيد الميلاد كان جرجيس جالساً مع المنصور الذي سأله « أى شيء آكل اليوم ؟ » فأجابه « كل ما تريد » فسأله الخليفة « سمعت أنه ليست لك امرأة » فقال « لى زوجة كبيرة ضعيفة ولا تقدر تفتقل إلى من حضرتها » فسكت الخليفة حتى انصرف جرجيس من مجلسه ، ثم أمر سالماً - كبير الخصيان - بانتقاء ثلاث جوار روميات جميلات وحملن إلى الطيب ووصله بثلاثة آلاف دينار ، ففعل سالم ما أمره به الخليفة ، ولم يكن جرجيس بداره حين وصوله ، فلما عاد قال لتليذه « يا تليذ الشيطان لم أدخلت هؤلاء منزلي ؟ إمض ردهن إلى صاحبهن » .

ثم نادى النصى وأعاد بصحبته الجوارى للخليفة قائلاً « نحن معشر النصارى لا تزوج بأكثر من واحدة ، وما دامت المرأة في الحياة فلا نأخذ غيرها » ، فسر الخليفة من ذلك وأمر أن يرفع كل حجاب بين طيبه وبين حريم القصر ، وأذن له بالدخول على نسائه وجواريه ، وإزداد له تعظيماً وعليه إقبالا ، وأحبه حبه لنفسه (١) ، ويقال أيضاً هن يختيشوع بن جبرائيل إن الخلفاء كانوا يستأمنونه في الدخول على جواريه (٢) ، واستدعى الرشيد « ماسويه » لتطبيب

(١) Cf. Bar Hebraeus : Chronicle, p. 125.

(٢) ابن النديم : الفهرست ، ص ٢٩٦ .

أخته ، فأصر الطبيب على رؤيتها فأذن له الخليفة ، كما أجال له جس عروقها ولكن بحضرته ولا مشاحة في أنه كان هؤلاء الرجال في الغالب نفوذ عظيم ، حتى لقد قال الرشيد عن جبرائيل بن بختيشوع « كل من كانت له حاجة إلى فليخاطب بها جبريل لاني أفعل كل ما يسألني فيه ويطلبه مني » . على أنهم كانوا في بعض الأحيان يسيئون استفلال مراكرهم ومكانتهم ، فقد خلف عيسى بن شهلا جرجيس بن بختيشوع في خدمة المنصور فبسط يده ضد الأساقفة والمطارنة ، واحتجز أموالهم لنفسه ، حتى لقد كتب إلى أسقف نصيبين سائلا إياه أن يبعث إليه بعض أواني الكنيسة وكانت جليلة القدر غالية الثمن ، وتوهمه بالسوء إن تواني عن إجابة طلبه ، وجاء في الكتاب الذي بعثه إليه هذه العبارة « ألت تعلم أن أمر الملك يبدى ، إن شئت أمرضته وإن شئت عافيته » ، فلما وقف المطران على هذا الكتاب احتال في وضعه في يد الوزير [الربيع] الذي أوصله إلى الخليفة الذي ما كاد يطلع عليه حتى صادر أملاك عيسى وفصله من العمل (١) .

وجرت العادة عند مقدم كل طبيب جديد أن يختبر القوم مقدار معرفته بفنه أو يحتملوا عليه ببعض الحيل ، من ذلك أنه لما قدم بختيشوع بن جبرائيل بغداد لأول مرة دس إليه الخليفة ماء ثور مدعيا أنه لإحدى نسائه ، فلم تجر الحيلة على الطبيب .

كذلك ذاعت شهرة جبرائيل بن بختيشوع كطبيب وخادم للرشيد ، وحدث في ذات مرة أن شكت إحدى حواري الخليفة من تصلب في الذراع ، ولم تجدها نفعا وصفات الأطباء الذين أجهدوا أنفسهم في تهيتة الزيت ودهنه وغير ذلك

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٢٥ ، وبذكر أن اسم أبيه « خلافة » .

من وسائل العلاج ، فاستدعى الرشيد الحكيم جبرائيل وأفضى إليه بالقصة ، فقال له : « إن لم يسنخط عليّ أمير المؤمنين فلها عندي حيلة هي أن تخرج الجارية إلى ههنا بحضرة الجميع حتى أحمل ما أريده ولا تعجل بالسنخط عليّ » ، فأطاعه الخليفة وبعث فجاء بالجارية ، فلم يكمد جبرائيل يراها حتى جرى إليها وأمسك بذيلها كأنه يريد أن يكشفها ، فانزعجت الفتاة واستحشفت حتى تفصد جبينها عرقاً ، واسترسلت أعضاؤها وحركت ذراعها المتصلب ، وأمسكت بذيلها تغطي نفسها ، فتركها جبرائيل لساعته وقال للخليفة : لقد برئت يا أمير المؤمنين ! » وحركت الفتاة ذراعيها يمنة ويسرة فاشتدت الدهشة بالخليفة وبجميع الحاضرين .

وكان بختيشوع يتناول اثني عشر ألف درهم شهرياً ، وقد سجنه المأمون وصادر كل بضاعته نظراً لأن هواه كان مع أخيه الأمين ، ثم ما لبث أن أطلق سراحه وحباه بعطفه ووصله بمال يفوق ما أخذه منه ، كذلك كان الرشيد يجرى على « ماسويه » ألف درهم شهرياً ، ويصله كل سنة بعشرين ألفاً ، أما جبرائيل ابن بختيشوع فكان يتناول عشرة آلاف درهم شهرياً غير الهبات الدائمة ومالديه من الإقطاعات .

والكتاب المسلمون كريمةون في تقدير فضائل هؤلاء ممن على غير ملتهم حتى ليسمون حنين بن اسحق برأس أطباء عصره ، وهبه الله بن تليذ « بأبو قراط عصره وجالينوس دهره » ، ويعجب ابن خلكان من أن رجلاً في ذكائه وعبقريته لم يعتنق الإسلام ، وكان معاصره أبو البركات هبة الله اليهودي يسمى « بشمس العصر » .

بل إن المتوكل ذاته لم يستطع الاستغناء عن هؤلاء الأطباء ، فكان حنين

يلبس « الزنار » ، وكان مختيشوع بن جبرائيل ينعم بعطف الخليفة إلى درجة أنه كان يضاهي المتوكل في اللباس « وحسن الحال وكثرة المال وكال المروءة ومباراته في الطيب والجوارى والعبيد » ، وفي ذات يوم بينما كان الطبيب جالسا إلى جوار الخليفة مرتديا دراعة ديباج روى إذا بالمتوكل يلاحظ فتقا في ثوب طبيبه ، فظل يحادثه ويعبث بذلك الفتق حتى بلغ حده دون أن يتحرك مختيشوع وكان الحديث بينه وبين المتوكل من المجانين ، فسأله الخليفة « بماذا تعلم أن المشوئس يحتاج إلى الشد والقيادة ؟ » فأجابه « إذا بلغ في فتق دراعة طبيبه إلى حده النيفق شددناه » فضحك الخليفة حتى استلقى على ظهره ؛ ومع ذلك فقد حسده المتوكل وحقد عليه وصادر أملاكه [سنة ٢٤٤ هـ] ، ويقال إنه جلده مائة وخمسين جلدة وصنف قدميه بالأصفاد وسجنه ، وفي رواية أخرى أنه نقاه إلى البحرين (١) .

وقصة استقباله للمتوكل من أحسن أساليب ألف ليلة وليلة، ذلك أنه أحضر كل ما بالعاصمة من الخيش ووطبه بالماء ليكون كل مكان بداره يمر به الخليفة فديا ، وكان من عادته أن يجلس في هربة من الأبنوس ، ويخرج من القصر وبين يديه ألف من الرجال ، ويحضر على هذه الصورة ويمضي الوقت من المساء حتى ينتصف الليل يتمتع بكل ضروب المتعة ، ثم يقوم للصلاة ومن حوله خصيانه السود الذين كان شديد الولع بهم ، وبعد الفراغ من الصلاة يجلس للحديث ، ويظل يقرأ الإنجيل حتى يتنفس الصباح ثم ينهب للقصر ، وقد خرج على أوامر الدين فجمع في بيته بين امرأتين في وقت واحد ، ويقال إنه كان يصرف كل ليلة خمسمائة دينار على الشموع والزيت والبخور .

(١) الطبرى : تاريخ الملوك ، ج ٣ ، ص ١٤٣٧ ، ١٤٤٧ .

فلما أخذوا منه كل شيء بيع ما عنده من الخشب والفحم والخر بستة آلاف دينار ، فباعها من اشتراها باثني عشر ألف دينار (١) .

ولما مرض « سلويه » بعث المعتصم ابنه لزيارته ، ولما مات أمر بأن تحضر جنازته إلى القصر ، وأن يصل عليه بالشموع والبخور جريا على عادة النصاري ، وامتنع المعتصم - يوم موته - عن أكل الطعام .

واختار المقتدر [أبا سعيد] سنان [بن ثابت بن قره] الصابي لاختبار كل من يريد ممارسة الطب ، فلم يعد في قدرة أحد مناوله هذه المهنة دون تفويض منه ، وفي ذات يوم جاءه شيخ حسن البرة مليحها ، فنهض سنان مرحبا به ، ولما أراد اختباره ومعرفة ما به دفع إليه الشيخ قرطا مسافيه دنانير وقال له « ما أحسن أن أقرأ ولا أكتب ، ولا قرأت شيئا جملة ، ولي عيال ومعاشي دار دائرة ، وأسألك ألا تقطعه مني » ، فضحك سنان ، وأخبره أنه سيأذن له بممارسة الطب على شريطة ألا يداوى مريضا بما لا يعلم ، وألا يشير بفصد ولا بدواء مسهل إلا لما قرب من الأمراض ، فقال الشيخ « هذا منهي مذكنت » ، فلما كان اليوم التالي وفد على سنان شاب ذكي حسن البرة مليح الوجه ، فسأله سنان عن تلقى عليه علومه فقال « على أبي الشيخ الذي جاءك بالأمس ، فضحك سنان واشترط عليه ما اشترطه على أبيه (٢) .

• • •

أما هبة الله [بن صاعد] بن تليد فكان شديد الجمد والوقار ، ولم يؤثر عنه أنه ضحك مع المفتي غير مرة واحدة فقط ، ذلك أنه حضر مجلسه ، وكانت

Bar Hebraeus ; Chronicle, P. 157. (١)

Bar Hebraeus ; Chronicle, p. 175. (٢)

دار القوادير ، ببغداد مجرة في إقطاعه ، فحلها الوزير [يحيى بن هبيرة] دون
علم الخليفة ، فلما أراد الشيخ الانصراف من حضرة المفتي هجر عن القيام لضعفه
وكبره ، فسأله الخليفة عما به فقال : كبرت ونكسرت قواديري ، ، وكان هذا
مثلا يتأجج به أهل بغداد لمن هجر وبطل وتقدم به العمر ، فذهل المفتي من
جريان هذه العبارة السوفية على شفق الشيخ الوقور ، فتعقب الأمر وأعاد إليه
دار القوادير [وزاد إقطاعا آخر] ، ولما مات سنة ٥٦٠ هـ [كان ذهنه بحاله]
وقد خرجت بغداد كلها تشيعه .

وكان المطيبون في بعض الأحيان يمانون المكائد في القصر ، من ذلك أن
الطبيب البارح أمين الدولة أبو الكرم صاعد بن توما — من سريان بغداد —
قتل يوم الخميس ٢٨ جمادى الأولى سنة ٦١٨ هـ ، وقد برع في التضמיד ، وكان
ثقة في أعماله ، حكيما بارعا خيرا ، عطوفا على الفقراء حسن الوساطة ، تقضى على
يده حاجاتهم ، وكان هذا الطبيب مقربا من الخليفة الناصر يبعثه ويوقره ، ويوكل
إليه معالجة أهل قصره وحريمه ، وفي أخريات أيام الناصر ضعفت عيناه وكل
بصره وأدركه سهو في أكثر أوقاته ، وعجز عن النظر في القمص والإنهاءات التي
يبحث بها إلى وزيره ، فاستحضر صاعد امرأة ببغداد تدعى دست نسيم ، لا يفرق
خطها عن خط الناصر شيئا واستصحبها إلى القصر وأفضى إليها بالخبر ، فكان الخليفة
إذا رغب في الكتابة كتبت ما يمليه عليها ، كل ذلك والوزير [القمي] يظن أن
هذه السكتب بخط الناصر الذي أخفى عنه ذهاب بصره ، وظل الأمر مكتوما
فترة من الزمن حتى اتفق معها أحد الغلمان واسمه تاج الدين رشيق ، على أن
يكتب ما يريدان حين يملها الخليفة ، فأطاعته ، وبذلك كانت أوامرهما نافذة .

وفي ذات يوم كتب الوزير مؤيد الدين رسالة إلى الخليفة وجاءه رد فيه

اختلال بين ، فأنكر [القمى] صدور هذا من الخليفة الناصر ، وشرح يتقصى الأمر سرّاً من أمين الدولة الذى أفضى إليه نبأ ذهاب بصر الخليفة وبخبره ست نسيم ، وقصة الخصى رشيق وعلاقته بها ، وخبر الرسائل التى يكتبانها وفق أهوائهما دون علم الخليفة ، فتوقف الوزير عن العمل بأكثر الأمور الواردة عليه ، فحنقت المرأة والخصى على أمين الدولة لإفشائه السر لأنه كان الشخص الوحيد الذى يقابل الوزير الذى وقف على السر المكتوم ، فاستأجرت المرأة والخصى أخوين هما ولدا قر الدولة اللذان تربصا للطبيب ذات ليلة فى بعض الطريق وهو يغادر القصر إلى داره ووثبا عليه وطمعاه بالخناجر ، فلما رأهما صاح وخلدهما ، إنهما ولدا قر الدولة ، فعاد الشريران إليه وأجهزا عليه ، كما جرحا الخادم الذى يصاحبه ويحمل أمامه المصباح ، فضجت المدينة والقصر ، وحمل أمين الدولة إلى بيته جثة هامدة ودفن به ، وبعد تسعة أشهر من دفنه نقلوه إلى كنيسة مارتوماس ، ودفنوه مع أبويه وألقى القبض على قاتليه المجرمين ليلة مصرعه ، وشق بطناهما ، وصلبا على باب المذبح [المواذى لباب الغلة] حيث قتلاه (١) .

* * *

لم يقتصر أمر الرحلات على المسلمين وحدهم ، ذلك أن يعقوب بن صقلان الملقب المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ، كان طبيب الملك العادل الأيوبي وقد أخذ إلى دمشق حيث ارتفعت حاله عنده ، وفى أخريات أيامه أدركه « التقرس » ووجع المفاصل حتى قيل إن الملك العادل كان إذا احتاجه استدعاه إليه بمجفة يحملها الرجال (٢) .

(١) Bar Hebraeus; Chronicle, p. 449 f.

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤٤٣ .

وفي حوالى سنة ٥٧٠ هـ [١١٧٤ م] هاجر من الغرب اثنان من اليهود هما يهودا وابنه صمويل الذى ألقى عصا التسيار في أذربيجان ، وأصبح طبيب آل بهلوان وحكيم أمراء دولتهم وما لبث أن أسلم (١) . أما يوسف بن يحيى بن اسحق الفاسى فقد فر من وطنه حينما شرع عبد المؤمن في اضطهاد اليهود والنصارى وإلزامهم بالإسلام أو الجلاء عن بلاد المغرب ، فرحل ابن يحيى إلى مصر ثم غادرها إلى حلب وما لبث أن مضى عنها إلى العراق متاجراً ، ثم سافر إلى الهند ، ولما عاد ازدادت خبرته بالطب زيادة عظيمة وكان صديقاً حميماً للقبطى صاحب تاريخ الحكماء ، وقد مات يوسف بن يحيى على يهوديته سنة ٦٢٣ هـ (٢) .

أما يوحنا بن ماسويه فقد خدم الخلفاء منذ الرشيد إلى المتوكل ، وكان لا يغيب قط عن طعامهم ، وكانوا هم لا يتناولون شيئاً من أطعمتهم إلا بحضوره ومن ثم لم تكن هناك أدنى كلفة بينه وبين المتوكل ، فكان الخليفة يداعبه في رفق ولين ، وكانت في يوحنا دعاية شديدة ، لا يتورع عن تناول الدين في نكاته التى دونها الكتاب المسلمون ، فقد ذكروا أن قسيساً جاءه يشكو إليه فساد معدته ولم تجده نفعاً شتى ضروب الدواء التى وصفها له ، فقال له يوحنا : إن أردت أن تبرأ فأسلم ، فإن الإسلام يصلح المعدة ، وحدث أنه لما أسلم عيسى بن إبراهيم ابن نوح كاتب الفتح بن خاقان أن جاء يوحنا من القصر إلى داره حيث ألقى جماعة من الرهبان فقال لهم : أخرجوا من بيتي يا أبناء الخطيئة ، وأسلموا فقد أسلم المسيح الساعة .

وعلى الرغم من ثراء هؤلاء الرجال ونفوذهم الواسع الذى يتمتعون به إلا

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٧٧ .

(٢) القفطى : تاريخ الحكماء ، ص ٣٩٢ .

أن المسلمين كانوا يشعرون أنهم دونهم مرتبة وأقل مكانة ، ويتضح لنا هذا بأجلى بيان من القصة التالية وهي أن الوزير [علي بن عيسى بن الجراح] وقّع إلى سنان بن ثابت توقيعا بإرسال جماعة من الأطباء وخزاة من الأدوية والشراب تجوب نواحي السواد من أرض العراق ، فوجد الحكماء أن جمهرة سكان « سرراء » و « نهر ملك » من اليهود فسكتبوا يتساءلون عما إذا كان يؤذن لهم بالمقام فيهم وعلاجهم أو الانصراف عنهم إلى حيث يوجد المسلمون ، ومع معرفة سنان بأن الرسم في بیمارستانات قد جرى للسلم والذي إلا أنه بعث يسأل عما يفعل ، فكتب إليه علي بن عيسى « فهمت ما كتبت ، وليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب ، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به هو معالجة الناس قبل البهائم ، والمسلمين قبل أهل الذمة ، فإذا فضل عن المسلمين مالا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التي بعدهم (١) » .

ونشير هنا إلى أن محتيشوع بن جبرائيل همر^٢ الدير الذي دفن فيه أبوه (٢) [وهو المعروف بدير مار جرجس بالمداثن] .

وكانت المنازعات تحدث بين الأطباء في بعض الأحيان ، من ذلك أن جرجيس المسمى بالفيلسوف كما يقال للغراب أبو البياض ، كتب أبياتا عن سلامة بن رحون اليهودي يقول فيها (٣) .

إن أبا الخير على جهله يخف في كفته الفاضل

(١) القفطي : تاريخ الحكماء ، ص ١٩٤ .

(٢) القفطي : تاريخ الحكماء ، ص ١٤٢ .

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٤٨ .

عليه المسكين من شؤمه في بحر هليك ماله ساحل
ثلاثة تدخل في دفعة : طلعتة ، والنعش ، والغاسل

* * *

ظلت علاقات العرب برعاياهم في ميدان الآداب والفنون علاقات طيبة قائمة على المودة خلال القرنين الأول والثاني للهجرة ، بل إن كثيراً من هذه المودة استمر بعد هذه الفترة ، ولقد أشرنا آنفاً إلى أن الحكومة اصطنعت مهندسين وعمالاً من غير المسلمين ، ونضيف هنا إلى ما سبق أن قصير عمره ، — وهو مسكن صيد أحد الأمراء الأمويين — قد نهض بزيئته نقاشون لا يعرفون العربية .

لم يكن للدين دخل في معاملة الشعراء والمغنيين ، من ذلك أن حنيناً المغني المسيحي الحيري كان من أقرب أصدقاء بشر بن مروان ، ويخصه كتاب الأغاني بست صفحات من صفحاته (١) ، كما أن برصوما الرامر ، طالما عرف أمام هرون الرشيد ، والأرجح أنه مسيحي الملة بدليل تلقيبه بالقبطي ولأن اسمه اسم آرامي (٢) . وكان عثمان بن عفان يعطف على أبي زيد الشاعر النصراني (٣) . كما لحن ابن مشجج أبو عثمان سعيد أبياتا للشاعر أبي ذناد اليهودي (٤) .

وكثيراً ما يرد في الأدب العربي ذكر نصراني نبه حبيته بين المسلمين وأعنى به الشاعر الأخطل . وكان واحداً من اصطفاهم الخليفة يزيد بن معاوية لمنادمته

(١) الأغاني ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) الأغاني ، ج ٦ ، ص ٧٢ .

(٣) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٢٩ .

(٤) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ١٠٢ .

في لموه وهم سرجون وقاسم بن طويل العبادي (١) ، ويقدر الشعراء حكم
الآخطل على الشعر ، رغم اتهامه ذات مرة بقبوله دنا من الخنزير على سبيل
الرشوة (٢) ، وحدث حينما ذهب إلى السكوفة أن زاره الشعبي للاستماع إلى قريضه
ودماه لتناول الغذاء والشراب معه (٣) وهو القائل : إن العالم بالشعر لا يبالي
إذا مربى البيت الجيد : أمسلم قاله أم نصراني .

وهذا قول يبلغ جادة الصواب رغم قول حماد الرواية (٤) : لا تسألوني عن
رجل قد حبيب شعره إلى النصرانية .

وقد ذكر الخليفة هرون أن أعظم وأجل بيت في المديح والفخر بخليفة
هو بيت الآخطل الذي يقول فيه (٥) .

شمس العداوة حتى يستقاد لهم وأعظم الناس أحلاماً إذا قدروا

ويقال إن معاوية (وفي رواية أخرى ابنه يزيد) لم يكن ليتورع عن حمل
الآخطل على هجو أهل المدينة الذين كانوا كارهين له فاضبين عليه ، فأقدم الآخطل
على ما أمر به بينما أحجم غيره من الشعراء عن مهاجمتهم والنيل منهم ، يحملهم على
ذلك شعور ديني يمنهم من هجو قوم آبوا النبي ونصروه (٦) ، ولولا هذه الحرية
التي كان يتمتع بها لقتل .

(١) الأغانى ، ج ٦ ، ص ١٢٨ ، ج ١٦ ، ص ٧٦ .

(٢) الأغانى ، ج ٧ ، ص ٤٠ .

(٣) الأغانى ، ج ٨ ، ص ٨١ .

(٤) الأغانى ، ج ٧ ، ص ١٦٥ ، ١٧٢ .

(٥) الأغانى ، ج ١٠ ، ص ٤ .

(٦) الأغانى ، ج ١٣ ، ص ١٤٧ .

ولقد أسمع جرير عبد الملك بعضا من قصيدة له في مدح الحجاج (١) ، فلما فرغ من إلشادها طلب الخليفة من الأخطل أن ينشئ واحدة على غرارها في مدح أمير المؤمنين ، فوقف الأخطل وأنشد قصيدة أروع من قصيدة جرير وأبعد منها في الفخار ، فقال الخليفة ، أنت شاعرنا ومادحنا ، اركبه ، غير أن جريراً قال : يا أمير المؤمنين إن النصراني الكافر لا يعلو ولا يظهر على المسلم ولا يركبه ، فأمن أهل المجلس على كلام جرير ، وإذا ذلك أمر الخليفة الأخطل بالامتناع ، فامتنع (٢) .

وإن نفس الشعور بتفوق الإسلام ليتضح في جواب جرير على سؤاله : أيهما أشعر هو أم الأخطل فقال (٣) : إني أعنت عليه بتولية من سنه ، وكفر من دينه ، وما رأيته في موضع قط إلا خشيت أن يبتلعني .

ويشير أحد الكتاب إلى أن ربيعة وقفت إلى جانب الأخطل وتعصبت له وأيدته في دعواه لأن كلاماً من منافسيه الفرزدق وجرير من مضر (٤) ، وربما كانت الغيرة الدينية تكمن وراء هذه المسألة وهي محاولة التقليل من شأن المسيحي بالقول بأن شهرته راجعة إلى الكبرياء القبلية وليست إلى الموهبة الشعرية ، ويكاد شعره لا يختلف في تكوينه عن بقية شعراء المسلمين باستثناء بعض أبيات قلائل منسوبة إليها فيما بعد .

* * *

(١) وهي التي يقول فيها :

وقد صبرت نفسي يا ابن عقل
ولو لم يرض ربك لم ينزل
إذا سر الخليفة نار حرب
محافظة فكيف ترى التوابا
مع النصر اللائكة الفضايا
رأى الحجاج أثقها شهابا

(٢) الأماي ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

(٣) الرزباني : الموشح ، ص ١٣٠ .

(٤) الرزباني : الموشح ، ص ١٣٨ .

ويقول عهد عمر إنه لا يجوز للذميّين حفظ القرآن كما لا يجوز لهم أن يعلموه أبناءهم ، وقد نهى المتوكل سنة ٢٣٥ هـ المسلمين عن تعليم النصارى (١) ، وربما كان هناك شيء من الواجهة ضد تعليم القرآن لغير المسلمين ، ذلك أن جماعة من الذميّين سألت أبا عثمان المازني أن يطالع لهم كتاب سيبيويه لقاء مائة دينار ، فرفض أبو عثمان العرض (٢) رغم مرتبته وإملاقه ، فلما مضى أحد اصداقائه لمجادلته احتج أبو عثمان عليه قائلا : إن في كتاب سيبيويه ثلاثمائة حديث وكثيراً من الآيات القرآنية ، فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة .

وحدث بعد فترة قصيرة أن دعى للشول بمحضرة الخليفة الواثق بالله لشرح بعض قواعد اللغة ، فامثل للأمر وتقدّم الخليفة ألف دينار ، فعلق على ذلك بقوله : وهبت الله مائة فموضني عنها ألفاً ، ولست أجد في هذه القصة ما يدل على أن الشرع حرم على الذميّين تعلم القرآن أو نهى عنه ، وإنما المنع لا يعدو أن يكون راجعاً إلى التقدير الشخصي .

والواقع أن ماسنه المتوكل ظل غير معمول به ، فقد درس كثير من الذميّين على أيدي مدرسين وفقهاء مسلمين (٣) ، من ذلك أن حنين بن اسحق درس على يد الخليل بن أحمد وسيبيويه حتى أصبح حجة في العربية (٤) ، وتلميذ يحيى بن عدي بن حميد - ألقه رجال عصره في المنطق - على يد الفارابي (٥) ، ودرس ثابت بن قرة على محمد بن موسى الذي قدّمه إلى المعتضد (٦) ، وتلقى بن جرلة

(١) القريري : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٢) السيوطي : بغية الوعاة ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٣) الأغاني ، ج ٨ ، ص ١٣٦ في الحاشية .

(٤) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٨٥ ، ١٨٩ .

(٥) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٩٦ .

(٦) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٦٥ .

علومه على يد علي بن الوليد من رجال المعتزلة ، وكان حسن الخط متمكناً من الأدب ، وتدل مؤلفاته وكتبه على عمق تفكيره وقوة معرفته ، وما لبث أن أسلم (١) [وعرف ببجي بن عيسى بن علي بن جزلة] ومات سنة ٤٩٣ هـ . ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن روح التسامح هذه كانت توجد أحياناً بين المسيحيين ، فقد تلقى متى بن يونس المنطقي النسطوري علومه على يد أساتذة من السريان (٢).

على أنه يمكن اتخاذ إبراهيم بن هلال مثالا لما قد يصير إليه الذمي من بلوغ أرفع المناصب في الدولة ، فقد تقلد إبراهيم الأعمال الجليلة فامتدحه الشعراء ، وعرض عليه [عز الدولة] بختيار [بن معز الدولة] البويهى أن يوليه الوزارة إن أسلم فامتنع ، وكان إبراهيم بن هلال الصابي حسن العشرة مع المسلمين ، عفيفاً في مذهبه ، وكانت بينه وبين صاحب اسماعيل بن عبيد الله والشريف الرضى مراسلات ومواصلات ومتاحفات وغم اختلاف الملل وتباين النحل ، وإنما كان ينظمهم سلك الأدب ، مع تبعد الدين والنسب ، فكان الأدب وشيجة قربي غير منكورة ، وكان إبراهيم حافظاً للقرآن حفظاً يدور على طرف لسانه ، واعتاد أن يروى قصة موت أبيه هلال بقوله : جاءني أبو محمد المهلبى معزياً به ، فن حين عرفت خبره في تقديمه مشرعة دارى الشاطية بادرت لتقيه ، واستغفيتها من الصعود ، فامتنع من الإجابة إلى ذلك وصعد وجلس ساعة يخاطبني فيها بكل ما يقوى النفس ويشرح الصدر ، ويصف والدى ويقرظه لي بقوله : ما مات من كنت له خلفاً ، ولا فقد من كنت عنه عوضاً ، ولما مات إبراهيم بن

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٨٥ .

هلال الصابي رثاء الشريف الرضى فى شعره (١) ، وأتف البعض أن يرثى شريف صابئاً فدافع الرضى عن نفسه بقوله إنه يبكى الفضل فيه (٢) ، ويقال إن رسائل

(١) من قوله فى رثائه قصيدته الدالية :

أرأيت من حلوا على الأهوا	أرأيت كيف خبا ضياء النادى
جبل هوى ، لو خر فى البحر اغتدى	من وقعه متتابع الإزباد
ما كنت أعلم قبل حطك فى الثرى	أن الثرى يعلو على الأطواد
بعدا ليومك فى الزمان فإنه	أقضى العيون وقت فى الأعضاء

(٢) كان الوفاء من الشريف أمرا غير منكور ، وصداقته لإبراهيم بن هلال فوق كل شبهة ، وليس أدل على محبته الخاصة للصابي أن مرور الأعوام على موته لم يبدل مكانته فى نفس الشريف فيقول له وقد مر بقبره :

لا بد للقرناء أن يتزايلوا	يوما يندر لى وغدر فراى
أضى وتطغى إليك نوازع	بتنفس كتنفس العشاق
وأفود عن عيني الدموع ولو خلت	لجرت عليك يوابل غداق

ولعل من أروع مرأى الشريف لصديقه هلال الصابي مرثيته الياضية التى أنشدها - هى الأخرى - وقد مر بعد سنوات على قبره ، فاستغفره فقال :

أيسلم قبر- بالجنيسة أنسا	أقننا به نعى الندى والمعالي
مررنا به فاستغفرنا رسومه	كما استغفر الروض الظباء الجوازي
وما لاح ذاك التراب حتى تحلبت	من الدمع أو شال ملآن الأماقيا
نزلنا إليه عن ظهور جسادنا	نكفكف بالأيدى الدموع الجواديا
ولما تجاهشنا البكاء ولم نطق	عن الوجد إقلاما عذرنا البواكيا
الوله لركب راعين تخرجوا	أريكم به فرعا من المجد ذاويا

* * *

ألا أيها القبر الذى ضم لحده	قضييا على هام النوائب ماضييا
هل ابن هلال منذ أودى كهمدا	هلالا على ضوء المطالع باليا ؟

* * *

خلا بعدك الرادى الذى كنت ألسه	وأصبح تصروه النوائب باديا
رضيت بحكم الدمرفيك ضرورة	ومن ذا الذى يندو بما ساء راضيا
وطاوعت من رام انتزاعك من يدى	ولو أجد الأعوان أصبحت عاصيا =

الصافي الرسمية وإخوانياته من أحسن ما كتب في زمانه ، ويترجم له ياقوت في أربع وثلاثين صفحة من معجمه (١) .

وفي سنة ٣٨٥ هـ مات بشر بن هرون النصراني الكاتب وكان شاعراً هجاء خبيث اللسان ، ومع ما كان هناك من الكراهية ضد النصارى وغيرهم إلا أن هذه الكراهية لم تكن قوية ولا عامة (٢) ، بدليل ما نراه من أن واحداً من المؤرخين يرى أنه من الجدير أن يسجل خبر موت رجل مثل هذا ليس بالخطير ولا الذي يعتد به .

أما رواية ابن رشتيق عن الأخطل فتختلف اختلافاً كلياً في الروح عما جاء في كتاب الأغاني ، وهي توضح كيف أن الدين تحول إلى تعصب .

كان الأخطل من شعراء العصر الثاني البارزين ، وقد مكنته قدرته الشعرية من أن يرقى فيلأزم عبد الملك بن مروان الذي أركبه ظهر جرير وهو المسلم التقى ، ويقال إن الداعي له على ذلك الأمر ما كان بين الشاعرين في حضرته من المنافسة الشعرية ، أما الشاعر — عليه لعنة الله — فلم يتورع عن المجاهرة بالنيل من الإسلام والتحقير من شأو المسلمين فقال :

ولست بصائم رمضان طوعاً ولست بآكل لحم الأضاحي

وطامت كيا بمر الخطب جاني فألقى على ظهري وجر زاميا
رئيتك كي أسلوك فازددت لوعة لأن المرأى لا نخذ المرازيا
وأعلم أن ليس البكاء بنافع عليك ولكنى أمني الأمانيا

(١) ياقوت : معجم الأدباء ، ج ١ ، ص ٢٢٤ ؛ أبوالمحسن ، النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ،

ص ٥٤ .

(٢) أبوالمحسن : النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٥٩ ؛ وفي طبعة دار السكتب المصرية ،

ج ٤ ، ص ١٧٣ .

ولست بزاجرٍ عنا بكوراً إلى بطحاء مكة للنجاح
ولست منادياً أبداً بليلاً كمثل العير : حى على الفلاح
ولكنى سأشربها شمولاً وأسجد قبل منبلج الصباح

ويقول ابن رشيق (١) القيروانى فى كتابه العمدة ، إن هذه غاية عظيمة ومنزلة قريبة ، حملت من المسامحة فى الدين على مثل ما تسع ، والملوك ملوك بزعمهم . . . وهجا الأنصار ، ولولا شعره لقتل دون أقل من ذلك . وقدرد عليه جرير أقبح رد ، وتساؤل مالا يجوز مع مثله علوى فضلاً عن نصرانى ، وعبارات ابن رشيق هذه تدل على روح جديدة كل الجدة ، لما فيها من قسوة فى القول لم تظهر من قبل ، كما أن السكبرياء الدينى جعله منتفخ الأوداج ، ولم يحمله على اصطناع المرح فى كتابته ، وإلا لرأى تفاهة تسمية هذه العبارات البريئة هجوماً على الاسلام ، فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على العزلة الفكرية التى ابتلى بها الاسلام ، كما أنها ظاهرة تدل على أن الناحية الفكرية كانت آخذة فى التدهور .

كانت الترجمة الخطوة الأولى فى قيام الفلسفة والعلوم الإسلامية ويلاحظ أن أغلب قلة الكتب اليونانية والسريانية إلى العربية كانوا من النصارى ، ومن أقدمهم د ستيفان الكبير ، الذى استجاب لخالد حفيد معاوية (٢) فترجم ما ترجم من الكتب المعروفة ، كما اصطفى المنصور والمأمون — على وجه الخصوص — جماعة انقطعت للترجمة دون سواها من الأعمال ، ويقال إن أبناء موسى الثلاثة — وكانوا من مشجعى الحركة العلمية — كانوا يدفعون خمسمائة دينار شهرياً للكتب المترجمة (٣) .

(١) ابن رشيق : العمدة ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

(٢) الفهرست ، ص ٢٤٤ .

(٣) الفهرست ، ص ٢٤٣ .

وقد يكون من العسير أن نبالغ في تقدير أهمية بعض الأشخاص أمثال حنين ابن اسحق وثابت بن قرة ، بيد أن عملهم لم يكن أدبيا ، إذ استهان بهم فقهاء اللغة ونحويها ، وقد أورد ياقوت نقاشا بين أبي سعيد الحسن بن علي السيرافي وبين متى بن يونس ، وفيه يتكلم عن رجال ترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون وجعلوا تلك الترجمة صناعة (١) . وتفصح المحاورة بأكملها عن اعتقاد العربي بتفرد لغته بالروعة دون سائر اللغات ، إلا أن ذلك لم يحل بين كتاب السير والمؤرخين وبين الترجمة لهم ، وحفظهم أسماء هؤلاء الرجال على الرغم مما قد يرمون به من نقص في اللغة العربية .

وحينما تنازع المختار المعروف بابن بطلان (+ ٤٥٥ = ١٠٦٣ م) مع ابن رضوان كتب رسالة في التهجم عليه مشيراً فيها إلى جهله بما يدعيه من علم الأوائل (٢) ، وعلى أية حال فإن هذه القصة ترينا أنه لم يكن ثمة حائل يحول بين تهجم أحد من النصارى على أحد من المسلمين ، وجعل الاثنين في مرتبة واحدة : وقد رأى ابن خلسكان أن شعربة الله بن تليذ من الشعر الذي يستحق أن يقتبس منه رغم شدة ياقوت في نقده ، هذا على الرغم من أن شعربة الله لا يرقى إلى مرتبة نشره في الصنعة ، وعدّ المقرئ كلا من اسماعيل اليهودي وابنته كسمونه من الشعراء الجديرين بالإشارة (٣) . كذلك نرى في إسبانيا أن المنصور — المغني اليهودي — قد ناب عن الخليفة في استقبال زرياب المغني الفارسي (٤) .

-
- (١) ياقوت : معجم الأدباء ، ج ٣ ، ص ١١٧ .
(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٣١ .
(٣) المقرئ : فتح الطيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .
(٤) المقرئ : فتح الطيب ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

وعلى الرغم من أن الكتاب المسلمين قلما ينعنون بالاهتمام بما لا يمت إلى الإسلام ، إلا أن هناك ما يدل على خروجهم على هذه القاعدة ، وينفرد كتاب البيروني عن الهند - دون سائر الكتب في هذا المضمار ، إذ يعالج فيه البلاد والسكان وعاداتهم ودياناتهم وفلسفتهم ، كما كان ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ = ١٠٦٤م) ملما بالإنجيل واللاهوت المسيحي إلما ما تاما ، وعرف ابن خلدون شيئا غير قليل عن الإنجيل وعن التنظيمات الكنسية ، واستعان بهذه المعلومات في مقدمته لدراسة التاريخ ، كما كان التقويم أحد المواضيع التي استرعت الانتباه ، فرى الدقة التامة في معالجة البيروني للنظم المختلفة لتوقيت الزمن في كتابه «قانون مسعودي» ، وكان الفلقشندي يرى ضرورة معرفة الكاتب بأعياد الذميين الدينية ، بل لقد كان هو ذاته ملما غاية الإلمام بالأعياد والقصاص المتعلقة بها وبالعادات المرعية فيها ، من ذلك مثلاً أنه يعرف البحث عن بيت الخيرة قبل عيد الفصح ، وهو يأذن لنفسه - في معرض الحديث عن أمثال هذه الأمور - أن يكون منقبا قنيا ، ونرى المقرئ أكثر تفصيلا في صدد كلامه عن أعياد النصارى واليهود ، فيصف الفرق المختلفة ، ويذكر ثبنا بأسماء بطاركة الإسكندرية كجزء حيوى هام من تاريخ مصر ، ويأتى بلبنة عن تاريخ المسيحية واليهودية ، أما القزويني فيصف التقويم في كتابه «عجائب المخلوقات» ، كما نرى لذة المسعودي الذاتية تذهب إلى ما وراء حدود الإسلام فيورد في كتاب «التفيس والإشراف» قصة الترجمة السبعينية للتوراة ، ويلخص تاريخ القسطنطينية مع تعداد الجماع الكنسية ، ويورد تفصيلا دقيقا رائعا عن فرق الهرطقة والمذاهب المختلفة وعن تضارب الفقه المسيحي والفقهاء المسيحيين .

ولقد كتب المسيحيون الأوائل كتبهم بالسريانية أو القبطية غير قاصدين أن يشاركهم المسلمون في الاطلاع عليها ، فنخرج ساويرس بن المقفع الأشمونيني

على الأسلوب الأدبي إذ كتب بالعربية الدارجة التي يتكلمها المصريون في زمنه ، وبذلك أَرْضَى كبرياء الأدباء المحدثين . وقد عمل النصارى على حفظ كياناتهم مستقلاً باستعمالهم الرسم السرياني والقبطي في كتابة مؤلفاتهم العربية ، ثم أخذ المسيحيون واليهود في الكتابة بالعربية إلا أن مؤلفاتهم كانت إلى حد بعيد بعيدة عن الأسلوب الأدبي ، وترجم ، سديه ، القانون إلى العربية فلم يكثرث به أحد من المسلمين ، ولا بد من أن المقرئ قد اعتمد على كتب وضعها الاديون ، بيد أنه كان أحرص من أن ينص على أسماء أصحابها ؛ وكانت للسعودى معرفة بكتب النصارى ، فقرأ يثنى على كتاب قيس الماروني ، [في التاريخ الذى انتهى فيه إلى خلافة المكتفى] وكتاب أثناسيوس [الراهب المصرى] الإسكندري ، كما يمتدح كتاباً لأبي زكريا الكسرى ، وآخر من تأليف أحد السريان واسمه أبو زكريا أيضاً (١) ، وهذا أمر غير مألوف ، إذ جرى العرف والعادة على تجاهل الكتاب المسيحيين ، على أن كلا من المكين وابن العبري يحظى بشهرة فائقة في الغرب أكثر منها في الشرق .

وإن كتاب الدين^١ والدولة لعل الطبرى الذى اقتبس فيه كثيراً من الإنجيل ليعتبر نسيج وحده ، لأنه دفاع عن الإسلام من نسيج رجل جبّ المسيحية واعتنقه ، ومع ذلك فمن العسير أن نتصور أنه من الشهرة بمكان إلا عند أولئك الذين يعرفون شيئاً عن الإنجيل .

وهناك كتاب فريد في بابه وضعه الكندى ، قيل سنة ٣٠٠ هـ بقليل ، ومنها يكن من أمر المؤلف فإنه يكتب بحرية عظيمة ويوغل في نقده للإسلام إذ يندد بفكرة الجهاد ، ويسخر من تقاليد الحج في مقارنته إياها بالشعائر

(١) السعودى : التنبية والإشراف ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

الهندية ، وهو ينتقد أمهات المؤمنين ، ولعل أبرز ما فيه اقتباسه خطبة للخليفة يهاجم فيها مداينة المنافقين في المسائل الدينية .

ولقاضي حران رسالة عن ديانة الصابئة ترجمت ترجمة دقيقة إلى العربية بأمر على بن عيسى (١)، ويقال إن الأصمغ بن عبد العزيز قرأ الكتب المسيحية بمساعدة أحد الشمامسة ليعرف عما إذا كانت تحوى طعنا في الرسول أم لا (٢) .

وكثيراً ما حوت كتابات المؤلفين - لا سيما الجغرافيين - حقائق عجيبة عن الذميين ، ويوجد [في قرية مبرون من قرى] صفد مغارة تتجمع فيها المياه مرة في كل سنة ، فيجتمع اليهود يومئذ ويتزحون الماء إلى الأماكن القاصية والبلاد البعيدة ؛ ويزعم البعض أنه إذا اجتمع حشد كثيف من الناس في كنيسة معينة من كنائس الناصرة، وعملوا سماعاً ، تفصّد أحد أعمدتها بالعرق حتى ليلبح هذا العرق (٣) . وتوجد في مصر كنيسة للروم [في قرية يقال لها بمرسانة العرا] ينزل الناس إليها عشرين درجة حيث يوجد سرير ، وتحت السرير رجل ميت مشدود في قطع ، وفوق السرير وعاء كبير من المرمر ، في جوفه باطية زجاج ، في جوفها فتيلة نحاس مجوفة، فيأتي قناديل الكنيسة ويضع فتيلة كتان في جوف الفتيلة النحاسية ، ويصب عليها الزيت ويشطها ، وسرعان ما تمتلئ الباطية الزجاجية بالزيت حتى يفيض وينصب في الجرة الرخامية، فيعند قيّم الكنيسة إلى أخذ هذا الزيت الذي يظل يسيل على الدوام ، ويسرج به قناديل الكنيسة ويبيع الفائض منه لينفق على نفسه وعلى من معه من خدم الكنيسة ، وقد اختبر

(١) ابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٢ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٣) الفلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٧٥ .

أحدهم - ممن يوثق بهم - هذا الأمر وتحقق من ذلك بنفسه ، وذكر أنه إذا أخرج
الميت من تحت السربير انطفأت النار ولم يفيض الزيت (١) .

* * *

لقد حوفظ على عهد عمر من ناحية واحدة ، تلك هي أنه حرم على النصارى
أن يضيفوا إلى أسمائهم كلمة « الدين » وسمح لهم بأسماء غيرها كأمين الدولة .

ومهما يكن الأمر فتم رجل مسلم لم يستنكف أن يستعمل الأفكار السياسية
في معرض الهجوم السياسى إذ قال : (٢)

تنصر فالتنصر دين حق عليه زماننا هذا يدل
وقل بثلاثة عزوا وجلوا وعطّل ما سوام فهو هطل
فيعقوب الوزير أب وهذا العزيز ابنه ، وروح القدس فضل

(١) ابن رسته : الأملق النفيسة ، ص ٨١ .

(٢) ابن الأثير ، سنة ٣٨٦ هـ .

الفصل الثاني عشر

الأسس الدينية

من المتفق عليه تاريخياً أنه ورد في الحديث النبوي ، لا يجتمع دينان في بلاد العرب ، مما حمل عمر بن الخطاب على طرد جميع اليهود والنصارى من شبه الجزيرة العربية باعتبارها دار الإسلام دون سواء من الأديان ، وطبيعي أن هذا التصرف منه مبالغة في تنفيذ حرفية الحديث ، هل أن ذلك لم يؤد قط إلى إخراج الذميين من بلاد اليمن ، بدليل ما يورده الهمداني من الإشارة إلى وجود مائتي يهودي في إحدى بلدان غربي شبه الجزيرة (١) . أما الحجاز فقد خلعت من الذميين نتيجة إخراجهم منها ، رغم أن هذا كان مناقضاً لخطة الرسول وآراء بعض كبار الفقهاء من أصحاب المذاهب ، ولم ينفذ على الدوام .

نزل أهل الذمة في حياة النبي المدينة ومكة وخيبر واليمن ونجران ، بل إن هناك نصراً نياً اسمه « موهب » كان يسكن مكة ذاتها (٢) ، ولما جاء عمر حُرِّم دخول المدينة على الأسرى الذكور البالغين من غير المسلمين ، ولم يستثن من هذا التحريم سوى أبي لؤلؤة ، استجابة لطلب المغيرة بن شعبة ، فقد كان أبو لؤلؤة صانماً ماهراً (٣) . وتدل الظواهر على تردد النبطيين على المدينة المنورة بين آن وآخر ، بدليل الأمر القاضي بأخذ نصف العشر ممن يتاجر منهم مع المدينة (٤) . وليس هناك من شك في أن الشاعر النصراني أبا زيد كان يتردد

(١) الهمداني : صفة جزيرة العرب ، ص ١٥٢ : الثاقبي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٢) الأصول : أدب الكتاب ، ص ٢١٤ : الثاقبي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠١ .

(٣) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبير ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ .

(٤) العاصم : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٥ : القرظي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ١٢١ .

على يثرب لأن عثمان [بن عفان] كان يدينه إليه ويجلسه إلى جواره (١)؛ ولعرف من الأغاني أن حنين [بن بُلُوخ] مقي الحيرة النصراني قد أقام في المدينة (٢) ، ولما عهد معاوية بن أبي سفيان إلى ولده يزيد بقيادة الحج استصحب يزيد معه في سفرته إلى مكة أبا الحكم النصراني (٣) ، كما بعث عبد الملك أحد المهندسين الروم لعمل الضفائر وردم الردم بمسكة عقب أحد الفيضانات (٤) . وفي سنة ٨٧ أو ٨٨ هـ أرسل الوليد [ابن عبد الملك بن مروان] ثمانين صانعاً من الروم والقبط لإعادة بناء مسجد الرسول ، ويقال أيضاً إنه كتب إلى إمبراطور بزنطة في طلبهم (٥) لتعميره [فبعث الإمبراطور إليه بأعمال فيفساء وبضعة وعشرين عاملاً] ونعثر في أوراق البردي على إشارات كثيرة إلى العمال الذميين الذين عملوا في إقامة المساجد وتعميرها .

وفي الميزان للشعراني ما يشير إلى أن أبا حنيفة أذن لأحد الكفار بدخول المسجد الحرام ، كسافر ، بينما نهى الأئمة الثلاثة الآخرين عن دخول غير

(١) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٢٤ .

(٢) الأغاني ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٣) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٤) حدث في زمن عبد الملك بن مروان أن ذهب السيل بأمتعة الحجاج وأحاط بالكعبة ، فقال الشاعر :

لم ترغسان كيوم الإثنين أكثر محزوناً وأبى للمين
إن ذهب السيل بأهل المصريين وخرج الخبسات يسعين
شوارها في الجبلين برقين

فكتب عبد الملك إلى عامله على مكة يأمره بعمل ضفائر الدور الفارعة على الوادي وضفائر السجد وعمل الردم على أفواه الكهك لتحصين دور الناس . راجع في ذلك كتاب فتوح البلدان للبلاذري ، ص ٥٤ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٧٧ ؛ ابن رسته : الأعلام النبيلة ، ص ٦٩ .

المسلمين لزيارته نهياً باتاً (١) ؛ على أنه جاء في كتاب الأم ، أنه لا يحرم على ذي المرور بالحجاز على ألا يقيم ببلد من بلدانه أكثر من ثلاث ليال على أن يكون ذلك مقام مسافر ، فإذا وافق هذا المسافر منيته وهو بمكة دفنت جثته خارج مكة ، وإن مات بغيرها من مدن الحجاز دفن حيث مات ، وإذا مرض وخيف عليه التلف إن حمل أو خيفت زيادة مرضه ترك حتى يطيق الحمل ثم يحمل (٢) .

* * *

أما من ناحية المساجد فقد رأينا أن البنائين النصارى كانوا يعملون في بنائها وترميم عمارتها ، وما ورد في هذا الصدد أن ملك النوبة [زكريا بن برقي] أرسل لعبد الله بن سعد بن أبي سرح منبراً وأرسل معه نجاره واسمه بقطر من أهل دندرة ليضع المنبر في جامع عمرو بن العاص (٣) .

وفي العصور الأولى من الإسلام كان للسيحيين الحرية التامة في دخول المساجد رغم منعهم من ذلك في بعض الأحيان ، ولطالما قام الاخلط مقام الحكم لقبيلة بكر بن وائل في المسجد (٤) ، ويبدو أن خالد بن مهاجر فتك بابن أثال في جامع دمشق وهو خارج من مجلس معاوية (٥) ، وحدث أن طلبت سفارة من لعن امبراطور الروم الإذن بزيارة مسجد دمشق فأجيبته إلى ملتصقها ، ومر رجالها في الصحن حتى دخلوا من الباب المواجه للقبعة فلما صعدوا أبصارهم في القبعة خر رئيسهم مغشياً عليه فحملوه إلى داره (٦) ؛ وما روى به الوليد بن عقبة وإلى

(١) الثمراني : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٣) القرظي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

(٤) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٧١ .

(٥) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

(٦) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

الكوفة أنه منح أبا زيد النصراني داراً (كانت لمسلم بن عقيل) على باب مسجد الكوفة ، فكان أبو زيد إذا ذهب إلى الوليد شق الجامع إليه ، وتبالغ القصة فتزعم أن أبا زيد اعتاد قضاء الليل بصحبة الوالي ، فإذا كان الصباح شق المسجد وهو سكران (١) .

وأمر عمر بن الخطاب أبا موسى الأشعري بإحضار كاتبه إلى المسجد فاعتذر أبو موسى عن إجابة هذا الأمر لأنه يستعمل كاتباً نصرانياً ، فقبل الخليفة عنده بطبيعة الحال (٢) .

أما أصحاب المذاهب فقد اختلفوا فيما بينهم في دخول الذميين المساجد ، فنهى مالك وأحمد بن حنبل عن دخولهم إياها مهما كانت الظروف ، أما أبو حنيفة النعمان فيجوز دخول غير المسلم إلى الحرم والإقامة فيه مقام المسافر لكن على ألا يستوطنه ، أما غير الحرام فيدخله بغير إذن أما الشافعي فيقول إنه لا يجوز للذميين دخول المساجد إلا بإذن من المسلمين (٣) .

والظاهر أن الذميين في عصور الإسلام الأولى كانوا يتحاضرون إلى القاضي بالمسجد ، فالمتواتر أنه لما تولى خير بن نعيم القضاء بمصر من سنة ١٢٠ هـ حتى ١٢٨ هـ كان يجلس في الجامع للفصل بين المسلمين ، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج فيقضي بين النصارى ، وكان غيره يقضون بين المسلمين في دورهم ، ويقال إن أول من أخذ المسيحيين إلى المسجد هو محمد بن مسروق (٤)

(١) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٠ .

(٢) Ghazi : "An Answer to the Dhimmi", p. 388 ؛ ابن قتيبة :

عيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٣) الشعرائي : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٤) الكندي : القضاء والولاية ، ص ٣٥١ ، ٣٩٠ .

الذى ولى القضاء من سنة ١٧٧ - ١٨٤ هـ ولا يستطيع الإنسان أن يظن أن المؤرخ قد أخطأ فيما أورده عنه بهذا الصدد ؛ وليس من المستبعد أن عمداً في عمله هذا كان مسبوقاً بغيره ، وأن هناك من القضاة من فعل قبله مثل فعله ، لكن كراهية القوم لإياه وتحاملهم عليه دعيتهم للاقتصاص منه وذم كل عمل يأتيه واعتباره عيباً ، وإذا كان « بكام » كبير نصارى بورة زمن المأمون - لم يدخل الجامع إلا أنه كان يمضى أيام الجمعة في موكب حافل إلى باب المسجد ثم يدع هناك رسوله ليصلى بالناس (١) .

وفي سنة ٨٧٢ هـ تنكر أحد النصارى في زى مسلم ودخل مسجد الظاهر بالقاهرة وحاول حرقه ، على أنه ليس هناك ما يظهر منه أن الأمر كان يسترعى منه التنكر على هذه الصورة ليتمكن من الدخول (٢) .

• • •

أما فيما يتعلق بالفدية فقد تألف العرب في الصحراء على أن تكون دية القتل قدراً ، ثم قل العرب معهم هذه العادة إلى البلاد التي فتحوها وبالفوا في نشرها حتى شملت الذميين ، وليس بين أيدينا ما نستدل منه على ما كان واقعا بالفعل . إذ المسألة موضع تضارب وكل رواية لها ما يناقضها ، بل إن المذاهب الفقهية ليخالف بعضها البعض الآخر مخالفة كبيرة في هذه الناحية ، والبيانات قلائل .

ويقال إن كلام النبي (٣) وعمر بن الخطاب أباح دم المسلمين الذين يقتلون

(١) Eutychius, Hist., Vol. 2, p. 434. أقتشوبس : قلم الجوهري ،

ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٢) القرظي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٤ .

(٣) القصة التي يشير إليها المؤلف هي أن رجلاً من المسلمين قتل ذمياً ، فلما رفع ذلك إلى الرسول قال : « أنا أحق من أوقى ندمته » ، ثم أمر بقتل المسلم ؛ وبهذا الرأي أخذ أهل المدينة .

النصارى غيلة ، والمأثور عن الرسول أنه أشار إلى أن من قتل ذمياً فلن يشم رائحة الجنة وإن رانحتها لنشم من مسيرة أربعين سنة . وإن يكن على بن أبي طالب قد قال : لا يقتل مؤمن بكافر ، وقد دعاه إلى هذا القول وجود فكرة ضد قتل أحد المسلمين لقتله ذمياً ، ولم يطالب بذلك من الفقهاء سوى أبي حنيفة^(١) ، ويقول أحد المؤرخين النصارى إن عمر بن عبد العزيز نهى عن ذلك ، وإن جاء في الأثر أنه أمر بمثل هذا التنفيذ^(٢) .

كذلك ليس هناك اتفاق بشأن مبلغ معين من الفدية ، إذ نرى أن كلام أبي بكر وعمر وعثمان طالب بها كاملة غير منقوصة كما في حالة المسلم تماماً ، ووافقهم في هذا الرأي فيما بعد أبو حنيفة ، أما مالك بن أنس فيقول إن فدية الذي نصف ما يدفع فدية للمسلم سواء أكان ذلك القتل عمداً أو خطأ ، على حين أن الشافعي يقول : إن دية الذي ثلث دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ، ويقول أحمد ابن حنبل : إن كان للنصراني عهد وقتله مسلم عمداً فديته كدية المسلم ، وإن قتله خطأ فديته النصف أو الثلث ، فإذا كان القتل امرأة كتابية أو مجوسية فيقول أبو حنيفة ومالك والشافعي إن دياتهن على النصف من ديات رجالهم لافرق بين العمد والخطأ ، وقال أحمد : على النصف في الخطأ ، وفي العمد كالرجل الكتابي أو المجوسي على السواء ، على أن دية المجوسي عند أبي حنيفة كدية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ، أما مالك والشافعي فيقولان إن دية المجوسي ثمانمائة درهم في العمد والخطأ ، أما أحمد بن حنبل فيطالب بثمانمائة دينار في حالة الخطأ ، وبألف وستائة في حالة العمد^(٣) .

(١) صحيح البخاري ، ج ٤ ، ص ١١٩-١٢٠ ؛ الأم للشافعي ، ج ٧ ، ص ٢٩١ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, P. 107.

(٣) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

والواقع أن بعض هذه الاختلافات بين آراء الفقهاء يمثل الاختلاف الإقليمي للعادات ، ويرجع بعضها الآخر إلى تغير قيمة العملة .

ويقال إن الفدية زمن الرسول كانت ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم للمسلم ، ونصف هذا القدر عن الذمي المقتول ، أما في أيام عمر فكانت ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم أو مائة بعير أو مائتي رأس من الماشية أو ألفي رأس من الغنم أو مائتي ثوب بما فيها العباءة والقميص والسراويل ، بينما بقيت الدية ثابتة فيما يتعلق بالذمي .

أما الشافعي فيرى أن دية الذمي تلك دية المسلم ، أي أربعة آلاف درهم وهي تعادل نصف الدية التي كانت تؤخذ زمن النبي ، أما عمر بن عبد العزيز فقد جعلها خمسة آلاف درهم ، وهي نصف الفدية التي كانت تؤخذ أيام عمر بن الخطاب ، هذا إذا اعتبر أن الدينار يساوي عشرة دراهم ، ونستدل من هذا على أن دية الذمي كانت على الدوام نصف دية المسلم ، ولما كان الأئمة يختلفون فيما بينهم في تقدير المبالغ فقد نشأت الاختلافات اللمة (١) .

وهناك مسألة واردة في كتاب الأغاني تزيد الأمر تعقيدا ، تلك هي أن معاوية ابن أبي سفيان فرض على بني مخزوم دفع اثني عشر ألف درهم فدية لابن أثال ، قدفموا نصفها لبيت المال واحتفظ الخليفة بالنصف الثاني لنفسه ، وقد كانت هذه هي العادة المتبعة فيما يتعلق بفدية الذمي إذا كانت تدفع نقدا ، وظل المسلمون على هذا المنوال حتى تنازل عمر بن عبد العزيز عن نصيبه ، أما بيت المال فقد ظل يأخذ نصف الدية وأعطى به ستة آلاف درهم (٢) . ويرد في مكان آخر

(١) سنن أبي داود ، ج ٤ ، ص ٣٠٨ .

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

أن معاوية وضع نصف فدية الذمي في بيت المال (١) ، والتفسير الوحيد الذي يمكن أن نصطنعه لحل هذه المسألة هو أن الدية كانت في بداية الأمر تدفع بالتام كاملة غير منقوصة ، فیدخل نصفها فقط بيت المال ، ذلك لأن معاوية لم يوجد أي تفرقة بين ما هو خاص به وبين ما هو من بيت المسلمين ، ثم عمدت الحكومة بعد ذلك إلى التنازل عن حقها ولا زال بنو قراية القتيل يستحوذون على نصفهم وقد ارتضى الفقهاء هذه العادة قرووا أن تكون دية الذمي النقصانية نصف دية المسلم .

على أن الرأي القائل بأن المسلم لا يقتل لقتله ذميا لم يكن متبعاً على الدوام ، ويلاحظ أن السبب الذي من أجله التحق أسد الدين شيركوه وابن أخيه صلاح الدين بخدمة نور الدين زنكي يرجع إلى أن شيركوه كان قد قتل نصرايا من أصدقاء أمير تكريت ، فهرب فراراً من العواقب المترتبة على ذلك القتل (٢) . ولما قتل الطبيب أمين الدولة سنة ٦١٨ هـ قتل قاتلاه حالماً ألقى القبض عليهما ، ومثل بهما في البقعة التي قتل فيها بالطبيب (٣) .

وإذا قتل رجل من المسلمين في أرض أهل الذمة التزم ذميوها بديته إذا لم يعرف قاتلوه أو لم يستطع القبض عليهم (٤) .

ويرى مالك أنه لا يجب كفارة في قتل الذمي إن كان قتيلاً الخطأ ، أما الفقهاء الثلاثة الآخرون فقالوا بوجوب الكفارة في قتل الذمي على الإطلاق (٥) .

(١) كتاب الأم للشافعي ، ج ٧ ، ص ٢٩١ .

(٢) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 330.

(٣) Ibid., p. 449.

(٤) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

(٥) النعماني : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٢٩ .

ولو أن ذمية حملت فجنى عليها جان ، فألقت جنينا ميتا كانت فيه دية جنين نصرانية وهي عشر دية أمه ، أما إذا كانت المرأة زوجة مسلم ، فالدية هي ذات دية جنين حرّة مسلمة (١) .

* * *

أما فيما يتعلق بالردة فالفقهاء متفقون على أن الموت جزاء الردة عن الإسلام ، وهم في ذلك متمسكون بالحديث القائل بقتل من بدل دينه ، ويصرّ البعض على قتل المرتد مهما كانت الظروف التي دعت إلى رده ، على حين يرى البعض الآخر أن يستتاب ، فإن استتاب ولم يصر على رده لم يجز فيه القتل ، وهناك قصص مختلفة واردة في شرح المعنى الأخلاقي لهذا الحكم ، فقد حدث أن أسامة بن زيد قتل رجلا بعد أن قال : « لا إله إلا الله » ، ودافع أسامة عن نفسه بأن الرجل لم يقلها إلا خوفاً و فرقا من السلاح ، فسأله الرسول « هلا شققت عن قلبه ؟ » . وهناك قصة أخرى تشير إلى أنه عند فتح « تستر » لحق أحد المسلمين بالمشركين ، ثم أخذه قومه فقتلوه ، فقال عمر : « هلا أدخلتموه بيتا وأغلقتم عليه بابا ، وأطمعتموه كل يوم رغيفا ، واستببتموه ثلاثا ، فإن تاب وإلا قتلتموه ؟ » ، وحدث أن « معاذ » دخل على أبي موسى الأشعري وعنده يهودى أسلم ثم ارتد ، فاستتابه أبو موسى شهرين فلم يتب ، فآ كان من معاذ إلا أن ضرب عتق اليهودى (٢) .

واتفق الأئمة على قتل المرتد عن الإسلام ، بيد أنهم يختلفون حول المدة التي ينفذ بعدها الحد فيه ، فيقول أبو حنيفة إنه يجب قتله في الحال ، ولا يتوقف

(١) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٦ ، ص ٩٦ .

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ١٠٩ وما بعدها .

على استتابته ، وإن يكن بعض أتباعه يرون أن يمهل ثلاثة أيام ؛ ويقول مالك : إن المرتد يجب أن يستتاب ، فإن تاب في الحال قبلت توبته ، وإن لم يتب أمهل ثلاثة أيام لعله يئيب ، فإن تاب كان بها وإلا قتل . أما أحمد بن حنبل فله رأيان في هذه المسألة يتفق أولهما مع مذهب الإمام مالك ، وثانيهما يقول إنه لا يجب الاستتابة ، كذلك اختلفت الروايات عنه في وجوب الإمهال .

أما إذا ارتدت المرأة عن الإسلام فيرى أبو حنيفة حبسها ولا يجوز قتلها ، ثم تدعى إلى الإسلام وتجبر عليه ، على حين يرى غيره من الفقهاء وجوب معاملتها معاملة الرجل المرتد (١) .

وإذا لحق المرتد — رجلا كان أو امرأة — بدار الحرب اعتبر في عداد الموق ، وقسم ما خلفه بين ورثته ، وعشق عبيده وأمهات أولاده ، ويفرق بينه وبين امرأته ، ويحق لها الزواج بعد أن تعتد بثلاث حيضات منذ يوم ارتداده عن الإسلام ، وكل شيء يدخل به المرتد من ماله إلى دار الحرب فيصيبه المسلمون فهو غنيمة بمنزلة الغنيمة من الحرب (٢) .

ويقضى الشافعي بنفى الذي عن بلاد الإسلام إذا انتقل من ديانة معاهدة إلى أخرى ، وذلك لأنه لا يجوز أخذ الجزية على غير الدين الذي أخذت منه أولا عليه (٣) .

وآراء الأئمة لا تصور لنا الأسلوب الذي كان المسلمون يتبعونه في صدر الإسلام ، فلو أن رجلا أسلم ثم ارتد ثم عاود الكرة مرات عدة أيقبل إسلامه ؟

(١) الثمراني : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٣١ .
(٢) أبو يوسف ، كتاب الخراج ، ص ١١١ .
(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

قال عمر بن الخطاب في هذا الصدد ، و اقبلوه منه ، و قد مواله الإسلام فان قبله اتركوه وإن لم يقبله فاقطعوا رقبته (١) ، ، و اتهم الصلت بن العاصي عند عمر بن عبد العزيز - وقت أن كان والياً على الحجاز - بشرب الخمر فحده عمر ، فتنصر الصلت وفر إلى القسطنطينية ، و حدث أن وصل رسول عمر إلى بلاط بزنطة للاتفاق على الفداء و تبادل الأسرى فلقية الصلت ، و حاول الرسول إغراءه على العودة إلى الإسلام و الرجوع إلى بلاد العرب فرفض ابن العاصي متذرعاً بأنه تزوج فيهم و أطفاله منهم ، و أنهم يسيرون - إن رحلوا - بأنهم نصارى ؛ و هناك جزء آخر من القصة يؤكد أنه أرغم على التنصر بعد وصوله إلى القسطنطينية ، و إن لم تكن هناك أية بينة تدل على أنه قد كان يعير لورجع (٢) أو يناله ضرر ما .

و حدث أن أسلم يهودي ثم ارتد ، فكتب أحدهم في شأنه إلى عمر بن عبد العزيز الذي قال : ادعه إلى الإسلام فإن أسلم فخل سبيله ، و إن أبى فاقتله ، ففعل به العامل ما أمره به الخليفة ، ثم وضع الحربة على قلبه فأسلم ، و إذ ذاك خلوا سبيله (٣) .

و قد أسلم بعض وثني حران خوفاً من تهديد الخليفة المأمون إياهم ، و لكن معظمهم ارتد عقب موته (٤) .

و حدث حوالي سنة ٣٧٥ هـ أن رفع بعضهم إلى محمد بن النعمان أن نصرانيا

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٦٢ .

(٢) الأغاني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ١١٢ .

جلوز الثمانين من عمره قد أسلم ثم ارتد ، وأنهم استتابوه فأبى ، فأنهى ابن النعمان أمره إلى الخليفة العزيز الذي أسلمه لوالى الشرطة ، وطلب من القاضى أن يبعث إليه أربعة شهود ليستتبيوه ، فإن تاب ضمن له عنه مائة دينار ، وإن أبى كان جزاؤه الموت ، فلم يستجب لهم قتلوه ، وألقوا بجثته فى النيل (١) .

وفى أثناء الاضطهاد الذى وقع زمن الحاكم بأمر الله فى مصر اضطر كثير من الذميين لاعتناق الإسلام خوفا من بطش الخليفة ، ثم بدا له أن يقلع عن هذه السياسة فأقلع ، حتى يقال إنه ندم على ما ارتكبه من الأعمال ، ولم يمانع فى الإذن للنصارى الذين أكرمهم على الإسلام بالرجوع إلى سابق ملتهم ، وتذكر إحدى الروايات أن جماعة من اليهود والنصارى قدموا عليه وأفضوا له بأنهم يؤثرون دينهم القديم فأذن لهم بفعل ما يرون ؛ كما سمح الخليفة الظاهر للذين أرغموا على الإسلام زمن الحاكم بالعودة إلى سالف ديانتهم ، فارتد الكثيرون سنة ٤١٨ هـ (٢) .

ويقال إنه فى زمن اضطهاد عبد المؤمن اضطر موسى بن ميمون للتظاهر بالإسلام وما كادت فرصة النجاة تنبأ له حتى فر من اسبانيا واتجه إلى مصر حيث نزل بين اليهود فى مصر القديمة ، واتصلت الصداقة بينه وبين القاضى «عبد الرحمن بن على البيسانى» ، ولحقه بمصر رجل ممن كانوا يعرفونه بالاندلس [ويعرف بأبى العرب] ، وحاول جهده تجريمه لارتداده إلى اليهودية ، بيد أنه وجد من عطف القاضى ما كفاه السوء ودافع عنه البيسانى بقوله «رجل يُكره»

(١) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٥٩٣ .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 205. أبوالمحاسن : النجوم الزاهرة،

ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٩ ؛ المقرئى : المخطوط ، ج ١ ، ص ٣٥٥ .

على الإسلام لا يصح إسلامه شرعاً ، وهذه عبارة تنطوي على التسامح الجميل (١).

* * *

أما فيما يتعلق بالجند فالثابت أنه في العصور الأولى للإسلام لم يكن معروفاً النص الوارد في عهد عمر القاضى بمنع الذميين من حمل السلاح ، وليس أدل على ذلك من أن الشاعر النصراني أبا زيد الطائي حارب مع المسلمين في وقعة الجسر ، وكان قد أتى الحيرة في بعض أموره ولم يأتها للقتال ، وإنما حارب حمية المسلمين وسام إلى جانبهم (٢) .

ويقول يوحنا النيقى إن عمرا أرغم سكان مصر على محاربة (٣) أهل Pentapolis وإن أحد العرب النصاري كان في جيش الوليد بن عقبة أثناء غارته على آسيا الصغرى (٤) ، ونرى في المعاهدة التي أبرمها « سراقة » سنة ٢٢ مع أرمينيا أنه اشترط على أهلها أن يشتركوا إلى جانب المسلمين في قتالهم بدلا من دفعهم الجزية ، وتدل الظواهر على أنهم كانوا يؤثرون الخدمة الحربية على دفع الجزية (٥) ، والمعروف أن سراجة الشام حاربوا في صفوف المسلمين (٦) ، كما أن مروان بن الحكم استعان بمائتي رجل من أهل أيلة - وهم نصاري - لصبط المدينة (٧) المنورة حيث جاء بهم إليها ، ونطالع في أوراق البردي العربية أسماء كثيرة للجند تدل على أن أصحابها من اليونان والقبط ؛ ولما كان جميع المسلمين

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤١٧ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٥٢ .

(٣) John of Nikiou, Journal Asiatique, 1879, p. 376.

(٤) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٥) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٦٥ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٩ .

(٧) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٥٥ .

في هذه الوثائق يحملون أسماء عربية عالة فإنه يمكن القول بأن هؤلاء الجنند كانوا نصارى (١)، وقد حملت قبيلة تغلب النصرانية السلاح وشنت الحرب على جيرانها في حملة كاد الأخطل فيها أن يكون من المهلكي (٢).

وفي عهد ولاية حفص على مصر انخرط كثير من الأهلين الأقباط في سلك الجندي (٣)، ومع أن العبارة الدالة على ذلك الانخراط ليست خالية من الغموض إلا أنه من المرجح أن كل هؤلاء الرجال قد أسلموا أولاً، وقد أصر عمر بن عبد العزيز على وجوب حضور النصارى في معظم الجيوش (٤)، وفي سنة ٨٣٦ هـ فرى أن أبا العلاء عبيد الله بن فضل النصراني تولى قيادة الجيش تحت إمرة ضد الدولة (٥)، ويشير بنيامين التتيل في رحلته إلى أنه كان يقيم بتدمير جماعة من المحاربين اليهود يلغون نحو الألفين، وأنهم كانوا يعاونون جيرانهم المسلمين والعرب من أتباع نور الدين في حروبهم ضد النصارى (٦).

يبد أن الرهبان أنفسهم كانوا مزودين بأنواع معينة من السلاح، يدل على ذلك قعدة الأديرة في الدفاع عن نفسها إذا ما هوجمت (٧).

ومن الواضح الجلى أن القوم لم يعيروا هذا الشرط من العهد القاضى بتجريد النصارى من السلاح اهتماماً ما.

* * *

(١) Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4. No. 1448, 1449.

(٢) الأغاني، ج ٢٠، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٣) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٦٤.

(٤) ابن سعد: الطبقات، ج ٥، ص ٢٦٢.

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 2. p. 392.

(٦) رحلة بنيامين، ص ١١٦.

(٧) Bar Hebraeus: Chronicle, p. 516.

أما فيما يتعلق بشهادة الشهود فلم يكن مالك يجيز شهادة ذمي لا في سفر ولا في حضر لمسلم (١) ، ويقال إن عمر بن عبد العزيز كان أول من أخذ بهذا الرأي (٢) .

ولقد كانت بعض المصادر شديدة التزمّت ، فافترضت حالة بالغة الشذوذ وهي أن مسلماً مريضاً مرض الموت وهو في سفره ، وأراد أن يوصي فلم يجد أحداً من المسلمين يتخذونه شاهداً وأوصى وصيته لذمي ، فيرفض أبو حنيفة ومالك والشافعي شهادة الذمي في هذه الحال (٣) . أما في كتاب آخر فترى الإشارة إلى قبول شهادة الذمي ، وإن يكن أحمد بن حنبل يتطلب من الذمي أن يقسم أنه ليس بخادعاً ، ولم يخف شيئاً ، ولم يبدل في الوصية شيئاً أو يغيره ، وأن هذه هي وصية المسلم الراحل (٤) .

أما نظم الفقهاء فأشدّ تزمّتا من المؤلف العادي ، وقد جاء في لسان العرب ، مادة « شهد » أنه « لا تجوز شهادة كافر على مسلم لا في سفر أو في ضرورة » (٥) ؛ على حين اختلفت الآراء فيما يتعلق بشهادة الذمي ضد الذمي الآخر هل تقبل أم تنبذ ؟ قبلها أبو حنيفة ولم يقبلها الشافعي ولا مالك ، أما أحمد بن حنبل فقد قال بالرأيين (٦) . وهنا نلاحظ أن المتفق عليه أشد من الجاري ، ذلك أنه إذا مرّ أهل الذمة بالخمر للتجارة أخذت الحكومة من قيمتها نصف العشر تقداً ،

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٨١ .

(٢) Michel le Syrien: Chronicle, p. 253.

(٣) راحة الأمة ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .

(٤) الثمراني : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

(٥) لسان العرب ، مادة « شهد » .

(٦) راحة الأمة ، ج ٢ ، ص ١٨٨ ؛ سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٨١ ؛

الثرماني : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

ولا يقبل قول الذمي في ثمنها حتى يؤتي برجلين من أهل الذمة أيضا يقومانها عليه (١) .

ويذكر مالك الأساليب الواجب على الذمي مراعاتها عند حلف اليمين ، فيرى أن يكون استحلالة في محل عبادته سواء أكان كنيسة أم كنيسة أم بيت نار ، وعلى المسيحي أن يقسم بالله لا د بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى ، وكذلك يفعل اليهودي فيقسم بالله ، لا د بالله الذي أنزل التوراة على موسى . والمتواتر أن كعب بن سوار كان يحلف بالله ، وكان يضع على رأسه الإنجيل في المذبح (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بالزواج فتفيض كتب الفقه بالآخبار الجمة عن العلاقات بين المسلمين والذميين ، وعلى الرغم مما هو ثابت مؤكد من أن أحكام الفقهاء لم تكن نافذة على الدوام ، إلا أنه لا يمكن الشك في أن ضغط الرأي الشرعي ساعد على إجماع الشعور الشعبي ، مما أثر في وضع الذميين .

ويستحيل على المسلمة الزواج من غير المسلم ، ولم يرد قط حدوث حادثة تدل على الخروج على هذه القاعدة ولو مرة واحدة . أما من ناحية الرجل فهناك موانع تمنع زواج المسلم من غير المسلمة ، كأن تكون المرأة المراد الدخول بها مجوسية أو وثنية أو زنديقة لا تنسب إلى نبي ولا إلى كتاب ، أو أن تكون كتيابة قد دانت بدين أهل الكتاب بعد التبديل أو بعث الرسول ومع ذلك فليست من نسب بني إسرائيل (٣) .

(١) أبو يوسف : كتاب المراج ، ص ٧٩ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .

(٣) القزالي : إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

وإذا أسلمت زوجة الذي وهي ما تزال تحته وكانت حاملا في الوقت ذاته حقت لها النفقة حتى تضع حملها ، فإن أرضعته كان لها أجر الرضاع . وإذا أسلم أحد الوالدين اعتبر الأولاد الذين دون الحلم مسلمين ، ولا يوافق الشافعي على ما يذهب إليه البعض من أن الأولاد الذين يولدون قبل إسلام أبويهم يبقون على غير الإسلام حتى يقفوا على أسرار الدين فيعتنقونه من تلقاء ذاتهم ، وإذا أسلمت زوجة الذي بعد دخوله بها فلها المهر كاملا غير منقوص ، أما إذا كان إسلامها قبل أن يدخل بها الذي تقاسمته وإياه مناصفة ، ويحتم الشافعي على الذمية التي تزوج مسلما أن تراعى بعض شروط الإسلام كالوضوء ، وإلا جردت زوجها من حقوقه (١) .

وإذا طلق المسلم زوجته النصرانية ثلاث مرات ، ثم تزوجت نصرانيا ، ثم طلقها ذلك النصراني حل للمسلم الزواج منها مرة أخرى بعد انقضاء عدتها (٢) ، وإذا أسلمت جارية النصراني حيل بينها وبينه وأعتقت عند موته (٣) ، أما إذا أسلمت زوجة النصراني وزوجها غائب في سفر طويل فلها أن تنتظر عودته - لعله يسلم هو الآخر - أو تزوج غيره إن أحببت (٤) .

ويرى المشرعون أن ليس هناك من أحد يشأو المسلم خلقيا ، ومن ثم فعدم طهارة الذي أهون من عدم طهارة المسلم من حيث النتائج المترتبة عليه . وعلى ذلك فإذا اقترف المسلم الفحشاء أو زنا بامرأة ذمية حرة ، أما المرأة فترد إلى أهل دينها فيحكمون عليها بما يرون ، ولا يحق لصاحب الشرع الإسلامي إتخاذ

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٦ .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٩ .

(٤) سخنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

أى إجراء آخر إذ أن ذلك يعد تدخلا في أمور الذميين واقتراء على حقوقهم وتعديا على امتيازاتهم (١)؛ أما إذا اقترف النصراني إحدى هاتين الفعلتين فإنه لا يؤخذ بالشدة التي يؤخذ بها المسلم فلا يطبق عليه الشرع من حيث الحد (٢). على أن واقع الأمور يدل على أن ما حدث لا يتفق وهذه الأحكام ، إذ المعروف عن النبي أنه رجم يهوديين زنيا يهوديتين (٣) ، ولم يكن النبي في هذا الحد إلا منفذا للشرع اليهودي .

وحدث في سنة ٦٩٨ هـ أن ألقت الشرطة القبض على رجل مسيحي اسمه أبو علي بن أبي البقاء وقد زنى بأمرأة مسلمة تدعى « ست شرف » ، فأقر على جماعة من المسلمات كن يأتينه طامعات طمعا في ثروته ومنهن « اشتياق » زوجة ابن التجارى صاحب المخزن ، فسجنت النسوة ، واقتدى أبو علي نفسه بستة آلاف دينار (٤)؛ وفي سنة ٨٢ هـ زنى أحد النصارى بمصر بأمرأة مسلمة واعترف الاثنان بجريمتيهما فرجا بظاهر باب الشرعية حتى ماتا ، وحينذاك دفنت المرأة ، أما الرجل فقد أحرقت جثته (٥) .

* * *

وإذا أقسم النصراني ألا يقرب زوجته أربعة أشهر ثم احتكما في نهاية المدة إلى القاضى المسلم أجرى القاضى حكم الشرع الإسلامى ، وإذا ذاك يكون له أن يقضى بالعودة إلى بيت الزوجية أو بالتفرقة بينهما بالطلاق ، ويشير الشرع على

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٤٠٠ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٩٨ .

(٣) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٦ .

(٤) ابن العبرى : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤١٩ .

(٥) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

الزوج أن يدفع لزوجته تعويضاً ، إلا أنه لا يملك من القوة ما يرغمه على التزام الحكم بالتعويض . أما إذا قذف النصراني زوجته فرافعته ونهاكها إلى القاضى قضى لهما كما يقضى بين المسلمين ، فإن رفض الزوج الخضوع للحكم هزّر ولم يجد ، إذ ليس ثم حد على قاذف النصرانية (١) ، وإذا ارتكبت جارية الذى جريمة عرض على صاحبها أن يفتسكها بقيمتها إذا كانت الجناية أكثر من قيمتها ، وإن كانت أقل لم يكن عليه إلا الذى هو أدنى ، فإن أبى أسلمها بجنائيتها (٢) .

ويقول الفزالى إن المرأة المسلمة يجب ألا تكشف جسمها للذمية فى الحمام ، وهو يدعى أن ذلك قد يحدث فى الحمام الذى يغشاه الذميون والمسلمون ، والرجال والنساء على السواء (٣) .

* * *

أما فيما يتعلق بالتجارة فليس ثمت داع لأن نكرر هنا ما سبق لنا أن قلناه فى غير هذا الفصل عن وجود كثير من التجار الذميين وراثتهم العظيم ، واسكننا نشير إلى أن بنيامين التطيلي كان دقيقاً فى تسمية المهن التى يزاولها من قابلهم من اليهود ، إذ احترفوا الصباغة ونسج الحرير وصناعة الزجاج الصورى وإدارة السفن .

على أن المشرعين لا يوافقون على الاتصال بأمثال هؤلاء فى التجارة ، ويرى مالك أن ليس من الصواب للإسلم أن يستأجر بستاناً من نصراني على أساس

(١) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٤ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٤٦٣ .

(٣) الفزالى : إحياء علوم الدين ، ج ٧ ، ص ٢٣٥ .

المناصفة في الربح ، رغم أنه يرى ألا بأس في أن يدفع المسلم إلى النصراني -
مساقاة إذا لم يكن النصراني يعصر حصته خيراً (١) ، كذلك يسمح بالمشاركة
بين ذمي ومسلم على أن يكون المسلم حاضراً بجميع العمليات التي يقوم بها شريكه (٢) ،
كذلك يرى مالك أن يستجر المسلم عبده النصراني ولا يأمره ببيع شيء (٣) ، على
أن القصة التالية (٤) تدلنا على أن أحكام هؤلاء الفقهاء لم تكن أكثر من آراء
استشارية ، ذلك أنه حوالي سنة ٥٦٧ هـ أخذ الفرنجة مركبين مصريين علوتين
من الأمتعة والتجار وغدروا بالمسلمين ، وكان نور الدين قد هادنهم فنكشوا ،
فراسل الفرنجة وأمرهم بإعادة ما أخذوا ، ثم راسلوه هم وبذلوا بإعادة ما أخذوه
من المركبين ، وكانت هناك تجارة لشخصين أحدهما فيه أمانة وكان نصرانياً ، فلم
يأخذ إلا ما عليه اسمه وعلامته ، فذهب من ماله ومال صاحبه الشيء الكثير
بسبب هذا ، وكان ما حصله رفيقه أكثر مما حصله هو ، فلما عاد النصراني إلى
شريكه سلم له الذي له فامتنع عن أخذه أو أخذ النصف ، فلما كان بعض الأيام
جاء غلام ومعه عدة من الآثواب وأخبر أن تاجراً من أهل تبريز كان في التركب
وحصل على هذه الثياب ، فأراد ردها لتبرأ ذمته ، و« هذان الرجلان نادرا في
هذا الزمان » .

ويقول ناصري خسرو إنه كان في زمنه بمصر وجل نصراني . وأن الجميع
كانوا يتوقعون حدوث مجاعة تعم القطر بأجمعه . فإكان من هذا القبيل إلا أن

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٥٧ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٨ .

(٣) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٢٨ .

(٤) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

تقدم إلى الوزير مخبراً إياه أن في شوته قدرا من القمح يكفي لتموين القاهرة
ست سنوات (١) .

* * *

على أن بعض نظرات الفقهاء في صالح الذميين تماما ، من ذلك أنه إذا كان
نصراني ومسلم يمتلكان داراً واحدة ودغب المسلم في بيع نصيبه كان للنصراني
حق الشفعة (٢) .

ومع أن فكرة استرقاق الذمي للمسلم مكروهة إلا أن الفقهاء لم يستطيعوا
أن ينكروا على الذمي حقه في شراء أي جنس من العبيد يقع عليه اختياره ،
فالبيع شرعي ؛ لكن الشافعي يميل لحل النصراني على بيع عبده المسلم لرجل
مسلم ، وعلى هذا فإن إسلام العبد الذمي يرغم مولاه النصراني أو قسيمه على بيعه
أو بيع نصيبه فيه (٣) ، وإذا أسلم العبد الذمي وكان مولاه الذمي غائبا باعه
السلطان ولم ينتظر عودة صاحبه (٤) .

ولا يجوز للذمي أن يبيي أرضاً مواتاً بوراً (٥) [فإن أحيائها لم تكن له
بأحيائها بل أخذ منها عمارتها فقط] ، ولا يحل للمسلم أن يرتهن من الذمي خيراً
أو خنزيراً (٦) ، كما أنه لا يجوز للمسلم أن يوصي بأي شيء للذمي ، ولكن

(١) سفرنامه ، ص ٥٣ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٨ .

(٤) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٥) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٣٣ . . .

(٦) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٦٤ .

يحق له أن يقبل ما يوصى به الذمي له ، إن لم يكن في تركته نحر أو خنزير أو ما يخاف منه أن يلتزم به الجزية (١) . ويقال إن عبد الملك أمر بذبح جميع الخنازير الموجودة في بلاد الشام وشمال الجزيرة (٢) .

وإذا وهب الذمي مسلماً هبة بعهد ثم حاول الرجوع في هبته حكم عليها بحكم المسلمين وقضى على الذمي بالدفع ، أما إذا كانت الهبة من ذمي لذمي ، وبدأ للوهب أن يرجع فيما وهب فلا يقضى بينهما (٣) .

ولم يكن ينظر بعين الرضا لاستدانة المسلم مالا من قسراتي (٤) ، وهذا تطبيق للرأي القائل بأنه لا ينبغي أن تكون للذمي سلطة على المسلم .

* * *

أما من ناحية الصيرفة فقد أسس اثنان من اليهود مركزاً للصيرفة في أرض السواد ، أما هذان اليهوديان فهما يوسف بن فيجاس وهرون بن عمران ، وقد التزما بخراج الأهواز (٥) ، كما استودعهما الوزير ابن الفرات مبلغ سبعمائة ألف دينار (٦) ، واستخدمهما هو ذاته وكان يحاسبهما ولا يرفع إلى الدواوين شيئاً من حسابهما بل يحتجبه لنفسه (٧) . وكان بمصر رقابة للصيرفة اليهود (٨) ، كما أن

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, p. 296; Chronica, Minora, p. 23.

(٣) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .

(٤) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٥٧ .

(٥) الصابي : تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، ص ١٧٨ .

(٦) هريب : صلة تاريخ الطبري ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٧) الصابي : تحفة الأمراء ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٨) Mez: Die Renaissance des Islam, p. 449. (٨)

الحى اليهودى بأصفهان كان مركزاً كبيراً من مراكز التجارة (١) .

* * *

وتفيض كتب التاريخ بالقصص الواردة في حق شرب المسلمين الخمر ،
ويزعم البعض أن هناك فارقاً بين نبيذ الخمر ونبيذ الكرم ، مما دعى هذا البعض
إلى تحليل أحدهما وتحريم شرب الثاني ، فالمسكر منها منهى عن تناوله نهياً باتاً ،
أما نبيذ التمر فمسموح به غير ممنوع ، ويقال إن هرون الرشيد كان لا يشرب إلا
نبيذ التمر ، على حين أن لسان العرب لا يفرق بين الاثنين ، فقد يقصد بالنبيذ
عصير التمر الطازج الذى لا يحدث نشوة ، إلا أنه يطلق على كل مسكر . ومن
المحتمل أن يكون كثيراً من المسلمين قد شربوا الخمر المعصودة من العنب ، ومن
المؤكد أن الكثيرين كانوا متساهلين إزاءه ، يدلنا على ذلك الأخبار الواردة في
شأنها في وقت متأخر .

يقول عهد عمر إنه لا يجوز لدمى أن يبيع لمسلم خمراً أو يعرضها في السوق ،
ورأى الشافعى أنه إذا باع الدمى الخمر لمسلم فعلى الحكومه أن تبطل البيع وبطل
عمنها إذا كان قد دفع ، وتهرق السائل ، وتعاقب البائع (٢) . على أن ذلك كله لم
يكن معروفاً في القرن الأول للهجرة .

والمأثور عن بشر بن مروان أنه أرسل الخمر من بين ما أرسل من الهدايا
للأخطل (٣) ، ولما قدم الأخطل البكوة أتاه الشعبي فدعاه للغذاء والشراب
فأجابه (٤) ، وقد دخل الأخطل ذات مرة على الخليفة والخمر تنفض من

(١) المقدسى : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ٣٨٨

(٢) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٣١ .

(٣) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٢ .

(٤) الأغاني ، ج ٨ ، ص ٨١ .

لحيته (١) ، وكانت حرية القول ملبوسة وأهظم منها في أى وقت بعد ذلك ،
لقد قيل إن الأخطل قال للتوكل الليثي : لو نبحت الخمر من جوفك لكنت
أشعر الناس (٢) ، وتفيض الكتب بأخبار السكارى ، والظاهر أن الناس
كانوا يدنونهم إليهم ، من ذلك أن الأفيشر مر ذات يوم بامرأة في الحيرة تبيع
النبيذ فقال لها : جودى لى الشراب حتى أجيد لك المدح (٣) ، وحدث أن خرج
هذا الرجل ذاته لمشاركة الجيش الذاهب لقتال أهل الشام ولم يكن عنده فرس
قامتلى حماراً ، فتأخر به عن الركب ، حتى مر بقرية [يقال لها قنين] فيها خمرة
يضمونها أحد النبطيين فتوارى الأفيشر عنده عن الجيش ، وباع الحمار وأنفق
ثممه على الشرب وعلى زوجة الخمار (٤) .

وتوجد بين أوراق البردى ورقة يرجع تاريخها إلى سنة ٨٢ هـ فيها أمر
بإحضار الخمر لبيت الوالى (٥) ، وربما كان هذا من أجل أن يستعملها رجال القصر
الذميون ، كما أن الخمر المغلاة على النار كثيرة الورد في مكلفات الخراج وأوامر
السخرة ، ومن المحتمل أنها هي النبيذ الممتق في النصوص العربية .

والمأثور عن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن استعمال الخمر وأمر بـ ~~بمسك~~
جرادها وإغلاق الخانات (٦) ، على أن هذا المنع كان ضعيف الأثر إذ أن

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ .

(٢) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٣٧ .

(٣) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٤ .

(٤) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٦ .

(٥) Greek papyri in the British Museum, Vol. 4, No 1375.

(٦) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ٦٨ .

الخلفاء لم يكونوا من التزمت بالدرجة التي يحملهم على منع تجهيز الخمر لمن يبيعها ، من ذلك أن المنصور ظن أن جرجيس بن بختيشوع قد أضرب به امتناعه عنها ، فأمر بإحضار نوع معين منها جاء به من قطربل ، وحدث في مرة أخرى أن كان يوحنا بن ماسويه يشرب مع الخليفة الواثق ، فسقاه الساقى شرباً غير صاف ولا لذيذ لأنه قصر في بره ولم يبسط يده له ، فقال الطبيب للخليفة إنه عرف المذاقات واعتادها ، أما مذاقة هذا الشراب فمخرجة عن طبع المذاقات كلها ، فنضب الخليفة على الساقى ، وأمر لجرجيس بثلاثمائة ألف درهم ترضية له (١) .

ونستدل من أوراق البردى على أن المسلمين كانوا يتاجرون في الخمر سواء أكان ذلك مباشرة أم من طريق غير مباشر ، ونطالع في إحدى هذه الأوراق أن أحدهم — واسمه يزيد — قد سجل بيع كمية من النبيذ ، كما سجل أجر العربية التي نقلتها إلى القسطنطينية ودفعه الرسوم المفروضة عليها (٢) . كما أن شخصاً آخر اسمه أحمد بن عمر بن سريع يقرر أنه تناول نصف دينار من « اسطيفان » قيمة استجاره خمارة مدة ستة أشهر (٣) ، أما في القرن الرابع للهجرة فنسمع عن « عشور الشطيف » وهي ضرائب الخمر في نصيبين ، وأن دخل بيت المال منها كان يقدر بخمسة آلاف دينار سنوياً (٤) ، أما في القرن الخامس فقد فرضت ضرائب باهظة على الخانات في شيراز ، وبلغ دخل بيت المال في « الكرج » من تجارة الخمر أربعمائة ألف درهم (٥) .

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٢) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 161.

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٤٢ .

(٤) المقدمي : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

(٥) البقوي : كتاب البلدان ، ص ٢٧٣ .

وتدلنا الروايات عن الأعياد المصرية مقدار ما كانت عليه تجارة الخور من الأهمية ، وقد أمر الحاكم بمنع بيع المسكرات (٢) ، كما قام ببيد من بعدة محاولات لإبطالها ، حتى إذا كانت سنة ٦٦٤ هـ منع بيع الخمر والمزد — وهو نبيذ الشعير والخنطة — في مصر ، وأمر بأن « تعفى آثاره وتخرّب بيوته وتكسر مواضعه ويسقط ارتفاعه من الديوان ، ومن كان له على هذه الجهة شيء يعوض (٣) » ، فلما كانت سنة ٦٥٩ هـ أهرق الخمر ، وعنى بيوت المسكرات ، وأبطل ضمان الخور الذي كانت الحكومة تأخذ منه كل يوم ألف دينار (٣) .

(١) القرينى : الضبط ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٢) القرينى : السلوك ، ج ١ ، ص ٥٢٥ .

(٣) القرينى : الضبط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

الفصل الثالث عشر

الضرائب

يقصد بالخراج لغويا الضريبة المفروضة على الأرض والجزية ، ولقد بينا ذلك إجمالا من قبل ، أما في هذا الفصل فعلى أن نقرر ذلك وأن نبين أن هذا الاستعمال ليس استعمالا بدائيا ، وأن كلا من كلمتي «خراج» في الشرق و«جزية» في مصر يعني بها الضرائب ، والقول المأثور هو أن عمر بن الخطاب فرض ضريبتين هما ضريبة الأرض والجزية اللتين عمتا جميع نواحي الإمبراطورية .

وتفيض أوراق البردي بذكر التفاصيل المتعلقة بالضرائب ، كما تفيض بها المؤلفات التاريخية وكتب الفقه والتعاليم التي وضعت لعمال الدواوين لتصرف شئونهم .

* * *

أما فيما يتعلق بأوراق البردي المكتشفة في مصر فالكثير منها يتعلق بالضرائب بين عامي ٨٠ و ١٠٠ هـ ، فهناك قوائم بما كان يدفعه الأشخاص ، وإنذارات بدفع الضرائب والمعايد (١) وتفاصيل عن المبالغ المدفوعة من قبل الأشخاص أو المنظمات ، وقد امتدت يد البلي إلى كثير من هذه البرديات فلم يبق منها سوى قطع صغيرة ، ولذلك فإنها لا تساعدنا على الوصول إلى الغاية المنشودة في وقت نكون فيه في أشد الحاجة إليها ، ومع ذلك فلا تزال حادية

(١) « المعائد » لفظ استعملناه لترجمة كلمة Requisitions ، وهو اصطلاح محلي عراقي

للطلبات المالية التي تقتضيها مصلحة العامة من الأفراد ، لا سيما بين العوائل .

لبعض أشياء توضحها تمام التوضيح . ولقد كانت هناك ضرائب متعددة ، فكانت ضريبة الأرض تدفع نقداً وعينا وإن كنا غير متأكدين تمام التأكد مما إذا كانت هاتان الضريبتان منفصلتين بعضهما عن بعض أم أنهما ضريبة واحدة . أما الضريبة الثلاثية Tetartia فكانت تدفع نقداً ، أما المعاتيد فالظاهر أن العادة جرت على دفعها نقداً . وهناك معاتيد معينة من اللبن والعسل والجزية ؛ ولا يرد ذكر دفع أحد من المسلمين للضرائب ، وربما كان هذا من باب الصدقة ، لكن إذا نظرنا إلى شهادات المؤرخين المسلمين تأكد لدينا أنهم لم يكونوا يدفعونها . أما فيما يتعلق بالجزية فليس بين أيدينا ثبت يقين منه أن الفتوة كن يدفعنها ، وهذا يتفق مع الحقيقة الواردة عند المؤرخين والفقهاء . كما أنه لم تكن الجزية مفروضة على الرجال أجمعين ، فقد دفعها بعض القسوس ، وأعضاؤها آخرون (١) ، وكان الأبناء والصبيان (الذين بلغوا الحلم بطبيعة الحال) يدفعونها على حين وضعت عن غيرهم ولعلمهم لم يدركوا الحلم بعد . (٢) وليست هناك أى يمين نستدل منها على أن الرهبان كانوا يدفعونها ، على أن القنر المدفوع لم يكن واحداً إذ تراوح بين ثلاثة دنانير (٣) ودينارين ونصف (٤) وأربعة دنانير (٥) . ولتيسير دفع الضرائب اعتبر الرجل جزء من شخص ، فكان كل تسعة رجال يعتبرون بـ رجل (٦) ؛ وفي سنة ١٩٥ هـ دفع أحد الخبازين نصف دينار (٧) .

-
- 1) Greek Papyri in the British Museum, No., 1420; Rainer, No., 47, 49, 77.
 - 2) Greek Papyri, No. 1420; Rainer, No., 36, 45, 87.
 - 3) Greek Papyri, No., 1427, 1428.
 - 4) Greek Papyri, No., 1428 .
 - 5) Greek Papyri, No., 1428; Rainer. No. II.
 - 6) Greek Papyri, No., 1427; Rainer, No. 5.
 - 7) Rainer, No., 670.

والمسق ثبتا يبين المبالغ المدفوعة فعلا (١).

٩٥	رجلا	يدفعون	٢٣٠ ديناراً
٥	رجال	د	٧١ دينار
٧	د	د	١٧ ديناراً
١٥	رجلا	د	٣٨١ دينار
٧	رجال	د	٢٠١ دينار
٥	د	د	١٣ ديناراً
١٢	رجلا	د	٢٥١ دينار
٤٤	د	د	١٠٨٢ د

* * *

أما الأرض فكان يدفع عنها نقداً أو عينا ، ولتيسير القول سنسمى الأخيرة منها بضريبة الغلة ، ذلك أن أصحاب الأراضي - بما فيهم النساء - كانوا يدفعون هذه الضريبة ، بل كان يدفعها بعض من لا يملكون أرضاً ، وكان أصحاب التجارة يدفعون ضريبة معينة لعلها كانت بدلا من ضريبة الأراضي (الخراج) ، أما حقول الغلة والكروم فكانت تقيد على حدة ، ومن المحتمل أنها مختلفة في تقدير ما عليها (٢) ويدخل في عدادها أشجار النخيل والسنط (٣).

وكانت قيمة ضريبة الأرض مختلفة ، والغالب أنها كانت دينارا واحداً أو أربع أرورات، وقد تنخفض في بعض الأحيان إلى ثلث دينار وترتفع في أحيان أخرى فتبلغ دينارا وشدس دينار. وحدث في مرة من المرات أن بلغ الخراج دينارا

1) Greek Papyri, No., 1420., Rainer., No., 3, 146.

2) Greek Papyri, No., 1339.

3) Rainer, No., 577.

واحدًا على ٤ ٣ أرددات من الأرض المروية ، ١٥ هـ من الأرض غير المروية (١) .
ويمكن أن تتخذ بعض إيجارات الأراضي الحكومية المتأخرة زمنيا مثلاً
للمقارنة فقد بلغ :

- (١) إيجار أربعين فداناً ثلاثين ديناراً ، وذلك لأن هناك عشرة أفدنة لم
تسكن المياه لتصلها ومن ثم فلا تجب عنها الضرائب ، وقد حدث هذا سنة ١٧٦ هـ .
- (٢) بلغ إيجار خمسين فداناً مبلغ خمسين ديناراً . على أن الدفع لم يكن
تقديراً ، بل كان مما تغله الأرض (وذلك سنة ١٧٧ أو ١٧٨ هـ) .
- (٣) وهناك ورقة بردي خلت من التاريخ تشير إلى أن الخراج بلغ ديناراً
وعشرة أرباب حنطة وثلاثة أرباب وثلث أرباب شعير على الفدان الواحد .
- (٤) ونستفيد من ورقة يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٠ هـ إلى أن الخراج
المأخوذ على فدان الحنطة بلغ ديناراً وخمسة عشر أرباباً من الحنطة ، وعلى الأرض
المزروعة شعيراً بلغ ديناراً ونصف أرباب من الشعير (٢) .

ومن المؤكد أن الأراضي الثلاثة الأخيرة كانت موهوبة للسليين . ويبدو
لنا أن معظم الأراضي المملوكة أخذت منذ نهاية القرن الأول للهجرة في التضائل
والصغر ، إذ بلغ أكبر قدر من الخراج دفعه أحد الأشخاص هو مبعة دنانير ،
ولعل الأثمان والأجور التالية خير دليل على تقدير القيمة الفعلية للنقود ، ذلك
أنه في سنة ٨٠ هـ قدر العشرون أرباباً من الحنطة بمبلغ دينار واحد ، وفي سنة

1) Greek Papyri in the British Museum, Vol. 4, No., 1428.

2) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer. No., 621.
625, 626, 638.

٨٨ هـ بلغ ثمن الاثنى عشر أردبا منها ديناراً واحداً ، ونرى بعد ذلك أن عشرة أراذب من الحنطة أو العشرين أردبا من الشعير تساوى ديناراً واحداً (١) . كما بلغ ثمن الرأس الواحد من الضأن سنة ٩٢ هـ نصف دينار (٢) .

وكان صانع السفن يتناول دينارين شهرياً أجره ومصروفه ، ويتناول طالبها بالقار مبلغ دينار ونصف دينار شهرياً (٣) ، ويتناول النجار ثلثي دينار (٤) ، أما النشار فأجره ومصروفه أحد عشر ديناراً سنوياً ، والعامل ستة عشر والنجار ثلاثة وعشرون ديناراً سنوياً (٥) .

وفي سنة ٨٨ هـ كانت ضريبة الغلة تبلغ على وجه التقريب أردبا عن كل دينار من الخراج (٦) ، ولكن في سنة ٩٦ هـ كانت أردبين عن الدينار (٧) .

وفي سنة ٩٨ هـ والسنوات الخمس التالية لها ظلت ضريبة أرض أفرديت (أشكة) ثابتة لم يلحقها شيء من التبديل ، فبلغت ست آلاف وتسعمائة وواحداً وخمسين ديناراً وخمسة عشر قيراطاً ، أى أنها بلغت ما يقرب من $\frac{1}{4}$ من قيمة الزرع ، وإن لم يكن هذا أمراً ثابتاً على الدوام .

وفي سنة ٨٠ هـ دفعت ، بوصير ، سبعين ديناراً وواحداً وعشرين قيراطاً ، ثم دفعت في سنة ٩٢ هـ مبلغ مائة وأربعة دنانير وثلثي دينار (٨) .

1) Rainer, no., 587; Greek Papyri, No., 1433, 1434.

2) Greek Papyri in the British Museum, No., 1375.

3) Op. Cit., No., 1410.

4) Op. Cit., No., 1336.

5) Op. Cit., No., 1314.

6) Op. Cit., No., 1420, 1366.

7) Op. Cit., No., 1424.

8) Op. Cit., No., 1412; Der Islam, 2, 267.

والثبت التالي يبين كيف كان اختلاف الأجور (١) .

سنة ٨٠ - ٨٥ هـ	سنة ٩٠ - ٩١ هـ
بالدينار	بالدينار
بكانوس	٣٧١
أمفيتون	٣٩٠
بونون	٤٠
كيرانيسوس	٥٠
بوين	١٠٢
دير مريم	١١٤
دير فارس	١١١
دير ماري	٤٨
٣ بديادس	٤٣٦ ١/٢
• ٢	٢٣٣
• ٥	٤٢١
دير بربروس	١١٠

* * *

سنة ٨٨ هـ	سنة ٩٧ هـ
ديناراً	ديناراً
دير ماري الصحراوي	٣٠ ١/٢
الآبا إرماتسوس	٢٨ ١/٢
	١١٤
	١٨٩ ١/٢

يتضح لنا جلياً من هذه الأرقام ما وصل إليه بعض الأديرة من الثراء البالغ، حتى لقد كان لدير مريم الصحراوي ثمانية إقطاعات في سنة ٨٩٨ هـ، ودير بربروس عشرة إقطاعات (٢) .

1) Op. Cit., No., 1412, 1419.

2) Op. Cit., No., 1419.

وكانت الحكومة المركزية تخطر كل إقليم بالقدر الواجب عليه دفعه ،
وحينذاك يقوم عمالها المحليون بتوزيع المبلغ على دافعي الضرائب ، وهاك مثالا
من الإخطارات الحكومية « من قرة بن شريك إلى أهل بوصير ، إن جزيتكم
عام ٨٨ هـ كانت مائة وأربعة دنانير ، وثلاث دينار وخراجكم أحد عشر أردبا
وثلث أردب حنطة . كتبته وشيد في صفر سنة ٩١ هـ . والظاهر أن سنة ٩١
القمريّة هي ٨٨ الشمسيّة (١) .

* * *

أما الضريبة المعروفة بالثلاثية Tetartia فكانت تبلغ على وجه التقريب جزء
من مائة من الخراج .

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك قائمة وإردة في مجموعة رينيه (٢) تحتوي على
ثلاث ضرائب تقديّة ، ويشير أحد المؤرخين السريان إلى : الضرائب والجزية
والخراج (٣) .

* * *

أما المعاتيد فتتقسم إلى قسمين : منها ما هو « داخل في الكشف » ومنها
« ما هو خارجه » . أما الضرائب « الداخلة » فلم ينص فيها على قدر ثابت معين
من الخراج ، بل نراه يتراوح بين « النصف » - كما هو الحال إزاء ساهورة -
وبين جزء من اثنين وتسعين كما في حالة « بكانوس » .

أما المعاتيد « غير الداخلة » فأكثر اختلافا وأعظم تباينا من هذه ، إذ لم تكن
ضرائب اللبن والعسل تؤخذ على الأجزاء الصغيرة : والواقع يظهر لنا أن الأماكن

1) Caetani : Annali dell, Islam, 4, pl.Y.

2) Rainer, No., 609.

3) Chronica Minora, p. 3351.

الصغيرة هي وحدها التي كانت تتحمل الضرائب الكبيرة في العادة ، والجدول التالي يبين لنا الضرائب المفروضة على ثلاثة من الاديرة (١) .

وجه الصرف	أبا إرماتوس	بربروسة	مريم المقدسة
لأمير المؤمنين	—	—	—
بضائع للسفن	$\frac{2}{3}$	—	$\frac{2}{3}$
قماش لخيمة من الشعر	$\frac{9}{12}$ (١)	$\frac{1}{12}$	$\frac{9}{12}$
غرامة	$28 \frac{1}{3}$	—	$23 \frac{1}{3}$
نصف بحار للأسطول ، ومصاريف ، وقسطان من نخل للهاجرين	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
قسطان من نخل لهاجري الأسطول	—	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$
عربة بضائع عند القازم	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
أكوام للرصف	—	—	$\frac{1}{4}$
مصاريف للوالى	$\frac{9}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{9}{4}$
العناية بالأكوام	—	(١)	$\frac{1}{4}$
بضائع إلى القازم	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	—
بحار للأسطول الأناضولى	$\frac{1}{4}$	—	—
ومصاريف أخرى	—	—	—
أربعون عاملا لجامع دمشق	$\frac{1}{4}$	—	—
للعناية بالأكوام والسلال	٢	٢٠	٥٠
المجموع	$31 \frac{2}{3}$	$21 \frac{1}{4}$	$26 \frac{1}{4}$

1) Greek papyri in the British Museum, No., 1413.

وكثيراً ما يرد ذكر الأوزاق ولسنا متأكدين تمام التأكيد عما إذا كانت هذه الأوزاق بقدر المعايير أم أنها تختلف عنها ، على أنه في الاستطاعة أن نستدل من مجموعة Rainer على ما يأتي :

عشرون أردبا من الشخير (١) ، ٣,١٦٤ أردبا من الحنطة وذلك سنة ٢١ هـ (٢) . وثلاث أكلات للرجال (٣) .

٣٤٢ أردبا من الحنطة ومائة وواحد وسبعون قسطا من الزيت لإعاشة ثلثمائة واثنتين وأربعين جنديا واثني عشر صانع أسلحة (٤) (٥) .

وهذه العبارة الأخيرة تحمل المرء على الدهشة في التفكير فيما يتعلق بالطريقة التي اتبعها عمر بن الخطاب ليكفل تموين الجند بما يحتاجون إليه .

كذلك نطالع في أوراق البردي طلب المسؤولين خمسة وستين رأسا من الغنم (٦) وتسعة وتسعين حصانا (٧) .

وفي سنة ٩١ هـ طلب أولو الأمر سبعين قميصا ، كل واحد بربيع دينار ، وجزية لأمير المؤمنين ، (٨) .

وكان الوالي يحتاج إلى مواد مختلفة لإعالتنا والعمال الذين معنا من العرب والنصارى على السواء ، ولغيرهم (٩) . كما أن الأساطيل كانت في حاجة إلى كثير

1) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 55I.

2) Op. Cit. Loc. Cit., 553.

3) Op. Cit. Loc. Cit., 556.

4) Op. Cit., No., 557.

5) Op. Cit. No., 558.

6) Op. Cit., No., 394.

7) Greek Papyri in the British Museum, No., 1362.

8) Op. Cit. Loc Cit., No.. 1٢75.

من البحارة الذين يلتزم لهم دافعوا الضرائب بأجورهم ، وكذلك الحال إذا
العمال الذين كان لابد من اتخاذهم للعمل في بيت المقدس وفي دمشق .

وفي هذا الوقت فر كثير من الفلاحين المصريين من قراهم وتخلوا عن
أراضيهم ، وقد لا نكون بعيدين عن الصواب إذا قلنا إن فداحة الضرائب
كانت إحدى الدوافع لهم على ذلك .

وقد أدى ذلك الموقف من جانب الحكومة إلى حمل كثير من الفلاحين
المصريين على التخل عن ممتلكاتهم والهروب منها ، وقد يمكن القول — في شيء
من التأكيد — بأن عبء الضرائب كان من بين الأسباب التي حملتهم على سلوك
هذا السبيل .

ومن الجلي أن هناك مناقضات عظيمة بين ما يراه الفقهاء والمشرعون وبين
الوقائع الواردة في أوراق البردي ، إذ تبرهن البرديات على وجود ضرائب لم
يشر الشرع إليها أبدا .

* * *

لم تكن اليهود التي تقطع للبلاد المختلفة المفتوحة مبنية على صورة معينة
فرضتها ، كالمدينة ، بل كانت تتوقف على ظروف الإقليم المحلية وعلى طبيعة
القائح ، ولكي يتم فهم الموضوع فنجعل فيما يلي الشروط التي وضعها الرسول
سواء أكانت هي شروطه أم مدسوسة عليه .

لما تم للسليين فتح البحرين كتب النبي ﷺ من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن لم يفعل فعليه دينار
معاقرى (١) ، على أن بعض أهالي البحرين جنحوا إلى السلم ، ووعدوا بأن

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٥ .

يدفعوا نصف حبهـم وتمـهم (١) ، ويذكر البلاذري أن الجزية كانت ديناراً على كل بالغ من أهل البحرين (٢) أما في اليمن فقد وضع الرسول على كل شخص ديناراً أو ما يعادل قيمته من الثياب ، على أن كلا من الرجال والنساء في اليمن كان يدفع الدينار (٣)

ولما جاء أحد النـميين من أهل بلاد اليمن يدفع ديناراً رأسه حاول الوالي أخذ الخمس من الفـلة فلم يؤذن له بذلك ، كما أن النصراني الذي كان يعيش في مكة كان يدفع ديناراً في السنة (٤) .

أما الشروط التي اتفق عليها مع أهالي نـجران فقد نصت على (٥) أن يدفعوا للمسلمين ألف حلة ، ثمن كل حلة أوقية ، والأوقية من الفضة أربعون درهماً ، فإن أدوها بما دون الأوقية أخذ منهم التقصان بما يكافئه من الخيل والجمال والسلاح ومن جريتهم مائتي حلة ، وتبعه من جاء بعده من الخلفاء ، والسبب في ذلك راجع إلى التقصان في عدد نفوس أهالي نـجران (٦) .

ولما قفل الرسول إلى المدينة بعد غزوة تبوك فرض الجزية على من كان من أهل النـمة بالمدينة ومكة وخيبر واليمن ونـجران ، وقدرت هذه الجزية على السلاح والدخيرة ، كما اشترط عليهم أيضاً أن يضيفوا رسل النبي مدة شهر في دونه ، وأن يمدوا المسلمين بثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً أو ثلاثين درهماً في حال

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨٠ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨١ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨١ .

(٤) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٦٤ — ٦٦ .

(٦) الصولي : أدب السـكـتاب ، ص ٢١٤ .

• حصول فتنة من اليمن ، وجعل لهم ذمة الله وعهده ، فلما جاء عثمان ابن عفان وضع على الرجل ديناراً أو نحوه ، ولم تفرض على من بها من النساء والصبيان (١) .

ولما تم الصلح بين المسلمين وبين [يوحنة بن روبة] صاحب أيلة فرض على كل حالم بأرضه في السنة ديناراً ، وصالحهم أهل تبوك على مثل ذلك العهد .

وفي خلافة أبي بكر كانت بصرى أول بلد فتحه المسلمون خارج شبه الجزيرة ، وفرضوا على كل ذكر بالغ فيها ديناراً في السنة وجريب حنطة (٢) ، كما أن أبا عبيدة أعطى نفس الشروط لأهل أنطاكية فيما بعد (٣) . ونعرف من البلاذري أن أهل « باتقيا » صالحوا خالد بن الوليد على ألف درهم وطيلسان واحد (٤) ، ثم سارت الفتوح الإسلامية في زمن عمر بن الخطاب في خطوات سريعة ، وهناك كثير من الأخبار الواردة بشأن « الشام » ، ولسكننا لا ندرى عما إذا كان المقصود بها مدينة دمشق وحدها أم « سورية » بأكملها .

وكان كل شخص في البداية يدفع ديناراً وجريباً ثم بدا لعمر أن يبدل ذلك فبدله .

وفرض خالد على أهل دمشق أن يدفع البالغ منهم ديناراً وجريب حنطة وزيتاً وخلا لطعام المسلمين (٥) ، أما أبو عبيدة فقد صالح أهل الشام بأن فرض عليهم جزية مائة لا تزيد عليهم ، كثروا ولا تنقص إن قلوا (٦) وقدرها ديناوان

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٥٩ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٣ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٧ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٤٤ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٤ .

(٦) ابن عساکر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

على الرأس وشيء من الطعام ، كما أن البعض كانوا يدفعون الجزية بما يتناسب وطاقاتهم المالية على الدفع ، فإذا زاد ما ييدم من المال زادت الضريبة ، وإن قل أسقطت (١) .

كذلك فرض على أهل الذهب من الذكور البالغين أربعة دنانير ومدّين من الحنطة وثلاثة أقساط زيت وذلك بالشام والجزيرة ، وفرض عليهم لإيواء المسلمين والمسافرين مدة ثلاثة أيام (٢) . وهناك صورة أخرى من العهد تجعل دفع القمح والزيت شهرياً ، وتضيف إليها الودك (٣) والعسل ، ولسكنها لاتنص على إيواء المسلمين المسافرين (٤) .

أما في الرقة فكان مفروضاً على كل رجل مبلغ دينار وعدة أقدرة من القمح وشيئا من الخل والزيت والعسل (٥) ، كما فرض على كل شخص في الرها دينار تقدا ومدان من الحنطة (٦) .

أما في أرض الجزيرة فكانت الجزية تدفع في البداية زيتاً وخبلاً وطعاماً لمرفق المسلمين ، ثم جاء عمر فقللها وأدخل الأتاوة وقدرها مدان من الحنطة وقسطان من الخل ومثلها من الزيت (٧) ؛ على أثنائهم في رواية أخرى أنها كانت ديناراً ومدّين من الحنطة وقسطين من الزيت ومثلها من الخل (٨) ، فلما

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٠ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٢ .

(٣) هو المعروف في مصر عند العامة « بالدهن »

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٢ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٣ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٤ .

(٧) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٨ .

(٨) أخذ المسلمون الجزية من الجزيرة أول الأمر ديناراً عن كل فرد مع مدى فتح =

جاء عبد الملك [استقل ما يؤخذ وأحصى الجاجم ، وجعل الناس كلها عمالا
بأيديهم ، وحسب ما يكسبه العامل في السنة كلها ، ثم طرح من ذلك نفقته في
طعامه وأدمه وكسوته ، وطرح أيام الأعياد في السنة] فوجد الذي يحصل
من ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير ، وجعلها (١) طبقة واجدة (٢) .

وارتضى « الجالينوس » ياروسما ، والروابي دفع أربعة دراهم عن كل رأس ،
على أن الجالينوس نسكت في وعده وتقض عهده فقدم أبو عبيدة وخرب
بلاده . (٣) وهذا الحادث شبيه بالقصة التي تقول إن قسطنطين بطرك الشام
أخبر عمر بن الخطاب أنه اتفق مع أبي عبيدة على دفع أربعة دراهم وصباة
عن كل رأس ، ثم ما فاعترف بأنه كان كاذبا فيما قال وزعم (٤) وأنه لم يحدث
شيء من الاتفاق مثل هذا بينه وبين أبي عبيدة ، وكذلك يشبه العهد الذي
وضعه « عيشبة » ، إذ فرض على النقي دفع اثني عشر درهما ، وأربعة على الفقير

== وقسطنطين خل وقسطنطين زيت ، ثم أعاد عمر النظر فيها (رافعا بأهل البلاد) بأن أبدل هذه
الجزية بالنظام التبع في السواد وهو ٤٨ درهما (٤ دنانير) على الأغنياء و ٢٤ درهما على
الفرس على المال و ١٢ درهما على الفقراء ؛ ويظهر أن الفرق كان في أن أسعار المواد الغذائية
ارتفعت لأنها كانت لتموين الجيش فأرهقت تكاليفها الناس ، فغلب عمر عنهم بأن استعاض
عن المواد الغذائية بالنقد . وأما ما ذكره الأستاذ تروتون فنشأ عن ارتباطه بين روايات
البلاذري - الدوري .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٢) هذه رواية ضعيفة لأنها لا ترد عند أي مؤرخ ، بل جاءت عند نقيه هو أبو يوسف ،
ولم يكن متأكدا من دقتها كما يتبين من نصه ، وبما يؤكد ضعفها أن القسم الأول منها مردود
لأنه أبدل عمر هذه الجزية بالجزية المتدرجة كما ذكرنا في الملاحظة رقم ٥ ، وبما يؤكد روايات
المؤرخين - الدوري .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٥١ .

(٤) Ghazi : An Answer to the Dhimmis, P. 389.

على أن يعنى منها القسوس (١). ومن المستغرب ورود رقم « أربعة » أخيرا ،
وتحدثنا إحدى الروايات أن تيمّا أبا هراب ثار على المعتصم في فلسطين ، وتبعه
ثلاثون ألفا من الجوعى العرايا ، ويقرر مينخايل السرياني (ويسميه بثام)
أن المسيحيين تقرر عليهم دفع جزية قدرها أربعة داهم (٢).

وهناك رواية واردة في البلاذرى وإن كنا لا نميل إلى الاعتقاد في صحتها
ولمّا ذكرها هنا لأنها بالغة الغرابة ، ومؤداها أن قبيلة « بجيلة » كانت تؤلف
ربيع الجيش يوم القادسية ، ووعدهم عمر بن الخطاب بأن يجعل لهم ربيع السواد
(من جنوب العراق) ، ثم عهد الخليفة إلى حمل شيخهم جرير بن عبد الله على
التنازل عن هذه الشروط وأجازه بثمانين ديناراً في أحد الأقوال ، وبأربعمائة
دينار في قول آخر ، وهناك إحدى الروايات التي تنهب للقول بأن جريراً ظل
يتمتع بهذه الشروط مدة ثلاث سنوات . وتذكر الرواية أن ثمت امرأة رفضت
أن تتنازل عن نصيبها حتى يعطيها عمر « ناقة ذلولاً عليها قطيفة حرّاء » وملا
يديها ذهباً ، وتقول رواية أخرى إن جريراً تنازل عن حقوقه بعد وقعة
« جلولاء » وذلك بناء على طلب الخليفة ، ومع ذلك فتوجد رواية أخرى
تقول إن كل فرد من أفراد هذه القبيلة تسلم إلى دينار (٣).

على أن هناك بعض الأماكن الأخرى كانت تدفع قدراً مقطوعاً متفقاً عليه ،
فكان مفروضاً على الحيرة دفع ثمانين ألف أو مائة ألف درهم سنوياً (٤) ،

(١) Bar Hebraeus : Ecclesiastical Chronicle, Vol. 3, P. 115.

(٢) Michel le Syrien, Chroniques, trad. Langlois, p. 275; cf.

Bar Hebraeus, Chronicle, p. 152.

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٦٧ وما بعدها ؛ كتاب الأم الشافعي ، ج ٤ ،

ص ١٩٢ .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٤٣ .

ويقول يحيى في كتاب الخراج (١) إن أهل الحيرة صولحوا على ما يقتسمونه بينهم، وليس على رءوس الرجال شيء، وكانت «الأنبار» تدفع أربعة آلاف درهم وألف حلة (٢).

أما الرها وحران فكانتا تدفعان مبالغ معينة (٣)، وتقرر إحدى الروايات أن المفروض على حمص يبلغ مائة وسبعين ألف دينار، غير أن الطبري يقول إن بعض السكان كانوا يدفعون دينارا وطعاما (٤).

وكان السامريون يدفعون في البداية جزية رءوسهم أتاوة، ثم جاء يزيد بن معاوية فوضع الخراج على أرضهم، وفرض دينارين جزية الرأس على من يقيمون في ولاية الأردن وخمسة دنانير على من يقيمون في فلسطين فشكى بعضهم إلى المتوكل الذي أنقصها إلى ثلاثة (٥).

ولما استولى المسلمون على تفلحيس زمن خلافة هيثم وافق أهل كل بيت على دفع مبلغ دينارين، وتعهد الجانبان بالاتفاق على احصاء الأسر (٦).

وورد في المعاهدة التي أبرمها «سراقة» سنة ٨٢٢ مع أهل أرمينيا والشغور أن يشتركوا مع الجيوش الإسلامية، وأن تحمل الخدمة الحربية محل الجزية،

(١) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٣٦ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٤٦ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣٠ ؛ تاريخ الطبري ، ج ١ ، ص ٢٣٩١ ؛

الأزدى : فتوح الشام ، ص ١٢٨ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٨ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٠١ .

أما الذين لا يشتركون في الحروب إلى جانب المسلمين فيلتزمون دفع جزية تكافئ ما يدفعه أهل أذربيجان (١) .

أما في الجزيرة فكان القرويون يعاملون نفس معاملة أهل المدن ، إلا فيما التزموا من مد المسلمين بالمتونة (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بمصر فالأخبار في شأنها مستفيضة ، فيذكر المقرئى أنه لما تم فتح مصر صولح من فيها من الذكور من راقوا الحلم إلى ما فوق على دينارين (٣) ويقول في موضع آخر (٤) إن الجزية كانت دينارين على الرأس وعلى المصريين أرزاق المسلمين ، وفي رواية البلاذرى أن الطعام قد أضيف أخيراً على أساس دينارين مما يجعل الجزية أربعة دنانير (٥) . وهناك قول بأن الخراج وضع على كل جريب بمقدار دينار وثلاثة أراذب طعام ، والجزية دينارين على كل من بلغ الحلم من الذكور (٦) . وفي قول آخر إنها كانت دينارين على كل ذكر إلا من كان فقيراً فيعفى منها ، وألزم كل ذى أرض دفع ثلاثة أراذب من الحنطة وقسطين من الزيت ومثلها من كل من الخل والعسل وزقا للمسلمين . وألزم كل واحد من أهل مصر أن يقدم للجيش جبة صوف وبرنسا أو عمامة وسراويل

(١) تاريخ الطبرى ، ج ١ ، ص ٢٦٦٥ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٤) للمقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .

(٥) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٦ .

(٦) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٥ .

وخفين (١) . ويذكر الصولى (٢) نفس الجزية ولكنه لا يشير إلى الملابس ،
وضربت الجزية النقدية على أهل مصر فقشرت باثنى عشر أردبا (٣) وأن
يضيفوا من نزل بهم من المسلمين ثلاثة أيام (٤) .
ويقال إن عمرو بن العاص فرض ضريبة قدرها ستة وعشرون درهما وثلاث
درهم على الجميع ، وفرض على الأثرياء منهم دينارين (٥) وثلاثة أراذب من
القمح (٦) ، وهذا واضح إذا كانت الضريبة الثانية مضافة إلى الأولى ، وفي ذلك
يدفع الأغنياء قرابة ضعف ما يدفعه الفقراء . على أنه من المقرر تماما أن الأقباط
كانوا يدفعون زمن عمرو بن العاص للمسلمين نفس الضريبة التي كانوا يدفعونها
للبيزنطيين (٧) .

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٤ .

(٢) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٧ .

(٣) هنا يوجد ارتباك في « تريجون » لأنه أخذ الروايات بظاهر معانيها دون تمييز
الجزية والحراج ، فالتى يؤكد الميرزى وتأييده الروايات الأخرى أن الجزية كانت ثابتة
وأنها بلغت دينارين عن كل رأس وأنها تسير على أساس النقد ؛ ولكن الحراج لم يكن
ثابتا بل يعتمد على حالة الزرع « المارة » وعلى حاجة الدولة ، وما تذكره الروايات من
أشكال مختلفة للحراج إنما تشير إلى ما فرض فعلا في سنين مختلفة ، كما أنه كان يجبي عادة من
الحاصلات بالنوع وقد يصكون جزء منه بالنقد . أما رواية البلاذرى بشأن الملابس فهي حالة
خاصة تتعلق بما فرض على أهل حصن بابلون عند أول دخول مصر لحاجة الجيش المهاجم إلى
كسوة ، ولم تتخذ هذه السابقة خطا — الدورى .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٥ ؛ خطط الميرزى ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٥) تاريخ أبي صالح الأرمنى ، ص ٢١ ، وترجمته ص ٧٥ .

(٦) كان النقد في مصر يسند إلى قاعدة الذهب ، وتحسب الضرائب بالدنانير وأجزائها
لا بالدرام الفضية ، والظاهر أن أبا صالح الأرمنى استعمل الدرهم الفضى في كتابه لأنه كان
من أسس العملة في الشرق . أما خمسة الست وعشرين درهما وثلاثي الدرهم فتعامل دينارين ،
وهذا يوضح كسور الدرهم التي لا نجد لها في فرض الضرائب مادة — الدورى .

(٧) الميرزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٦ .

وبجمل القول أن ما نستفيد من تلك الأخبار هو أن الجانب الأكبر من الضرائب كان يعتمد على الجزية ، وإن كانت أوراق البردى تشير إلى أن الجزية كانت أقل من الخراج .

ومن المتفق عليه أنه إذا استسلمت المدينة أملى المسلمون شروط الاستسلام ، إذ كانوا أحراراً في أن يفعلوا ما يشاءون بالبلد الذي أخذ عنوة ، وقد اختلفت الآراء حول فتح مصر : أتم عنوة أم كان استسلاماً ، والجدل حول هذه النقطة بالذات جسد لا طائل تحته لاعتقاد أصحاب كل من الرأيين على حجاج تويد وجهة نظرهم ، وقد حاول معاوية بن أبي سفيان أن يزيد الجزية على المصريين ففشل في هذه التجربة بفضل معارضة وردان مولى عمرو بن العاص^(١) ، وتروى هذه القصة بصورة أخرى وهي أن صاحب بلدة « أخنا » قدم على عمرو وقال له « أخبرنا ما على أحدنا من الجزية فنصيرها » فأشار عمرو إلى أحد أركان الكنيسة وقال « لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك ما عليك ، إنما أنتم خزائن لنا ، إن كثر علينا كثرنا عليكم ، وإن خف عنا خففنا عنكم^(٢) » ، ولم يكن حديث عمرو كذباً ، إذ يذكر أحد النصارى أنه كانت لعمرو أساليب فظة في استخلاص الأموال ، ولا يسلك سبيل الشفقة في معاملة المصريين ، هذا إلى أنه لم يكن يلتزم عهوده التي عاهدهم عليها تماماً الإلتزام^(٣) ، حتى ليقال إنه خلف بعد موته سبعين بهاراً^(٤) من الدنانير ، ذنة كل بهار منها إردبان مصريان ،

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٧ .

(٢) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٧٧ ، ١٦٨ .

(٣) Journal Asiatique, P. 3/70 .

(٤) البهار : جلد الثور .

ورفض أبناؤه أخذ هذه الأموال حتى يتسلم كل صاحب حقه فيها حقه ، فبلغ الخبر معاوية فأخذها بما فيها . وحدث في هذا العصر ذاته أن عمدة عمر بن الخطاب إلى تغريم بعض ولاته لإثرائهم على حساب أهل الولايات التي يحكمونها ، ومن هؤلاء الولاة سعد بن أبي وقاص في الكوفة وعمر بن العاص في مصر ، وأبو هريرة في البحرين ، والنعمان بن عدس في ميسان ، ونافع بن عمرو في مكة ، ويعلى بن منبه في اليمن (١) .

وحدث في زمن متأخر أن أراد أحد الخلفاء الوقوف على آلام الذميين فقال أحد المسلمين لعمر بن عبد العزيز : يا أمير المؤمنين : ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة ؟ ، فقال : إن الذين كانوا قبلي كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم ، فلم يكونوا يحدون بدًّا من أن يبيعوا أو يكسبوا ما في أيديهم ، وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته فيبيع الرجل كيف يشاء ، فقال له : لو أنك سحرت لنا ، فأجاب به عمر : ليس إلينا من ذلك شيء ، إنما السعر لله (٢) ، لكن الأمر المنسوب إليه الذي يقول فيه : دفع لأهل الخراج من أهل الفرات ما يتختمون به من الذهب ، ويلبسون الطيالة ويركبون البراذين ، وخذ الفضل (٣) ، أقول إن هذا الأمر المنسوب إليه يعطى فكرة غير طيبة تماماً عن سياسته إزاء الذميين .

ليس هناك من شك في أن قد ازداد خراج مصر وربما خراج غيرها من الولايات أيضاً ، يدلنا على ذلك أن هبة الله بن أبي سريح قد جمع خراجاً أكبر

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ١٨١ ؛ والبلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٣ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٦ .

(٣) ابن قتيبة : حيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٥٣ .

بما جمعه عمرو بن العاص ، هذا على الرغم من أن القول القائل بأن الدخل بلغ اثني عشر مليون دينار أو أربعة عشر مليون دينار لا يخلو من المبالغة ، على أن خبر دفاع عمرو عن نفسه أمام الخليفة أمر مشهور . وهناك غير هذا من الأخبار المتعلقة بالزيادات ، ذلك أن عبد العزيز بن مروان قام أيام ولايته على مصر بإحصاء الرهبان وفرض على كل واحد منهم دينارا (١) ، ويقول ساويرس (٢) « إن هذه هي أول جزية ، ولسنا نعرف على وجه التحقيق عما إذا كان ساويرس يقصد بذلك أنها أول جزية أو خراج يدفعه الرهبان . » (٣)

ويورد الصولي (٤) خبرا يستحق أن نوردته بتمامه حيث يذكر أن لأهل مصر من الشرط أن لا تباع نسائهم ولا أولادهم ولا أرضهم ولا ديارهم ، ولا تباع كنوزهم ولا يزداد عليهم في جزيتهم ، ولم يزل الحما على ذلك حتى ولي عبد الله ابن سعد بن أبي سرح فكان يرفع إلى عبد الملك بن مروان ألف دينار زيادة عما كان يرفعه عمرو بن العاص ، فلما ولي عبد الملك أخاه عبد العزيز خط الأرضين ، وذلك أنها كانت كثيرة ، فاقتطع أقواما وزاد ذلك على الجاهل فكانت تستأدى ألف ألف دينار ، فرحلوا إلى عبد الملك يشكون . فلما رجعوا زاد عليهم عبد العزيز الضريبة . »

(١) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٤٩٢ ؛ ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٢) وزيادة عما ذكره المؤلف منسوبة إلى ساويرس بشأن هذه الزيادة فإن المقرئى يقول هو الآخر « أنها أول جزية أخذت من الرهبان » .

(٣) الخراج لا يعنى منه أحد ، لأنه ضريبة مفروضة على الأرض بصرف النظر عن المالك رجلا كان أو امرأة أو عبدا أو حرا ، أما الجزية فأعفيت منها المرأة وأعتق منها الفقير والراهب والطفل ، ولذا فإن الجديد هنا هو فرض الجزية التي كان يصحبها وسم اليد أو العنق - الدورى .

(٤) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٧ .

وقد زادت الضريبة بمعدل الثلثين وإن يكن تاريخ هذه الزيادة مجهولا لعدم وروده في الكتب (١).

على أن قرّة بن شريك أضاف إلى الضريبة مائة ألف دينار (٢)، وفرض أسامة على كل راهب ديناراً . ولما جاء عمر بن عبد العزيز رفع الخراج عن أملاك الكنائس والأساقفة، فأرجعها يزيد مرة أخرى (٣)، ثم ضوعفت الجزية زمن هشام (٤)، وزاد عبد الله بن الحبحاب متولى الخراج الجزية على مصر [قيراطاً في كل دينار] وهي تعادل الثمن أو جزءاً من أربعة وعشرين من الأصل (٥)، ثم ضاعف أبو القاسم الجزية (٦).

وفي سنة ١٦٧ هـ ضاعف موسى بن مصعب ما كان يؤخذ عن كل فدان ، ثم فرض الخراج على أهل الأسواق وعلى الدواب (٧). ومن الجلي أن هذا كان جزءاً من سياسة هرون الذي زاد في الجزية المفروضة على النصارى حتى آثر

(١) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٣٦ .

(٢) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٤٠ .

(٣) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٤٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ .

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٠ : الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٧٣ :
المريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٦) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٥ ، ١٦٣ .

(٧) ولي ذلك يقول أحد العمراء مندداً بفظة موسى بن مصعب :

لو يعلم المهدي ماذا القى يفعل موسى وأيوب
بأرض مصر حين حلا بها لم تتم في النصح يعقوب

انظر في هذا الولاة والقضاة للكندي ، ص ١٢٥ .

الكثيرون منهم الهرب من أملاكهم وتركها في أيدي العرب (١) ، كما شهدت سنة ٢١٣ هـ زيادة أخرى في الجزية (٢) .

ويلاحظ أن عبارة « ضاعف الجزية » شائعة الورد ، ومن ثم وجب عدم الأخذ بحرفيتها ، على أنه إذا داخلنا الشك في الشهادة المسيحية القائلة بأن الخراج على مصر زيد فهناك كثير من الشهادات الإسلامية تؤيد هذا القول .

* * *

أما فيما يتعلق بطرق جمع الجزية فقد وصف المقرئى - قلا عن ابن الحكم - طرق تقدير الضرائب الواردة في كتب المحاكم المحفوظة في أوراق البردى ، وهذه الرواية تتناول التقدير الأصلي للرخس لهم ، كما تتناول الزيادات ، والطريقة واحدة في كلتا الحالتين ، ويقول المقرئى (٣) إنه لما استوثق الأمراء لعمر بن العاص أقر قبضها على جباية الروم ، فكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عمرت القرية وزاد أهلها زيد عليهم ، وإن قل أهلها وخربت نقصت الجباية ، فيجتمع غرافسو كل قرية ومازوتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العمارة والخراب ، حتى إذا أقرروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ثم يجتمع أهل كل قرية بقيمهم فيجمعون قسمهم وخراج القرية وما فيها من الأرض العامرة ، ويخرجون من الأراضي فدائين لسكنائهم وحماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرجون منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان ، فإذا فرغوا من ذلك نظروا لما

(١) Anonymous Chronicle, Vol. 2, p. 3.

(٢) الكندي : الولاة والفضاء ، ص ١٨٥ .

(٣) الخلط للمقرئى ، ج ١ ، ص ٧٧ .

في كل قرية من الصنائع والأجرا فقسما الجباية عليهم بقدر احتمالهم ، فإن كانت فيهم جالية قسموا عليها بقدر احتمالها ، وقلما كانت تكون إلا للرجل الشاب أو المتزوج ثم ينظرون ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم ، فإن عجز أحد منهم وشكا ضعفه عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على ذوي الاحتمال ، وإن كان فيهم من يريد الزيادة أعطوه ما عجز عنه أهل الضعف ، فإن تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم ، وكانت قسمتهم على أن الدينار أربعة وعشرون قيراطا ... وجعل لكل فدان عليهم نصف أردب قح وويبتان من شعير ، إلا القرظ ، فلم يكن عليه ضريبة ، وكان عمر بن الخطاب يأخذ ممن صالحه من المعاهدين ما سمي على نفسه ، لا يضع منه شيئا ولا يزيد عليه ، ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا يؤديه فظروا عمر في أمره ، فإذا احتاجوا خفف عنهم ، وإن اغتروا زاد عليهم بقدر غنم .

ومن الخير أن تؤكد على بعض نقاط معينة نستنبطها من هذا الوصف فنلاحظ اتفاق بعضها مع ماورد في أوراق البردي ، ونعني بذلك أن الأرض تكون ملكا للشعب أكثر مما هي للأشخاص ، كما أن الهاربين الذين يحاولون الهرب تخلصاً من فداحة الضرائب لا يتبها لهم النجاح التام في محاولتهم هذه ، ونلاحظ أيضا أن بعض الحقول كانت تعزل على حدة لينى دخلها بما تقتضيه الأعمال العامة من المصروف ، ولم يكن معنى ذلك بحال من الأحوال تخفيف الضرائب عن كاهل دافعيها ، إذ الواقع أنها كانت تزداد على من يبدى الأرض المتبقية ، كما أن معظم المصادر التي بين أيدينا تشير إلى اعتبار استضافة المسلمين مسألة عامة وليست مسألة فردية خاصة ، حتى إنه لينخيل لمطالعها كأنها أمر من الوالى ، لتأكيدها على وجوب استعمال الدين في التصرف .

كان الرجال الذين يدفعون الجزية يقسمون إلى ثلاثة أقسام (١) :
 « صاحب أرض يعطى جزيته (٢) منها ، وصانع يخرج جزيته من كسبه
 وتاجر يتصرف بماله يعطى جزيته من ذلك ، وإنما سنتهم واحدة » .
 وهذه الحقيقة عن عمر بن عبد العزيز تتفق وما جاء في أوراق البردي التي
 تبين لنا أن التجار كانوا يدفعون ضريبة معينة بدلا من الخراج .
 ومعظم التفاصيل الواردة عن الخراج تتعلق بأرض الجزيرة والعراق ،
 ونورد بعضا منها فيما يلي ، ويلاحظ أن وحدة الموازين كانت « الجريب » على
 الدوام ، وهو مستون ذراعاً مربعاً .

والوارد في الكتب أنه وضع على كل جريب - [عامر أو غامر] - درهم
 وقفيز ، و « ألقى إليهم النخل عونا لهم (٣) » ، فكان على :

جريب حقول السكر	عشر دراهم (٤) .
« الرطبة	خمسة دراهم وخمسة أقدرة
« القصب	سته »
« البر	أربعة »
« الشعير	درهمان
وعلى جريب السكر	عشرة دراهم (٥)
على جريب الخضر	سته دراهم .

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لعبد الحكم ، ص ٩٩ .

(٢) لعل المقصود بها « الخراج » في اصطلاحنا .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتتاب ، ص ٢١٨ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتتاب ، ص ٢١٨ .

(٥) الصولي : أدب الكتتاب ، ص ٢١٨ .

على جريب السمسم	خمسة دراهم .
د د الخضر الصيفية	ثلاثة د
د د القطن	خمسة د
د د الماش والكروم والزطبة والسمسم ثمانية دراهم .	
أما أشجار النخيل في السواد فقد وضعت عنها الضرائب ، ووضع على :	
جريب الكرم وحقول الخضرات	عشر دراهم .
د القطن	خمسة دراهم .
د النخلة من الفارسي	درهم واحد .
د الدقلة	درهم واحد .
على كل جريب زرع غليظ من البر دينار ونصف وصاح واحد من طعام (١) .	
على كل جريب وسط	دينار واحد .
د د من الشعير	ثلث دينار .
د د من الحنطة	درهمان وجرميان (٢) .
د د من الشعير	درهم واحد وجرمي واحد .
على كل جريب غامر يطلق زرعه	
	نصف درهم .
ركان الشعير يدفع من نصف هذه الأجور ، أما الفواكه وغيرها فكانت معفاة من	
الضرائب ، وأما البساتين التي تجمع النخل والشجر والسكر فمليها عشر دراهم (٣) .	
وتتفق جميع القوائم والمكلفات هذه مع الحقيقة القائلة بأن خراج العراق	

(١) كان هذا في زمن علي بن أبي طالب .

(٢) وضع هذا عمر بن الخطاب ؟ انظر البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢٧٠ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٧١ .

كان يقدر على أساس ثابت هو تقدير المساحة ، وتختلف الأرقام اختلافا بالغ
الكبر عما يورده ابن حوقل بشأن خراج فارس الذي يقدر هو الآخر على أساس
المساحة أيضاً . وكانت الضرائب أثقل في شيراز منها في غيرها ، ويلاحظ أن
وحدة المقياس عنده هي : الجريب الكبير ، وهو ٢ من الجريب الصغير ،
ومن ثم كان يؤخذ على :

جريب الحنطة والشعير (بالسبح) ١٧٠ درهما .

• الشجر (•) ١٩٢ •

• الرطاب والمقات (•) ٢٣٧ درهم .

• الكروم (•) ١٤٢٥ درهما .

أما في (كوار) فكانت الضرائب تبلغ ثلثي الضرائب المذكورة أعلاه ، ولم
تكن هناك ضرائب على الكروم ولا أشجار الفاكهة التي تزرع في السهول حتى
تولى الوزارة على بن عيسى بن الجراح سنة ٣٠٢ هـ (٩١٤ م) فألزم أصحابها
الخراج (١) .

ويذكر ابن حوقل أيضاً أن جوهر الصقل وزير المعز لدين الله الفاطمي قبض
عن الفدان أن يصير سبعة دنانير بعد أن كان ما يقبض عنه ثلاثة دنانير ونصف
دينار (٢) .

وبلغت قطيعة (٣) فدان القمح زمن الفاطميين في إحدى نواحي الصعيد ثلاثة
أرانب على الفدان الواحد ، فلما مسحت الأراضي سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) قرر

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٠٨ .

(٣) لفظ يقصد به الضريبة في مصر الوسيطة .

على كل فدان أردب ونصف أردب ثم أصبحوا يأخذون أردبين عن الفدان الواحد (١) .

وكانت هذه الطريقة في جمع الخراج مستعملة في مستهل حكم بني العباس وهي التي يشير إليها ديونسيوس التليحري في معرض كلامه عن صدقة المال عند العرب فيذكر أن بساتينهم وماشيتهم وجميع الغلات التي لهم سجلت وكان إذا امتلك أحدهم حديقة خضر أو كتان أو حمص تسجل هي الأخرى وتدون (٢) . على أنه يتبين لنا أن المبالغ المجبأة لم تكن تتفق مع الأرقام الأخرى .

أما في « السواد » فقد ارتأى المنصور أن يأخذ نصف الحنطة والشعير بدلا من النقود ، وظل هذا الأمر معمولاً به زمن المهدي (٣) ، وانتهى الأمر أخيراً بأن دفع السواد ثلاثة أخماس الغلة ، ثم جاء الرشيد سنة ١٧٢ هـ (٧٨٨ م) فنخفض ذلك إلى النصف (٤) ، ثم نقص هذا مرة ثانية سنة ٢٠٥ هـ (٨٢٠ م) إلى الخمسين (٥) .

ويقول القلقشندي إنه كان يؤخذ عن الفدان من الجبوب في صعيد مصر ما بين أردبين إلى ثلاثة أرادب (بكيل الصعيد) ، وغالباً ما يؤخذ مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة دراهم ، وفي بعض الأحيان كان يكتفى بدفع القدر المطلوب دراهم دون غيرها ، أما في الوجه البحري فتألب خراج بلاده دراهم . وظلت الحال على ذلك الوضع حتى سنة ٧٩٠ هـ (١٣٨٨ م) حيث كانت أجرة الفدان الواحد أربعين درهماً ، والبراب ثلاثين درهماً ، ثم غلا السعر فيما بعد

(١) خطط القرينى ، ج ١ ، ص ١٠١ .

(٢) Dionysius of Tell — Mahre, Text, p. 155. Trans, p. 129.

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٧٢ : الماوردى : الأحكام السلطانية ، الفصل السابع .

(٤) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ٦٠٧ .

(٥) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ١٠٣٩ .

حتى جاوز «الباق» مائة درهم والبرايب ثمانين درهما. وفي سنة ٨١٠ هـ (١٤٠٧ م) أصبح يؤخذ عن «الباق» عن كل قدان نحو أربعمائة درهم، وربما زادت الأرض الطيبة حتى بلغت ستمائة درهم، وفي البرايب ونحوه دون ذلك بالنسبة (١).

بعد كل هذا نرانا في حاجة إلى شيء من التعليق، ذلك أن «القفيز» كان سلس جريب أو عشر جريب، وكانت الغلة تقدر بثلاثة عشر ضعف إلى خمسة وعشرين ضعف قدر البذرة المبدورة، ومن ثم تقدر الضريبة على هذا الأساس، فلو كانت قفيرا واحدا كانت بأعلى تقدير $\frac{1}{78}$ أو $\frac{1}{73}$ من المحصول، وإن إضافة الدرهم ودفعه تقدا لا تجعل الضريبة بأي حال من الأحوال قرية من العشر الذى يدفعه الفلاح المسلم، وكانت ضريبة الجريين أكثر حكمة وسدادا، ويظهر أن هناك خطأ في الأرقام التى يوردها ابن حوقل لاسبابها يتعلق بالضريبة المفروضة على حقول الكروم، ولا يمكن أن تكون هذه الأرقام صحيحة إلا إذا كانت الحكومة تتبع سياسته ترى بمقتضاها أن تمكسها قبل جمعها ونضجها، ومن المستحيل أن نصدق أن أشجار النخيل كانت معفاة من الضرائب، ومن الممكن أنه لم تكن هناك ضرائب على الأشجار المفردة الموجودة في تلك النواحي، ويقال إن أشجار النخيل المفردة التى تعتبر أملاكا عامة كانت هي المعفاة من الضرائب (٢). ومن المحتمل كل الاحتمال أن يكون فرض دينار أو نصف دينار (تبعا لنوعية الشجر) أمرا صحيحا. والمعروف أن الحكومة التركية كانت تجبي ضريبة قدرها سبعة قروش عن كل شجرة، وإن قيل إنها لم تكن دقيقة تماما في إحصائها إياها.

* * *

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٣.

(٢) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٧١.

معظم ما لدينا عن الجزية مستمد مما ذكره الفقهاء ، وتقول الكتب عادة إنها كانت تتدرج من أربعة دنانير إلى اثنين إلى دينار واحد في الأراضي ذات العملة الذهبية وهي بلاد الشام ومصر ، أما حيث تكون العملة ورقا فكان الدينار يقدر بإثنى عشر درهما وذلك في العراق وفارس ، وهناك رأى آخر يقول إن الدينار يساوى عشرة دراهم (١) ، وهذا النظام بسيط للغاية ، أما اختلافات المدارس الفقهية فتبين لنا أن هذا القدر غير حقيقى .

وماهى آراء الأئمة الأربعة :

يقول أبو حنيفة إن الجوىة على الفقير المحتمل إثنا عشر درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغنى ثمانية وأربعين درهما ، ويقول أحمد بن حنبل إنها موكولة إلى رأى الإمام وليست مقدرة ، وإن كانت هناك رواية أخرى منه تقول إن الأقل منها مقدرون الأكثر .

ويقول مالك إنها مقدرة على الغنى والفقير بأربعة دنانير أو أربعين درهما ، ومن المحتمل أنه يشير إلى الحد الأعلى فقط .

ويقول الشافعى إن الجزية دينار ، يستوى فيه الغنى والفقير على السواء . وهذه الاختلافات فى التقادير تصور لنا اختلاف الظروف المحلية ، ويقرر الشعراى هذا تماما فيقول : « ووجوه الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهد الأئمة بالنظر لأهل بلادهم ، فالفقير من أهل الجزية إذا لم يكن ممتلا ولا

(١) لم يكن سعر الدرهم بالنسبة للدينار ثابتا ، بل كان متبدلا حسب الأوضاع الاقتصادية العامة ، ذلك لأن الدرهم كان أساس العملة فى القسم العربى من الامبراطورية ، كما كان الدينار أساسها فى القسم الغربى ، لذا كان الدينار يساوى ١٢ درهما فى زمن عمر ، وكان يساوى ١٠ دراهم فى دور الرسالة وفى خلافة الإمام على - الدورى .

شئ له فإنه يخرج من بلاد الإسلام ، [وإن كان له قول آخر وهو أن يقر^(١) ولا يخرج] ، ويقول الثلاثة الآخرون إنه يجب أن يعنى من الدفع^(٢) ، على حين أن هناك كاتباً آخر يقول بوجوب مساعدة من لا يستطيع دفع الجزية^(٣) .

كذلك اختلفت الآراء حول من يدفعونها ، فيقول أبو يوسف إنه لا يجوز الجزية على النساء والصبيان ولا المسكين الذى يتصدق عليه ولا المقعد ولا الأعمى ، ويضيف البعض إلى من ذكرنا الخدم والمجانين وأهل الصوامع^(٤) ؛ ومن قاحية أخرى زى أن الشافعى ينهب للقول بأن الجزية واجبة على المجانين والشيوخ والعبي والرهبان والخدم الذين يتناولون أجراً لقاء خدمتهم ، وقد ورد فى موضع من كتاب الأم ، أن النساء يدفعنها^(٥) . فى بعض الأحيان ، وقد قال الحسن البصرى^(٦) ، لا يلزم الرهبان أصحاب الصوامع جزية لفقرهم وتخليهم عن الدنيا .

وفى المعاهدة المبرمة مع « عيشية » نص على أن يعنى من الجزية فقراء القسوس والرهبان^(٧) ، وكان ابن عبد الحكم يعرف أن الرهبان لا يدفعون شيئاً مامن الضرائب لأن النعميين يتحملون ضريبة من ينخرطون فى سلك الرهبنة^(٨) ؛

(١) الشرائى : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٢) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٩ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٩ — ٧٠ : الشرائى : كتاب الميزان ،

ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٤) القافى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ٩٨ .

(٥) الصولى : ادب السكاتب ، ص ٢١٦ .

(٦) Bar Hebraeus : Ecclesiastical Chronicle, 3, p. 115 f. .

(٧) فتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٥٦ .

ويقول أبو يوسف إن دفعها واجب على أهل الصوامع إن كانوا ذوى غنى ويسار ، وإذا كان هناك دير للرهبان وله أملاك وأرض تكفّل صاحب الدير بدفع الجزية عن دونه من الرهبان ، فإن أدعى الفقر وأقسم يمينا جائزة في دينه أعنى من الدفع (١) ولم يؤخذ منه شيء ، والمعروف أن « تيودوسيوس » النصراني الخلقدوني - متولى خراج الاسكندرية - كان شديد الكراهية للبطرك القبطي أنبا أغاثوا ، ومن ثم أرغمه على دفع ستة وثلاثين دينارا جزية عن تلاميذه ، وربما كان هؤلاء التلاميذ من الرهبان ، فإذا تقرر هذا في الأذهان أمكن القول بأنه لم تجر العادة إبان ذلك الحين بأن يدفع الرهبان شيئا من الجزية (٢) . ولقد ذكرنا آنفا أن عبد العزيز بن مروان حمل الرهبان في مصر على دفع الجزية ، على حين أن أسامة بن زيد عهد إلى منع الرجال من الانخراط في سلك الرهبنة تخلصاً منهم من الجزية ، وقد طمع على بن عيسى بن الجراح في أخذها من الأساقفة والرهبان وضعفاء النصارى لولا أن منعه الخليفة المقتدر من ذلك العمل [جريا على العهد الذى بأيدي الأقباط] (٣) .

• • •

أما استضافة المسلمين فتختلف الشروط بشأنها بعضها عن بعض ، فحيث يكون أهل الذنب تكون الضيافة ثلاثة أيام ، أما أهل السواد ، فالتزموا إضافة المسلمين مدة يوم وليلة فقط ، وكانوا يقدمون إليهم من الطعام والخبز والتريد والتوابل والزيت والخضروات المطبوخة والسّمك أو اللحم وما تيسر وجوده ،

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٠ .

(٢) ساويرس : صير البطارقة ، ص ١١٣ .

(٣) Eutychius: History, Vol., 2, P. 517. ؛ خطط المقرئى ، ج ٢ ،

ولا تزيد مدة إقامة المسلمين بينهم على ثلاثة أيام (١) ، ويقال إنه لم يكن لمدينة حمص أن تضيف الطارقين أكثر من يوم وليلة (٢) ، وإذا حدث أن أمطرت السماء وعوقفت المسافرين وأخرتهم أمداً أطول مما هو مسموح لهم به كان عليهم أن يدفعوا ثمن ما يأكلون (٣) ، وحدث أن شكى بعض الذميين إلى عمر أن هؤلاء الضيوف يكلفونهم فوق طاقتهم ويطلبون منهم الدجاج والضأن ، فقال لهم عمر : لا تطعموهم إلا ما تأكلون ولا مما لا يحل لهم (٤) ، كما أن المأمون أصدر أمره بتخليص النصارى من واجب تهية المساكن في بيوتهم للجنود (٥) .

* * *

أما فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على التجارة فقد كان عمر بن الخطاب أول من سنّها ، والقول الشائع أن المقدّر كان ٢١ في المائة على المسلم وخمسة في المائة على الذمي وعشرة على الرجل الذي لاذمة له أو كان من أهل الحرب ، وكانت الضريبة تدفع مرة واحدة كل سنة ، ومع ذلك فقد ذهب مالك إلى وجوب أخذها على كل سفرة في تجارة ، وكان التغلبي والنجراني يعاملان معاملة غيرهما من الذميين تماماً ، أما المجوس فيعتبر اجنبياً (٦) ، وقد ذهب إحدى الروايات إلى أن الأجانب وخدمهم هم الذين كانوا يدفعون هذه الضريبة وقدرها عشرة في المائة ، وإن كانت هناك رواية أخرى تقول إن الذي يلتزم دفع العشر ، ومع

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٢) الأزدي : فتوح الشام ، ص ١٥٢ .

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٥٢ .

(٤) ابن عسّاكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

(٥) Anonymous Syriac Chronicle, 2. p. 15.

(٦) لم يعثر المؤلف إلى المصدر الذي استقى منه الفكرة التي بنى عليها هذا الرأي ، لا سيما وهو يدرج في الفصل الأول « المجوس » بين أهل القنّة .

ذلك فثم قول آخر نستدل منه على أن الذي كان لا يدفع في ولايته الخاصة شيئاً ، لكنه يدفع العشر من رأس مال تجارته في كل مرة يغادر فيها ولايته .

وقد أخذ عمر بن الخطاب من النبطيين نصف العشر على الحنطة وكان يرمى من وراء ذلك إلى تشجيع قتل هذه البضائع إلى المدينة ، وفرض العشر على المقاتي كالخص والفول ، وعمد أحد الولاة [وهو عبد الله بن عتبة] زمن عمر بن الخطاب فأخذ العشر من النبطيين ، وقد حاول المؤلف التوفيق بين هذين القولين فلم يجد للتوفيق سبيلاً ؛ وهناك رواية أخرى للسألة ذاتها تقول إن عمر بن الخطاب أخذ العشر من القبط في المدينة ، ونصف العشر على الحنطة والزبيب (١) .

أما الضريبة على العبيد فكانت تبلغ عشر دراهم ، وعلى الخيل والمهجين ثمانية (٢) ، وكان المال الهلال يجبي عما لا يقل عن مائتي درهم [من التجار المسلمين] أو عشرين ديناراً [من تجار العهد] أو عشرين مثقالاً ، لكن يقال إن عمر بن عبد العزيز جعل جزية الذي لا تقل عن عشرة دنانير ، وهذا هو ما يقضى به أبو حنيفة .

على أن العبد لا يدفع ضرائب عما معه من البضاعة إن كانت ملكاً له ، كما أن الذي إذا حمل خيراً لبيعها قدّرت قيمتها من قبل اثنين غيره من الذميين ، وإذا ادعى الذي أن ديونه تحيط بثمن بضائعه لم يدفع شيئاً ، وقد حدث في إحدى المرات أن ألغيت الضرائب على محاصر العنب والجسود والطرق ، ثم أعيد فرضها عليها نظراً للخسارة التي لحقت ببيت المال .

(١) ما أفتناه في المتن واره في خطط المقرئ ، ج ١ ، ص ١٢١ ، أما المؤلف فيذكر أنه الزيت .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .

ولما كان القرن الرابع للهجرة أضيف إلى الضرائب الدينية في فارس ضرائب الأعشار على السفن والأخماس على المصادن والآجام والمراعى ودار الضرب والجزية والمستغلات ، وضرائب على الملاحات وأثمان الماء ، وفرضت كذلك على بيع العطور ؛ وتشمل كلمة « المستغلات » ما يتحصل عليه من أجرة الأرض والطواحين والدور التي يعمل فيها المأورد . وكانت معظم هذه الضرائب واحدة تقريباً أو ما يشبه ذلك في جميع الولايات (١) ، ويورد المقرئى ثبوتاً طويلاً بالضرائب التي تجب في مصر . وكان دخل معظمها قليلاً إلى درجة أنه لا يسد تكاليف جمعها ، ولا يبعد أن يكون الكثير من تلك الضرائب كان موجوداً منذ أزمنة بعيدة

وكان ربيعة بن شرحبيل بن حسنة هو المكلف بجمع هذه المكوس في مصر أيام ولاية عمرو بن العاص ، كما تولاهما « زريق بن حيان » في الأبله في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وقد اختير « أنس بن سيرين » لجمعها في الأبله فرفض العمل (٢) « لا نعدام ما كان من التقوى عند السلف » ، وربما كان الرفض من جانبه قائماً على أساس تغير مدلول كلمة « المكس » ، إذ كانت في البداية بسيطة للغاية يقصد بها الخراج ، ثم تبدل مفهومها بمضى الزمن فأصبحت تطلق على ضرائب معينة لم يرد لها ذكر في القرآن ولا في الأحاديث وأصبح جميع المسلمين الخيرين ينظرون إليها نظرة ملؤها الشك والريبة (٣) . ويقال إن عمر بن عبد العزيز

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢١٧ .

(٢) خطط المقرئى ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ؛ السيوطى حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٣) ذكر السيوطى (شرحه ، ج ١ ، ص ٩٠) أن عمرو بن العاص دهم إليه خالد بن ثابت الفهمى ليجمعه على المكس فاستغناه ، فقال عمرو « ما تكره منه ؟ » فقال « إن كعباً قال : « لا تحرب المكس فإن صاحبه في النار » .

ألقى هذه الضرائب (١) ، وربما كان في هذا القول خطأ في التسلسل التاريخي ، على أنه لا يخلو من الصواب ، لأنه من الواضح أن هناك ضرائب كانت تجبي ولم يكن لها موضع في التنظيمات الشرعية .

كان المنصور أول من وضع الضرائب على الحيوانات سنة ١٢٧ هـ ثم اقتدى به واليه على مصر في السنة ذاتها ، ففرض ضريبة على الدكاكين في الأسواق وعلى الحيوانات (٢) .

وشهدت سنة ٢٥٠ هـ (= ٨٦٤) في مصر احتكار النظرون [وقد أحاط عليه أحمد بن محمد بن مديبر والي خراج مصر] ، وقرر الأموال على الرعي [وسماء مال الراعي] وعلى صيد السمك [وسماء مال المصايد] ، فلما تولى الحكم أحمد بن طولون أمر بإسقاط هذه المعادن والمرافق (٣) وغم أنها كانت تغل لبيت المال مائة ألف دينار كل سنة ، ثم أعيد العمل بالأموال الهلالية أيام الفاطميين وسميت بالمكوس ، فلما جاء صلاح الدين ألغاهما ثم أعادها ابنه عثمان مرة أخرى .

وإننا لنسمع عن بعض ضرائب كان إلغاؤها مثار معارضة من الأقباط ذلك أنه في سنة ٨٠١ هـ (= ١٣٩٨) أسقط يلبغا ضمان بحيرة البقر ، إلا أن الأقباط أعادوها من بعده ، كما أنه وجد أن بعض الضرائب في مصر تغل لبيت المال سبعين ألف درهم يوميا وأن الحكومة لا تسكتسب شيئا منها البتة ، ولما يستفيد منها الأقباط وحواشيهم ، ولذلك فكر في التخلص عن تلك الضرائب

(١) الخطط المقرزية ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ١٢٥ ؛ الخطط المقرزية ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٣) عرف المال الهلالي زمن أحمد بن محمد بن مديبر باسم « المرافق والمعادن » .

فلم يفلح (١).

ولقد رأى المسؤولون سنة ٣٨٩ هـ (= ٩٩٨) فرض الضرائب على أنواع خاصة من القماش مصنوعة في بغداد ، إلا أن المعارضة كانت من القوة بدوجة صرفت أولى الأمر عن عزمهم (٢)، وفي سنة ٤٧٩ هـ (= ١٠٨٦) ألغى ملكشاه الضرائب التجارية والمكس في العراق (٣).

• • •

لم تكن طرق جباية الضرائب قاسية كما تبدو ، وواضح أن الرعايا كان يسمح لهم بمجال واسع في دفعها ، إذ يرد في أوراق البردى عدة شكايات عن التأخر في الدفع وعن صور أخرى من التراخي في دفعها ، ويقال إن عمر بن الخطاب اشترط على نبطي الشام أن يصيب المسلمون بعض مزارعهم وتبنيهم ، ولكنه لم يجبرهم على حملها إليهم (٤) ، على أنه كانت تأتي أوقات يعفون فيها من تلك الإلزامات ، فقد جاء أحد الأقباط إلى عمرو وقال له :

« إذا أخذتك إلى مكان أمكن للسفن أن تصل منه إلى مكة فهل تعفيني وأسرني من الضريبة ، فوافقه عمر (٥) . ولما غزيت برقة لأول مرة لم يدخلها أى جامع ضرائب ، بل جرت عادة أهلها على أن يرسلوا الضرائب المستحقة متى حان وقتها (٦) ، وربما كان حكم مستر Bell ينطوى على جانب من القسوة والظلم

(١) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ١٠٧ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠

(٢) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, P.. 136

(٣) ابن الأثير ، سنة ٤٨٩ هـ .

(٤) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

(٥) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٦٦ .

(٦) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٧١ .

حيث يقول « نظراً لعدم توفر البيانات في الوقت الحاضر التي تمكنتنا من الوصول إلى خواتيم إيجابية تامة ، فقد يظهر لنا أن الحكومة العربية خلال القرن الأول للهجرة كانت على وجه العموم حكومة قادرة مكثفية بما عندها ولم تكن استبدادية طاغية ، غير أن طبيعة النظام المالي (الذي يجب أن نذكر أنه موروث من الإمبراطورية البيزنطية) كان يميل إلى ازدياد دائم في أعباء دافعي الضرائب ، وكان يعطى فرصاً استثنائية لابتزاز العمال الثانويين للأموال (١) . »

وفي الأوقات المتأخرة كان خراج الأرض يدفع على شكل أقساط ، وربما كان من المحتمل أن هذه الحالة كانت موجودة منذ البداية (٢) . أما الجزية فالظاهر أنها كانت تدفع كلها مرة واحدة .

وفي زمن معاوية بن أبي سفيان كانت أرزاق أهل الديوان وأعطياتهم وأعطيات عيالهم وأرزاقهم ونوائب البلاد من الجسور وأرزاق المكتبة وحملان القمح إلى الحجاز تؤخذ من الضرائب ، ثم يرسلون ما تبقى من الأموال إلى دمشق العاصمة (٣) .

على أنه يجب أن نلاحظ أن الإمبراطورية البيزنطية كانت تجبي الضرائب على الأرض وتجمع الغلة والجزية ، وكان عمالها يستضافون أثناء تنقلهم لأداء مهمتهم الرسمية ، وقد يبدو عجيباً أن تفرض الضريبة ذات الدرجات الثلاث على أعضاء الشيوخ في الإمبراطورية .

(١) Greek papyri in the British Museum, Vol 4, introd., 41.

(٢) النبط القرينية ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .

(٣) النبط القرينية ، ج ١ ، ص ٧٩ .

ويمكن القول بأن النتائج التالية هي التي يمكن الوصول إليها من كل ما ذكرناه

الغالب على اليهود الأصلية التي أعطيت للبلاد المفتوحة أن قد جر النسيان عليها ذبوله ، فلما تذكرها الناس فيما بعد عهد المؤرخون إلى تفسيرها في ضوء أوضاعهم المتأخرة زمنياً ، ومن ثم أخطأوا في فهمها ، ومن أوضح الأمثلة على هذا الرأي كلكتا ، الخراج ، و د الجزية ، اللتين يقصد بهما « الضريبة » .

لم يكن نظام عمر نظاماً متجانساً ، ولكنه كان يختلف من بلدة إلى أخرى ، كما أن عهده كان أقل اشتجالاتاً يذكره عنه المؤرخون . والفارق بين عهد « المفتوح » والبلد « المعاهد » موضع نقاش فقهي . ذلك أن المسلمين ظلوا مدة بضع سنوات قلائل من الفتح وهم يعاملون الشعوب الخاضعة لهم معاملة ترتكز على أساس من الهوى والاختيار . كما أن الضريبة الأصلية التي فرضها العرب كانت هي ذات الضريبة المدفوعة للحكومة السابقة ، والظاهر أنها كانت تقرب من الدينارين في الغرب .

أما الضريبة المتدرجة فجاءت لأول مرة في أرض الجزيرة ، وكان الرهبان في بداية الأمر معفون من دفع الجزية . كذلك كانت الشعوب المغلوبة هي التي تتحمل في البدء كل عبء الضرائب ، على الرغم من أنه ليس في الإمكان أن نجزم بمقدار هذه الضرائب ، على أن الأمر الثابت المؤكد هو أنها أخذت تثقل وطأة وتزداد فداحة ، ثم لم يعد الذميون وحدهم يحتملون العبء كله بل شاركهم المسلمون في دفع الضرائب ، وكانت الضرائب التي فرض عليها الشرع تدفع لبيت المال ، وأصبح الذميون والمسلمون سواء بسواء في تحمل الأعباء الأخرى.

على أنه حدثت تطورات في النهاية ، منها أن الجزية أصبحت تعرف
« بالجوال » ، ولما تم لصالح الدين فتح بيت المقدس سنة ٥٨٣ هـ (= ١١٨٧)
تمكن نصاراها من الحصول منه على تصريح بخول لهم حق الإقامة بالمدينة
لقاء دفعهم الجزية له (١) .

وفي منتصف القرن الثالث للهجرة كان مقدار الجزية المأخوذة من بغداد
مائة وعشرين ألف درهم ، ثم صارت مائتي ألف (٢) ؛ أما جزية مصر (أى
مصر والقاهرة معا) فبلغت مائة وثلاثين ألف دينار سنة ٥٨٧ هـ ، ثم بلغت
أحد عشر ألف دينار وأربعمائة دينار سنة ٨١٦ هـ (٣) ، وكانت الجزية تدفع
تبعاً لسنة القمرية (٤) ، فجيت في سنة ٦٨٢ هـ في شهر المحرم أى أنها أجلت
من رمضان ، وهو الشهر الواجب أدائها فيه (٥) .

وتم في سنة ٦٧٤ هـ فتح جزء من بلاد النوبة ، وخير الفاتحون الأهليين
بين الجزية والموت ، فارتضى الأهالي أن يدفعوا دينارا عن كل ذكر بالغ (٦) ،
ويقول القلقشندي (٧) إن العادة جرت على أن تكون الجزية ثلاث درجات
قدما ٦ ١/٤ دينار ، ١ ١/٣ دينار ، ١ ٣/٤ دينار مع إضافة ٢ ١/٢ درهم ، وذلك لدفع
أجر المحاسب وأحواله ، على أن هذه الجزية أخذت في الضالة أيام المؤلف ، فبلغت
أعلى قيمة لها ٢٥ درهما وأقلها ١٠ دراهم .

-
- (١) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٨٣ هـ .
(٢) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ١٢٥ ، ٢٥١ .
(٣) الخطط للمقريزي ، ج ١ ، ص ١٠٧ .
(٤) خطط المقريزي ، ج ١ ، ص ٢٧٦ .
(٥) السلوك للمقريزي ، طبعة كاترمير ، ج ٣ ، ص ٣٩ .
(٦) السلوك للمقريزي ، طبعة كاترمير ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .
(٧) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ .

وكانت الجزية تدفع على حدة قبل دفع الخراج وبعد دفع الرسوم المعروفة بالمال الحلال وإيجارات المباني ورسوم صيد السمك الخ ، إذ كانت هذه كلها تدفع شهرياً ، أما الجزية فكانت تجبي سنوياً ، وإن كان البعض قد ارتأى وجوب دفعها شهرياً حتى لا تنحسر الدولة شيئاً إذا مات الذي أو أسلم (١) . وقد اختلف الفقهاء فيما يجب اخذاه في حالة الذي إذا مات قبل دفعها ، فرأى البعض إسقاطها ، وذهب البعض الآخر للقول بوجوب أخذها من أملاكه (٢) ، كذلك تضاربت آراؤهم حول المهتدى للإسلام ، فقضى عمر بن عبد العزيز ألا تؤخذ الجزية من الذي عن السنة التي أسلم فيها ، ومن الجلي أن قضاءه لم يؤخذ به ولم يكن مقبولا (٣) .

ولما كانت سنة ٦٧٨ هـ (= ١٢٧٩) قضى سيف الدين قلاوون بإبطال ضريبة الدينار عن الذي وهي التي فوق الجزية التي كانت تدفع لمدة ١٨ سنة ، وكانت تسمى بمقرر النصارى (٤) .

أما الأرقام التي تبين لنا المقدار الكلي للضريبة فحيرة في قلتها وعدم دقتها ، من ذلك أن الإسكندرية كانت تدفع في بادئ الأمر ١٨ ألف دينار ، فلما تولى هشام بلغ خراجها ستة وثلاثين ألف دينار ، كما أن الوالى « ميناس » فرض على المدينة ٣٢,٠٥٦ قطعة من الذهب ولعلها دنانير ، فخلع عن الحكم ، وبلغت جباية المدينة في عهد خلفه اثنين وعشرين ألف دينار فقط ، وهو المبلغ

(١) المخطوط للقرية ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع الميزان للعمراني ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٣) كتاب الطبقات لابن سعد ، ج ٥ ، ص ٢٦٢ .

(٤) المخطوط للقرية ، ج ١ ، ص ١٠٦ ؛ السلوك (طبعة كافرمة) ، ج ٢ ، ص ٣ .

المستحق عن غير ظلم (١) ، أما قولهم بأن الخراج بلغ ستائة ألف دينار على أساس أن السكان ثلاثمائة ألف نفس ، وأن الجزية ديناران عن كل رأس قول مردود .

وها هي ذي قائمة بخراج مصر عامة (٢) :

سنة المبلغ

١٩ — ٢٥ هـ ، مليوناً دينار ، زمن ولاية عمرو بن العاص .
٢٦ — ٣٥ هـ ، أربعة ملايين دينار ، زمن عبد الله بن سعد .
٤٧ — ٦٢ هـ ، أرسل الوالي مسلمة إلى دمشق الفاضل وقدره ستائة ألف دينار .
حوالي ١٠٧ هـ ، أربعة ملايين دينار ، وكان متولى الخراج عبد الله بن الحبحاب ، والمصاريف ٧٨٣ ، ٢,٧٠٠ (يذكر ابن خردادبة أن الخراج بلغ ٨٧٣ ، ٢,٧٢٣) .

٢٠٠ هـ ، ٤,٢٧٥,٠٠٠ دينار (فرض ديناران على الفدان) وذلك زمن المأمون .
٢٥٤ هـ ، قص الخراج إلى ١,٨٠٠,٠٠٠ (النص ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) على أن أحمد بن طولون رفعه حتى أوصله إلى ٤ ملايين دينار .

٣٥٨ هـ ، ٢,٤٠٠,٠٠٠ في زمن جوهر الصقلي (يذكر ابن حوقل أنه بلغ ٣,٢٠٠,٠٠٠) .

٤٦٣ هـ ، بلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ .

(١) John of Nikiou (Journ. Asiat.) 1879., p. 384. ؛ البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٢٣ .

(٢) النعلط ، ج ١ ص ٧٩ ، ٩٨ ؛ البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٦ ؛ المسالك والممالك لابن خردادبة ، ص ٨٣ ؛ المسالك والممالك لابن حوقل ، ص ١٠٨ .

وهذه الأرقام كافية في إيضاح المبالغة الصريحة في نسبة الأثنى عشر مليون دينار إلى عمر وأسامة ، ونسبة الأربعة عشر مليوناً لعبد الله بن سعد .
وهاهي ذى أرقام حصص .

١١٨٠٠٠٠ ، ٢١٨٠٠٠٠ ، ٣٤٠٠٠٠٠ .

ولا يمكن اتخاذ هذه الأرقام أساساً لتكوين أى فكرة (١) ، وقد دفعت بركة وقت أن فتحها المسلمون ثلاثة عشر ألف دينار (٢) ، على حين أن ابن خلدون يقول إن جزيته كانت مليوناً واحداً ، ومن ثم أخذ خراج مصر في التنازل ، بينما ارتفعت الضريبة من دينار على الفدان إلى سبعة دنانير .

على أنه أثر عن بعض الحكام بعض مراسيم تنطوي على الرحمة ، فيقال إن المأمون كان شقيقاً على أهل الرها وأمر بوضع جميع ما عليهم من الأعباء والضرائب ، ولا بد من أن في هذا القول جانباً من المبالغة ، وربما كان ذلك إجراء مؤقتاً ، ذلك أنه دخل الكنيسة الكبرى وأبدى إعجابه بروعتها وجمالها ، ثم سأل قيمها عن دخلها فقال له الأسقف : إن ثروتها - أيها الملك وحق الله - عظيمة ، ولكن الجانب الأكبر من دخلها تستنفده أعباء الضرائب المفروضة عليها ، وإذ ذاك أمر المأمون بالإنحياز بشيء من الضرائب عما يتبع الكنيسة من الخانات والحوانيت والحمامات والطواحين ، وإنما يؤخذ فقط عن يسائليها وأراضيها المزروعة ، وقال إنه ليس من الصواب دفع ضريبة عن شيء مما تحسب سقفت (٣) ، وليست هذه الفكرة خاصة بالمأمون وحده لأنه يوجد عندنا

(١) ابن خردادبة : المسالك والممالك ، ص ٧٦ ، ٧٦ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ .

(٢) فتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٧٢ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, 3, p. 23.

وأيان فقهيان أحدهما يقول (١) لو أن ذميا أو مسلما بنى حانوتا على أرض خراجية لم يكن عنها شيء من الضرائب ، وإذا استقر المسلمون على أرض لأمالك لها وأقاموا سوقا فليس عليها خراج .

* * *

كان المسلمون يتخذون السنة القمرية أساسا ، ومن ثم وجدت هناك سنوات تقويمية أكثر من السنوات الزراعية ، وقد منع خاله القسرى استعمال التقويم في التقويم الفارسي ، وقد بينا آنفا أن خراج سنة ٨٨ الشمسية يعني سنة ٨٩١ ؛ والظاهر أنه لم يكن هناك تناسب بين التقويمين ، ولكنهم كانوا - بين آونة وأخرى - يسقطون سنة واحدة ، ولذلك فقد حدث في زمن المتوكل أن اعتبرت سنة ٢٤١ سنة ٢٤٢ هـ ، وكان الدافع لذلك هي الناحية المالية ، كما أسقطت سنة ٢٧٨ هـ وأسقطت ستان سنة ٤٩٦ هـ ، وواحدة سنة ٥٠٧ هـ ، وستان أو أكثر سنة ٥٦٥ هـ . وفي عهد المعتضد غير عيد النوروز من ١١ صفر إلى ١٣ ربيع الآخر الذي يعادل ١١ حزيران (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بطريقة دفع الجزية فإننا نجد التعليقات التالية بشأنها واردة في دليل خاص عن الواجبات المفروضة على الجاني ، منها عدم استعمال العنف أو الضرب في جمعها ، وألا يجبر الذي على بيع ما لديه من الماشية والجمير والأغنام لسدادها ، وعليه أن يكون واقفا وقت دفعها ، أما العامل الذي يأخذها فيكون جالسا ، ويجب أن يشعر الذي أنه شخص حقير حين يدفعها وأنه لا يعامل بالاحترام (٣) .

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٤٤٨ .

(٢) النخط القرظية ، ج ١ ، ص ٢٧٤ — ٢٨١ .

(٣) الصولي : أدب الحكاتب ، ص ٢١٥ .

ولاسق مقتطفات عن معاملتهم ، ذلك أنه ، يفرض على الذي - نصرانيا كان أو يهوديا - أن يذهب بشخصه في يوم معين إلى الأمير المخول حق تسلم الجزية ، ثم ينصب الأمير عرشا مرتفعا يجلس عليه ويميل أمامه الذي ويقدم إليه الجزية على كفه وهي مبسوطة . فيتناولها الأمير بصورة تكون يد الأمير فيها هي العليا ويد الذي هي السفلى ، وحينذاك يصفعه الأمير على عنقه ، ثم يخرج الشخص الواقف أمام الأمير في غلظة ... وكانت العامة تدعى لمشاهدة هذا المنظر (١) . ولم أستطع أن أستدل على المصدر الذي استقى منه الكاتب هذه المعلومات .

* * *

وفي بداية الأمر كان يسمح للذميين بدفع الجزية نوعا ، حتى يقال إن على ابن أبي طالب قبلها جبالا وإبرا ، ولم تكن تقبل منهم الخمر أو الخنازير ، على أنه كان من حق جباة الجزية أن يبيعوها ويرسلوا ثمنها لبيت المال .

* * *

أما فيما يتعلق بالهدايا فقد جرت العادة بالسماح للولاة بأخذ الهدايا في المواسم والأعياد لاسيما في عيد النوروز ، على أن ذلك كان عرضة للنقد ، ومن الأرجح أنها كانت موجودة على الدوام ، ولكن المؤرخين العرب اكتشفوا أصلها ، فقالوا إنها عمل واحد من اثنين : إما الوليد بن عقبة أو الحجاج ، وقد منعها عمر بن عبد العزيز إلا أنها عادت للظهور ثانية زمن المأمون وذلك حينما أعطاه أحمد بن يوسف جوالا من الذهب (٢) ، كما أن خراج الكوفة أيام معاوية بلغ خمسين مليون درهم وكثيرا من الهدايا ، ثم بلغ أيام ابن الزبير ستين مليون درهم وبلغت قيمة الهدايا عشرين مليونا (٣) .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

(٢) أدب الكتاب للصولي ، ص ٢٢٠ ؛ صبح الأعشى للقلقشندي ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٣) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٩ .

الختاتمة

ربما لم تكن دراسة العلاقات بين الحكومة ورعاياها الذين لم يعتنقوا الإسلام مؤدية إلى شيء سوى بلبلة الذهن ، إذ يظهر الذي في صورة المضطهد المهمل إهمالا تاماً تارة ، وقد تتعالى الشكوى المريرة من نفوذه الوبيل الأثر على من حوله من المسلمين تارة أخرى ، فكانت المراسم تسن وتلبع فترة من الزمن ثم يتغافل المسؤولون عنها ولا يعمل بها أحد ما حتى تجمد ظروف معينة تدعو أصحاب السلطة لتذكرها والعودة للعمل بها ، وليس هناك من نمو ثابت مطرد ، بل إن الأحداث لتتحرك على مسرح التاريخ دون ضابط معين، ويشعر الإنسان أنه إذا كانت الحوادث تخضع في سيرها للنطق فقد كان لابد للإسلام من أن يلاشى الأديان التي خضعت له ، لكنها ظلت قوية رغم ما لقيت من عنف واضطهاد .

وهناك عدة تواريخ قليلة ثابتة وبعض عصور يمكن الإشارة إليها بالإجمال رغم عدم وضوح الحدود ، ففي زمن الحكم الأوائل من بني أمية كانت الروابط بين الفاتحين والشعوب الخاضعة لهم روابط مودة وصداقة، فكان معظم الموظفين الصغار من جماعة الذميين، كما أن أغلب المنتصرين كانوا عرباً أكثر منهم مسلمين أى أنهم كانوا يقدمون العروبة على الإسلام ، ويطيب للتورخين أن يصوروا عدالة الفاتحين ، فيذكرون أن عمرو بن العاص كان ذات مرة مفترشاً الأرض في قصره مع جماعة من العرب حين دخل المقوقس عليه لزيارته و جلس معه عرشاً من الذهب ليجلس جرياً على عادة الملوك يومذاك، وكان المقوقس قد ألف الجلوس عليه في مجلس عمرو الذي لم يعارض قط في ذلك الأمر ولم يبد استنكاراً لما آتاه المقوقس ، ومن ثم فإن المسلمين ظلوا محافظين على العهد الذي قطعوه

معه (١) ، على أن هناك جانباً شديداً القتامة في هذه الصورة ، ذلك أنه ذكر عمرو بن العاص أن هناك رجلاً من الصعيد اسمه بطرس عنده كنز فأنكر الرجل إنكاراً تاماً كل معرفة له بهذا الكنز فحبسوه ، وسأل عمرو الناس : هل تسمعونه يسأل عن أحد ؟ ، ف قيل له إنه يسأل عن راهب في الطور ، فأرسل عمرو إلى بطرس وانتزع خاتمه ثم كتب إلى ذلك الراهب كتاباً ختمه بخاتم بطرس يقول له فيه : ابعث إلى بما عندك ، فجاءه الرسول بقله شامية مختومة بالرصا ص وفي داخلها ورقة مكتوب فيها : مالك تحت الفسقية الكبيرة ، ، فحبس عمرو الماء عنها ثم اقتلع البلاط ، حيث عثر على اثنين وخمسين إردباً ذهباً مصرياً ، فأمر عمرو بقتل الرجل عند باب المسجد ، واضطر بقية الأقباط على إخراج كل ما يخفونه عندهم من الكنوز (٢) خوفاً من أن ينالهم ما نال بطرس ، ويصف حنا النيق عمرو بن العاص بالوحشية البالغة ، ويتهمة بأنه عامل المصريين دون شفقة أو رحمة ، وأنه لم يف أبدأ باليهود التي أبرمها معهم (٣) .

ونستدل من كثرة الثورات في مصر على أن الحكم الإسلامي كان عبثاً ثقيلاً على كامل أهل البلاد ؛ ومع أن عمر بن عبد العزيز قد أمر أحد الولاة بتوزيع الأموال الفائضة في بيت المال عنده على الازميين بعد قضاء حاجات المسلمين (٤) ، إلا أن الجاري هو أن هؤلاء الازميين كانوا يقومون بمد الدولة بكل ما تحتاج إليه من المال دون أن يأخذوا نظير ذلك شيئاً ، ومن الأرجح أن هذه

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٦٠ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٦

(٣) Journal Asiatique, 1879, p. 377, 355.

(٤) عبد الله بن عبد الحكم : سيرة عمر ، ص ٦٧ .

الشعوب لم تكن تدفع - في بداية الفتح الإسلامي - ضرائب أكثر مما كانت تدفعها للحكومات السابقة ، بيد أن هذا القدر من الضرائب أخذ يزداد شيئاً فشيئاً وتثقل وطأته على مر الأيام ، وليس من شك في أن حكم عمر بن عبد العزيز - في نهاية القرن الأول للهجرة - كان بداية سلسلة من المتعصب التي أملت بالذميين ، فقرضت القيود الخاصة على ملابسهم ، وبدأت حركة فصلهم من الوظائف الحكومية وإقصائهم عنها ، وقد يمكن اعتبار عمر بن عبد العزيز مثالا للرجل الشقي الذي تحمله تقواه على الشدة على مخالفيه دينياً (١) ، وكان إلى جانب ذلك رجلاً شديد الإيثار للعدل في معاملاته مع الناس على حين أنه حاول الضغط على الذميين كجماعة قائمة بنفسها ، إلا أنه لم يقدر النفاذ لجميع قوانينه ، بدليل ما نراه من أن أهل حران كانوا لا يزالون يلبسون القباء ويرسلوا شعورهم حتى ذمن المأمون كما أنه لم يصادف نجاحاً ما في محاولته إخراج الذميين من دواوين الدولة .

ولقد أخذت الروح الإسلامية في الغلظة والقسوة أثناء القرن الثاني للهجرة ، فبينما نرى أحد الفقهاء ذمن هرون الرشيد يقول إن من حق المجوسى التمتع بامتيازات أهل الكتاب إذا بنا نرى المأمون يخير أهل حران بين الإسلام والموت ، كما أن مراسيم الملابس أخذت في الوقت ذاته تزداد عنفاً وصرامة ، وتبلورت للفكرة الناهية عن استحداث الكنائس والبيع تبلوراً تاماً .

أما الطور الثاني الذي مرت به الروح الإسلامية فهو خلافة المتوكل الذي أصدر مراسيم هي أقرب إلى الاضطهاد منها إلى القوانين ، ومع ذلك فإن حماسه لم تكن تتفق بـ شخصيته الذاتية ، إذ المأثور عنه أن صلاته بمطبيه النصارى

(١) الجوزى : سيرة عمر ، ص ١٠٤ .

كانت أطيب صلوات يمكن أن تقوم بين الناس بعضهم وبعض ، ومع ذلك فقد كانت مراسيمه أقسى المراسيم ضد الذميين .

على أنه تحسن الإشارة إلى أن سلوك الحكام في الغالب كان أحسن من القانون المفروض عليهم تنفيذه على الذميين ، وليس أدل على ذلك من كثرة استحداث الكنائس وبيوت العبادة في المدن العربية الخالصة ، كما أنه كان يكتفى بتفريم النصراني الذي يأتي الفحشاء مع امرأة مسلمة بدلا من رجمه وقتله ، كما أن الردة لم تكن تعني الموت دائما للمرتد . كما كان أتباع الديانات المختلفة يتلقون العلم على أيدي أساتذة من المسلمين ، ولم تخل دواوين الدولة قط من العمال النصارى واليهود ، بل إنهم كانوا يتولون في بعض الأحيان أرفع المناصب وأخطرها ، فاكتمزوا الثروات الضخمة وتكاثرت لديهم الأموال الطائلة ، والواقع أن الأضرار التي لحقتهم إنما ترجع إلى تفاخرهم الطائش بما لديهم من الثروة والسلطان . وكان محرما عليهم - من الناحية النظرية - عدة أمور كالجهر بالأفراح والخروج بالجنائز والاحتفال بالأعياد والجهد بالقداسات الكنسية ، وكان من الأمور التي يعاقبون عليها أن يطاء الواحد منهم عن غير عمد ذيل المسلم ، كما كان عليهم أن يوسعوا وسط الطريق للسليين (١) ، ويذكر Kinglake أنه لم يكن أحد من نصارى يومه في دمشق ليجرؤ على السير على الرصيف ، وعلى الرغم من هذه القوانين الصارمة فإن النصارى كانوا يزاحمون المسلمين لما كانوا يقومون به من الأعمال التي تتطلب الثقة والأمانة ، كما اعتاد المسلمون المساهمة في الأعياد المسيحية باعتبارها فرصة من فرص اللهو والمرح .

* * *

(١) فتح المل مالك ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .

وقد اشترى المعتصم دير سامراء الواقع في البقعة التي كان يريد أن يبني فيها قصره (١)، كما عمد غيره من الخلفاء إلى هدم بعض الكنائس للحصول على مواد يشيدون بها عمائرهم ، وكانت العامة على استعداد دائم لنهب الكنائس والأديرة ، وعلى الرغم من النعمة والبلهنية العظيمة التي كان الالهيون يتقبلون في مطارفها إلا أنهم كانوا يعيشون في خوف دائم ، إذ كانوا عرضة لأهواء الحكام وعواطف العامة ، على أنه يجب أن ننظر إلى قصة الحاكم أنها على عمل رجل مخبول ، وليست من الاسلام في شيء ، ومع ذلك فنشير إلى أن حالة الالهيون قد تطورت إلى أسوأ فيما بعد ، إذ أصبحوا أكثر عرضة لشغب العامة عليهم ، وصحب هذا التعصب الشعبي تشده من جانب المثقفين أخذ يزداد وضوحا ، وأصبح الناس منقسمين إلى قسمين : مسلمين وغير مسلمين ولم يعد لغير المسلمين أهمية أو تقدير ، على أنه كانت هناك أحوال شاذة تحمل على الرضا وإن قلت هذه الأحوال ، فكان المسلم إذا مد يد المعونة إلى ذمي طوب بالاستجابة ثلاثا فإن رفض قتل (٢) .

* * *

ولقد ثبت بالبرهان أن عمر بن الخطاب يرى من نسبة تخريب مكتبة الإسكندرية إليه ، ويمكننا أن نضيف إلى الأسباب التي يبنى عليها هذا الرأي قولاً آخر ، وهو تكذيب مانسبه المؤرخون إليه من أنه قال إنه لا حاجة بالمسلمين إلى هذه الكتب إذا كان ما فيها متفقاً وما جاء في القرآن ، وأنه لا حاجة بهم إليها أيضا إذا كان ما فيها مخالفاً للقرآن ؛ فهذا قول حري بأن يكون من

(١) السعدي : التلب والاشراف ، ص ٣٥٧ .

(٢) فتح البلى المالك ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .

أقوال أهل العصور المتأخرة عن عصر صدر الإسلام، كما نجد نفس القصة تروى عن أحد حكام خراسان في القرن الثالث للهجرة .

أما فيما يتعلق بعهد عمر ، فيكفي أن نجمع هنا ما قيل عنه في أماكن متناثرة وهي أن الإشارة إليه لم تصبح شائعة إلا في عصر متأخر ، ونلاحظ أنه كان مجهولاً أثناء القرن الأول للهجرة ، فلما كان القرن الثاني ظهرت بعض نصوصه ، حتى إذا كانت سنة ٢٠٠ هـ وجدد العهد ، على صورته التقليدية المتداولة مع شئ من الاختلافات الفنية ، كما أن العهود التي قطعها القواد المسلمون للبلدان المفتوحة لم تنسج على غرار ، بل يظهر أن عمر بن عبد العزيز كان أول من وضع بعض نصوص هذا العهد ، ثم نسب الناس العهد إلى سلفه وسميه العظيم ، وربما كان العهد الذي ذكره أبو يوسف صورة قديمة لعهد عمر بن عبد العزيز ، وإن يكن من المحتمل أنه كان في ذهنه صورة لعهد معين أو حقوق عامة وضعها الذميون ، والخلاصة أن العهد وضع في المدارس الفقهية ثم نسب — ككثير غيره — إلى عمر بن الخطاب .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يتميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب العلمية التي تناولت هذا الموضوع بتقسيمه الموضوعي الممتد على مساحة الدولة الإسلامية الشاسعة الأرجاء. فقد تناول في الثلاثة عشر فصلا التي قسم إليها كتابه موضوعات هامة تتمثل في عهد عمر بن الخطاب؛ والإدارة الحكومية، والكنائس والأديرة، والفتنة في القاهرة المملوكية، والدولة والكنيسة، والعرب النصاري، والشعائر الدينية لأهل الذمة، وملابس أهل الذمة، والمضايقات المالية التي تعرضوا لها، وأحوالهم الاجتماعية والعلمية، والأسس الدينية لمعاملة أهل الذمة، والضرائب.

والكتاب على هذا النحو يغطي أهم الموضوعات المتعلقة بأهل الذمة في الدولة الإسلامية، بالاستناد إلى أوثق المصادر التاريخية. وهو يسد بذلك ركننا هاما في المكتبة العربية.

